

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علم الاجتماع

عنوان الأطروحة

مكانة المواطن والمواطنة في المدن -دراسة استشرافية- حالة الدراسة: مدينة بسكرة-أنموذجا-

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع.
تخصص: علم الاجتماع والتنمية

إشراف الأستاذ:

أ.د عبد العالي دبله

إعداد الطالبة:

حنان مراد

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	رشيد زوزو	أستاذ	بسكرة	رئيسا
2	عبد العالي دبله	أستاذ	بسكرة	مشرفا ومقررا
3	عوفي مصطفى	أستاذ	باتنة 1	عضوا مناقشا
4	بودن عبد العزيز	أستاذ	قسنطينة 2	عضوا مناقشا
5	شوقي قاسمي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا
6	عريف عبد الرزاق	أستاذ محاضر (أ)	ورقلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾
مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ
﴿٥﴾ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴾

(سورة الفاتحة)

صدق الله العظيم

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، الحمد لله الذي أهداني من العلم، ما وفقني في انجاز هذا العمل والذي ما كنت لأحققه لولا توفيقه، فلك الحمد والشكر يا رب.

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لأستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور: "دبلة عبد العالي"

الذي كرمني فتنفضل مشكورا بالإشراف على هذا البحث، وشملي بعطفه وسعة صدره ودعمه، وقاد البحث بتوجيهاته السديدة وروحه العلمية العالية.

كما أتقدم بخالص شكري للأساتذة الأفاضل:

رئيس وأعضاء لجنة المناقشة

على تفضلهم بقبول الاطلاع على هذا الجهد المتواضع ، وإبداء ملاحظاتهم العلمية عليه وتصويباتهم له.

وأخيرا الشكر الموصول لكل من ساعد من قريب أو بعيد في انجاز هذا البحث وإخراجه على هذا النحو، وكل أفراد العينة فردا فردا.

وبالله التوفيق فهو نعم المولى ونعم النصير.

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات.....
	فهرس الجداول.....
أ- ج	مقدمة.....
الفصل الأول: موضوع الدراسة	
6	أولاً: الإشكالية:.....
10	ثانياً: أهمية الدراسة:.....
11	ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:.....
12	أهداف الدراسة:.....
الفصل الثاني: المواطنة مفهومها وأبعادها	
15	أولاً: مفهوم المواطنة:.....
17	1- تعريف المواطنة في اللغة العربية:.....
18	2- تعريف المواطنة في اللغة اللاتينية:.....
19	3- التعريف الإجرائي:.....
19	ثانياً: لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة:.....
19	1- عند اليونان:.....
22	2- عند الرومان:.....
26	3- عند العرب والمسلمين:.....
29	ثالثاً: قيم المواطنة:.....
30	1- قيمة المساواة:.....
30	2- قيمة الحرية:.....
30	3- قيمة المشاركة:.....

31	4- قيمة المسؤولية الاجتماعية:
31	رابعا: عناصر المواطنة:
31	1- الانتماء:
33	2-الولاء.....
36	3- الحقوق:
36	4- الواجبات:
41	5- الديمقراطية:
42	خامسا: ركائز المواطنة:
42	1 - المساواة:
44	2- العدل:
44	3- الحرية:
45	4 - تكافؤ الفرص:
46	5 - التعدد والتنوع:
46	6 - الأخلاق:
47	07- الشورى:
47	سادسا: أبعاد المواطنة:
48	1- البعد القانوني:
48	2- البعد الثقافي / المعرفي:
49	3- البعد الاجتماعي:
50	4- البعد السياسي:
50	5- البعد المعنوي:
50	6- البعد المهاراتي:
51	7- البعد الإنتمائي:
51	8- البعد الديني:
51	9- البعد المكاني:
51	سابعا: المواطنة في بعض الدول الغربية:

52	- تكوين الدولة القومية (الوطنية):
54	- المشاركة السياسية:
55	- إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات:
56	1- في بريطانيا:
57	2- في أمريكا:
58	3- في فرنسا:
59	ثامنا: انتشار مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية عبر العالم.....
60	تاسعا: قضايا المواطنة في الفكر العربي النهضوي:
الفصل الثالث: المدينة في التراث السوسيولوجي	
68	أولا: تحديد مفهوم المدينة:
68	1- تعريف المدينة:
68	1-1- التعريف اللغوي:
70	1-2- التعريف الاصطلاحي:
70	1-3- التعريف السوسيولوجي:
71	1-4- التعريف الوظيفي:
72	1-5- التعريف القانوني:
72	1-6- التعريف الإحصائي:
73	1-7- التعريف الإيكولوجي:
75	1-8- التعريف الإجرائي:
75	2- المدينة في فكر ابن خلدون:
75	2-1- تحليلات ابن خلدون للمدينة (الإسلامية) في مقدمته:
79	2-2- ثقافة المدينة:
80	ثانيا: تنظيم المدن عبر التاريخ:
82	1- بلاد ما بين النهرين:

84	2- المدن المصرية القديمة على ضفاف النيل:
85	3-المدينة الإغريقية:
88	4- المدينة الرومانية:
91	5-المدينة في العصور الوسطى:
94	6- المدينة العربية الإسلامية:
101	7- مدن عصر النهضة:
103	8-مدن عصر الصناعة:
105	9-مدن ما بعد الصناعة:
107	10-مدن ما بعد الحداثة:
107	ثالثا: الاتجاهات النظرية لنشأة المدن:
108	1- المدخل المكاني:
109	2- المدخل السوسيوثقافي:
110	3- الإتجاه الثنائي:
113	4-المدخل التاريخي:
114	5- الإتجاه النفسي السيكلوجي:
116	6- المدخل الاقتصادي:
116	7- المدخل التنظيمي:
118	8- المدخل الإيكولوجي:
120	9- المدخل السياسي:
120	10- المدخل الأيديولوجي:
121	11- المدخل الديموغرافي (السكاني):
123	رابعا: مراحل نمو المدن:
123	1- مرحلة النشأة الأيوبوليس "Eo polis":
123	2- مرحلة المدينة "polis":

124	3- مرحلة المدينة الكبيرة المتروبوليس " Metro polis " :
124	4- مرحلة المدينة العظمى "Mégalo polis":
125	5-مرحلة المدينة الطاغية "Tyranno polis":
125	6- مرحلة المدينة المنهارة النيكرو بوليس "nékro polis":
127	خامسا: وظائف المدن:
127	1-مدن مركزية:
127	2- مدن المواصلات:
127	3- مدن ذات وظائف متخصصة:
130	1-الاتجاه الزمني:
131	2- التطور المكاني:
139	سادسا: نظريات تخطيط المدن:
139	1- تطوير تخطيط المدن:
145	2- نظريات تخطيط المدن:
146	2-1-نظرية المدينة الشريطية [الخطية]:
148	2-2- نظرية المدن الضواحي (التوابع):
149	2-3- نظرية المدينة الحدائقية:
151	2-4- نظرية المدينة الصناعية:
152	2-5- نظرية المدينة الإشعاعية (الدائرية):
153	2-6- نظرية مدينة الغد:
154	2-7- نظرية المربعات [المخطط الشطرنجي]:
155	2-8- نظرية الحي المغلق:
156	2-9- نظرية المدينة المرنة: " المخطط اللين":
157	2-10- نظرية النمو المميز للمدينة:
157	سابعا: استخدام الأرض والتركيب الوظيفي للمدينة: (مكونات المدن)

159	1- السكان:
159	2- السكن:
160	3- نظام الشوارع وشبكة المواصلات:
161	4- مخطط المدينة:
الفصل الرابع: مدن المستقبل من التنمية إلى المواطنة	
163	أولا: المدن الجديدة:
164	1- المدن الجديدة في الوقت الراهن:
165	2- مقومات نشأة المدن الجديدة:
166	3- المدن الجديدة وظائفها و أبعادها:
167	ثانيا: مدن المستقبل.....
169	1- ملامح مدينة المستقبل:
169	1-1- حجم التجمع العمراني:
169	1-2- تلاشي المسافات وأهمية المكان:
170	1-3- تأثير المناطق الحضرية (العمران) على البيئة الطبيعية في المستقبل...
171	1-4- المنزل الذكي:
172	1-5- القوة العاملة والموارد الطبيعية:
173	1-6- الطاقات الجديدة:
173	1- عوامل التحدي في تخطيط مدينة المستقبل:
175	2-1- الجوانب العقائدية:
175	2-2- النواحي الاجتماعية:
177	2-3- العوامل الاقتصادية:
177	2-4- المستوى التعليمي والثقافي للسكان:
178	ثالثا: بعض المشاكل المرتبطة بمدينة المستقبل:
179	رابعا: المدينة في الجزائر (ظاهرة التحضير في الجزائر):

179	1- التخطيط الحضري.....
182	2- النسيج الحضري في الجزائر:
182	1-1- المدن الرومانية:
184	1-2- المدن ذات النشأة الإسلامية:
185	1-3- المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني:
186	1-4- المدن الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي:
187	1-5- المدينة الجزائرية بعد الاستقلال:
190	خامسا: أنواع المدن الجزائرية:
190	1- المدن الكبرى:
191	2- المدن المتوسطة:
192	3- المدن الصغرى:
193	سادسا: مدرسة شيكاغو:
194	1- الأصول المرجعية لمدرسة شيكاغو:
197	2- مناهج البحث عند مدرسة شيكاغو:
198	3- قضايا السوسيولوجية الحضرية عند مدرسة شيكاغو:
206	4- تقييم تجربة مدرسة شيكاغو في السوسيولوجيا الحضرية:.....
208	سابعا: الفلاح البولوني:
الفصل الخامس: التعريف بحالة الدراسة	
215	أولا: لمحة جغرافية عن حالة الدراسة:
221	ثانيا: لمحة ديمغرافية عن حالة الدراسة:
224	ثالثا: لمحة تاريخية عن حالة الدراسة:
227	1- مراحل تطور أنماط استخدام مجال مدينة بسكرة:
229	2- مراحل الاستيطان في مجال مدينة بسكرة:

الفصل السادس: الإطار المنهجي للدراسة	
234	أولاً: مجالات الدراسة:
234	1- المجال المكاني:
247	2-المجال الزمني:
248	3- المجال البشري:
253	ثانياً: منهج الدراسة:
256	ثالثاً: أدوات جمع البيانات:
256	1- الملاحظة:
258	2- المقابلة:
260	رابعاً: الأساليب الإحصائية:
260	1- مقاييس النزعة المركزية:
261	2- مقاييس التشتت:
الفصل السابع: عرض بيانات الدراسة وتحليلها	
263	أولاً: عرض ومناقشة نتائج التساؤلات المطروحة:
334	ثانياً: تحليل وتفسير النتائج:
334	2-1- تحليل وتفسير النتائج تبعاً للتساؤل الأول:
337	2-2- تحليل وتفسير النتائج تبعاً للتساؤل الثاني:
339	2-3- تحليل وتفسير النتائج تبعاً للتساؤل الثالث:
341	2-4- تحليل وتفسير النتائج تبعاً للتساؤل الرابع:
345	ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج العامة:
351	خاتمة:
358	قائمة المراجع:
	الملاحق
	الملخص

فهرس الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
217	معدلات كمية التساقط بمجال الدراسة	الجدول رقم (01)
218	معدلات درجة الحرارة بمجال الدراسة	الجدول رقم (02)
218	معدل الرطوبة بمجال الدراسة	الجدول رقم (03)
219	معدل قوة الرياح بمجال الدراسة	الجدول رقم (04)
251	يوضح الجنس لمفردات العينة	الجدول رقم (05)
251	يوضح المستوى التعليمي لمفردات العينة	الجدول رقم (06)
252	يوضح سنوات العمل لمفردات العينة	الجدول رقم (07)
263	يوضح توجهات مفردات العينة نحو المجالات المستهدفة في مجال ترقية وتطوير المدينة الجزائرية	الجدول رقم (08)
264	يوضح رأي مفردات العينة حول نجاح أو عدم نجاح المسيرين في تحقيق الارتباط بين مختلف مرافق المدينة من خلال المشاريع المنجزة	الجدول رقم (09)
266	يوضح طبيعة العلاقة بين غاية وهدف كل من المواطن والتخطيط الحضري العام	الجدول رقم (10)
267	يوضح إذا كان انجاز المخططات يتم وفق التخطيط العلمي الحديث في مجال تنمية المدن	الجدول رقم (11)
268	يوضح مدى رضا المسؤولين عن التخطيط على بعض الخدمات المقدمة في المدينة	الجدول رقم (12)
271	توزيع مفردات العينة لأهم الأفكار التي تشغل بالهم بالنسبة لتخطيط المدينة وذلك حسب أهمية الفكرة	الجدول رقم (13)
272	يوضح توزيع مفردات العينة بالنسبة لما تمثله فكرة التنمية المستدامة كأسلوب لتنمية المدينة وتطويرها	الجدول رقم (14)
275	يوضح توزيع مفردات العينة بالنسبة لاعتماد المسيرين أهداف التنمية المستدامة من خلال خططهم وانجازاتهم لتطوير المدينة	الجدول رقم (15)
276	يوضح توزيع مفردات العينة بالنسبة للإنجازات والسلوكيات التي لها صلة بالتنمية المستدامة والتي يجب القيام بها لتطوير المدينة	الجدول رقم (16)
278	يوضح المجالات الحضرية التي حققت تطورا وتنمية في المدينة بالنسبة للمخططات الحديثة	جدول رقم (17)

280	يوضح المجالات الحضرية التي لم تحقق تطورا وتنمية في المدينة بالنسبة للمخططات الحديثة	جدول رقم (18)
283	يوضح رأي أفراد العينة حول القرارات التي قد يتخذونها بشأن مستقبل المدينة	جدول رقم (19)
284	يوضح العوامل التي قد تجعل المواطن متفائلا بإمكانيات تطوير المدينة	جدول رقم (20)
285	يوضح رأي مفردات العينة حول الالتزام بتطبيق القوانين ضرورة على كل مواطن	الجدول رقم (21)
287	يوضح رأي مفردات العينة حول أن الإصلاح والتجديد جزء من واجبات المواطن المستقبلي	الجدول رقم (22)
288	يوضح رأي مفردات العينة حول تساوي جميع المواطنين في استعدادهم لتأدية الضرائب	الجدول رقم (23)
290	يوضح رأي مفردات العينة حول التبليغ عن التجاوزات	الجدول رقم (24)
291	يوضح رأي مفردات العينة حول احترام قوانين العمران	الجدول رقم (25)
292	يوضح رأي مفردات العينة حول الاحتكام إلى الجهة المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق	الجدول رقم (26)
292	يوضح توجه مفردات العينة للمشاركة في النشاطات التضامنية	الجدول رقم (27)
293	يوضح توجه مفردات العينة حول دعم الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها	الجدول رقم (28)
294	يوضح توجه مفردات العينة حول المحافظة على جمال ونظافة المحيط	الجدول رقم (29)
295	يوضح رأي مفردات العينة حول المبادرة لمساعدة المواطنين في أي وقت	الجدول رقم (30)
296	يوضح رأي مفردات العينة حول أن الالتزام بالعادات والتقاليد واعتبارها جزءا من الهوية الوطنية للفرد	الجدول رقم (31)
297	يوضح رأي مفردات العينة حول تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	الجدول رقم (32)
298	يوضح رأي مفردات العينة حول احترام المشاريع المنجزة	الجدول رقم (33)
299	يوضح رأي مفردات العينة حول تقديم مقترحات لتطوير المدينة	الجدول رقم (34)
300	يوضح رأي مفردات العينة حول الاستجابة لمتطلبات المدينة كواجب	الجدول رقم (35)

301	يوضح رأي مفردات العينة حول المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق المشاريع تماشيا مع أحدث التكنولوجيات	الجدول رقم (36)
303	يوضح رأي مفردات العينة حول حق المواطنين في اختيار المسؤولين عن التسيير الحضري لشؤون مدينتهم	الجدول رقم (37)
305	يوضح رأي مفردات العينة حول الأخذ برأي المواطنين التسيير عند التخطيط لمشروع معين واتخاذ القرارات	الجدول رقم (38)
307	يوضح رأي مفردات العينة حول طبيعة اشتراك المواطنين في اختيار المشاريع التي هم بحاجة إليها	الجدول رقم (39)
308	يوضح رأي مفردات العينة حول دور المواطن في علاقات التعامل المتبادلة بين المواطنين ومؤسسات التسيير الحضري	الجدول رقم (40)
309	يوضح رأي مفردات العينة حول مستوى تمثيل المواطنين عند اشتراكهم في انجاز المشاريع	الجدول رقم (41)
310	يوضح رأي مفردات العينة حول ضرورة إشراك المواطن في اتخاذ القرارات وانجاز المشاريع	الجدول رقم (42)
311	يوضح رأي مفردات العينة حول تقبل المواطنين لكل المخططات والمشاريع المنجزة	الجدول رقم (43)
312	يوضح رأي مفردات العينة حول أولويات التوجه الأساسي للتخطيط الحضري للمدينة	الجدول رقم (44)
314	يوضح رأي مفردات العينة حول السبيل الأمثل الذي يمكن أن يشارك من خلاله المواطن بصورة فعالة في تطوير مدينته وتنميتها	الجدول رقم (45)
316	يوضح رأي مفردات العينة حول السبب في عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة	الجدول رقم (46)
317	يوضح رأي مفردات العينة حول كون السلطات المحلية تأخذ انشغالات المواطنين في مجال تطوير المدينة مأخذ الجد	الجدول رقم (47)
318	يوضح رأي مفردات العينة حول إمكانية إعطاء تعريف لمصطلح المواطنة	الجدول رقم (48)
320	يوضح رأي مفردات العينة حول ربط مصطلح المواطنة بمصطلحات أخرى	الجدول رقم (49)
322	يوضح رأي مفردات العينة حول متى يكون الفرد مواطنا	الجدول رقم (50)
323	يوضح رأي مفردات العينة حول شعورهم بمواطنتهم	الجدول رقم (51)

325	يوضح رأي مفردات العينة حول الحالة التي يعتبر فيها الفرد نفسه مواطناً حقيقياً	الجدول رقم (52)
327	يوضح رأي مفردات العينة حول القرارات المتخذة في مجال تطوير المدينة ومدى خدمتها للمواطنين	الجدول رقم (53)
329	يوضح رأي مفردات العينة بالنسبة لمميزات المواطن	الجدول رقم (54)
330	يوضح رأي مفردات العينة حول إمكانية إشباع حاجات المواطنين	الجدول رقم (55)
332	يوضح رأي مفردات العينة حول مدى يكون المواطن راضٍ عما يقدم له من خدمات	الجدول رقم (56)
333	يوضح رأي مفردات العينة حول وجود الثقة بين المواطنين والمسيرين	الجدول رقم (57)

مقدمة

يبحث علم الاجتماع الحضري في تأثير حياة المدينة على أنماط الأفعال والعلاقات والنظم الاجتماعية الحضرية، فيدرسها ضمن إطار الحياة المدنية كظاهرة اجتماعية. كما يتناول تكوينها ونموها وتركيبها ووظائفها، كون أن هذه العناصر وغيرها هي التي تكوّن المدينة، كما تتحكم فيها عوامل طبيعية وجغرافية وسكانية وسياسية واقتصادية.

يضاف إلى ذلك أن علم الاجتماع الحضري يهتم بدراسة نمو المدينة وما يصاحبه من مشكلات كزيادة الكثافة السكانية، والنزوح من الريف إلى المدينة، ومشاكل تدني الخدمات كالنقل، وانخفاض الأجور وزيادة حجم الأسر، وتداخل قيم المجتمع الصناعي التعاقدية مع تطور تركيبة المجتمع وتعقدتها، بالإضافة إلى البحث في مسائل تنظيم المدن، وتخطيطها وخاصة تنميتها، لتحقيق المتطلبات الاجتماعية للسكان عبر مختلف الأزمنة والأمكنة.

يستخدم علماء الاجتماع عادة كلمة مدينة؛ للإشارة إلى المنطقة التي يسكن في نطاقها سكان الحضر، كما أن كل من المجتمع الحضري والحضرية والتحضر ماهي إلا تعبيرات عن الحياة الاجتماعية في المدينة. وتتميز هذه الأخيرة بتعدد العلاقات الاجتماعية فيها، كونها تقوم على المصلحة والتنمية والثقافة المتغيرة.

وفي ظل التقدم التكنولوجي والعلمي، وما أفرزته العولمة من تغيرات، ظهرت مفاهيم جديدة، وظهر معها اهتمام خاص بالمصطلحات كمدن المستقبل، والمدن الصحية، المدن الذكية، والتنمية المستدامة، الإنسان الأخضر، الإنسان الرقمي، المواطنة والديمقراطية المحلية، وعلاقة المواطن بالمدينة، والقضاء على الفقر، والإقصاء الاجتماعي، كلها مفاهيم وأفكار جسدت أو تجسد في ما اصطلح عليه بمدن المستقبل، والتي تجعل على رأس أولوياتها راحة المواطن ورفاهيته.

صاحب مفهوم المواطنة وتفعيلها المدينة العصرية، تغير في مفهومها من كونها مجرد علاقة تربط المواطن بدولته على المستوى السياسي والقانوني، إلى علاقة اجتماعية وسياسية، ارتبطت بحقه في المشاركة في النشاط الاقتصادي والسياسي، وتقلده المناصب المختلفة بناء على مبدأ المساواة والديمقراطية أمام القانون والمجتمع.

فالعلاقة بين المدينة والمواطنة؛ كممارسة حضرية في السياق الاجتماعي الشامل، وبالأخص مكانة المواطن في مدن المستقبل؛ هي الإطار العام لدراستنا هذه وموضوع بحثنا الحالي، ومحور اهتمامنا تمثل في الوقوف على مراحل تطور ونمو المدن في العالم والجزائر خاصة، وتتبع تحولاتها المختلفة، مركزين على تأثير هذا التحول على عادات الإنسان وتقاليد وأنماط سلوكه مع بداية القرن العشرين، وصولاً إلى استشراف رؤية جديدة لتطوير الانتفاع والتمتع لسكان المدن، عن طريق استغلال أحدث وانسب الوسائل العصرية والتقنية والتكنولوجيات المعاصرة، مع التركيز على الإنسان المواطن، موضحين مكانة وأهمية المواطنة في وقتنا الحالي والمستقبل، لاجتتاب كل مظاهر التفكك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، من خلال الاستخدام الأمثل للمدن في عصر العولمة. وبناء على ما سبق، قسمت دراستنا إلى سبعة فصول -الفصل الأول- الذي اشتمل على أهمية الدراسة وأسباب اختيارها وأهدافها.

تناول الفصل الثاني: المواطنة مفهومها وأبعادها، لمحة تاريخية عنها، قيم المواطنة وعناصر المواطنة، نماذج عن المواطنة في الدول الغربية... الخ.

في حين جاء في الفصل الثالث: المدينة التراث السوسيولوجي؛ فبعد تحديد مفهومها اللغوي والاصطلاحي، المدينة عبر التاريخ، فالاتجاهات النظرية لنشأة المدن، مراحل المدن، وظائفها، فنظريات تخطيطها، وصولاً إلى استخدامات الأرض وتركيب المدن عموماً المدينة من الحداثة إلى العولمة.

أما الفصل الرابع: فتطرقنا فيه إلى مدن المستقبل من التنمية إلى المواطنة؛ وجاء فيه: المدن الجديدة، بعض المشاكل المرتبطة بمدن المستقبل، أنواع المدن الجزائرية، الدراسات التي قام بهام مفكرو مدرسة شيكاغو، وأخيرا عرض لتجربة الفلاح البولوني.

فالفصل الخامس: الذي جاء فيه التعريف بحالة الدراسة؛ من موقع، ومناخ، ولمحة ديموغرافية.

ثم الفصل السادس: الذي قدمت من خلاله الإجراءات المنهجية للدراسة؛ و تم عرض مجالات الدراسة، عينة الدراسة، منهج الدراسة، وأدواتها.

وفي الفصل السابع: الذي تم فيه عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتحليلها تبعا لنتائج التساؤلات الفرعية، وكخلاصة تحليل وتفسير النتائج العامة.

وفي الأخير خاتمة، قائمة المراجع، الملاحق، وملخص باللغة العربية واللغة الأجنبية.

الفصل الأول:

موضوع الدراسة

أولاً: الإشكالية.

ثانياً: أهمية الدراسة.

ثالثاً: أسباب اختيارها.

رابعاً: أهداف الدراسة.

أولاً: الإشكالية:

اكتسب مفهوم المواطنة أهمية بالغة في الآونة الأخيرة في معظم الدول في العالم باعتبار أن الحل الأمثل لمواجهة التحديات الداخلية والأخطار الخارجية، يكون من خلال تفعيل مبدأ المواطنة، وتأكيد مبدأ الهوية الثقافية والحضارية الفعالة.

فالمواطنة تتجسد من خلال علاقة تربط الفرد بدولته التي ينتمي إليها يحددها قانون تلك الدولة، يتمتع بحقوق ويترتب عليه واجبات تجاه هذه الدولة بالمقابل وهي تعبير عن الوضعية السياسية والاجتماعية والمدنية والحقوقية للفرد في دولته.

ويبقى مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية، يدور حوله جدل كبير مما يصعب حصره في تعريف أو مجال محدد لأنه كمفهوم يبقى ذو طبيعة حركية مرنة.

والأمر الأكيد أن المواطنة هي ثقافة وممارسة معاً، والوطن لا يعمر إلا بسواعد مواطنيه من خلال الالتزام بالواجبات والتفاعل المثمر بين أفراد الوطن الواحد في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعزز مقومات المجتمع مما يساعد على تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع لضمان مستوى حياة أفضل وتحقيق كل متطلبات المواطن داخل مدينته.

ترتكز المواطنة على مجموعة من القيم كالمساواة التي تمثل روح الديمقراطية، الحرية، المشاركة، العمل لخدمة المجتمع، المسؤولية الاجتماعية، ولها عناصر يمكن حصرها في الانتماء الذي يتجسد من خلال الروابط العاطفية والذهنية لدى المواطنين، الولاء وخاصة الولاء للوطن من خلال القيام بالدور المتوقع من المواطن اجتماعياً، سياسياً، مهنياً... الواجبات، الحقوق، الديمقراطية.

وتحرص المجتمعات على تأسيس ركائز ثابتة لتفعيل مبدأ المواطنة كالمساواة، العدل الذي يرتبط بالقانون وعدالته، كالحرية التي تُبرز الشخصية وتعزز الثقة لدى المواطنين وتوسّع آفاق المشاركة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، التعدد والتنوع، وتتكامل جميع هذه العناصر ومستوياتها لتشكل لنا خصائص المواطن.

والتجسيد الفعلي للمواطنة ومبادئها يقوم على أساس علاقة تبادلية هي مسؤولية المواطن والدولة، وليست مسؤولية الدولة فقط، وتقييم واقع المواطنة في مجتمع معين، يرتبط بتقييم علاقة المواطنة بين الوطن والمواطن من جهة، وبين فئات المجتمع المختلفة، على أساس المشاركة الوطنية من جهة أخرى .

المواطنة الفعالة تبدأ على المستوى المحلي لتنتقل إلى المستوى الوطني، وباعتبار إن المدينة في الجزائر تعبر عن المستوى المحلي للمواطنة، فالفرد يولد في المدينة ويعيش فيها، ويمارس كل نشاطاته اليومية، وتطور المدن يعد من أبرز مظاهر الحياة، مما استدعى إلى الاهتمام بهذه الظاهرة من طرف الباحثين في علم الاجتماع، وعلوم أخرى كالاقتصاد، السياسة، الإيكولوجيا... وغيرها.

لفهم هذا التطور و التنبؤ بمستقبله ودراسة آثاره على حياة السكان، باعتبار أنها المكان الذي يعيشون فيه، وبالتالي فإن مصيرهم سيكون مرتبطا ومتأثرا بالشكل الذي تتطور من خلاله المدن في عصر العولمة، مما يترك أثرا على المواطنين سلبا أو إيجابا، مع بروز الكثير من التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمكانية، مما أدى إلى العديد من التساؤلات حول مستقبل المدينة المعاصرة وطبيعة تكيف المواطنين في الحياة الحضارية التي أصبحت عرضة للتغيرات السريعة.

الإنسان عاش منذ القدم في المدينة دون أن يفكر في المستقبل، وفي التطورات التي سوف تطرأ عليها، ليس من الناحية المادية فحسب، بل من ناحية التخطيط

الحضري الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الجانب السوسولوجي عند دراسة آفاق مستقبل المدينة لتحقيق أهداف تدقق في مسائل العلاقات والعمل على فهم ما يسمى بالبناء الاجتماعي الحضري.

فالمدينة ليست مجرد أبنية وشوارع بل هي حياة أوسع واشمل تقوم على أساس معنوي في المبدأ، لفهم سيكولوجية سكانها والعمل على تحقيق أهدافهم وحاجاتهم على أرض الواقع.

مدن المستقبل يجب أن تسير التطورات التي تحدث في العالم، وتستفيد من الأفكار المطروحة في مجال تخطيط المدن، من خلال التأكيد على سكان المدينة الذين لهم بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المنشودة في تطوير مدن المستقبل.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على محور مهم في هذه العملية وهو أنسنة المدينة، فالإنسان هو محور التنمية وهدفها؛ لذا يجب الاعتماد عليه، فالتنبؤ بمستقبل أي مجتمع لا بد من التعرف على خصائص وفكر سكانه، وهذا ما يجعل من التركيز على أفكار السكان وأرائهم وعاداتهم وتقاليدهم أهم العوامل لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

حتى يتسنى لنا تحقيق المواطنة الحقة، وتصبح المدن أكثر مدنية وإنسانية، فيجب أن لا تتطور المدينة الجزائرية بمعزل عن هذه الأفكار التي ستعيد من دون شك للمدينة طابعها الأصيل، وتعزز خصوصيتها وقيمها، حتى يكون المواطن مفيدا ومستفيدا في الوقت نفسه من كل التطورات والمشاريع والتحولات التي قد تمس المجال الحضري الذي ينتمي إليه.

ونظرا لأهمية الموضوع ويهدف التعرف على أهمية المشكلة وحساسيتها، تتدرج إشكالية الدراسة في سؤال رئيس:

- ما هي المكانة التي يحتلها المواطن والمواطنة في المدن الحديثة والمستقبلية؟

وانطلاقا من هذا التساؤل الرئيس سنحاول إبراز كل الجوانب التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل عرفت المدن في الجزائر تطورا كبيرا ونموا خلال السنوات الأخيرة؟

2- هل اثر تطور المدن على المواطنين وتقاليدهم وأنماط تفكيرهم وسلوكهم؟

3- هل يعتبر المواطن أهم ما يجب التفكير فيه عند التخطيط لتطوير المشاريع الحضرية في المدينة؟

4- هل يؤدي إهمال بُعد المواطنة في الوقت الراهن إلى اختلالات على المستوى الاجتماعي، الثقافي، والسياسي؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن المدن في العالم عامة والجزائر خاصة تنمو وتتطور بصورة سريعة جدا وهذا التطور لمدننا يجب أن يساير التطورات التي تحدث في العالم وان تستفيد من الأفكار المطروحة في هذا المجال ليس في الجانب المادي فقط بل من خلال الجانب البشري والإنساني على الأخص.

فإنسان القرن 21 ليس هو إنسان القرن 20 ومجتمع القرن 21 ليس هو المجتمع الصناعي أو ما بعد الصناعي، والمدينة المستقبلية لن تكون طبق الأصل لمدينة القرن العشرين.

فحتى المواضيع تغيرت وتطورت فموضوع البيئة والتنمية المستدامة والمدن الصحية والمدن الذكية والإنسان الأخضر، والإنسان الرقمي والمواطنة والديمقراطية المحلية والديمقراطية الودودة وأنسنة المدينة، والقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي، كلها أفكار يجب أن تأخذ بعين الاعتبار وتتجسد في مدننا في المستقبل.

ويزيد من أهمية هذه الدراسة كونها تعالج إشكالية تمس الفرد في المجتمع بل كل فرد في أي مجتمع بصورة مباشرة، كون أن حياة هذا الأخير هي أهم ما يجب التفكير فيه.

فيجب دراسة المدن الحالية وما يجب أن تكون عليه في المستقبل بحيث يكون الفرد المواطن هو سيد المدينة، بما توفره له من خدمات وراحة وهدوء من خلال الوقوف على أهم العوامل المؤثرة على عملية نمو وتطوير وتسيير المدن، وعلى كيفية النجاح في تحويلها إلى مصدر رفاه اقتصادي واجتماعي من خلال التأكيد على أن سكان المدينة هم المؤثرون والمتأثرون على تشكيل مجالاتها، وتحديد مدى النجاح أو الإخفاق في تسيير المدينة، وتحويلها إلى أداة لخلق الإستقرار والنجاح والطمأنينة والراحة لسكانها.

الوقوف على الاستراتيجيات المعتمدة اليوم وتبني الأسلوب المناسب للتخفيف من المشكلات الناتجة عن العجز في تسيير المدن، والقضاء على الاختلالات بين طموح السكان والفوضى العمرانية، وإيجاد أفضل الميكانيزمات لتفعيل العلاقة بين مختلف الفاعلين الحضريين من أجل إعادة رسم الإطار المدني بشكل يعيد للمدينة دورها الخلاق، من خلال دراسة طبيعة سكانها واتجاهاتهم، وأسلوب تفكيرهم ومدى تأثرهم بالثقافات المختلفة الأخرى، وغيرها من العوامل التي تؤثر على خصائصهم الاجتماعية والثقافية، وعلى طريقة حياتهم ونوع نشاطاتهم كيف يؤثر ذلك على المجال الحضري وسياسة المدينة ككل.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

بالإضافة إلى أهمية الموضوع قيد الدراسة وبالعودة إلى الاهتمام بمتغير المواطنة لما آلت إليه وضعية الأفراد في أوطانهم من تراجع، الموضوع الذي أصبح يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين في علم الاجتماع والعلوم السياسية على حد سواء، فإن أسباب اختيار الموضوع تعود إلى جملة من النقاط لعل أبرزها:

- محاولة إبراز الجانب السوسولوجي لهذا الموضوعي الذي يعد غائبا في معظم الأطر النظرية، والتي تم التركيز في معظمها على الجانب العمراني والحضري، التنظيمي بطريقة تقنية تبحث في تخصصات أخرى كالهندسة المعمارية وتقنيات تسيير المدن.

- حداثة الموضوع والحاجة إلى الوعي بحدثي العولمة وما بعد الحداثة وأثرهما البالغ على تطور المدن وساكنيها في المستقبل، أو على المدى القصير أو المتوسط بالدعوة إلى تحرير الإنسان من قبضة الشمولية السياسية والاجتماعية والأحادية الفكرية، وتؤكد على حق الإنسان في اختيار مصيره وتحديد مساره في الحياة.

-المساهمة في الدراسات التي تناولت دراسة المدينة من وجهة نظر سوسولوجية من خلال محاولة فهم وتفسير ظاهرة انتشارها وتوسعها وتجديدها بتوجيه الموضوع نحو زوايا أخرى بوجهة نظر جديدة ومغايرة لما سبقها .

-الحاجة إلى إجراء دراسات نابغة من واقعنا الاجتماعي، وتمس جميع الفئات في المجتمع من خلال محاولة إبراز آثار المدينة، وانعكاساتها على ساكنيها وبالتالي مدى اخذ مبدأ المواطنة مأخذ جد.

-محاولة الإثراء في المواضيع ذات القيمة العلمية والفائدة الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالمحيط الذي تعيش فيه ولما له من أهمية بالغة في حياة الفرد كمواطن.

رابعا: أهداف الدراسة:

لكل دراسة علمية أهداف محددة يسعى الباحث لتحقيقها، وفي هذه الدراسة نهدف للوقوف على مكانة المواطنة وقيمها في مدن المستقبل؛ أي مدن زمن العولمة التي فرضت نفسها بقوة على المجالات المختلفة للمجتمعات ثقافيا وفكريا واقتصاديا واجتماعيا.

مما قد يجعل أي دراسة تتسم بصفة البحث العلمي، هو وضوح الأهداف المرجوة سواء عند الباحث أو القارئ، وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-الوقوف على مراحل تطور ونمو المدن في العالم والجزائر خاصة بدعوى التطوير والتحديث، وبالمقابل قد يؤدي هذا إلى فوضى عارمة وتشويه لخصوصية هذه المدن ما يتمشى وخصوصيتها.

-تتبع التحولات المختلفة للمدن والتركيز على تأثير هذا التحول والتطور على عادات الإنسان وتقاليده، وأنماط سلوكياته، وحتى تفكيره مع تحول البنية الوظيفية للمدينة، مع بداية القرن العشرين، وقد ظهرت آثار هذا التحول بوضوح في مجتمعاتنا.

-استشراف رؤية جديدة لتطوير الانتفاع والتمتع لسكان المدن يتطور هذه الأخيرة، عن طريق استغلال احدث وانسب الوسائل العصرية والتقنية للتكنولوجيات المعاصرة، مع التركيز على أن الإنسان المواطن هو أهم ما يجب التفكير فيه بغض النظر عن كل هذه الانجازات.

-التأكيد على مكانة وأهمية المواطنة في الوقت الحاضر والمستقبل، لاجتناب الانهيار الاجتماعي والسياسي والتقني حيث أن الاستغلال الأمثل للمدن في عصر العولمة مع الحفاظ على طابعها وشخصيتها، يحفظ للمدينة ثروتها وذاكرتها من الذوبان في عصر تضحل فيه الموروثات الثقافية على المستوى العالمي، وقد تضيع الهوية وتتطلي شخصية المدن والسكان بلون وشكل النظام العالمي الجديد.

الفصل الثاني:

المواطنة مفهومها وأبعادها

أولاً : مفهوم المواطنة.

ثانياً: لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة.

ثالثاً: قيم المواطنة.

رابعاً: عناصر المواطنة.

خامساً: ركائز المواطنة.

سادساً: أبعاد المواطنة.

سابعاً: المواطنة في بعض الدول الغربية.

ثامناً: انتشار مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية عبر العالم.

تاسعاً: قضايا المواطنة في الفكر العربي النهضوي.

أولاً: مفهوم المواطنة:

تتعدد التعريفات وتتنوع تبعاً للإطار المرجعي الذي ينتمي أو يخضع له الباحث لذا فهناك العديد من التفصيلات والتعاريف الخاصة بالمواطنة ومن تعريفات المواطنة نجد:

يرى البعض أن معاجم اللغة العربية تخلو من لفظ مواطنة، بينما ورد لفظ الوطن ويقصد به محل إقامة الإنسان، ومن فعل " وطن " اشتقت كلمة مواطنة بمعنى المعيشة أو المشاركة الفاعلة بين اثنين أو أكثر في وطن واحد (عبيد، 2006: 8).

ويعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي أو ما يعرف بالدولة، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية وتحدد هذه العلاقة بين الطرفين؛ أي الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة. ويضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي إلى فكرة القومية ولذلك ورغم أن الأخيرة أوسع في معناها من الأولى، وطالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذي تمنحهم الدولة حقوقاً معينة فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة، ويشير المفهوم في علم الاجتماع إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية والمدنية بانتمائهم إلى مجتمع سياسي معين ويكون عليهم في الوقت نفسه بعض الواجبات يؤدونها (غيث، 2006: 52).

كما تعرف كذلك بأنها مجموعة من الممارسات التي تشمل الممارسات السياسية، المدنية، القانونية، الثقافية والتربوية. والتي تكونت عبر الزمن نتيجة للحركات الاجتماعية والسياسية والفكرية، وتعتبر المواطنة أيضاً ذلك الشعور بالانتماء للوطن والقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من المخاطر المصيرية (قرواتي، د ت: 10).

فالمواطنة الفاعلة هي الإطار الأمثل لمواجهة التحديات الداخلية والأخطار الخارجية وتأكيد الهوية الثقافية والحضارية الفاعلة. (بن طلال، 2008: 46).

وبالمقابل تشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأنها " العلاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة".

وتؤكد دائرة المعارف على أن المواطنة تدل على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، ويحتم مفهومها بأن المواطنة " على وجه العموم تُسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة، وكذلك بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم ". (آل عبود، 2011: 74).

وتذكر موسوعة الكتاب الدولي أن المواطنة citizenship هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم.

ونلاحظ هنا أن الموسوعة في تعريفها، لا تميز بين المواطنة والجنسية مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقا، وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.

وتعرف موسوعة كولسير الأمريكية كلمة المواطنة citizenship أو مصطلح الجنسية دون تمييز بأنها " أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا". (الدجاني، 1999: 96).

ويبدو من التعريفات السابقة للموسوعات الثلاث أن في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين، بحقوق المواطنة فيها، وهذا الوضع ليس نفسه بالنسبة للدول الغير ديمقراطية.

وليس بعيدا عن التعريفات السابقة عرفت المواطنة في موسوعة العلوم الاجتماعية على أنها «المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة (state) لها حدود إقليمية»، ويتضمن المصطلح أساسا شاملا فالمواطنون هم إما جميع البالغين، وإما بعض الفئات العامة منهم (الذكور، أصحاب الملكية).

والمصطلح في أغلبيته مفهوم غربي نشأ في اليونان وروما وجرى استخدامه في الدول المدنية الصغيرة في أوروبا في العصور الوسطى ثم امتد استخدامه بشكل هائل في المجتمعات الرأسمالية (Capitalism) في القرنين 19-20م. (مان، 1999، 110-111).

ويرى عزمي بشارة أن المواطنة هي القاعدة التي تنطلق منها المطالبة بالديمقراطية ليس بغرض الوصول إلى السلطة فحسب، بل بغرض ممارسة الديمقراطية وتوسيع مفهوم المواطنة ذاته.

وإن المواطنة هي الوجه الآخر لسيادة الأمة، وهي تنظيم محدد جدا للعلاقة بين الفرد والدولة، وبين الفرد والمجتمع أو بقية الأفراد المعرفين كمجتمع أو كجماعة وبضيف انه لا يقصد الفرد بالمفهوم الحديث للفرد الاوتونومي المنفرد في المجتمع مع انحلال العضوية وإنما يقصد الفرد بمعنى الواحد، وقد تترتب حقوق هذا الفرد عند انتسابه لمجموعة بشرية نظمت ذاتها تنظيما سياسيا بغض النظر عن تسميتها " مجتمع المدينة اليونانية" ، " القومية" في عصرنا الحالي وغيرها.

(WWW.Amin.org/views/Azmi-bishara/2003/oct_16.html.)

1-تعريف المواطنة في اللغة العربية:

لا توجد في المعاجم العربية التقليدية كلها أي ذكر لكلمة (المواطنة)، لكن توجد كلمات (وطن، توطن، واطن، الوطن، موطن...) فالوطن في اللغة العربية: المنزل تقيم

به، وهو موطن الإنسان ومحلّه والجمع أوطان، ويقال، أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلا ومسكنا يقيم فيها (ابن منظور، 1997: 460).

وفي التنزيل العزيز: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾. (التوبة /25).

وأوطنت الأرض ووطنتها توطينا واستوطنتها، أي اتخذتها وطنا وكذلك الإطتان وهو افتعال منه، أما المواطن فكل مقام قام به الإنسان لأمر فهو موطن له ووطنه على الأمر.

فالمواطنة إذن كلمة لها أصل عربي مرتبط بمواطن الإنسان ومستقره على الوضعية السياسية والاجتماعية والمدنية والحقوقية للفرد في الدولة والموسوعة العربية العالمية تعرف المواطنة «اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن...» (الموسوعة العربية العالمية، 1996: 110).

2- تعريف المواطنة في اللغة اللاتينية:

اشتق اصطلاح المواطنة (Citoyen, civis, Burger, Bourgeois) عن كلمة (Civis) أو (Civitas) اللاتينية المعادلة تقريبا لكلمة (Polis) اليونانية والتي تعني كلمة المدينة كجماعة سياسية مستقلة لا كجماعة من السكان فحسب. (بيلو، 1983: 10).

بمعناها السياسي الكلاسيكي يعني باللاتينية عضوا في الدولة أو جزء منها، وليس كل قاطن في الدولة عضوا فيها، بل فقط ذلك المسؤول عن (Oikia) عن بيت ؛ أي كل من هو " أب عائلة". (بشارة، 2000: 02).

ويبقى مفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يدور حولها جدل كبير لذا يصعب أن نجد لها تعريفاً محدداً يرضى به جميع المختصين في هذا المجال.

3-التعريف الإجرائي:

المواطنة هي انتماء الشخص إلى بقعة جغرافية معينة يتمتع بحقوق ويؤدي واجبات تنظم هذه العلاقة عن طريق القوانين الصادرة عن نظام الحكم القائم في هذه الدولة.

وفي هذه الدراسة المواطن هو كل شخص ينتمي إلى دولة الجزائر ويشعر بهويته وانتمائه جزائري يتمتع بحقوق ويؤدي واجبات تجاه هذا الوطن، يلتزم بتحقيق هذه العلاقة عن طريق احترام القوانين المسنونة والصادرة عن الدولة وعدم الإخلال بها حسب قواعد الدستور الجزائري، مما يمكنه من الانخراط والتفاعل في مجتمعه بالمشاركة في إدارة شؤونه حسب ما تتيحه إمكانيات الدولة.

ثانياً: لمحة تاريخية حول مفهوم المواطنة:

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من المصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو الأغلبية من المواطنين، وتمثل التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة في قبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساويين.

وقد مر مبدأ المواطنة عبر التاريخ بمحطات تاريخية نما فيها وتطور مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلالاته المعاصرة.

1- عند اليونان:

إن أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه (دولة/ المدينة) عند الإغريق، والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له.

ويرتبط تاريخ المواطنة بتاريخ سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة، وذلك قبل حتى أن يستقر مصطلح المواطنة، أو ما يقاربه من المعنى في الأديان بزمان بعيد.

لقد ناضل الإنسان من أجل إعادة الاعتراف بكيانه، وبحقه في الطيبات، ومشاركته في اتخاذ القرارات إلى أن أخذ ذلك النضال شكل الحركات الاجتماعية بقيام الحكومات الزراعية في " وادي الرافدين" مرورا بحضارة " سومر" و "أشور" و"بابل" وحضارات " الصين" و"الهند" و"فارس" وحضارات "الفينيقيين" و" الكنعانيين" إلى حضارتي " الإغريق" "فالرومان".

وقد جاء الفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الروماني كأسس حول مفهوم المواطنة والحكم الجمهوري، مع التأكيد على ضرورة المنافسة لتولي المناصب وأهمية المشاركة في مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك أمرا قيما ومطلوبا في حد ذاته. (الكواري وآخرون، 2001: 16-18).

فثمة اتفاق عام بين مؤرخي الفلسفة بأن الإغريق القدامى يرجع إليهم الفضل في وضع المفاهيم الأولى للفكر السياسي الحديث والمعاصر، وتبلور علم السياسة في صورة نسقية منظمة، إذ أن معظم المثل العليا السياسية الحديثة، كالحرية والعدالة والحكومة الدستورية واحترام القوانين قد بدأت، أو على الأقل بدا تحديد مدلولها بتأمل الفلاسفة الإغريق نظم دولة المدينة The city state التي كانت تحت أنظارهم.

وإن كان لا يمكن إغفال استفادة الإغريق من التراث الإنساني والحضاري السابق عليهم، وخاصة في مصر واسيا الوسطى، فالنظام السياسي الذي قام عليه مجتمعه والذي يعرف باسم (المدينة / الدولة) إنما هو صورة متطورة من (المدينة/ المعبد) التي عرفها الشرق الأوسط من قرون عديدة.

غير أن أهم ما يميز تجربة اليونان بعامة أنهم بلغوا درجة من الوعي الاجتماعي، وحققوا نوعاً من الثقافة السياسية، مكنّ العقل الأثيني من أن يقف من تجاربه السياسية السابقة موقفاً ناقداً وأن يدرك أن النظم السياسية أكثر فعالية من الأشخاص، ولذلك كانوا كلما ضاقوا بوضع عام لم يقتنعوا بتغيير أشخاص الحكم كما كان الحال في الأمم الشرقية الأخرى، إنما قاموا بتعديل الدستور وإحداث ما يلزم من تغيير في القانون. (دباب، 2007: 15-16).

إن (دولة / المدينة) هي محور التأمل والتفكير عندهم، فلا حضارة في نظرهم إلا من خلالها، والمدينة/ الدولة هي وحدة سياسية كما أنها ليست مجرد تجمع مدني، إنها التنظيم السياسي والاجتماعي الموجود داخل أراضي محددة، وتضم مدينة أو عدة مدن، وما يلحق بها من أراضي زراعية. (دباب، 2007: 16).

وكان النظام الاجتماعي في ظل الديمقراطية الأثينية المباشرة يقوم على أساس طبقي يتدرج هرمياً من ثلاث طبقات، تحتلها طبقة المواطنين المناط لها تولى الشؤون السياسية، تليها طبقة الأجانب التي تتولى النشاط التجاري، لتشريع في قاعدة الهرم طبقة الأرقاء (العبيد والتي تناط بها العملية الإنتاجية). (الكواري وآخرون، 2001: 16-18).

وعليهم يقوم النشاط الاقتصادي ويمثل عددهم الثلث تقريباً من تعداد سكان مدينة كاثينا مثلاً، وكانوا محرومين من صفة المواطنة وحقوقها، وبالتالي من ممارسة أي نشاط سياسي.

والطبقة الثانية هم الأجانب (Metics) المقيمون في المدينة وتفاوتت نسبتهم العددية إلى مجموع السكان في المدينة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي بها، ورغم أن الأجانب

كانوا أحرارا يتمتعون بقدر معقول من المكانية الاجتماعية، إلا أنهم أيضا كانوا محرومين من ممارسة النشاط السياسي.

أما بالنسبة للطبقة الأولى يمثلها المواطنون (Citizens) الذين يحتكرون معظم المزايا بما في ذلك صفة المواطنة (Citizenship) التي كانت تورث للأبناء الذكور فقط عند بلوغهم سن العشرين، وبها يكتسبون عضويته المدنية وحقوق المشاركة السياسية ولقد بلغت (المدينة/ الدولة) درجة عالية من الفكر السياسي الإغريقي، وكان أرسطو (384-322) يرى أن (المدينة/ الدولة) هي الوحدة الطبيعية لوجود الإنساني، وأن أي إنسان تدفعه طبيعته لا ظروفه إلى الحياة بعيدا عن (المدينة/ الدولة)، إنما هو إنسان أدنى من مستوى البشر أو فوق مستوى البشر.

وبالنسبة لأرسطو والإغريق كانت (المدينة/ الدولة) تمثل الحضارة، بشقيها الضروريين أي العدالة والقانون. (دياب، 2007: 17).

2- عند الرومان:

مع توسع الإمبراطورية الرومانية فقد توسع أيضا مفهوم "المواطنة" عكس ما كان عليه في دولة أثينا، حيث أصبح المواطن شخصا قانونيا يتمتع بحقوق يجب حمايتها من الآخرين، وقد حملت المواطنة الرومانية مفهوم "الرعية" وركزت على "المساواة" بحيث أعطت حرية اكتساب الجنسية، بمعنى أنهم وسعوا قاعدة المواطنين، وجعلوا للجميع قانونا واحدا باعتبارهم رعايا الإمبراطورية.

وكان بالمواطنة الرومانية أخذت طابعا عالميا لا محليا كما كانت المواطنة الأثينية. (خليفة و أبو زيد، 2003: 58).

لا يمكن التعمق في مفهوم المواطنة عند الرومان، بغير التعرض للفترة التي أعقبت وفاة "أرسطو"، حيث طرأت على مفهوم المواطنة تغيرات كبرى أثرت على صياغتها عند

الرومان، فقد انتهت مع أرسطو مرحلة تطوير الإنسان كحيوان سياسي، وكلبنة صغيرة في بناء المدينة القائمة أو دولة المدينة ذات الحكم الذاتي، وبدأ مع "الإسكندر الأكبر" " **Alescander the Great** " ، مرحلة تصوير الإنسان، كفرد له ذاتيته المستقلة التي يعني معها في أن واحد، تنظيم حياته الخاصة وتنظيم علاقاته بغيره من الأفراد الذين يكونون معه هذا العالم .

وقد اقتضت مواجهة ضرورات حياته كفرد بزوغ فلسفة للسلوك، كما اقتضت مواجهة ضرورات حياته كعضو في الجماعة ظهور أفكار جديدة عن الأخوة الإنسانية.

وقد كان لانهايار دولة المدينة أثره الكبير في تطور مفهوم المواطنة، فبعد أن كانت صفة المواطنة لا تكتسب إلا بالميلاد أصبح من الممكن اكتسابها في عدة مدن في وقت واحد، بل أصبح من المستطاع أن تمنح المدينة عضويتها لسكان مدينة أخرى بأسرهم، فلم يعد هناك ما يبرر امتياز جنس على غيره من الأجناس، مما يؤدي إلى تفرقة الناس إلى جماعات وطوائف، ولم يعد الإنسان في ذلك التصور فردا مميزا، وإنما مجرد شخص كسائر الأشخاص، ضمن جماعة من المخلوقات البشرية، وبخاصة أن الأوامر القديمة التي كانت تربط بين المواطنين في دولة المدينة كانت قد أخذت بالتفكك بالتدريج.

والفروق التقليدية بين الإغريق والبرابرة كانت قد أخذت في التلاشي، بسبب امتزاجهم المستمر في مصر، وسوريا، وقد أصبح على الفكر السياسي أن يعمل على توضيح ناحيتين بعد مزجها لتظهر في مجال مشترك موحد للقيم.

- الناحية الأولى: فكرة الفرد بحسبانه عنصرا إنسانيا متميزا في نطاق حياته الفردية الشخصية البحتة.

- الناحية الثانية: فكرة العالمية (Universality) بحسبانها مجتمعا إنسانيا شاملا ينعم فيه الأفراد جميعا بطبيعة مشتركة.

ومهما يمكن من اتساع الفجوة بين فكرة مجتمع عالمي واسع يضم أفراداً متميزين بخصائصهم الذاتية، وبين الألفة الوثيقة التي كانت تربط سكان دولة المدينة، بعضهم ببعض.

فإن الفكرتين ليستا متنافرتين تمام التنافر، وقد عملت القرون التالية على تجسير الفجوة بينهما.

وقد كان "أرسطو" يرى أن الخاصيتين الأساسيتين للمواطنة هما:

- أن تكون العلاقة بين أنداد متكافئين.
 - أن يكون ولائهم تلقائياً لحكومة تقوم على أساس من السلطة الشرعية لا الاستبداد.
- وإن كان قد ذهب إلى أن هذه المساواة لا يمكن أن تتحقق إلا لفئة قليلة مختارة من المواطنين، أما الفكر الجديد فيفترض المساواة لجميع الناس دون تمييز بحيث يشمل حتى العبيد والأجانب والبرابرة. (دباب، 2007: 21-22).

والملاحظة هنا أن ثمة نقلة كيفية في الفكر السياسي، فهناك انتقال من (المدينة/ الدولة) إلى الإمبراطورية ومن النظر إلى العمل، والمواطنة على نطاق ضيق إلى المواطنة العالمية.

وبالمقارنة بين الفلسفة عند الإغريق والفلسفة السياسية عند الرومان نجد أنها قد اختلفت في عدة أمور:

- الفلسفة الرومانية لم تحاول أن تدمج الفرد في الدولة كما فعل الإغريق، وكذلك لم تحاول الإقلال من أهمية الدولة كما فعلت الإبيقورية (Epicureanism) لكنها فصلت الفرد عن الدولة، وجعلت لكل منها حقوق وواجبات، ونظرت إلى الدولة على أنها تطور لحياة الأفراد في المجتمع، وأنها وجدت للمحافظة على حقوق

الأفراد، كما نظرت إلى الفرد وان له حقوقا يجب حمايتها، وعلى هذا الأساس تطورت فكرة القانون الروماني.

وأن الإغريق إذا كانوا قد اتجهوا إلى التفكير في فلسفة القانون، وبخاصة القانون الطبيعي فان الرومان قد اتجهوا إلى وضع قانون عملي. (ربيع، 1994: 111).

- أخفق الإغريق في إيجاد دولة واحدة قومية تضم الإغريق جميعا، ومزقتهم الحروب المحلية.

أما الرومان فقد عملوا على إقرار الاتحاد داخل دولتهم، وإن كانت هذه الوحدة قد تحققت على حساب الحريات والانتقال من الحكم الديمقراطي إلى الحكم الدكتاتوري، فقد عملوا على القضاء على النزاعات الداخلية وعلى التفرقة العنصرية بين الأفراد ووضعوا مبدأ مساواة جميع الأفراد أمام القانون.

- ارتبطت الأخلاق ارتباطا وثيقا بدولة المدينة لدى أفلاطون وأرسطو بينما استبدل الفقهاء الرومان بتلك العلاقة فكرة أخلاقية جديدة تدور حول مجتمع عالمي واسع يضم أحرارا لا عبيدا.

- قيمة الإنسان في دولة المدينة تتحدد في رأي أفلاطون وأرسطو بوضعه الاجتماعي حرا وعبدا أو وظيفته، بينما أعرب فقهاء الرومان عن اعتقادهم بأن للإنسان قيمته تكمن في أنه كواحد من الجنس البشري.

- فكرة المساواة عند أرسطو تطبق فقط على نخبة منتقاة ممن يتمتعون بحق المواطنة، كما ركز أفلاطون في الجمهورية على تحقيق الوحدة وليس المساواة بينما تنطبق الفكرة الجديدة عن المساواة بين البشر لدى الفقهاء الرومان على كل الأفراد سواء كانوا مواطنين أم عبيدا، أجانبا أو برابرة (دباب، 2007: 23-24).

وإن كانت ثمة ملاحظة هامة فهي أن المساواة في الوضع السياسي لم تقابلها المساواة في الأملاك والدخل ومستوى المعيشة ومن ثم كانت هناك فجوة تتسع باستمرار بين الأغنياء والفقراء.

وقد لعبت فكرة المواطنة أبلغ الأثر في شد بنيان الإمبراطورية والربط بين أجزائها، إذ بقي فيها في أيام توسع الجمهوريات جميعا، بل حتى إبان عهد الإمبراطورية الأولى عدد غير من رجال أقوياء بالوعي بالمواطنة الرومانية ويرون فيها امتيازاً لهم، وفي نفس الوقت التزاماً عليهم.

ويطمئنون إلى حقوقهم في ظل القانون الروماني ويبدلون التضحيات باسم روما عن طيب خاطر. (ويلز، 2001: 198).

3- عند العرب والمسلمين:

تعد الحياة القبلية العربية التقليدية وما نشأ عنها من حكومات، كانت أيضا مثل التجريبتين السياسيتين الإغريقية والرومانية -المشار إليهما سابقا- توفر قدرا من المشاركة السياسية للمواطنين الرجال الأحرار، ويعود ذلك إلى ما يتطلبه تماسك القبيلة وعلاقات القبائل المتحالفة من مشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية الخاصة بهم.

وكان اختيار شيخ القبيلة على أساس انتخاب حر بين الأفراد الذكور لا بالوراثة ويكون بذلك الشيخ الأول بين مجموع المتساويين، وعليه أن يتشاور مع ناسه في الشؤون العامة وقد عرفت القبائل العربية مجالس تمثل الشعب، وتصدر القوانين والأنظمة، كما عرفت دولة "سبأ" قدرا من المشاركة السياسية والتمثيل النيابي أيضا.

وكل ذلك إلى جانب التطور التجاري والاستقرار، أدى إلى نشوء "حكم المدينة" في مكة مع تولي "قصي" الرئاسة عليها وتنظيم شؤون المدينة، وقد عمل على إنشاء "الملا" تحت ولايته ودار الندوة. (الكواري وآخرون، 2001: 18-19).

وأقام في مكة حكومة خاصة غير مطلقة السلطة كان له فيها منصب السدانة واللواء.

وعندما كان الإسلام على وشك البزوغ قام في مكة "حلف الفضول" الذي كان يتدخل لنصرة المظلوم سواء كان من أهل مكة أو من زوارها وقد شهد الرسول ﷺ في صباحه قيام هذا الحلف.

ويسجل الشعر العربي حلف الفضول في ديوان العرب:

إِنَّ الْفُضُولُ تُحَالِفُوا وَتَعَاقدُوا أَلَا يَقَرُّ بِبَطْنِ مَكَّةَ ظَالِمٌ

أَمْرٌ عَلَيْهِ تَعَاهدُوا وَتَوَاتَقُوا فَالْجَارِ وَالْمُعْتَرِّ فِيهِمْ سَالِمٌ

وقد قرب المسلمون الأوائل أيضا مفهوم المواطنة كما كان معروفا قبل ظهور الإسلام، وكان ذلك بفضل ما يحمله الإسلام من منظور إنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقوق والواجبات. (شلتوت ، 1992 : 452).

إلى جانب المساواة فقد كانت مبادئ العدل والقسط والأنصاف من المبادئ الجوهرية التي أكد عليها الإسلام وجاءت بها آيات القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ عَ يَعْظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (النحل: 90).

وليؤصل للوحدة الإنسانية على أساس من المساواة في الحقوق والواجبات كما تشير إليه الآية الكريمة: ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاهُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (الحجرات: 13).

وقوله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ۗ﴾ (النساء: 135)، وكانت نظرة الإسلام للمساواة على أساس من السلم بين المسلمين بعضهم ببعض، وبينهم وبين غير المسلمين ممن ألقوا إليهم السلم، وكانت مبادئ العدل والقسط والإنصاف من جوهر المبادئ الإسلامية وأسمائها، كما أقر مبدأ الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكلها أسس لتحقيق مبدأ المواطنة والإخوة الإسلامية والإنسانية. (الكواري وآخرون، 2001: 20-21).

إن المواطنة في التصور الإسلامي بنيت على مبادئ متكاملة ولعل الوثيقة التي كتبها الرسول ﷺ عندما وصل إلى المدينة " صحيفة المدينة" تعد أول دستور مكتوب تحدد العلاقات بين المسلمين بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بغيرهم اليهود في ذلك الحين. (المدني، 1997: 17).

عندما وصل الرسول ﷺ إلى المدينة المنورة، وأسس من خلالها قواعد مجتمع المدينة المنورة وأرسى من خلالها أشياء كثيرة تبلور مفهوم المواطنة معها و لا شك في أن ضرورات هذه الصحيفة تجلت في المدينة من ناحيتين:

- لوجود الأرض التي شكلت الوطن الجديد.
- التنوع الثقافي، فإن المدينة كانت تضم آنذاك من الناحية الدينية المسلمين واليهود، والوثنيين الذين لم يؤمنوا بعد من الأوس والخزرج، ومن الناحية العرقية كانت تضم المهاجرون وهم قبائل عدنانية والأنصار وهم قبائل قحطانية، واليهود وهم قبائل سامية، فكان لديه ﷺ تنوع بشري من ناحية الاعتقاد، وتنوع بشري من الناحية العرقية، فهناك إثنيات، فبرزت ضرورة ما يسمى في اللغة المعاصرة المواطنة وقد أرسى النبي ﷺ قواعد ذلك من خلال تلك الوثيقة التي كتبها أول ما وصل إلى المدينة المنورة.

وقد سبق النبي ﷺ زمانه في ذلك الأمر فيما يخص حقوق الإنسان فتلك الوثيقة تعد من النصوص الشرعية الأولى. (دويدار، 2011: 9-11).

وقد تم أول خطاب مباشر ورسمي من النبي ﷺ إلى زعماء العالم في زمانه بعد " صلح الحديبية" بينه وبين المشركين. (المدني، 1997: 19).

ولكل تلك التجارب كانت لبنات حية وأرض خصبة للمسلمين التابعين كان بإمكانهم تحويلها إلى نظام سياسي يحقق المساواة والعدل والإنصاف بين المسلمين أنفسهم وبينهم وبين غير المسلمين ممن يشاركونهم الوطن، وكانوا بذلك قد استطاعوا أن يقرؤا مفهومها أكثر تقدماً من عصرهم هو مبدأ المواطنة. (الكواري وآخرون، 2001: 21).

إذن فتاريخ المعايضة السلمية بدأ مع الدعوة المحمدية، حيث كانت هناك معايضة كريمة بين المسلمين وأهل الكتاب بصورة تلقائية بغير حساسية ولا خصومة ولا عقد، كما كانت لغير المسلمين مواقع المسؤولية في المجتمع الإسلامي عبر تاريخه، وهذا وغيره إنما يدل على روح الإسلام الحقبة التي تسعى إلى عمارة الكون على أساس من العدل والقسط تحفظ الكرامة الإنسانية وتصونها. (هويدي، 1999: 69-66).

وإعلان حصانة هذه الكرامة الإنسانية وتقرير حقوق الإنسان الأساسية باعتباره مخلوق الله المختار وخليفته في الأرض أقرته نصوص قرآنية مما يعطيها بعداً وعمقاً عقدياً.

ثالثاً: قيم المواطنة :

يقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن الواحد سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكومية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري.

وترتكز المواطنة على أربع قيم محورية هي:

1- قيمة المساواة:

تعد قيمة المساواة من القيم الأساسية في المجتمع الإنساني، والتي أكدتها كافة الأديان السماوية دون استثناء، وتتمثل قيم المساواة في حق التعليم، العمل، الجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون، خاصة وأن كافة المواثيق الدولية المقررة لحقوق الإنسان، والأحكام والدساتير الوضعية الداعية إلى الديمقراطية أكدت على قيمة المساواة لأنها روح الديمقراطية وجوهرها. مبدأ المساواة تتفرع عنه مجالات عديدة مثل المساواة أمام القانون، المساواة في المواقف العامة، المساواة أما المنافع الاجتماعية، والمساواة في تولي المناصب العامة. (آل عبود، 2011، 80).

2- قيمة الحرية:

وتشتمل على حرية الاعتقاد وممارسة العقائد الدينية والتنقل داخل الوطن والتعبير عن الرأي سلمياً.

وتعكس الحرية في العديد من الحقوق بالإضافة إلى الحقوق السابقة مثل حق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله، وحرية التأييد أو الاحتجاج على قضية أو موقف أو سياسة ما، وحرية المشاركة في المؤتمرات أو اللقاءات ذات الطابع الاجتماعي أو السياسي.

3- قيمة المشاركة:

وتشتمل الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة، وممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم مثل التظاهر والإضرابات كما ينظمها القانون، والتصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب

السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفرادها، والترشح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها.

4- قيمة المسؤولية الاجتماعية:

وتتمثل في العديد من الواجبات مثل واجب دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين... الخ. (بنيه، 2008: 14-15).

رابعا: عناصر المواطنة:

إن المنطلق أو الرؤية الشاملة لمفهوم المواطنة قد تتسع لتشمل مجريات الحياة بأكملها، للفرد والأفراد، في هذه الحالة عندما يتخذون قرارا بمعرفة، أو بغير معرفة فأنهم يعملون كمواطنين، وهذه الأعمال سواء كان القيام بها بشكل فردي أو جماعي أو باهتمام أو بغير اهتمام مجموعها تسمى أعمال وتصرفات مواطنين، في عائلاتهم، مواطنون في مؤسساتهم ومواطنون في أماكن عملهم ومواطنون في مدارسهم وغيرها.

وتشمل المواطنة على العديد من القيم والتقاليد والمهارات والأفعال المترابطة ومن أهم عناصرها نذكر:

1- الانتماء:

يمثل الانتماء شعور داخلي لدى الفرد بأنه ينتسب إلى وطن معين، فيعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه ومن مقتضياته أن يفتخر الفرد بوطنه فالانتماء هو إحساس تجاه الوطن.

ويحقق الانتماء السعادة للفرد، فهو ضرورة لحياة الفرد والمجتمع، فالانتماء تحكمه الشروط العقلانية والتفكير المستتير وبذلك فهو لا يتعارض مع مصالح الفرد والجماعة

ذلك أن الفرد والجماعة ملزمين وفق العقد الاجتماعي والقانوني والعقائدي الذي اتفقت عليه الجماعة.

ويعتبر الانتماء للوطن حاجة نفسية اجتماعية عامة لدى الإنسان تمثل المستوى الأعمق للولاء من الناحية السيكولوجية والانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء فلن يحب الفرد الوطن ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، أما الانتماء فلا يتضمن بالضرورة الولاء فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكن يحجم عن العطاء والتضحية من أجله.

والانتماء هو عبارة عن الروابط العاطفية والنفسية والذهنية التي تجذب فرد أو مجموعة من الأفراد إلى معتقد أو فكرة أو مذهب أو مؤسسة بدرجة من القوة تجعل المنتمي يعمل بحرص على سلامتها وكرامتها ورفع شأنها.

والمنتمي الحقيقي هو ذلك الذي يكون على وعي تام وإدراك بالأوضاع السائدة في مجتمعه من قضايا ومشكلات، ويتجاوز بوعيه مشكلاته الخاصة إلى المشكلات المجتمعية ويرفض استغلال الطبقية المسيطرة ويحاول تحقيق الأهداف المجتمعية لصالح الأغلبية ويشارك في مجتمع أكثر عدلا وملكيته جماعية ويشبع حاجات الأفراد الأساسية الحقيقية .

والانتماء يعتبر أيضا بأنه ايجابية الفرد وشعوره بالمسؤولية تجاه مشكلات الوطن وقضاياها وتفضل المصلحة العامة، إضافة إلى حبه وتقديره والوفاء له والارتباط به والتضحية في سبيله، والغيرة عليه والاعتزاز به وحب أهله والتواصل معهم. (عامر، 2012: 90-92).

ويتألف مفهوم الانتماء من الأبعاد التالية:

1-1- الهوية وتتمثل في وجود الفرد وسعيه إلى توطيدها.

1-2- الجماعة وتشتمل على تعاون وتكافل وتماسك الأفراد في المجتمع الواحد وهي بذلك تعزز ميل الأفراد إلى المحبة والتفاعل المتبادل.

1-3- الولاء وهو جوهر الالتزام ويدعم الهوية الذاتية من جهة ويقوي الجماعة بين الأفراد من جهة أخرى.

1-4- الالتزام ويتضمن التمسك بالنظم والمعايير الاجتماعية بما فيها الالتزام بمعايير الجماعة وتجنب النزاع.

1-5- الديمقراطية وتمثل أساليب التفكير والقيادة وتعبر عن إيمان الفرد بعناصر ثلاثة وهي:

-تقدير قدرات الفرد وإمكانياته.

-حاجة الفرد إلى التفاهم والتعاون مع الآخرين.

-إتباع الأسلوب العلمي في التفكير.

2- الولاء:

إن الولاء للوطن من أهم موجبات السلوك الاجتماعي وهو الذي يحدد اتجاه الفرد نحو مجتمعه، وما يدور فيه من أحداث كما يتوقف عليه قيام الفرد بأدواره المتوقعة منه تجاه وطنه وأمته بتقان وإتقان وإخلاص في المواقف والظروف والأوضاع المختلفة، وتتدرج علاقات الفرد بالآخرين من الميل إلى الجاذبية إلى العلاقة بالآخرين.

والولاء يمثل العلاقات الإنسانية الحميمة كما أن الولاء يمثل ضرورة لدى كل من الفرد والمجتمع، ويزيد من صلابته ومناعته في مواجهة الاختراق والغزو وعوامل الانهيار، فهو الذي يدعم الترابط ويقوي العلاقات والصلات بين الفرد والآخرين والولاء موجه داخلي للسلوك تحركه عوامل متعددة معرفية وشخصية تجاه موضوعات أو قضايا أو مجالات

سلوكية عامة وهو يمثل حجر الزاوية في تنظيم السلوك الاجتماعي للأفراد نحو مجتمعهم.
(عامر، 2012: 87).

والولاء أوسع وأشمل من الانتماء، ويتضمن الولاء في مفهومه الواسع الانتماء، لكن الانتماء لا يتضمن بالضرورة الولاء، وقد يمتزج الولاء والانتماء مع بعض حتى يصعب الفصل بينهما، والولاء هو ذلك الصدق في الانتماء، ولا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه بالالتئمة الاجتماعية والتربوية من المجتمع الذي يعيش فيه وللولاء أنواع وأشكال متعددة أهمها:

2-1- **الولاء الوطني:** وهو جملة المشاعر والأحاسيس والسلوكيات الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه وطنه والتي تتجسد في الحب والمسؤولية والبذل والعطاء والتضحية من أجل نصرة الوطن ورفعته.

2-2- **الولاء المهني:** وهو الدرجة التي تحدد أهمية المعلم وموقعه في العملية التعليمية ويمكنهم التعرف عليها عن طريق حبه لمهنة التعليم وإخلاصه في عمله مثلاً.

2-3- **الولاء السياسي:** وهي الدرجة التي تحدد مركز وطنية الفرد في المجتمع عن طريق حبه للوطن والنظام والبيئة والقيم الإسلامية الحميدة بالنسبة للمسلمين.

2-4- **الولاء الاجتماعي:** وهو الدرجة التي تعكس اهتمامات الفرد بأخيه الإنسان ويمكن التعرف عليها عن طريق المحافظة على المرافق العامة والتضحية والبذل والعطاء من أجل أبناء المجتمع والمساهمة في بنائه وحل مشكلاته.

2-5- **الولاء الاقتصادي:** وهو الدرجة التي تعكس حرص الفرد على المصالح العامة والخاصة ويمكن التعرف عليها عن طريق إنتاجية الفرد وإخلاصه في العمل والترشيد في الاستهلاك والمحافظة على المال العام ونحو ذلك. (عامر،

2012: 89).

ومن المظاهر العامة للسلوك الدال على الولاء الوطني:

- تدعيم السلوكيات السوية والتيارات الايجابية.
 - حب الوطن والذود عنه والتفاني في خدمته، والمشاركة في الانجازات العلمية والتكنولوجية.
 - القيام بالواجبات بأمانة والاشتراك في المشروعات الوطنية.
 - المشاركة في المناسبات والأعياد الوطنية، والمحافظة على التراث الوطني.
 - العمل على رعاية ممتلكات العامة والمحافظة عليها وحسن استخدامها.
 - تطبيق الأنماط والسلوكيات التي ترشد الاستهلاك والالتزام بالسلوكيات المهذبة في التعامل بين الأفراد.
 - تقوية روح التآلف الاجتماعية، والتعاون بين المواطنين.
 - احترام العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.
 - الإيمان بالوحدة الوطنية والتحرر من كافة أشكال التعصب.
- بالإضافة إلى أن الولاء للوطن يرتبط ويتأثر كثيرا بعدد من العوامل أو المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والتعليمية فهو يتأثر بالعوامل التالية:
- إشباع الحاجات.
 - تحقيق الذات.
 - الشعور بالأمن والأمان والعدالة والخدمات.
 - الرعاية الاجتماعية.
 - انخفاض الدخل.
 - ارتفاع الأسعار.
 - أزمات المواصلات.
 - أزمة السكن.

3- الحقوق:

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع منها:

- أن يحفظ له الدين.
- حفظ حقوقه الخاصة.
- توفير التعليم.
- تقديم الخدمات أساسية والرعاية الصحية.
- توفير الحياة الكريمة.
- العدل والمساواة.
- الحرية الشخصية (حرية التملك وحرية الاعتقاد وحرية الرأي).

هذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء سواء أكانوا مسلمين أم أهل كتاب أو غيرهم في حدود التعاليم الإسلامية، فمثلاً حفظ الدين يجب عدم إكراه المواطنين من غير المسلمين على الإسلام، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (البقرة: 256).

وكذلك الحرية مكفولة لكل مواطن بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لونه بشرط ألا يتعدى على حريات الآخرين. (موسى، 2011: 85).

4- الواجبات:

تختلف الدول بعضها عن البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة، فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات

واجب وطني، وبعضها الآخر لا يرى ذلك، وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه وبإخلاص.

ومن أهم واجبات المواطن هي:

- احترام النظام.
- التصدي للشائعات وعدم ترويجها.
- عدم خيانة الوطن.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- الحفاظ على الممتلكات (العامة، الخاصة).
- الدفاع عن الوطن بالنفس والنفيس في كل الظروف .
- تنمية الوطن.
- المحافظة على المرافق العامة.

وتعتبر الحقوق والحريات والالتزام بالواجبات دعامة أساسية لدولة الحق والقانون، والجدير بالذكر هو التأكيد على أنواع مختلفة لحقوق المواطن منها الحقوق التي قررها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الكرامة الإنسانية، المساواة لحرية الأمن، وغيرها من الحقوق التي يمكن تصنيفها إلى حقوق فردية وحقوق جماعية من خلال الدستور والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

فالجزائر صادقت على كل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق وحريات الإنسان نذكر منها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.

الحقوق والحريات الفردية والجماعية من خلال الدستور والقوانين الوطنية:

***الحقوق الفردية:**

- الحق في الحياة .
- الحق في الأمن الشخصي.
- الحق في اللجوء إلى القضاء.
- الحق في المساواة أمام القانون.
- الحق في التمتع بشخصية قانونية.
- حق التمتع بجنسية ما.
- الحق في عدم الاعتقال التعسفي.
- حق عدم التعرض لتعذيب أو أي عمل مهين للكرامة الإنسانية.
- حق عدم الرق والاستعمار.
- الحق في إدارة الشؤون العامة.
- الحق في تقلد الوظائف العامة.
- الحق في المشاركة في الانتخابات.
- الحق في العمل والحصول على أجر عادل.
- الحق في التمتع بظروف عمل مناسبة وعادلة.
- الحق في الراحة وحق التصرف فيها.
- الحق في الملكية.

- الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والأحزاب والانضمام إليها.
- الحق في الإضراب.
- الحق في التمتع بمستوى معيشي يكفل المحافظة على الصحة والرفاهية.
- الحق في الحماية والمساعدة الممنوحة للأسرة.
- الحق في الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية .
- الحق في التعليم ومجانية التعليم العام والتربية.
- الحق في الاشتراك في المجتمع الثقافي والحق في التنقيف.
- الحق في التعبير وحرية الرأي والتفكير.
- الحق في المساواة بين الجنسين.
- الحق في المساواة أمام الضريبة.
- الحق في الانتخاب وفي الترشيح.
- الحق في السكن والحق في التمتع بالحياة الخاصة.
- حق الملكية الفكرية والصناعية.

*** الحقوق الجماعية:**

- 1- حق الشعوب في تقرير المصير.
- 2- الحق في السيادة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية.
- 3- الحق في مناهضة التمييز العنصري.
- 4- الحق للأقليات في العيش سويًا فكل حرية وديمقراطية تكفل حق احترام الأغلبية للأقلية.

* الجيل الثالث لحقوق الإنسان وهذه أمة التطور للحقوق:

- الحق في بيئة نظيفة وخالية من التلوث.
- الحق في السلم والعيش في عالم من غير سلاح.
- الحق في الدفاع ضد عمل الطفل (حماية الطفولة).
- حق الأجيال المستقبلية في التنمية والثروة.
- الحق في التمتع بالتراث المشترك للإنسانية.
- الحق في الحماية من الفساد والدفاع ضد المخدرات والأمراض الخطيرة.

والمواطنة هي تطبيق وممارسة للقيم تظهر على أشكال وصور مختلفة أهمها:

- المشاركة الطوعية والتلقائية والإجبارية على شكل نشاطات اجتماعية مختلفة ونافعة.
- التشبث بالقيم المقبولة لدى الجميع في المجتمع.
- تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية والعالمية التي تؤطر الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية.
- توجيه السلوك الأخلاقي والشعور بالهوية والبحث عن الحقيقة وقول الحق، التحضر واكتساب الحس المدني الرفيع، احترام المرأة وتقديرها، والعدل والتنازل والحوار، وقبول الآخر، والتعايش مع الغير والتآخي والتضامن، الاعتدال والتسامح.
- حماية الأملاك العامة والملكية الخاصة.
- احترام القوانين السارية المفعول.
- احترام ديانات ومعتقدات الآخرين وثقافتهم وأرائهم.
- احترام حقوق وحرريات الآخرين وخاصة احترام النساء والأطفال.
- خدمة الوطن بإخلاص والحفاظ على مكتسباته والدفاع عنه.

- محاربة الفساد والتبليغ عن كل عمل ضار.
- أداء الالتزامات والأعباء المالية والواجبات الضريبية والجبائية بالماء أو الغاز.
- المبادرة إلى المشاركة في الواجبات التضامنية.
- المشاركة في الانتخابات والترغيب في هذه الواجبات والحقوق.

5- الديمقراطية:

تعتبر المواطنة مفتاح لفهم الديمقراطية، ولقد أكد بعض الباحثين على المدخل الديمقراطي للمواطنة من خلال احترام حقوق الآخرين والدفاع عن حقوقهم وحقوق الآخرين، وان يمارس الآخرين حقوقهم بحرية.

وبالمقابل نجد أن الديمقراطية هي الخلاصة الأولى، لمبدأ المواطنة فإن الديمقراطية تؤكد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق والمذهب أو الجنس فالمواطنة ليست مفاهيم مطلقة ولكنها تتشكل بحسب قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدول في التطبيق وهو ما يعني مرونة المفاهيم المعبرة عن المتغيرات الديمقراطية والمواطنة، بشرط لا تختل الشروط الأساسية لكل من الديمقراطية ومن ثم المواطنة، ولكي تكون المواطنة فعالة فإنه من الضروري أن يتوفر لها قدر من الوعي المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة بحيث تصبح هذه المعرفة أو المعلومات قاعدة للقدرة على تحمل المسؤولية، كما أنها تشكل أساس القدرة على المشاركة.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك ما يسمى بالمواطنة المفتوحة وهي التي لا تستبعد أحدا من المشاركة الكاملة في التفاعلات الحادثة في المجتمع، وهذا يعني أن المواطنة المفتوحة تشكل قمة التطور الذي يمكن أن تبلغه المواطنة (عامر، 2012: 41).

وتعد الديمقراطية من بين أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة، كما أن تحديد العلاقة بينهما مسألة مهمة، بل ضرورية لكل دراسة تستهدف الوقوف على واقع المواطنة في الدول الديمقراطية، والدول المتحولة نحو الديمقراطية.

والغالب أنه: لا توجد هناك ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة" فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين ومشاركين، يمثلون المواطنين في المجتمع، ويتراجع المشاركة والحس والفعل المواطني في مجتمع ما تصبح الديمقراطية فيه في خطر، مما يستدعي الدعوة إلى إحياء المواطنة لإنقاذ الديمقراطية.

وتفعيل المواطنة وتجسيدها في شكل برامج تنفيذية تترتب عليه ممارسات فعلية لجميع الحقوق والحريات ذات الصلة بالمواطنة والتي تعتبر الطريق إلى دعم الديمقراطية وتعزيزها. (جاد، 2011: 120).

خامسا: ركائز المواطنة:

هناك مجموعة من المبادئ والركائز الأساسية لمفهوم المواطنة، والتي تمثل البنية التحتية لهذا المفهوم في أي مجتمع، ومنها يمكن له أن يستمد قوته وحيويته، وتحرص المجتمعات التي تنشأ المواطنة الحقيقية لأفرادها على تأسيس هذه المبادئ والمحافظة عليها ومتابعتها على الدوام ومن هذه المبادئ والركائز نذكر:

1 - المساواة:

ويقصد بها المماثلة في الحقوق والواجبات بين الأفراد وفق الدين والقانون، العادات والتقاليد والمساواة من المبادئ التي نادى بها الإنسان منذ قديم العصور، ونصت عليها جميع الشرائع السماوية والفلسفات واستخدمتها الدساتير الحديثة للتعبير عن مفهوم مؤداه أن الأفراد متساوون أما القانون في اكتساب الحقوق وممارستها، والالتزام بالواجبات وأدائها ولا يمكن التمييز بينهم لأي سبب كان. (عبد المنعم ، 2002 : 18).

وتعتبر المساواة دعامة أساسية لتفعيل المواطنة، تضمنتها الأديان وغيرها من الشرائع. ومنها المساواة ضد التمييز بين أفراد المجتمع في المعاملة وفقاً لخصائص الأفراد أو طوائفهم، فلا بد أن يكونوا سواسية تحت ظل القانون. وعلى الأفراد أيضاً أن يتجاوزوا وهم يتعاملون مع بعضهم البعض، كمواطنين حدود الانتماءات الطبقية الخاصة، الأسرية أو القبلية أو المهنية أو العرقية أو غيرها. وأن يكون رابط التعامل بينهم مساواتهم كمواطنين لذلك المجتمع، والمساواة في ارتباطها بمفهوم المواطنة تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، وبهذا المعنى فإن المواطنة المتساوية هي المحدد الوحيد للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد مع بعضهم البعض أو بينهم وبين الدولة، وبهذا تحييد الانتماءات الأخرى. (بشارة، -: [http://WWW.amin.org/views/a_3 mi](http://WWW.amin.org/views/a_3_mi_bishara/2002/dec_18.html) 18/dec/2002.html). والمجتمع الذي يطبق قاعدة المساواة بين مواطنيه يضمن فعالية المشاركة والاستقرار الاجتماعي.

بالإضافة إلى عامل أساسي وفعال آخر هو علاقة المواطن بنظرائه المواطنين، والذي يمكن أن يحافظ على تماسك الدولة والمجتمع في بعض لحظات الأزمات التي تطرأ عليه، وتصاحب ضعف أو غياب الدولة في شكل مؤسساتها الرسمية.

وهذا للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية، هو وليد المواطنة بكل حمولتها القانونية والحقوقية والسياسية، وأن أي مجتمع عربي لا يفي بمقتضيات هذه المواطنة، فإن تباينات واقعه تنفجر، ويستعمل كل طرف للاحتماء بانتمائه التقليدي والتاريخي/ما يصنع الخواطر النفسية والاجتماعية والقافية والسياسية بين المجتمع الواحد. (محفوظ، 2010: 124).

2- العدل:

العدل أساس الدول في الأديان، وعلى الحكام مراعاته ومفهوم العدالة له ارتباط وثيق بمفهوم الحرية، والعدالة نوعان: عدالة إجرائية مرتبطة بالقانون وعدالة اجتماعية مرتبطة بممارسات المجتمع ومدى عدالتها. (المالكي، 1423هـ: 25).

وهو مطلب ضروري ينشده كل أفراد المجتمع ومؤسساته تجاه الأفراد يؤدي إلى الإيجابية في الأداء والمشاركة الفاعلة، وإلى الترابط الاجتماعي القوي بين جزئيات المجتمع، والعدالة المدعومة بسلطة القانون تهيئ الفرص للتواصل الجيد بين أفراد المجتمع وتجعل المجتمع يعمل ككيان واحد قوي متماسك، فمن الأهمية أن يحرص المجتمع على توفير العدالة لكل أبنائه حتى يكونوا أكثر اطمئنانا على حقوقهم وممتلكاتهم وأنفسهم، وتدفع بهم إلى احترام حقوق المواطنة في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو مع مؤسسات المجتمع، وتعمق لديهم الشعور بالانتماء الوطني، والعدالة الناجمة لأفراد المجتمع هي تلك العدالة المستمدة إلى أنظمة وقوانين تتناسب مع مقتضى العصر ولا تكلف الفرد ماديا.

3- الحرية:

لا تقل الحرية في أهميتها ودورها لتفعيل المواطنة عن المساواة والعدل، فجميعهم مبادئ أساسية لا تقوم المواطنة بدونهم.

فالحرية تبرز خصائص الشخصية وتعزز الثقة لدى المواطن وتوسع آفاق المشاركة الاجتماعية.

إن المواطنة في المجتمعات المتقدمة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها وعلاقاتها على الحرية والتوافق والرضا والتعامل فيما بين أفرادها على أساس من

المشاركة الفاعلة. (محفوظ: : http ;//www.arabnewal. com/php ? rd : (Al&alo=3125).

وهي الإمكانية في عمل شيء لا يضر بالغير، والحرية نوعان حرية ايجابية و أخرى سلبية، أما الايجابية فهي حرية فعل الخير، والسلبية فهي عدم وجود قيود خارجية فالمرء حر ما دام لا يوجد أحد أو قانون يحكم سلوكه وسلوك غيره من الأفراد (بيلي، 2004: 265).

وتحرص المجتمعات المتقدمة على توفير قدر من الحرية لأفرادها بما يسمح لإشباع الحقوق والوفاء بالالتزامات المجتمعية التي تتطلبها أدوار المواطنين.

4 - تكافؤ الفرص:

إن تهيئة الفرص المتساوية أما المواطنين في المجالات المتعددة التعليمية والعملية والترفيهية والخدماتية وغيرها، يزيد من إمكانيات العطاء والمشاركة بكل إخلاص من قبل المواطنين، ويدفع ذلك إلى بذل الجهود لدفع حركة التقدم والتطور في المجتمع.

والتأكيد على تهيئة الفرص لا يتوقف عند ما يخص الذكور فقط، بل يجب أن يشمل النساء، وكل فئات المجتمع المختلفة، فالمرأة مثلا تمثل نصف المجتمع وإعطائها الفرص يمكنها من الإسهام في الحياة العامة وأداء دورها الذي ينتظره المجتمع منها بفعالية وإخلاص.

ولتفعيل المواطنة الحقيقية لابد من توفر كل الإمكانيات والقدرات لدى أفراد المجتمع لتمكينهم من الوفاء بما تتطلبه الفرص التي يهيئها المجتمع لهم، كالمؤسسات التعليمية ومؤسسات الخدمات وعناصرها المختلفة، كما قد يتطلب الأمر تطوير مختلف قطاعات الإنتاج لتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين، إن تكافؤ الفرص في التعليم أو العمل أو الخدمات يجب أن يشمل كل قطاعات المجتمع وفئاته المختلفة.

5 - التعدد والتنوع:

يتسع مفهوم المواطنة لكل فئات المجتمع وطبقاته ولأفراده بكل انتماءاتهم الفرعية، فهو من السعة بحيث يستوعب المجتمع، ولا يقتصر على فئة دون الأخرى أو جماعة واحدة وإهمال الجماعات الأخرى ويحترم خصائص كل فئة وما تتميز به.

إذن المواطنة مفهوم يتضمن الصغار والكبار، الذكور والإناث، الأسوياء وغير الأسوياء، المتعلمين وغير المتعلمين، الصناعيين والزراعيين وكل أرباب المهن، وكل أفراد المجتمع مهما تنوعت أو تعددت فئاتهم، وهذا الأمر يتطلب لفت الانتباه إلى خصائص ومميزات كل جماعة والحذر من وقوع التصادم، والسعي لإيجاد التوازن الذي يجعل الجماعات المتعددة تجمعهم الهوية الاجتماعية الكبرى، فالخصائص المختلفة والاختلافات الجزئية يجب أن تكون جزئيات يجمعها أفق المواطنة الكبير الذي يتسع للجميع.

6 - الأخلاق:

الخلق صفة مستقرة في النفس، فطرية كانت أم مكتسبة ذات آثار في السلوك محمودة أو مذمومة، ويقاس الخلق عن طريق قياس آثار في السلوك (الميداني، 1992: 10).

والأخلاق نسبية عموماً، فكل سلوك فردي أو اجتماعي تلتقي النفوس البشرية على استحسانه يسمى خلقاً محموداً، وكل سلوك فردي أو اجتماعي تلتقي النفوس البشرية على استحيائه يسمى خلقاً ذمياً، والأخلاق المحمودة هي التي تبحث عنها المجتمعات البشرية وتأنس بها وهي الرابطة التي تربط بين أفراد تلك المجتمعات ولن يكونوا سعداء متفاهمين بدون تلك الأخلاق.

07- الشورى:

تعد الشورى من المفاهيم الأساسية التي تمثل جوهر الديمقراطية، بمعنى المشاركة في الرأي واتخاذ القرار، والمقصود هنا هو فسح المجال أمام مختلف أفراد المجتمع لإبداء الرأي والمشاركة السياسية الداخلية للدولة والمجتمع.

فمشاركة الأفراد في الحياة السياسية الاجتماعية تتبع من إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها.

فالمواطن فرد فاعل ومشارك في مختلف أبعاد وجوانب الحياة ويوصف هذا الفرد المشارك بالمواطن النش والفاعل والايجابي في حين يوصف الفرد المنعزل والعزوف بالمواطن السلبي. (الزيات، B2002 : 86).

وعلى هذا المبدأ قامت الدولة الإسلامية منذ نشأتها.

سادسا: أبعاد المواطنة:

لمفهوم المواطنة أبعاد متعددة، تختلف تبعا للزاوية التي يتم تناوله من خلالها فقد حدد كل من ياسين عبد الرحمن ومندور عبد السلام 2001 الأبعاد التالية للمواطنة والتي تتمثل في :

المشاركة في العمل، تحمل المسؤولية احترام القواعد والقوانين، تقديم الخدمات للآخرين، التعاون، المحافظة على الوارد، الانتماء إلى الجماعة أو الوطن، وبالإضافة إلى ذلك فإن المواطنة هي تعبير عن نمط معين من أنماط العلاقة بين الفرد والدولة ولهذا النمط عدة أبعاد أهمها:-

1- البعد القانوني:

ويتمثل في التنظيم القانوني للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة، ودون أي نوع من التمييز بينهم على أساس الدين والجنس أو العرق أو الثروة ويقابل هذا التنظيم القانوني الالتزامات التي يجب على المواطن الوفاء بها تجاه الدولة على أن تكون هذه الالتزامات واضحة ومحددة من حيث المضمون وطريقة القيام بها. (عامر، 2012: 30-31).

وعلاقة المواطنة من الناحية القانونية علاقة الجنسية، وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة هي «علاقته بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة» كما أن المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وحق تولي الوظائف الحكومية، كما عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب وواجب الدفاع عن بلادهم. (موسى، 2012: 89).

2- البعد الثقافي / المعرفي:

حيث تمثل المعرفة عنصرا جوهريا في نوعية المواطن الذي تسعى إليه المؤسسات في المجتمع، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطنا يتحمل مسؤولياته، ويدين بالولاء للوطن، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها، كما أن التربية الوطنية تنطلق من ثقافة الناس مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية للمجتمع، والعلاقة وثيقة بين الثقافة والمعرفة فالقيم التي تسود المجتمع تقوم على المعرفة والمعرفة هي الخطوة العملية التي تترجم المعلومات إلى عمل (نمر، 2014: 45).

فالمواطنة تعني التسامح والإحترام والقبول والتقدير للتنوع الثقافي، لأن محصلة الاختلاف أكبر من محصلة التشابه، والطاقات والأفكار المختلفة تساوي مجتمعا أقوى وأقدر وأغنى لأن مناعته قوية، والتسامح لا يعني التنازل أو التساهل بل يعني قبل كل

شيء اتخاذ موقف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنسان وحياته الأساسية المتعارف عليها عالمياً، وأولها أن أراء الفرد لا ينبغي أن تفرض على الغير بما يعني ترسيخ التعددية والديمقراطية وحكم القانون على مستوى الدولة يرسخ مبدأ المواطنة حيث يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز وإتاحة الفرص لأي شخص دون تمييز، لأن كل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب، فالتسامح ضروري، وهو ثقافة يجب إشاعتها بين الجميع خاصة في المدارس والجامعات من خلال المناهج الدراسية.

وعليه فتطبيق الديمقراطية يجب أن يكون لثقافته وعقيدته وعن اقتناع حتى لا تقترض من الخارج (موسى، 2012: 90-91).

3- البعد الاجتماعي:

ويقصد بها الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم. (رضوان: 2012: 71).

فالملاحظ اليوم أنه كلما زاد الفقر والحاجة زادت الطلبات والاحتياجات حول المواطنة، (حق السكن، الدفاع عن مكتسبات الحماية الاجتماعية المبني على التضامن، الحق في عناية صحية لائقة، حق التكوين المهني والأكاديمي...) كمحاولة للاندماج في الحياة العامة. (chnapper: 2000 ,232).

بالإضافة إلى حرية الإعلام التي تدعو إلى تحقيق حرية كل فرد في التعبير عن آرائه، حق الجمعيات في التكوين والمشاركة بالتفاعل مع الغير في إطار جمعي.

وتتركز المواطنة الاجتماعية على قضايا مختلفة توحد الانشغالات والتطلعات في المستوى المعيشي المقبول، الأحر الكافي، الصحة، التغذية، الأمن الاجتماعي، حق

العمل، حق الإضراب، حق السكن وحق التعليم وحرية الممارسات الاجتماعية والثقافية (العادات والتقاليد...الأعراف....). (82 , 1997 :Benferhat).

4- البعد السياسي:

المواطنة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة، بينهما عروة وثقى، كل منهما سبب ونتيجة للآخر، فالمواطنة في الأصل والجوهر حقوق وواجبات يرتبها القانون لأفراد المجتمع ويضمن مباشرتهم لها على قدم المساواة دونما تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو العرق، ويشكل إقرارها وكفالة ممارستها ركيزة للديمقراطية بوصفها نظاما للحكم يلزم منه أن يكون للفرد صوت مسموع في دوائر صنع القرار. (موسى، 2012: 86-87).

من خلال زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الأفراد وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار أن الشعب مصدر للسلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي.

5- البعد المعنوي:

والذي يتمثل في شعور الفرد بعلاقة من الولاء والانتماء للدولة بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بالعمل العام والرغبة في القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذي يعيش فيه حتى لو تطلب الأمر تضحية بجانب من جوانب مصالحة الخاصة. (عامر، 2012: 31).

6- البعد المهاري:

ويقصد به المهارات الفكرية، مثل التفكير الناقد، والتخيل، وحل المشكلات... وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل.

7- البعد الإئتماي:

أو البعد الوطني ويقصد به غرس انتماء التلاميذ لثقافتهم ولمجتمعه ولوطنهم.

8- البعد الديني:

أو البعد القيمي، مثل: العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى.

9- البعد المكاني:

وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي التنشئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والمواعظ في غرفة الصف، بل لا بد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي. (رضوان، 2012: 71).

سابعاً: المواطنة في بعض الدول الغربية:

تراجع مبدأ المواطنة في الفكر السياسي بعامة طوال الفترة الممتدة بين 300 م و1300 م وذلك بعد أن اندثرت التجارب الديمقراطية المحدودة في دائرتي الحضارتين الإغريقية والرومانية من جهة، ومن جهة بسبب توجه الحضارات السائدة آنذاك بها فيها الحضارة العربية الإسلامية إلى إقامة حكم ملكي مطلق وغير مقيد.

ثم بدأ هذا المبدأ يطفو على سطح الفكر بإعادة اكتشافه من جديد والعمل على بناء الدولة الوطنية وتحقيق الاندماج الوطني ومستويات فعالة من المشاركة السياسية وسيادة القانون، وكان ذلك حجر الزاوية للمذهب الديمقراطي والممارسات الديمقراطية لأنظمة الحكم الأوروبية والغربية معاً. (الكواري وآخرون، 2001: 24).

ولم يعد اهتمام الفكر السياسي بمبدأ المواطنة حتى حلول القرن الثالث عشر عندما بدأت أوروبا تعيد اكتشاف مبدأ المواطنة وتبدع فيه، حيث قام الفكر السياسي والقانوني

الجديد في دائرة الحضارة الغربية، منذ القرن 13 وحتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، بصياغة مبادئ واستنباط مؤسسات وتطوير آليات وتوظيف أدوات حكم جديدة، أمكن بعد وضعها موضع التطبيق تدريجياً تأسيس وتنمية نظم حكم قومية مقيدة السلطة من خلال حركات الإصلاح المصحوبة بالانتفاضات الشعبية إن أمكن، وإلا فمن خلال الثورات المؤسسة للديمقراطية مثل الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية .

وجدير بالتأكيد أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد ومن وضع التابع إلى وضع المواطن لم تكن عملية سهلة، بل صعبة جداً، قطعت فيها رؤوس ملوك وسالت على دربها دماء شعوب، ويعود الفضل في إنجاز ذلك التحول التاريخي إلى أن الناس في دائرة الحضارة الأوروبية غيروا ما بأنفسهم من رضى بالتبعية، إلى إصرار على المشاركة الفعالة التي تحقق مصالح الناس وتصون كرامتهم.

كما أن عامة الشعب عندهم استطاعوا التوصل إلى قواسم مشتركة شكلت أهدافاً وطنية مشتركة لنضال شعوبهم.

الأمر الذي سمح بضبط نظام الحكم وترشيده في دائرة الحضارة الغربية.

ويمكننا رصد ثلاثة تحولات كبرى متداخلة ومتكاملة مرت بها التغيرات السياسية التي أرسيت مبادئ في الدولة القومية الديمقراطية المعاصرة في دائرة الحضارة الغربية وتمثلت في:

- تكوين الدولة القومية (الوطنية):

لقد أدى الإنتصار على الكنيسة واعتماد المبدأ الذي أعلن في "سلم وستنفاليا" لعام 1648م، وكذلك اختراع البارود، وما نتج عنه من زيادة قوة الملوك لغرض سيطرتهم وإخضاع الممالك وأمراء الإقطاع لسلطتهم، وانتشار العامل القومي ونزوع كل قومية في أوروبا إلى تكوين دولتها على أساس قومي تاريخي، يسعى إلى قوة الأمة ونجاحها تعبيراً

عن وعي السكان بوحدتهم وتجسيدها في إطار الدولة الوطنية، من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور وانتشار الدولة الوطنية الحديثة في أوروبا.

والذي يهمننا في هذا التاريخ للدولة القومية هو طبيعة العلاقة بين المواطنين والحكم، فخلافاً للفكرة السائدة طوال العصور الوسطى والتي كانت تعتبر الناس مثل الماشية ملك للحكام، يتوارثونهم ويتصرفون فيهم كأنهم متاع يملكونه فإن ثمة علاقة جديدة نشأت مع الدولة القومية، تقوم على فكرة قريبة من فكرة المواطنة عند الإغريق، تنقل الارتباط بين الفرد والدولة من صعيد ما يشبه الملكية الخاصة الشخصية بين الفرد والعاهل، إلى صعيد الارتباط السياسي بين المواطنين ومقعد السيادة، فالدولة تتألف من رعايا وصاحب السيادة.

والمواطنة هي الخضوع للسيادة، وليس لصاحب هذه السيادة الذي قد يكون الملك في الدولة الملكية أو هيئة شعبية في الدول الديمقراطية.

ومن الملاحظ أن مبدأ المواطنة قد تم إرسائه في الدولة القومية من خلال ذلك المسار الطويل الذي قطعته المشاركة السياسية في هذه الدولة ووسائل وسبل إرساء حكم القانون.

وقد ارتبط بروز وتطور المشاركة السياسية بالتاريخ الاقتصادي للدولة القومية منذ نشأتها في أوروبا، ذلك أن قدرة هذه الدولة على الاضطلاع بمسؤوليتها وتوفير الخدمات السياسية للأفراد ووضع القواعد الكفيلة باحترام حقوق هؤلاء الأفراد وحمايتهم، كانت مرهونة بتوفير مواد مالية مناسبة لم يكن من المتيسر توفيرها. (دباب، 2007: 54-55).

- المشاركة السياسية:

فبعد إقامة الدولة القومية أخذت المشاركة السياسية دورا بارزا في تكوين الدولة الحديثة، وأصبحت العلاقة بين الدولة والشعب مباشرة، وبذلك أخذت فكرة سيادة الشعب تطبيقا حركيا حيا ، حيث تم استدراك الشطر الثاني الذي كان غائبا في المعادلة في العصور الوسطى أين سادت هذه الفكرة وغاب مفهوم الشعب، ثم برز مبدأ التمثيل النيابي عندما وجدت ضرورة وجود تمثيل لدفاعي الضرائب أو المؤثرين في دافعها.

ويشير التاريخ الاقتصادي لأوروبا ومستعمراتها إلى العلاقة بين الحاجة إلى طلب الضرائب من السكان من جهة وفكرة المشاركة السياسية من جهة أخرى.

ويذكر البعض أن المشاركة السياسية لهذا السبب قد بدأت مبكرا بعض الشيء في دول الشمال الأوروبي الفقيرة نسبيا كالدول الإسكندنافية وبريطانيا، نتيجة الحاجة المتزايدة لملوك هذه الدول في الاعتماد على شعوبهم في تحصيل الضرائب، وبالتالي تشجيعهم على الإنتاج وزيادة قدراتهم الضريبية من خلال السماح بمزيد من المشاركة السياسية واستتباب الأمن الاجتماعي. حيث أن الآباء الأوائل لليبيرالية كانوا يرفضون منح حق التصويت لمن لا يملكون نصابا معيناً من الملكية يؤدون عنه الضرائب مباشرة، ونظراً لأنهم كانوا بمثابة المتحدثين الرسميين لمصالح البرجوازية التجارية والصناعية، التي تتناقض مصالحها بالطبيعة مع مطالب الطبقات الشعبية.

وقد بدأ حكم القانون في دائرة الحضارة الغربية ينتشر ويتوسع نطاقه في العصر الحديث عندما أصبحت الدولة القومية صاحبة الحق في إصدار القوانين الملزمة للجميع سواء كانوا أغنياء أم فقراء، أقوياء أم ضعفاء.

وقد استمر ذلك التطور القانوني بفضل تزايد المشاركة السياسية واتساع نطاقها، وكان إعلان الاستقلال في أمريكا، وإعلان حقوق الإنسان المواطن في فرنسا وصدور

دستور البلدين تعبيراً عن مطالب الثورات المؤسسة للديمقراطية في البلدين. (بيلو، 1983: 13-20).

- إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات:

ويعد هذا العامل الثالث من العوامل الذي أرسى أسس المواطنة المعاصرة وما ترتب عليه من انتشار مبدأ المساواة، ومما ساعد على دعم هذين المبدئين ما نتج عن إقرار الاستقلال في أمريكا، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا.

وبالرغم من أن الإعلان قد انطوى على نصوص، طرحت كأنها بمثابة الحقوق المقدسة للإنسانية وللمواطنين من قبيل:

- يولد الناس ويضلون دائماً أحرار متساوين في الحقوق، وبناء عليه فالامتيازات المدنية لا يمكن أن تبني إلا على المنفعة العامة.

- إن غاية كل التنظيمات السياسية هي الحفاظ على حقوق إنسان الطبيعة التي لا يجوز المساس بها، وهذه الحقوق هي الحرية، والملكية والأمن، ومقاومة الطغيان.

- الأمة في جوهرها هي مصدر كل سيادة ولا يجوز لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تتزاول أي سلطة ما لم تكن نابعة من الأمة صراحة.

- تقوم الحرية السياسية على القدرة على عمل أي شيء لا يضر بالآخرين، ومباشرة أي إنسان آخر لنفس الحقوق مباشرة حرة، وهذه الحدود لا يقرها إلا القانون.

- لا يجوز لقانون أن يحرم شيئاً ما لم يكن فيه إضرار بالمجتمع ولا تجوز عرقلة شيء لم يحرمه القانون، كما لا يجوز إكراه إنسان على شيء لم يتطلبه القانون.

- القانون هو التعبير عن إرادة الجماعة وكل المواطنين لهم الحق في المشاركة في وضع القانون، أما بشخصياتهم أو عن طريق ممثليهم، ويجب أن يكون القانون واحداً مع

الجميع سواء في الحماية أو في العقاب وحيث أن الجميع متساوين أمام القانون، فالجميع متساوون في حق التكريم وتولي المناصب والوظائف بحسب قدراتهم المختلفة، ولا امتياز لأحد على أحد إلا بالفضائل والموهبة.

- لا يجوز إيذاء إنسان بسبب آرائه ما لم يخل تصريحه بها بالأمن العام بحسب ما رسمه القانون.

- كل مجتمع لا يكفل فيه الفصل بين السلطات وتأمين الحقوق بحاجة إلى دستور.
(عوض، 1992: 93-94).

إلا أن المدقق في مواد الإعلان ككل يرى أنه لم يصور حقوق الإنسان إلا كما تصورته الطبقة الوسطى الفرنسية والدليل على ذلك أنه يركز تركيزاً شديداً على ثلاث نقاط جوهرية هي: تقديس الملكية الفردية، وإلغاء الامتيازات الطبيعية الموروثة، وأخيراً حق الأمة في الحياة الدستورية والمشاركة في الحكم. وكانت هذه مطالب الطبقة المتوسطة.

ويمكن تلخيص وعرض أهم المحطات التاريخية البارزة في تاريخ المجتمعات الغربية ومسيرة تاريخ المواطنة والديمقراطية في عالمنا.

1- في بريطانيا:

لقد كان للوثيقة العظمى "الماجنا كارتا" التي عرفتها بريطانيا، والتي أجبر على توقيعها الملك عام 1615م عظيم الأثر في تحويل الحكم وتعطيل سلطة الفرد المطلقة، وإخضاعها لسلطة القانون واحترام الحريات الشخصية للأفراد، تلتها فترة أخرى كانت بمثابة بؤرة التوتر بين البرلمان والسلطة الملكية الخارجة عن بنود الوثيقة السابقة، نتجت عنها ثورة كان لها أعمق الأثر في تاريخ حقوق الإنسان عام 1688م، وقد توج حينها انتصار البرلمان بتوقيع "وثيقة الحقوق" عام 1689م، والتي قضت بمسؤولية الملك أما البرلمان وخضوعه لقوانين البلاد. (مجنوب، 1980، 145-146).

ثم توالى المحطات التي توقف عندها تاريخ البشرية بكثير من الأحداث والإفرازات المتعلقة بحقوق الإنسان حيث صدر "قانون الإصلاح الانتخابي" عام 1832 م في بريطانيا والذي أعطى حق المشاركة للطبقة الوسطى، ليعدل هذا القانون في فبراير 1918 م ويعطي حق الاقتراع العام. (الزيات، B2002، 108).

ويذهب "مارشال" في كتابه "المواطنة والطبقة الاجتماعية" 1950 م إلى تحديد مراحل ثلاث لتطور المواطنة بريطانيا.

*في القرن 18 م عرفت المواطنة المدنية وشملت حقوق المساواة أما القانون الحرية الشخصية حرية الكلام والفكر والدين وحق الملكية وإبرام العقود.

*في القرن 19م: "المواطنة السياسية" وشملت حق التصويت وحق تقلد المناصب.

*في القرن 20م: "المواطنة الاجتماعية" وشملت مستوا أساسيا من الرعاية الاقتصادية والاجتماعية ودولة الرفاه والمشاركة الكاملة في الثقافة الوطنية.

2- في أمريكا:

استطاعت مسيرة حقوق الإنسان تحقيق مكسب كبير مع نجاح الثورة الأمريكية وإعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776م، حيث وجد القادة الأمريكيين أنه لا يمكن أن يكتمل الدستور إلا بإعلان وثيقة تعلن حقوق المواطن القارة والتي لا تتغير بتغير الحكومات والأنظمة والداستاتير. (مجذوب، 1980: 146).

وقد تضمنت وثيقة الإعلان تلك ديباجة تعبر عن أفكار "لوك" و"جان جاك روسو" ووضعت على اثر ذلك دساتير تتضمن لائحة بحقوق الأفراد. (بدوي، ومرسي، 1998:

84).

3- في فرنسا:

لقد مر إعادة إقرار مبدأ المواطنة المفضي إلى الديمقراطية الليبرالية بمراحل ثلاث تمثلت محطاتها التاريخية الأولى في:

- " الثورة الفرنسية" عام 1789م، وما أفرزته من قرارات صارمة، وإعلان "حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي" الذي تصدر دستور 1791م وإقراره لمبادئ الحرية والمساواة والملكية والسيادة الوطنية وفصل السلطات وضمان الحقوق.

- تلتها المحطة الثانية التي تضمنت وضع دستور 1848م اثر " الثورة العمالية" وما أفرزته من إقرارات جديدة تتعلق بقضايا الحرية والأمن وحق التجمع وحرية التعليم والمساعدة الاجتماعية وما إلى ذلك.

- ثم المحطة الثالثة المتميزة بدستور 1946م والذي أفضى بجملة من الحقوق والحریات الجديدة كحق اللجوء وعدم التمييز تلتها فترة إعلان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. (بيلو، 1980: 13-54).

وبشهد مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر مراجعة واهتمام كبيرا وأبعادا جديدة في ظل العديد من المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الغربية المعاصرة.

وكان على رأس هذه المتغيرات التحدي الذي أصبحت تمثله ظاهرة التعددية الثقافية multiculturalisme في تلك المجتمعات والتي دفعت إلى إعادة التفكير في الديمقراطية، وهذا بدوره من الناحية السياسية يشير إلى مفهوم الديمقراطية المتعددة الثقافات.

وبمراجعة مفهوم المواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر، وخاصة السياق الجديد لديمقراطية التعددة الثقافات بعيد عن السياق التقليدي لدولة القومية ومؤسساتها الليبرالية الديمقراطية، نجد أن مفاهيم أخرى تم استدعائها وكان لابد من إعادة تعريفها أو فهمها

وهي بمثابة القيم والأعمدة الأساسية للتقليد الديمقراطي الليبرالي مثل مفاهيم التمثيل النيابي والمشاركة والسيادة والهوية والحياد السياسي والاستقلالية الفردية والمساواة في علاقتها بالحرية... وغيرها.

وقد أصبح الشغل الشاغل للخطاب الليبرالي المعاصر هو بناء رؤية معيارية لمفهوم المواطنة تتلاءم وسياق عدم التجانس الثقافي والاجتماعي وسياق عدم قدرة النظريات التقليدية (النفعية والديمقراطية) على ضمان الحقوق كما أصبحت هناك حاجة ملحة للإجابة عن أسئلة من قبيل: من هو المواطن الحر والمتساوي؟

وما الذي يفترض أن يكون عليه هذا المواطن في إطار الديمقراطية المتعددة الثقافات؟ (دباب، 2007: 83-84).

ثامنا: انتشار مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان والديمقراطية عبر العالم:

لقد استطاع الوعي الاجتماعي المحصل بوثائق الحقوق على مساعدة الجماهير أواخر القرن 19 م بداية القرن 20 م على الاستفادة من الديمقراطية السياسية لزيادة محصلاتها من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن تلك الحقوق، السياسية المحصلة سابقا.

وقد ترتب على الثورة البلشوفية 1917م، حصول العمال والكادحين على حقوقهم في دستور نفس السنة، وفي السنة 1948 م صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان بمثابة توصية غير ملزمة لدول، إلا أن آثاره كانت عميقة على الصعيد العالمي.

وفي سنة 1966 م صدر عن الجمعية العامة اتفاقيتين عالميتين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي سنة 1971 م دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تقديم تقارير دورية عن أوضاع الحقوق والحريات في بلدانها، وأنشئت لجنة خاصة لدراسة هذه التقارير تنطوي تحت لجنة حقوق الإنسان، صادقت عام 1979م على هذه الاتفاقية فقط ستة دول عربية. (خضراوي، 2002: 87-88).

وهكذا فقد ارتبط مسار الديمقراطية في العالم بمسار حقوق الإنسان وإعلان مبدأ المواطنة في الدول الغربية ثم تدريجياً وعبر فترات تاريخية متباعدة عبر كامل أنحاء المعمورة ليصبح هذا المسار مخرجا حتميا أفرزته المستجدات العالمية.

تاسعا: قضايا المواطنة في الفكر العربي النهضوي:

إذا كانت إيطاليا صاحبة الدور الأهم في عصر النهضة قد حازت سبق في القرن 16 م في فتح هذا الباب أما العقل السياسي الأوروبي، وانجلترا التي رسخت قيم المواطنة الحديثة بثورتها نهاية القرن 17 م، لتسلم الراية إلى الفرنسيين الذين أحدثوا نقلة نوعية في مفهوم المواطنة الحديثة من خلال مجموعة فلاسفتها الكبار أمثال "جان جاك روسو" صاحب كتاب "روح القوانين" الشهير، وغيرهم ممن نبذوا الاستبداد وحاربوه، كما حاربوا الملكية المطلقة وقانون الحق الإلهي وغيره من أنواع الاستعباد.

فان الإسلام هو أول من وضع أسس المواطنة بمفهومها الحديث بدون أن يستخدم اللفظ تحديد -كما سبق الإشارة- في تعاملاته بين مفهومي المواطن والرغبة واعتبر من يستظل بظل دولة الإسلام مسلما أو غير مسلم مواطنا له حقوق أساسية لا ينازعه فيها أحد، وليس رعية عليهم واجبات فقط.

إلا أن التطبيق العملي لمبادئ القرآن والسنة جاء مخالفا لذلك فيما بعد سيرة النبي

ﷺ وخلفائه الراشدين إلا فيما قل. (رضوان، 2012: 78).

لقد ظهر الاهتمام الكبير والجدي بالمواطنة وقضاياها في أعمال علماء النهضة العربية ومفكريها، وإن كانت لم ترد صراحة وبالشكل الدقيق الذي كان في أعمال أقرانهم الغربيين.

ويعود بروز حلم النخبة الفكرية والسياسية العربية في سبيل بناء الدولة المدينة القائم على المؤسسات الدستورية واحترام الحريات وحقوق المواطن إلى قرن ونصف القرن؛ أي منذ ظهور مؤلف "رفاعة الطهطاوي" "المرشد الأمين"، والذي ركز فيه على العدل كأساس للدولة الحديثة وإن ما عداه من الفضائل إنما هي متفرعة منه. (الجنحاني، 2003، 25).

وهذا وقد اعتبر "الطهطاوي" التربية سمة هذه الدولة حيث تبدد فيها احتكار النخبة المالكة لسياسة ومعارفها، ذلك أن العلاقة بين الحكام والمحكومين أصبحت مبنية على أساس قانوني وعليه يبدو لزاما على كل مواطن معرفة ذلك القانون الذي يربطه بحكامه على اعتبار أن "الشعب" قد أصبح أحد أركان الدولة، فهو بهذا يشير إلى ضرورة نشر الفكر السياسي وتعميم مبادئه في المؤسسات التعليمية، وقد افترض نوعين من التعليم والتربية لحفظ نظام الدولة وتحقيق قوتها يتعلق الأول منها بتربية الملوك والرؤساء، ويتعلق الثاني بتربية أبناء الوطن (المواطنين). (زروخي، 1999: 473-474).

وقد كان معاصره "أحمد فارس الشدياق" (1804-1887) في كتابه "الساق على الساق في ما هو الفرياق"، ذا مواقف جريئة في معالجته لقضايا حساسة وقتها كتلك المتعلقة بحرية المعتقد وحرية الجسد، وموضع المرأة إذ اعتبر أن لا نهضة للشرق إلا بنهضة المرأة. (الجنحاني، 2003: 27).

ويتفق "خير الدين التونسي" مع "الطهطاوي" في مسألة العدل والذي عرفه بـ "العدل السياسي" في كتابه "أقوم المسالك". (الجنحاني، 2003: 22).

حيث تظن أن تقدم الغرب في المعارف ناتج عن " التنظيمات المؤسسة عن العدل والحرية" وقد استخدم مفهوم " الاحتساب على الدولة" بحيث يرى أنه لا بد أن تكون تنظيمات ومؤسسات الدولة ممثلة تمثيلا حقيقيا، وأن تكون لها رقابة على السلطة التنفيذية، وهذا ما تمثله وظيفة البرلمان والذي يطلق عليه تسمية " مجلس الوكلاء" والذي يضم بدوره من ينتخبهم الأهالي للمناضلة عن حقوقهم والاحتساب على الدولة، وهذا وقد تحدث عن الحرية الشخصية، والحرية السياسية وحرية النشر والتعبير (الجنحاني، 2003، 25).

كما اتفق معه أيضا حول ضرورة تحضير رجال الدولة بينهم سياسيا ليستطيعوا النهوض بدولتهم وبأمتهم، غير أن "خير الدين" قد اختص بالتنقيف السياسي للنخبة دون عامة المواطنين، واعتبر أن العلماء والسياسيين هم مبعث النهضة والقادرون على تحقيق تقدم الأمة وتمدنها، وأوكل مهمة التنقيف إلى مسؤولية الدولة. (زروخي، 1999: 475، 477).

في حين نجد أن "الأفغاني" لا يقر بدور التربية السياسية لتحقيق التغيير السريع، وعكس ذلك فإن "الانتفاضة الشعبية" كقيلة بتحقيق ذلك. (زروخي، 1999: 479).

ويذهب "محمد عبده" إلى ضرورة التنقيف السياسي للطبقات الوسطى لأنها الأقدر على التغيير وإزالة الاستبداد، وعلى عكس ما ذهب إليه كل من " الطهطاوي" و " خير الدين" فإن هذا الأخير يوكل مسؤولية التربية إلى عاتق الأمة لا الدولة، إذ يرى أن قيمة الوعي السياسي لأمة هو أن تسير نفسها وتشكل حكومة نيابة تكون ممثلة فيها حيث أن الأمة الواعية والمؤهلة علميا وسياسيا هي التي تحمل الحكومة على العدل والإصلاح، والتي بدورها ستحمل الأهالي على البحث في المصالح العامة. (زروخي، 1999: 481-482).

هذا وقد ذهب " عبد الرحمن الكواكبي " إلى كون " إنسانية " الإنسان لا يمكنها أن تحقق لمجرد الاندماج في المجتمع السياسي والانخراط في الدولة، وإنما إنسانيته تتأتى بالتربية والتعليم . (زروخي، 1999: 483).

وقد اجتهد في وصف العلاقة الثلاثية بين المستبد والعلماء والعامّة فرأى أن العلماء يسعون في تنوير عقول العامة، ويسعى المستبد لإطفاء نورها، والطرفان يتجاذبان العوام، أولئك الذين إذا جهلوا خافوا، وإذا خافوا استسلموا ، ولكنهم متى علموا قالوا، ومتى قالوا فعلوا، ولذلك كان خوف المستبد من رعيته أكثر من خوفهم من بأسه. (الكرمي، 2002: 33).

ويذهب إلى أن التربية السياسية هي التي تزيل الاستبداد والتي تشمل فيها تلقين حقوق الأمة وطبائع الاجتماع والسياسة والمدينة، والتاريخ المفصل والخطابة الأدبية نحوها من العلوم التي تكبر النفوس وتوسع العقول، وتعرف الإنسان ما هي حقوقه وبهذا كانت الثقافة السياسية هي التي تعرف بها الأمة حقوقها، ومعرفة الأخيرة لحقوقها ضرورة للحياة العادلة. (زروخي، 1999: 483، 484).

كما ركّز بشكل كبير على قضية الحرية، ودعا إلى نشر الجرائد اليومية وتعميم معرفة التاريخ وإعداد الساحات والمننديات للاجتماع، والمذكرات وإلقاء الخطب وإبداء التظاهرات على غرار ما هو موفور في الدول الأوروبية. (زروخي، 1999: 484).

وبنفس الدرجة أكد " عبد الله نديم " على ضرورة التربية السياسية في تكوين أبناء الأمة وتحقيق وحدتهم وبث روح العمل والتفاني في نفوسهم من أجل الوطن، واعتبر أن الدولة وحكامها هم الأقدر على تربية أبناء بلادهم على حب الوطن والملة والدولة، وتدريبهم على الأعمال الإدارية والحربية والصناعية، وسد باب الأجنبي أمامهم بإعطائهم

"الحقوق الوطنية" والملكية، وتسليمهم الأعمال العالية التي ترشحوا لها واستعدوا للقيام بأعبائها. (زروخي، 1999: 488).

إلا أن أهم مشاكل تطبيق المواطنة، خاصة في العالم العربي، هو الخلط بين مفهوم الرعايا والمواطنين، وغياب المواطنة من المعاجم العربية التقليدية، فحتى الآن لم يتمكن العقل السياسي العربي رغم نشوء شكل الدولة الحديثة من تجاوز عقدة البداوة والإقطاع، وعقلية الاحتلال العثماني في ماهية العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فقد بقي مفهوم الرعاية ساكنا ومتجذرا في العقل الباطن للسياسيين العرب وانعكس ذلك على شكل العلاقة بين الشعب والحكومة، رغم استعمال بعض السياسيين بمصطلحات الوطن والمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة المؤسسات، إلا أن بنية التفكير لم تتغير بعد، فلا يعني إطلاق المصطلحات أن هناك واقعا قد تغير، ولكن نحتاج إلى بناء ثقافي تحتي من أجل النهوض بواقع الإنسان العربي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تستوقفك في الشارع المصري والعراقي والسوري مفردات توضح ثقافة الرعاية لا المواطنة فتتردد باستمرار (باشا وسيدي)، مع العلم أن استعمال هذه الكلمات في المجال العسكري شيء طبيعي، بل ضروري للتراتبية العسكرية، ولكن من غير الطبيعي استعمالها من قبل عامة الناس، فهذه الكلمة تدل على أن هناك خلافا في مفهوم المواطنة، فالمواطن له الحق في هذا الوطن، فهو شريك وسيد، ولا ينبغي له أن يكون عبدا خاضعا، فما المسؤول إلا موظف يؤدي وظيفته كما يؤدي الآخرون ووظائفهم، وهو محكوم بقانون لا يحق له تجاوزه، كما أن تحكم المسؤول في المال العام دون مساءلة هو ثقافة ضد المواطنة، ففي دولة المؤسسات وفي النظام الديمقراطي مؤسسات ترعى شؤون المواطنين، ولا دخل للمسؤول في ذلك، فالمسؤول هو مواطن كبقية المواطنين.

ولكن لضعف الوعي الجماهيري بمفهوم المواطنة وعادة الجماهير على أخذ دور الرعية قد أعطى الحق لهذا المسؤول وغيره أن يسلك هذا السلوك.

فالديمقراطية لا يمكن أن تتأسس بدون مفهوم المواطنة، فما قيمة الديمقراطية دون معرفة مرتكزاتها ومقوماتها وأهمها المواطنة، فالفرد العربي الذي لا يعرف ذاته حتى الآن كمواطن لا يجد ضرورة في الديمقراطية، فهي في أفضل الحالات بالنسبة إليه مرادفة للحرية فقط، فإذا لم يكف الفرد العربي عن وعي ذاته ككائن غير سياسي وهذا هو في الحقيقة المعنى المقابل للمواطن، ووعي السياسة كوظيفة للسلطة فقط، فلن تكون هناك ديمقراطية أو مواطنة تترجى.

فتفعيل قوى المواطنة لا يتم بمجرد إتمام التحول القانوني، ذلك أن المسؤولين عن تنفيذ القانون لازالوا متأثرين بتوجهات ثقافية تقليدية تتعارض مع ثقافة حقوق الإنسان وحقوق المواطن، فضلا عن ذلك فإن القوى التقليدية والدينية في المجتمع تقاوم هذه التغيرات، أما القوى التقليدية في السلطة فإنها تعمل على تجزئة الإصلاحات وعدم تكاملها. (رضوان، 2012: 78-82).

إذن فإن قضايا المواطنة والديمقراطية كالتنشئة الاجتماعية السياسية والتمثيل النيابي والعدل والحرية والتعددية كانت تشغل كثيرا تفكير وكتابات مفكري النهضة العربية بغية انتشالها من حلقة التأخر ودائرة التخلف التي تعيشها، كمؤشر انطلاقه نحو تنمية سياسية حقة ترسي دعائمها على مبدأ مواطنة حقيقي وديمقراطية ناجحة تغوص جذورها في الأغوار الثقافية والتاريخية والواقعية للمجتمع، تعلي من شان الصالح الوطني العام فوق الاعتبارات الذاتية والطائفية، وتسمو عن التمهيد للعرق والدين، وتستأهل التهميش والإقصاء.

ومن التطورات التي لحقت بمفهوم المواطنة في الوقت الراهن وفي زمن العولمة ما يعرف بالمواطنة العالمية أو مواطنة الثقافات المتعددة، حيث يصبح الشخص مواطن لأكثر من مجتمع ويحمل هوية عالمية، فكما هو معروف أن العولمة تعني التدفق المتزايد لرأس المال والناس والمعلومات عبر الحدود بين الدول، مما جعل المعنى الذي يمثله مفهوم المواطنة أكثر فاعلية وتحول الوضع من المواطنة التي يمكن الحصول عليها بالميلاد أو تمنح للفرد، إلى نوع من المواطنة يمكن الحصول عليها بالجهود والعطاء من قبل الأفراد؛ أي أنها أصبحت هوية مختارة أكثر منها هوية بالميلاد.

الفصل الثالث:

المدينة في التراث السوسيولوجي

أولاً : تحديد مفهوم المدينة.

ثانياً: تنظيم المدن عبر التاريخ.

ثالثاً: الاتجاهات النظرية لنشأة المدن.

رابعاً: مراحل نمو المدن.

خامساً: وظائف المدن.

سادساً: نظريات تخطيط المدن.

سابعاً: استخدام الأرض والتركيب الوظيفي للمدينة: (مكونات

المدن).

أولاً: تحديد مفهوم المدينة:

1-تعريف المدينة:

إن المدينة بصورة أولية و بسيطة هي مكان للعيش و العمل و العبادة و التسلية، و هي الجهد الاجتماعي للإنسان ليؤمن لنفسه مكانا يؤوي إليه دائما و عنوانا يسترشد له به. و نشأة المدينة عادة تكون نتيجة حتمية لتلبية احتياجات مجموعات من الأفراد اضطرتهم الظروف المعيشية بأن يسكنوا في مكان ما.

و عندما نحاول تعريف المدينة فإننا نواجه صعوبة متعارف عليها فالمدينة تتميز في مظهرها العمراني المؤلف عن القرية سواء من ناحية شكلها الخارجي أو مستواها الإداري وتعدد وظائفها و لقد اختلف العلماء في وضع مصطلح محدد و موحد لمصطلح المدينة، لأنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة و من ثم ظهرت تعاريف مختلفة حسب انتماء و توجه كل عالم، و حسب المعيار المتخذ للتعريف كعدد السكان والوظيفة الأساسية...الخ:

1-1- التعريف اللغوي:

إذا ما اعتمدنا على تعريف لغوي للمدينة. وجدنا أن كلمة مدينة تعود في الأصل إلى كلمة "دين" و هي ذات أصل سامي، استعملها الآشوريون و الأكاديميين للدلالة على "القانون" و كما استعملت كلمة "الديان" في اللغة الآرامية و العبرية بمعنى القاضي.

و ورد كذلك في الحديث الشريف ما رواه البخاري و ابن حنبل عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ قال: "يوم يحشر العباد أو قال الناس حفاة عراة ليس معهم شيء ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما أصل النار عليه مظلمة حق أقصه منه..."

و في هذا المعنى يأتي الديان مرادفا للملك أو الحاكم و كلها معاني تتلاءم و ما سبق فتتميز المدينة بهذه الخصائص و هي تواجد الحكم و القضاء، و كما يثبت التفسير الفقهي هذا المفهوم. و يذكر أبو حنيفة أن صلاة الجمعة إنما تختص بها الأمصار دون غيرها و أن لا تجوز إقامتها في القرى اعتبارا للمصر أنه ذلك المكان الذي يوجد فيه سلطان يقيم الحدود و قاضي ينفذ الأحكام.

و قد ذكرت المدينة 17 مرة في القرآن الكريم و قد كانت كل المواضع التي أطلق عليها هذا اللفظ يوجد بها حكام و ملوك أي تميزت بهذه الخاصية خاصة السلطة.

و قد ترددت تعاريف كثيرة على لسان المؤرخين و الجغرافيين و الفلاسفة و الفقهاء و على سبيل المثال لا الحصر: قول ابن خلدون: «فالمدين و الأمصار ذات هياكل وأجرام عظيمة و بناء كبير».

و كما يقول الرسول ﷺ «المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا» و علاوة على التعاليم السماوية و التي تحت على العمران و الإصلاح فإن الهيئة الاجتماعية الجماعة المترابطة و المتعاونة في الإسلام كان حافزا مشجعا لتشييد المدن التي تلتحم فيها الجماعة لتعبد الله و تأمر بالمعروف و تنهي عن المنكر و تحكم بما أنزل الله.

فقال العمران من الفكر الإسلامي جزءا كبيرا كما نالت المدن جزءا كبيرا من تاريخ الحضارة الإسلامية، و ارتبط مفهوم المدينة كما رأينا بمفهوم الأمة و مفهوم السلطة في الإسلام (بن يوسف، 1992: 66-68).

1-2- التعريف الاصطلاحي:

ينقسم إلى عدد من التعاريف بحسب معيار التعريف و لعل أبسطها و أكثرها شيوعا هو تعريفها على أنها تركز سكاني كثيف أو متوسط، يمارس السكان خلاله نشاطات تنتمي إلى القطاع الثالث قطاع الخدمات.

1-3- التعريف السوسولوجي:

و نظرا لكون أن المدينة تعتبر ظاهرة متعددة الجوانب فان لعلماء الاجتماع إسهامهم الخاص في تعريفها و من ذلك ما ذهب إليه الدكتور حسين عبد الحميد رشوان بأنها «طرز متميز للحياة الجماعية و الإنسانية. و هي نسبيا موطن اكبر و أكثف و أدوم للأفراد غير متجانسي اجتماعيا (رشوان، 1989 a: 5).

و بالتالي قد تمت الإشارة إلى الحضرية كطريقة للعيش، و اعتبار الكثافة و الحجم يتكونان من أفراد مختلفين اجتماعيا و ثقافيا و عرقيا تجمع بينهم وحدة المصالح المشتركة، و تقوم المؤسسات بتنظيم التفاعل بين الجماعات المتباينة المكونة للبناء الاجتماعي.

فالمدينة من الناحية السوسولوجية الفنية البحتة عبارة عن فكرة مجردة و لكن العناصر التي تتكون منها، مثل (الإقامة و البناءات الداخلية و وسائل المواصلات... الخ).

عبارة عن موجودات مشخصة لها طبائع مختلفة. و لذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا متجددا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، ومع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل إن البحث قد اثبت أن لها عدة وظائف، و ليس معنى هذا أن كل وظائف المدينة توجد في كل المدن بلا استثناء (غيث، 1995: 124).

و لعل المفهوم الذي أعطاه "ريموند ليديري" Raymond ledrut للمدينة يكشف هذا الجانب حيث يذكر أنها " ليست مجرد شيء مادي كآلة تشغيل أو يجب أن تشتغل جيدا بل هي تجمع إنساني، يشغل موضعا معيناً، يعيش أعضاؤها بعلاقات متبادلة، تتحكم فيها

بعض القوانين و الأعراف و كذا العادات فهي غير معزولة في نمطها عند التاريخ، و عند ذاكرة الشعوب، في حين تتميز باستقلالية معينة تخضع للحياة الحضرية الممكنة في وقت ما، في بيئة ما و في ظروف معينة (الذيب، 1995: 17).

1-4- التعريف الوظيفي:

يعتمد التعريف الوظيفي أسلوب الحياة و نمط الإنتاج، و ما يضم من قوى العمل وإجمالي القوى العاملة في المدينة مثل: المدينة الصناعية أو المدينة التجارية.

و يقول بعض العلماء أن الوظيفة التي يمارسها سكان المنطقة في حد ذاتها هي التي تحدد ما إذا كانت مدينة أو قرية. فلكل مدينة وظيفة أو مجموعة و وظائف تناط بها، و قد تغيرت هذه الوظيفة عبر التاريخ حيث كانت قديما تمتاز بوظيفة دينية تتمثل في تعليم ونشر الشعائر الدينية في كل المجتمع ثم أصبحت لها وظيفة دفاعية (عسكرية خاصة ضد الأخطار الخارجية من خلال بناء الحصون و السيطرة على المدن الصغيرة و الضواحي المجاورة و تحصيل الضرائب....الخ.

و نتيجة لتنامي الوظيفة الدفاعية اكتسبت بعض المدن وظيفة السيطرة السياسية والإدارية و أصبحت تستهلك الموارد المتاحة من الضواحي.

و بتقدم الحضارات و تعاقب الثورات اكتسبت الوظيفة التجارية، فالصناعية، فالخدمائية. (رشوان، 1997: 6).

و يرى بعض العلماء أن المدينة عبارة عن تجمعات سكانية كبيرة، و غير متجانسة في رقعة جغرافية محدودة و تعتمد علة الصناعة أو التجارة أو كليهما، كما تمتاز بالتخصص وبتعدد النظام السياسي و الاجتماعي.

و مما سبق ذكره نجد أن وظيفة المدينة قد تغيرت عبر الزمن و تعاقب الحضارات وتعددت لتشمل عدة وظائف حتى المدينة الواحدة لكن الشيء المتفق عليه عموما هو التركيز على الأنشطة الصناعية و الخدماتية و استبعاد النشاط الفلاحي الذي يميز عادة الأرياف و القرى.

و لذلك فإن ما يجعل المدينة شيئا محددًا هو ذلك التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية، و مع ذلك لا يكون للمدينة وظيفة واحدة، بل إن البحث قد أثبت أن لها عدة وظائف و ليس معنى هذا أن كل وظائف فالمدينة توجد في كل المدن بلا استثناء (غيث، 1995: 124).

1-5- التعريف القانوني:

عرفت المدينة في ضوء النظرة القانونية أيضا، ذلك أن مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطات عليا(رشوان، 1989 a: 5). ويعد هذا المحدد غير كافي بحيث لا يمكن أن نطلق على مكان اسم مدينة. بمجرد صدور إعلان رسمي بذلك، و بالتالي فإن هذا التعريف غير دقيق.

1-6- التعريف الإحصائي:

تعرف المدينة أحيانا بطرق إحصائية، و ذلك مثل ما هو متبع في الولايات المتحدة الأمريكية حين يعتبر أن كل مكان به 2500 نسمة فأكثر مدينة، إلا أن هذا التعريف غير مفيد تماما من الناحية السوسولوجية.

و يتم هذا التعريف و التحديد على ضوء عدد السكان باعتبار أن هناك حد أدنى للحجم السكاني الذي تعرف المدينة على أساسه الإحصائي، فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20 000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة (رشوان، 1997 b: 5).

و هناك من يرى أن المدينة هي المحلة التي لا تقل عدد سكانها 5 000 نسمة (وهيبة، 1980 : 3).

في حين تعتبر فرنسا أن المدينة ليست أقل من بلدية بها 2 000 ساكن بينما حدد في الدنمارك بـ 200 نسمة (غيث، 1993 : 125).

7-1 - التعريف الإيكولوجي:

و هو التعريف الذي تفسره العلاقة بين الأجزاء المختلفة للمدينة (القطب، 1990 : 81).

و يعرف "روبرت بارك" المدينة هي: "مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن و لهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز".

أما بالنسبة "ماكس فيبر" المدينة هي مكان إقامة يعيش السكان فيها أساسا على التبادل و التجارة أكثر مما يعيشون على الزراعة، و يرى أن السوق المحلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية و لهذا فإن المدينة عنده هي مكان السوق (غيث، 1993 : 132).

و الملاحظ أن المدينة تعرضت لعدة تغيرات و تحولات أدت إلى تغيير من شكل و مضمون المدينة و الصفة الغالبة الآن على المدن، أنها تتطور و تتنامى، و في دول العالم الثالث نجدها تتضخم بسرعة، بخلاف المدن الأخرى في العالم.

و عند تحليل التعاريف المعددة للمدينة يمكن استخلاص التبادل القائم و التكامل بين النواحي الفيزيائية و الاجتماعية في المدينة، فلا يمكن أن تقوم علاقات اجتماعية دون توفر المجال الذي تنمو عليه هذه العلاقات، كما أن أنماط العمران و شكل النسيج العمراني هي

انعكاس لأفكار و قيم و معتقدات السكان فالمدينة في أبسط صورها هي انعكاس للعلاقات الاجتماعية على المجال.

فالمدينة شكل من أشكال التجمعات البشرية البالغة الكثافة و التنظيم و التعقيد، كما أنها التحام بين مقومات روحية و معنوية و مكونات مادية مجسدة للأولى و لا يمكن الفصل بينهما (بن يوسف، 1992: 63).

لتشير لذلك النمط المعيشي الذي يتميز بوجود نشاط اقتصادي غير زراعي (صناعة، تجارة، خدمات) و باستقرار العلاقات الثانوية بين أبنائها و سيادة الإنسان القيمية، غير التقليدية. و زيادة الإنفتاح على العالم الخارجي، و تركيز على مجالات الخدمة، و الإدارة فضلا عن الاتصال و التفاهم المستمر مع الأنماط المعيشية الأخرى (الكردي، 1982: 19).

و من كل التعاريف السابقة نخلص أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للمدينة فكل مجال من مجالات المعرفة التي تهتم بهذه الظاهرة الديناميكية. وجهة نظره اتجاهها، و للتغلب على هذه الصعوبة في تعريف المدينة علينا محاولة إيجاد تعريف متعدد التخصصات، بحيث نجمع فيه ما بين وجهة نظر كل من الجغرافيين و علماء الاجتماع والأنثروبولوجيين والديموغرافيين و القانونيين.

بحيث ننظر و ندرس المدينة ككل متفاعل تشكله العوامل الثقافية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية في ظروف معينة، و زمان و مكان معينين لتلبي حاجات الإنسان، و تعكس أفكاره لأن عملية تنظيم المجال لأي مدينة تتحدد بعدة ضوابط طبيعية واجتماعية تؤثر في مجالها.

فالمدينة إذن "تعبّر عن شكل من أشكال تملك المجال، فالإختلاف الظاهر في استغلال المجال الذي تبدو عليه المدينة لا يفصل عند التغيرات المختلفة للتنظيم الاجتماعية في مجمله".

وللمدينة دور هام تلعبه دائما في المجتمعات الإنسانية و هذا الدور يتغير ظاهريا بتطور المجتمعات و كان و سيضل هو نفسه، و يتمثل في التنظيم الوسيط بين الأفراد والمجموعات المحلية من جهة و الوسط الخارجي من جهة أخرى.

1-8- التعريف الإجرائي:

المدينة هي كل تجمع إنساني حضري يوفر خدمات ووظائف اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وإدارية تحقق مصالح مشتركة، هذا في حالة المدينة في السابق، أما اليوم فالحديث يدور حول مدن عولميّة ، مدن تتصف بالتطور في جميع المجالات ظهرت كرد فعل للتطور التكنولوجي والمعلوماتي والاتصالي الحاصل في العالم ككل. تماشيا واحتياجات الأفراد بصورة عامة في جميع المجالات، الشيء الذي أثر بفعالية ووضوح على نمط الحياة ككل، وملامح المدن خاصة، حيث أصبح مواطنوها يعتمدون في تعاملاتهم على التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال، والشبكة الالكترونية، مما قد يؤثر على العلاقات التي تربط بين سكانها.

2- المدينة في فكر ابن خلدون:

2-1- تحليلات ابن خلدون للمدينة (الإسلامية) في مقدمته:

المدينة لا تعرف على المظهر الكمي بل ينظر لها من ناحية المهام والوظيفة السائدة سواء دينية، عسكرية، تجارية، صناعية، فكرية. (أزيل، دت: 28). كما أنها مستقبل الجماعة ودمارها هو نهاية الجماعة .

فالمدينة تنشأ لضرورات تخص مستقبل الجماعة حتى وأن استحوذت ركائزها من ماضيها حيث أن أي تجمع بشري يولد من ضرورات، وهناك ثلاث ضرورات حملت الناس على التجمع هي الغذاء والدفاع والتبادل. (سرجنت، د ت، 97).

فإن كان عدد الجماعة وضروراتها يحدد لنا تمركز معين فالمدينة كإفراز مادي لثقافة الجماعة تحدد رمز الجماعة الهدف من تخطيط المدن هو إعطاء تعبير مادي للحقيقة الروحانية والمجردة التي تسمى المدينة وهي في جوهرها رمز لنظام سياسي اجتماعي وديني. (سرجنت، د ت: 95).

ونجد النصوص المقدسة تركز على معاني المدينة كتعبير رمزي عن مدى ترابط الجماعة وإصلاحها أو فساد أمورها.

ففي القرآن يركز على أنماط القرية، القرى، المدينة، المدائن، وعن مدن عوقبت لعدم إتباع الجماعة سبيل التقوى والإصلاح مثل عاد وثمود. (التومي، 1986: 78).

فالخطاب القرآني يعطي العبرة من خلال دمار وهلاك كل المدن التي حادت عن الطريق السوي وكثر فيها الفساد، وفي نفس السياق يفرق الفارابي بين مدينة البشر ومدينة الله وحيث لاحظ أن مدينة البشر قد أصبحت في عصره أبعد ما تكون عن مدينة الله وأن تنظيم المدينة حاد عن نظام الكون. (اتكيس، 1996: 209).

المدينة في فكر ابن خلدون هي نتيجة حتمية للمرور من العمران البدوي إلى العمران الحضري، حيث يمر الأفراد من معاش يعتمد على التقشف والضروريات إلى معاش معقد، ومن ملك يعتمد على التزواج بين العصبية والقبلية إلى ملك منظم يعتمد على جيش وإدارة مركزية، ومن فنون إلى ميلاد الثقافة بميلاد المدينة.

والمدينة تتشأ مع الجيل الأول، وتستقر وتزدهر مع الجيل الثاني وتتحط وتقل مع الجيل الثالث، لأن الجيل يرتبط بالدولة والدولة يلزمها عاصمة (رمز).

يشبه ابن خلدون الدولة بالكائن الحي حيث يبلغ متوسط عمر الدولة 120 سنة على شكل خط دائري (ميلاد نمو موت) أو بتفسير آخر (اندفاع استقرار أفول) أو بمفهوم المرحلة (مرحلة الروح، مرحلة العقل مرحلة، مرحلة الغريزة).

بما أن المدينة هي نتيجة الانتقال الطبيعي من العمران البدوي إلى العمران الحضري، فهذا الانتقال يستلزم وجود دولة (قوة منفصلة عن الجماعة لتنظيم حياة الجماعة) وعمر هذه الدولة يقاس عبر ثلاث مراحل تمثل كل مرحلة جيلا بمفهوم ابن خلدون من عمر الدولة (عمر أفكار الجماعة).

وكل جيل يبلغ 40 سنة وترتبط المدينة بالجيل حيث يقول ابن خلدون " وأما الدولة وإن كانت تختلف بحسب القرونات إلا أن الدولة في الغالب لا تعدو أعمار ثلاثة أجيال. (ابن خلدون، 1967: 778).

الجيل الأول: وحسب ابن خلدون فهو جيل لا يزال على خلق البداوة وخشونتها جيل متحد مرهوب الجانب وبما أنه الجيل الذي يفصل بين البداوة والحضر، إنه جيل الاندفاع الذي ينوب فيه الفرد في الجماعة ، جيل التأسيس والتشييد، فبناء المدن والأمصار يكون مع روح هذا الجيل، لا بد من تمصير الأمصار واختطاط المدن من الدولة والملك. (ابن خلدون، 1967: 618).

الجيل الثاني: هو الجيل الذي تحول حاله بالملك من البداوة إلى الحضارة ومن الشطف والتكشف إلى الترف، ومن الاشتراك بالمجد إلى الانفراد به، إنه جيل عقلي بعيد العاطفة والعصبية، إنه جيل بين نسيان البداوة والانغماس في الترف في زمن هذا الجيل تزدهر المدن وتميل نحو الجمال في الهندسة وكل حاكم يباهي بقصوره وحتى مساجده، وتلك

هي بداية النهاية " فإذا نزل الهرم بالدولة وتقلص ظل الدولة عن القاصية، احتاج أهل أمصارها إلى القيام على أمرهم، والنظر في حماية بلدهم". (ابن خلدون، 1967: 610).

الجيل الثالث: إنه جيل نسي عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن ويبلغ فيهم الترف غايته فيصيرون عيالا على الدولة، ومن جملة النساء والولدان المحتاجين للمدافعة عنهم وتسقط العصبية بالجملة. (ابن خلدون، 1967: 637).

ويظهر التخطيط المادي للمدينة في الفكر الخلدوني كبنية يفرزها تقاطع مستويات عدة منها المستوى البيئي (الهواء/التلوث)، ضروريات الإستقرار من ماء وموقع، على جانب السهول والمراعي، وكذلك الجانب الإستراتيجي كالتحصين من العدو المحتمل على هضبة من جبل أو بجانب بحر محصن من بلاد الجريد بأفريقية.

-البيئة: يقول ابن خلدون في هذا الشأن: " المدن التي لا يُراعى فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب، وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الجريد بأفريقية".

ويذكر في كتب التاريخ أن النقابات كانت تمثل مشكلة صحية ومع هذا كانت هناك تقنيات الحرق واستعمالها كوقود أو أسمدة للزراعة « كان جزء كبير من القمامة يحرق كوقود في مواقد الحمامات وما يستعصي على الإحراق ينتقل إلى مزارع فضلات المجارير أو يلقي في مطرح خارج الأسوار، كما كان متبعاً في دمشق أو حلب».

- التخطيط المادي: «الجبال والبساط بادية بمدى العمران دائماً، فيكون ذلك حفاظاً للوجود، هكذا يرى ابن خلدون التخطيط المادي للمدينة وأن يكون وضع ذلك في ممتع من الأمكنة إما على هضبة متوعدة من الجبل، وأما باستدارة بحر أو نهر بها، حتى لا يوصل إليها بعد عبور على جسر أو قنطرة، فيصعب منالها على العدو، ويتضاعف امتنانها وحصنها». (صحراوي، 2009: 55-56).

2-2- ثقافة المدينة:

المدينة في الفكر الخلدوني هي رحم ومولد الثقافة وفيها تزدهر، كما هي في الوقت نفسه من ناحية التخطيط وليدة بنية ذهنية معينة، حيث تتشابك العوامل المادية والمعنوية في نسج وإبداع المدينة.

بداية من العامل الديني الذي كان القوة الدافعة للجيل الأول ويختلف تأثير العامل الديني بين بداية نشوء المدينة، حيث يكون أحد المقومات النفسية الكامنة في أعماق نفسية الجماعة للجيل الأول.

أما فيما يتعلق بالبنائات الذهنية سواء كانت بدوية أو حضرية فهو يفرق بين هاذين النمطين حين تبنى على خلفيات بدوية فيقول ابن خلدون " : فلذلك كان عمران إفريقيا والمغرب كله أو أكثر بدويا، أهل خيام وظواعن وقياطن وكنن في الجبال، وكان عمران بلاد العجم كله أو أكثر، قرى وأمصار ورساتيق من بلاد الأندلس والشام ومصر وعراق العجم وأمثالها".

فبالنسبة لابن خلدون المدينة هي موطن العلم والفنون، " واعتبر ما قررناه، بحال بغداد وقرطبة والقيروان والبصرة والكوفة، لما كثر عمرانها صدر الإسلام، واستوت فيها الحضارة، كيف زخرت فيها بحار العلم .

أما العامل الاقتصادي (المعاش) فيعتبر مؤشر به يفرق ابن خلدون بين أهمية ودرجة التحضر حين يتم المرور من مرحلة البدو إلى إحرار الكماليات والتفنن في اقتنائها وهي مرحلة التحضر.

ثانيا: تنظيم المدن عبر التاريخ:

يقدم هذا الجزء ملخصا حول ترتيب وتنظيم المدن عبر التاريخ، انطلاقا من بلاد ما بين النهرين والمدن المصرية والرومانية والإغريقية والعصور الوسطى، إلى مدن مرحلة الصناعة وما بعد الصناعة.

وأهمية هذا الجزء تكمن في أنه يعطينا انطبعا وتطورا جيدا عن تفكير الإنسان تاريخيا حول تنظيم المدن.

وعلماء الأنثروبولوجيا يختلفون حول تاريخ ظهور المدن، فنجد منهم من يقول أن "أريحا" هي أقدم مدن التاريخ، تليها دمشق في القدم، بينما يرى آخرون أن أقدم المدن قد ظهرت في وادي النيل، بينما يرى غيرهم أن وادي السند قد ضم أقدمها.

وبغض النظر عن هذا الاختلاف يجمع الجميع على أن المدينة تطورت مع ازدياد عدد السكان ومع تطور الحياة المدنية (الحضرية) للإنسان وكثرة وتشعب الأعمال، كم أنه من غير المنطقي تكوين المدن من قبل الرعاة لأن عدم الاستقرار من خصائصهم، فهم ينتقلون من مكان إلى آخر، والمدن لم تتطور إلا بعدما عرف الإنسان الاستقرار (أبو عيانة، 1999: 65-66).

وقد لعبت حياة الزراعة دورا أساسيا في بناء المدن لأن الزراعة تعني استخدام الأرض التي لا يمكن للإنسان حملها والتنقل بها.

تمسك الإنسان بالأرض لأنه أصبح مزارعا وأصبحت الأرض مصدر رزقه الأساسي، فوجد نفسه يؤسس لسكن دائم يقيم فيه كبديل عن منزله سابقا.

بدأ الاستقرار يعم وينتشر، ومعه انتشرت الأعمال المتنوعة التي تخدم عملية الاستقرار.

أصبح هناك بناؤون إلى جانب المزارعين، وازدهرت صناعة الفخار لتزويد البيوت بمستلزماتها من الأدوات المنزلية، واحترف بعض الناس قطع الأشجار لتوفير الأخشاب،

واهتم كثيرون بترتيب العلاقات بين السكان والعمل على توفير الأمن والحماية للجميع وعكف آخرون على البحث عن علاجات للآلام والأمراض...الخ.

حتى أن المزارعين بدؤوا في التخصص فمنهم من تخصص في زراعة الحبوب وغيرها وآخرون اهتموا بتربية المواشي والطيور. (أبو عياش، 1985: 19-29).

كما يتحدث أغلب المؤلفين عن الدور الريادي للزراعة في تشكيل الحضارة، وفي إحداه التطور الاجتماعي وتطور الحياة السياسية، فوجد الإنسان نفسه أمام حقيقة استجاب لها وهي أن حياة الاستقرار أفضل من حياة التنقل التي لم تكن تفي بالمتطلبات الدائمة والضرورية لاستمرار الحياة وأن هذه الحياة تفرض في الأخير أنماطا من العلاقات بين الناس، ولم يعد الإنسان هائما على وجهه يواجه مصيره لوحده بمعزل عن الآخرين، وأصبح أمام حقيقة جديدة وهي التجمع السكاني الذي يجمع كل الذين قرروا الاستقرار في مكان محدد، وقد تطورت هذه المسألة في النهاية إلى ملكية والتي أخذت تعطي مفعولا اجتماعيا واقتصاديا في التجمعات الجديدة. (كفاني، 2005: 139، 141).

أدى هذا التطور إلى ظهور ملكيات صغيرة وأخرى كبيرة وكان هناك أيضا أشخاص (أفراد) لا يملكون، فأخذ من يملكون القوة الاقتصادية مع الزمن مما أهلهم لسيطرة على الآخرين الذين يملكون قوة العمل مما أدى إلى صياغة علاقات اجتماعية أساسها الملكية، فمن كان يملك أصبح يتخذ القرار، ومن لم يملك كان عليه أن يطيع الأمر.

أي أن المجتمع الجديد أخذ ينقسم تدريجيا إلى ملاك وغير ملاك وإلى أميين ومنفذين، وإلى محظوظين ماديا وآخرين أقل حظوة، مما أدى في النهاية إلى تمييز من يملكون على الذين لا يملكون في الكثير من النواحي المادية.

كثر الناس في المدينة، وكثرت الاهتمامات والأشغال وتطورت حركة تجارية تقوم على المقايضة، ولم يكن من مفر في النهاية إلا أن تظهر أماكن للتجمع وأن تظهر السوق

والمحال التجارية، وأن يظهر التنسيق بين الناس كوسيلة لتسهيل المبادلات وإقامة مختلف العلاقات.

وجنبا إلى جنب تطورت الأحياء السكنية والتي أخذت مع الزمن تتباين في خصائصها وذلك تبعا للمقومات التي يملكها ساكنوها، وعندما نتبع تطور المدن تاريخيا نجد أن التباين هذا قد عكس نفسه بصور متعددة عبر الحقب التاريخية المختلفة (عبد الفتاح، 1980 :13).

ومن الواضح أن العوامل البيئية قد لعبت دورا حاسما في ظهور ونمو المدن القديمة، لذلك فان تاريخي المدينة ما هو إلا سجل لمحاولات الإنسان من أجل السيطرة على العوامل البيئية من خلال استخدام التكنولوجيا وإرساء معالم التنظيم الاجتماعي (الحسيني، 1985a :19).

1- بلاد ما بين النهرين:

يمكن القول أن الفترة التي نشأت فيها المدن القديمة هي ما بين الألف الثامن والألف السادسة قبل الميلاد، وقد تضاربت الآراء حول أقدم المدن في العالم، غير أن الآثار والأنقاض أثبتت أن الشرق الأوسط كان من أوائل مراكز تطور المدن (37: chaline, 1996).

ولكن لسوء الحظ أن معظم هذه المدن لم يبق منها شيء يستحق الذكر، إلا أطلالها تحكي ظروف عيشها في تلك العصور السابقة، ويعود هذا في أغلب الأحيان إلى المكونات التي كانت تستخدم في إنشاء تلك المباني خاصة مادة الطين التي لا تقوى على مقاومة عوامل التعرية مما أدى إلى اندثارها.

نشأت في العراق ثلاث مجموعات من المدن، أقدمها من الجنوب مدن أور، الروركاء، لجش، وتعتبر (أور) أقدمها جميعاً، وكلمة (أور) تعني باللغة السومرية (المدينة)، ويرجع تاريخها لعام 6 آلاف سنة قبل الميلاد وهي مرفأ سومري يقع عند ملتقى دجلة والفرات، وقد غمرها الطوفان عام 400 قبل الميلاد ثم عادت لها الحياة، إلا أن مجرى نهر الفرات فيما بعد قضى على المرفأ والحركة التجارية فهجرت المدينة، وقد كانت على شكل بيضوي، لها محوران من الشمال إلى الغرب وكان لها أسوار من الآجر وكان لها بابان (هي المدينة التي ولد فيها سيدنا إبراهيم) (حماد، 1965: 96،106).

أما المجموعة الثانية للمدن العراقية تتمثل في مدن الوسط و من أبرزها [بابل] واكادوكيش.

بينما تضم المجموعة الثالثة وهي المجموعة الشمالية فتضم مدن نينوى، آشور، خسر، أباد، وكانت تسمى المدن الأشورية والوسطى المدن البابلية والجنوبية المدن السومرية. ونظرا للآثار الباقية فتعتبر مدينة بابل أهم المدن العراقية القديمة كلها خاصة حدائقها المعلقة التي تعتبر إحدى عجائب الدنيا السبع وكانت تتخذ الشكل المربع، محاطة بخندق مملوء بالماء يقع بين سور مزدوج، أما شوارعها فكانت مستقيمة، على حوافها مبان عالية قد تصل إلى أربع (4) طوابق منها مبان ذات طابع ديني هيمنت على المدينة بموضعها وحجمها.

وقد ساعد اكتشاف بقايا هذه المدن على معرفة أهمية التنظيم الاجتماعي الذي كان سائدا فيها، من خلال قواعد التعمير التي كانت تتبعها (Hammiani, 2001: 56).

وقد توسعت هذه المدن في بداية الألف الثالثة قبل الميلاد وزاد عدد سكانها وقد كان للخندق والسور المحيطين بالمدينة وظيفة دفاعية مما جعل محيطها مغلقا مفصولا عن المحيط الطبيعي المفتوح، وبالتالي سيطرت المعابد عليها لاحتوائها على كل الوظائف

الضرورية للمدينة، من ورشات ومتاجر ومستودعات أين تعيش وتعمل مختلف الشرائح المختلفة وبالمقابل فهي تختلف عن المنازل والأكواخ التي يسكنها الفقراء والبسطاء من الشعب (الذيب، 1995: 9).

ومع كل هذا التنظيم الاجتماعي والعمراني، فإن هذه المدينة وغيرها لم تعرف الاستقرار نتيجة الصراعات التي عرفتها والتي انتهت بنقل السلطة من الكنيسة إلى القصر الملكي، فبنيت مدن جديدة تحت إشراف سلطة جديدة، فشهد البعض منها نموا حضريا هائلا، حتى أصبحت عواصم تضم تجمعات حضرية وتحتوي عدة مبان ومنشآت إدارية ويقطنها عدد كبير من السكان فأصبحت مراكز سياسية حقيقية (Hammiani, 2001: 56).

2- المدن المصرية القديمة على ضفاف النيل:

كان للمعتقد الديني لدى المصريين القدماء، دور فعال وأساسي في نشأة المدن على وادي النيل وكان المعبد مركز الحياة وال عمران في المدينة المصرية القديمة وقد شكل العنصر الأساسي الذي يفرق بين القرية والمدينة وتقوم من حوله في وسط المدينة المباني وكان مشرفا على الأراضي الزراعية من خلال مبنى شامخ وكانت المدن محاطة بأسوار دائرية لحمايتها من الفيضان والأعداء (الذيب، 1995: 9).

وعلى غرار المدن في منطقة بلاد الرافدين ظهرت المدن في مصر وكانت البناءات الضخمة كالأضرحة والنصب... الخ هي السمة الأساسية المميزة لتلك المدن، وقد بنيت بالحجارة التي تمثل الخلود لضمان بقائها عبر الزمن وقد اتخذت هذه المباني أشكالا متعددة لعل أبرزها الأهرامات ويؤكد المؤرخون على أن تلك المدن تمثل صورة حية لتجمع إنساني يتسم بالنظام والانسجام في النواحي الروحية والثقافية مع الجوانب المادية للحياة المتمثلة في الأدوات والأساليب المستخدمة آنذاك لتبقى شاهدة على تاريخ الإنسان في تلك الفترة المتميزة.

3- المدينة الإغريقية:

اعتمد الإغريق نظام دولة المدينة والذي يعني اعتماد مدينة معينة لتكون مركزا لعدد من التجمعات السكانية الصغيرة المحيطة بها مثل أثينا واسبرطة، هذا معروف تاريخيا على أنه النمط الإغريقي في الحكم والذي كان يسهل إدارة الشؤون العامة، ويسهل حركة الاتصال والمواصلات، ومن المعروف أن موقع المدينة يتم اختياره وفق معايير دفاعية وذلك بسبب الغزوات المستمرة المتبادلة بين المدن الإغريقية وبسبب الغزوات الخارجية (الهنى، 2002: 12).

بعض الدراسات اعتبرت "أثينا" من أكثر مدن العالم القديم تحضرا خلال فترة ما قبل الميلاد إلا أنها قد اضطرت للتطلع للبحر، ولم يكن السبب في ذلك التربة الصخرية الجدبة المحيطة بالمدينة، بل أيضا الظهير الجبلي لها، والذي خلق بالتالي مشكلات عديدة فيما يتعلق بالنقل والمواصلات. وبغض النظر عن بعض الطرق القليلة التي عبدها الإغريق على مدى فترة زمنية طويلة، فإن شوارع "أثينا" في ذلك الحين لم تكن تعدو ممرات لا تتسع لأكثر من مرور الحيوانات والحمالين، ومن نتاج ذلك تحول اليونان إلى البحر خاصة وأنها تتمتع بعدة موانئ (الحسيني، 1985: a 19).

كانت تقام المدينة غالبا على مرتفع وتحاط بسور دفاعي متين يحوي داخله القصور ومساكن المالكين والتي كانت تتميز بتحسين خاص يحمي البيت من الأعداء الداخليين والخارجيين وخاصة من الخدم واللصوص، أو اللصوص الذين يعملون مع خصوم سياسيين لصاحب البيت؛ كانت المعالم الحضارية الأساسية للمدينة تتوسط القصور والبيوت، وكانت هي مواقع اتخاذ القرار أيضا، أما على السور فكانت تنتشر مواقع المراقبة، وكذلك الجنود المدججون بالسلاح.

أما المباني العامة فقد كانت تأخذ الشكل المربع أو الدائري، وتجلى المبنى الدائري في المعابد مثل معبد المحراب الصغير، والمسارح مثل مسرح آموس (عبد الدهناء، بيجي، 1997: 265-267).

والواقع أن أعظم انجازات الإغريق لم تكن في مجال التكنولوجيا بقدر ما كانت في مجال التنظيم الاجتماعي المتمثل في "دولة المدينة" التي كانت تضم جماعات من الأسر والعشائر والقبائل تربطهم علاقات وثيقة أساسها المساعدة المتبادلة والانتماء لدولة واحدة، ولا شك أن الاشتراك في معتقدات دينية واحدة كان من العوامل الهامة التي أسهمت في توحيد هذه الوحدات الاجتماعية، لذلك نجد تلازما قويا بين الانتماء للدولة والحق في ممارسة الشعائر الدينية، وكان باستطاعة المواطن الأثيني تتبع نسبه إلى أن يصل إلى الإله أو الآلهة التي تتحكم في القضايا الأساسية، وبالتالي يشارك في النشاطات الدينية العامة، ومعنى ذلك أن المدينة القديمة كانت في نهاية الأمر مجتمعا دينيا، وأن المواطنة كانت تتحدد في ضوء أسس واعتبارات دينية، والواقع أن الإغريق قد ظلوا حريصين على عدم توسيع نطاق المواطنة حتى لا تتعدى نطاق "دولة المدينة"، لأنهم اعتقدوا أن ذلك قد يؤثر على تماسك الدولة ووحدتها، لذلك نجد الرومان يوسعون من نطاق دولتهم في محاولة لإقامة إمبراطورية شاسعة المساحة قوية النفوذ.

والملاحظ أن المدن الإغريقية كانت تتشابه إلى حد كبير في مظاهرها الطبيعية، وذلك بسبب ارتباط هذه المدن بأغراض الدفاع والحماية إذ كانت أسوار المدينة تقام حول جبل محصن يطلق عليه "أكروبول" Acropolis، أما المعابد الأساسية فكانت تقام فوق "الأكوبول" وعلى مقربة من المعابد يوجد ميدان واسع يطلق عليه "الآجورا" "agora" فيه يلتقي الناس كما يستخدم في بعض الأحيان كسوق عام.

وتقع معظم المباني العامة الرئيسية داخل أسوار المدينة، أما خارج أسوار المدينة فكانت تنتشر بيوت الفقراء من الفلاحين والجنود وعمال الخدمات والتي كانت عبارة عن أكواخ مقامة في أزقة ضيقة ومزدحمة وغير صحية (أبو عياش، 1985: 26-37).

والملاحظ أن الأسوار كانت معدة لحماية الأغنياء، أما أكواخ الفقراء فكانت مكشوفة أما أي عدوان خارجي، ولم تكن تتمتع بأي نوع من الأمن الداخلي، أما من ناحية المعيشة فكان الفقراء يعتمدون على ما كان يقدمه لهم الأثرياء الساكنين داخل الأسوار، علما أن الفقراء هم الذين كانوا ينتجون، وقد دفع هذا الوضع رغبة الأثرياء في استمرار الفقراء في العمل.

والواقع أن مدينة "أثينا" لم تكن تتبع خطة حضرية واضحة، فإذا ما انتقل الفرد من منطقة المعابد لا يجد سوى مجموعة من الشوارع الضيقة الملتوية القذرة.

وعلى الرغم من أن "أثينا" كانت عاصمة لإمبراطورية، إلا أنها لم تنمو وفقا لضروريات واضحة، ولم تحظ إلا بالقدر الضئيل من التخطيط الحضري، أما فيما يتعلق بالسكان نجد أثينا تعاني مشكلات حادة مصدرها الزيادة السكانية الحادة الناجمة عن هجرة الفلاحين من المناطق الريفية إليها بسبب ضعف الإنتاج الأراضي الزراعية. إذ أن أثينا كانت وما تزال تعتمد اعتمادا أساسيا على الفائض الاقتصادي الذي تحققه الأرض الزراعية.

وقد عبّر "ماكس فيبر" بقوله: «إن المدن الإغريقية القديمة لم تكن بأكثر من مراكز حضرية شبه ريفية».

وقد أكدت أثينا كما المدن الإغريقية الأخرى أن المواطنة حكر على فئة قليلة من الناس، أما النساء والأطفال والفقراء والعبيد لم يكونوا إلا مجرد أدوات للمحافظة على مظاهر ثرائهم.

ويبدو أن الإغريق كانوا يفضلون المدن الصغيرة الحجم، ويتضح ذلك من خلال الشواهد التاريخية المتاحة التي تتناول فترة ما قبل الميلاد من ناحية، والأفكار والآراء التي عبر عنها الفلاسفة الإغريق من ناحية أخرى، فلقد عبر أفلاطون وأرسطو عن تفضيلهما للمدن الصغيرة الحجم مما يتيح فرصاً أفضل للإدارة السياسية الناجحة.

وقد أكد أرسطو أن زيادة عدد سكان المدينة فوق حد معين قد يؤدي إلى تغيير طابعها وخصائصها المميزة، ومع ذلك يذهب إلى أن حجم المدينة يجب أن يصل إلى حد معين حتى تستطيع الدفاع عن نفسها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بشرط ألا يؤدي ذلك إلى عدم قدرة الأفراد على تمييز بعضهم البعض ولا شك أن الاعتبارات السياسية قد لعبت دوراً هاماً في الحد من نمو المدن الإغريقية خلال تلك الفترة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار اهتمام السياسة الإغريقية بإقامة مستعمرات خارج حدودها. وحل المشكلة السكانية اليونانية التي كانت قد استفحلت إلى حد كبير، ومن الطبيعي أن يؤدي انتشار الإغريق في مناطق واسعة إلى تغلغل ثقافتهم في مختلف أرجاء العالم القديم (الحسيني، 1985 : 21-22).

وبوجه عام، كانت المدينة الإغريقية (اليونانية) تعتمد في سد حاجتها من الغذاء، على رقعة زراعية خاصة بعد ظهور نوع من التخصص، في الإنتاج الزراعي وقيام تجارة واسعة في الحبوب.

وكانت تصل المدينة إلى مرحلة الدولة حينما يبلغ عدد سكانها حداً معيناً، يسمح بقيام حياة سياسية ديمقراطية حسب مفهومها لدى الإغريق (الخطيب، 1998 : 10).

4- المدينة الرومانية:

عند الحديث عن الحضارة الرومانية وبالتركيز على المدينة نجد أنها تكتسب مزيداً من النمو والتفرد والاستقلال، والواقع أن طابع المدينة الذي تشكل خلال فترات حكم القياصرة

الرومانيين قد ظلّ مسيطرا على معظم المجتمعات الأوروبية حتى بدايات القرن التاسع عشر.

فقد تميزت المدينة الرومانية بنوع خاص من التنظيم ميزها عن المدن الأخرى في مختلف الحضارات القديمة، كانت المدينة مربعة الشكل، ويحيط بها سور دفاعي ويتوسطها ميدان فسيح تقام فيه النشاطات العامة، ويحتوي على المعبد الرئيسي، والحمام والمكتبة، والمسرح والملعب الرياضي، وكان يقطع المدينة شارعان رئيسيان متعامدان يلتقيان عند الساحة العامة التي كانت تعتبر السوق الرئيسي للمدينة ومركز مختلف النشاطات (سراج، 2001: 36).

ونفس الشيء مع المدينة الإغريقية فقد انتشرت على الأطراف الداخلية للمدن الرومانية بيوت العامة من الطبقة المتوسطة، والتي كانت تسكن بنايات من طابقين أو ثلاثة، أما الفئة الثرية فكانت لها مساكن مستقلة مميزة عن بيوت العامة (فواز، 1980: 26).

أما بيوت العمال فقد انتشرت خارج المدينة على طول شوارع ضيقة ومزدحمة، فعلى الرغم من التطور التقني والعلمي للحضارة الرومانية إلا أنها لم ترتق إلى تقدير الفئات العاملة ومساعدتها على النهوض، فكان العمال هم الذين ينتجون ويحاربون لكن نصيبهم من الحياة المادية كان قليلا، أي أن الحضارة الرومانية لم تتطور إنسانيا بصورة متناسقة مع تطورها التقني والعلمي، وربما هذا ما أدى في النهاية إلى تجزئتها ومن ثم انهيارها (عبد الله، 1981: 44-53).

انتشرت الحضارة الرومانية خارج موطنها، وأقيمت مدن في أماكن أخرى من العالم نظرا للسياسة الاستعمارية التي كانت تتبعها روما، فمثلا أقامت مدنا في بلاد الشام مثل: "جرش وبعلبك وسبسطية"، وعكس تنظيم هذه المدن ذلك التنظيم الموجود في روما، بحيث كان السادة يسكنون بالقرب من الساحة الرئيسية العامة، أما الآخرون فكانوا يسكنون خارج

المدينة ونلاحظ أيضا أن المدرجات الرومانية التي تسمى بالمرح، كانت تحتوي على مساكن شبيهة بالكهوف للذين كانوا يشرفون على صيانتها وإعدادها للنشاطات العامة.

امتياز الرومان بإنشاء شبكات الصرف الصحي داخل المدن، الأمر الذي لم يكن موجودا خارج المدينة، ويذكر بعض المؤرخين أن الرومان أقاموا شبكات المياه لتغذية القصور والأماكن العامة خاصة المعابد، أما الفقراء فكانوا محرومين، وقد وصل الأمر في أهل الرومان إلى حد منع الفقراء من الوقوف في الميادين العامة والاقتراب من بيوت السادة، علما أن الفقراء هم الذين كانوا يشقون الطرق ويبنون المساكن (أبو صبيحة، 2003: 83-84).

وقد جاءت الدولة الرومانية بتأثير إيجابي بالنسبة لتطور المدن بعد الإغريق، فقد اتخذت مدينة روما عاصمة لها، واتخذت خطة الزوايا القائمة عن المدن اليونانية سواء بشكل مستطيل أو مربع.

وتوجد في المدن الرومانية بالإضافة إلى الشوارع أقواس النصر والحمامات العامة وشبكات الصرف الصحي وكان لروما العاصمة فرقة للإطفاء وجهاز للإسعاف والتموين (الخطيب، 1998: 11).

وأقيم حول روما سور، كما حفر خندق خارج السور لتوفير الحماية للمدينة بصورة أكثر وفي أواخر القرن الثالث الميلادي بنى الإمبراطور أوريليان سورا كبيرا آخر حول روما وبه أبراج دفاعية على مسافات متساوية بين كل واحد منها 15 مترا تقريبا كما تتخلل السور عدة بوابات. (الشواورة، 2012: 100-101).

ويمكن القول بأن روما كانت تنقسم إلى قسمين:

أولاهما: يمثل القسم القديم حيث تكثرت فيه الضوضاء من المارة نهارا ومن مركبات الخيل ليلا، وكانت حاراته متعرجة وملتوية.

ثانيهما: كان يزدان بالحدائق وينعم بالهدوء، وفي عهد يوليوس قيصر منعت عربات الخيل من المرور نهارا في الشوارع لأنه لم يكن في الشوارع إمكانية لاستيعاب المشاة والعربات في آن واحد.

5- المدينة في العصور الوسطى:

تطورت المدينة في أوروبا بعد انهيار الدولة الرومانية، لأن الأوروبيين تحرروا من سلطة مركزية كانت إما مهيمنة أو تعتبر قدوة للأوروبيين ككل سواء خضعوا للإمبراطورية أو لم يخضعوا.

المقصود أن الحضارة المركزية التي كانت تعكس نفسها على بناء المدن قد غابت وبذلك مهدت لظهور أنماط حضرية جديدة، من المتوقع أن تتطور هذه الأنماط وفق التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت بالتبلور (الحسيني، 1985: 26).

ومع أن النظام الإقطاعي قد تطور بعد انهيار الدولة الرومانية، والذي تميز بالملكيات الواسعة وبدون سلطة مركزية على مستوى الدولة؛ أي أن البلدان الأوروبية شهدت تمزقا في الأراضي وتعددا في السلطات بحيث أصبح كل إقطاعي ملكا في إقطاعيته، انعكس هذا النظام الجديد على الفن المعماري وتخطيط المدن وترتيب المساكن، أثر في هذا الوضع التنافس الشديد الذي كان قائما بين الإقطاعيين لأن كلا منهم كان يريد أن يثبت أنه السيد بين الإقطاعيين. (البيلاوي، 1998: 245).

والإقطاعي يستخدم الناس أو الذين يعيشون ضمن إقطاعيته لجمع ثروته، وهو يستغلهم جميعا لقاء ضمان أبسط مستوى من العيش من أكل وملبس ووفق هذه النظرة، كان يتم ترتيب المدينة في القرون الوسطى، وقد شكلت القلعة قلب الإقطاعية بما فيها من خدمات تضمنت مقرا للإقطاعيين ومساكن للجنود وأسوار تنتشر فوقها نقاط المراقبة، وخزانات الماء ومخازن الأغذية وكان في القلعة جناح خاص بالنساء اللواتي كن يشرفن على الخدمات البيئية، ويقمن على شؤون الجنود، أي أن القلعة كانت عبارة عن مدينة مصغرة تقوم فيها طرقات وأزقة متعرجة وتكثر تحتها السرايب والأقبية التي كانت معاقل دفاعية، ومن الجدير بالذكر أن القلعة كانت تقوم على رأس جبل أو مرتفع مطل على الأرض، وكان يحيطها سور دائري في الغالب وبعضها كان يحاط بخندق من المياه (فواز، 1980 :

(32).

والمدن في العصور الوسطى كانت تتركز على بناء القلاع بسبب الحروب التي كانت تنشب باستمرار بين الإقطاعيين والذين كانوا يسمون النبلاء، فكانت القلعة هي الحصن المنيع للإقطاعي، وكانت معدة جيدا من مختلف النواحي الناحية العسكرية وناحية المؤونة، وهي التي كانت تأخذ الاهتمام الأوسع من ناحية الإنفاق، وبقاء القلعة كان يعني بقاء الإقطاعي، وغيابها كان يعني تعرض الإقطاعي للإختفاء وزوال إقطاعيته لصالح إقطاعي آخر (عبد الله، 1981: 54-66).

أما المدينة التي كانت تضم عامة الناس الذين كانوا غالبا من الفلاحين فكانت تقام خارج الأسوار وكانت تتميز بالأكواخ والأزقة الضيقة والأوساخ ونقص الغذاء، هذه المدينة كانت في خدمة مدينة القلعة، حيث كان الفلاحون يكدون ويتعبون من أجل أن تبقى القلعة وسكانها مطمئنون وتبقى مدينتهم هادئة وممونة جيدا، أي أن الخدمات التي كانت مطلوبة من سكان المدينة عكست حال المدينة ذاتها والذي هو حال استغلال واستعباد، وهذا ما يعكس فوضوية المدينة في تنظيمها ولم تكن هناك معايير حضرية واضحة في عملية البناء

وهذا يفسر أيضا انفصال مركز الحاكم أو الإقطاعي عن المدينة وتفرده بتنظيم مدينته الصغيرة (عبد الله، 1981 : 54-55).

مع أن بعض المدن الأوروبية خلال العصور الوسطى كانت تميل إلى التخصص في حرفة معينة أو إنتاج سلعة بعينها، إلا أن الغالبية العظمى من هذه المدن قد اكتسبت قوتها الاقتصادية من خلال ممارستها للوظائف التجارية والمالية ومن بين المدن التي نمت وازدهرت من خلال التجارة: "ميلانو، مرسيليا"، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، و"برمين وهامبورج وكولونيا" في الشمال.

وفي نهاية العصور الوسطى بدأت بعض العائلات تحتكر كثيرا من النشاطات الاقتصادية والسياسية في المراكز الحضرية الهامة.

وبحلول القرن الرابع عشر بدأت المدن الأوروبية التجارية تسهم بشكل مباشر وقوي في تحويل أوروبا من نظام إقطاعي زراعي عتيق إلى بناء حضري مستند إلى التجارة وتحقيق الربح.

وبالرغم من الأوبئة العديدة التي أصابت المدن الأوروبية ، إلا أن ذلك لم يؤثر على نمو سكان هذه المدن على الأقل في المدى البعيد.

وهذا عكس ما كان واقعا في المناطق الريفية التي كان الطاعون قدرا محتما عليها فقد انهار البناء الاجتماعي الريفي، أما الذين نجوا من هذا الوباء فقد اضطروا للهجرة إلى المدن حتى أن الإقطاعيات قد بدت خاوية على عروشها لا تجد من يفلحها.

وهكذا بدت المدن الأوروبية خلال تلك الفترة وكأنها "مدن أشباح" وإذا كانت هذه المدن قد ظلت تتعرض من فترة إلى أخرى لوباء الطاعون حتى أواخر القرن التاسع عشر، إلا أن

زيادة سكانية ملحوظة قد طرأت عليها منذ بداية القرن الخامس عشر، وإذا ما أردنا تلخيصا لهذا الموقف قلنا:

إنه إذا كان الطاعون قد أباد السكان، فإنه قد أباد أيضا النظام الإقطاعي الأوروبي ووضع له المصير المحتم، ومنذ ذلك الحين بدأت الحضارة الغربية تكتسب خصائص جديدة، لعل أهمها وأبرزها المدينة الأوروبية بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان.

ويمكن توقع تغير طابع مدن العصور الوسطى بظهور الاكتشافات التكنولوجية وعلى الأخص البارود والمدافع، إذ بدأت أسوار هذه المدن تفقد وظيفتها وعلّة وجودها، كما أن الأساليب الدفاعية التقليدية (المتاريس والحصون، الخنادق)، لم تعد قادرة على رد المغيرين على أعقابهم.

وقد كان على المدن التي تطمح في صدّ جيوش الملوك أن تحول اهتمامها من الهندسة المعمارية الداخلية والتخطيط الحضري إلى هندسة التحصين والدفاع والهجوم، وبرغم ذلك فإن عددا قليلا من التحصينات هو الذي استطاع الصمود أمام نيران المدافع، وباختصار لقد حل المدفع محل الخندق، ويات من المحتم إعادة النظر في الخطط الحضرية حتى تتلاءم مع الظروف السياسية الجديدة (الحسيني، 1985: 29-32).

6- المدينة العربية الإسلامية:

مع انحدار جيوش بيزنطية بقيادة "هرقل" على الأرض العربية، تحت ضربات الجيوش العربية الإسلامية عام 637م وتحقيق النصر على جيوش الروم في معركة اليرموك الخالدة، ازدهرت حياة المدن في بلاد العرب والمسلمين، وذلك لما جددوه وأحيوه من مدن الرومان السابقة، وما أنشئوه من مدن أضيفت لأغراض حربية أو سياسية أو تجارية أو اجتماعية أو دينية، ولا شك أن التجمع في المدينة كان قوة للإسلام فأنشئت الجوامع لتأدية صلاة الجمعة، وأنشئت مدن عدة لهدف ديني مثل مدينة (كربلاء-الرباط-مراكش-فاس-النجف)

كما أصبحت لمدينة (القدس- ومكة المكرمة والمدينة المنورة) مكانة خاصة في قلوب المسلمين.

وحيثما اتسعت رقعة الدولة العربية الإسلامية كان على الحكام المسلمين حمايتها من المغيرين، ولينشروا رسالة السماء، فأنشئت مدنا عسكرية (كالبصرة والكوفة والفسطاط والقيروان).

أما العامل السياسي، فقد تمثل في انتقال العاصمة من المدينة المنورة إلى دمشق (العهد الأموي) وإلى بغداد (العهد العباسي).

كما ظهرت العسكر ثم القطائع ثم القاهرة، ثم ظهرت مدينة سامراء (سر من رأى) في العراق ومكناس في مراكش.

ونظرا لطبيعة العرب التجارية وبحكم الموقع الفعال، تفوق العرب في التجارة وتدفقت الثروات الطائلة على المدن، فازدهرت وزاد حجمها، ومنها مدينة بغداد والقاهرة وقرطبة، فقد كانت كل منها في أيام مجدها سوق العالم ومستودعه، تلتقي عندها تجارة الشرق والغرب.

وقد ورثت المدن العربية مواقع المدن القديمة، إذ ورثت بغداد موقع بابل والقيروان موقع قرطاجة والقاهرة موقع منف عند قمة الدلتا، وما أن ظهرت هذه المدن العربية حتى صار مصيرها معلق بخطوط النقل والتجارة العابرة أينما اتجهت.

ولقد كان هناك تنافس شديد بين موانئ الخليج الغربي وموانئ البحر الأحمر، فتارة تكون موانئ البصرة وسيران والأبلة على الخليج العربي في المقدمة، وتستنأثر بالتجارة العابرة، وتارة أخرى تنتصر مدينة القلزم (السويس الآن) وعدن في المنافسة إثر إحداث سياسية فتحول إليها طرق التجارة .

وحتى على المستوى المحلي، كان تغير طريق الحج يقلل من شأن المدن والموانئ التي كانت على الطريق، ويزيد من أهمية الموانئ والمدن التي مر بها الطريق الجديد، وقد حدث ذلك مرارا في مصر، فعندما كان الصليبيون يهددون طريق الحج الشمالي، كانت القلزم تفقد بعض أهميتها لتزداد أهمية بلدان عيذاب والقصير وقفت وقوص.

ولم يقتصر إنشاء المدن على الأرض العربية فحسب وإنما أنشأوا المدن في إسبانيا وساحل الزنج في شرقي إفريقيا وغربها، فقرطبة كانت في عهد الأمويين (756هـ/1002م) من المدن التي أنشأها العرب في غربي إفريقيا غانة وتمبكتو، أما عرب المشرق فقد انشئوا مدينة مقديشو على ساحل الصومال.

كما أنشئت على ساحل الزنج مدينة زنبار، والملاحظ أنه بينما كانت تزدهر المدينة عند العرب والمسلمين، كانت أوروبا تعيش عصر مظلم، خربت فيه كثير من المدن، بسبب هجمات الجماعات المتخلفة من الهون Huns والفندال Vandals أما المدن التي سلمت من التدمير فقد انكسرت وقل عدد سكانها ولم يبق من معالمها الرئيسية إلا الكنيسة (الشواورة، 2012: 103-105).

ولو ألقينا نظرة على البناء الخاص (النمط السائد في المدن الإسلامية نجد أن المسجد أو الجامع يعتبر أهم معلم من معالم المدينة العربية الإسلامية والذي كان يتوسطها ويجمع الناس داخله وحوله، وقد أخذ الجامع اسمه من وظيفته والتي هي جمع الناس للقيام بنشاطات متعددة سواء على مستويات فردية أو جماعية، وكان يراعي الموقع وفق هذه الوظيفة، أنه اسم متطور بالنسبة لكلمة مسجد والتي أتت من السجود أو الصلاة بصورة عامة، فحيث ذهب المرء في العالم الإسلامي، يستطيع أن يهتدي بسهولة إلى وسط البلد أو المدينة ومن ثم إلى مركز النشاط فيها (الهيدي، 2002: 131).

كان يتوسط الجامع ساحة واسعة تقام حولها المحال التجارية المتنوعة، وكان من المعروف أن الساحة عبارة عن المركز التجاري للمدينة الذي يؤمه كل الناس وقد كان من شأن هذا الترتيب أن يملأ المدينة بالحركة لأن الناس يتوجهون من مختلف الجهات إلى المركز وذلك على عكس المدينة التي تقوم محالها التجارية على أطرافها وخارجها والتي تبدو وكأنها ذات خصوصية لا تؤدي إلى التفاعل المستمر بين الناس.

مركزية السوق كانت تتيح المجال للكثير من النشاطات غير التجارية، خاصة النشاطات الاجتماعية حيث كان الناس يتفاعلون اجتماعيا بصورة متواصلة (الحسيني، 1985: 44).

كان المسجد مركز العلم والتدريس إذ غالبا كان الإمام يعطي الدروس والمواعظ الدينية قبل الصلاة أو بعدها، وأحيانا كان يحول إحدى الحجرات إلى مدرسة يعلم الأطفال القراءة والكتابة، ويعطيهم بعض الدروس الدينية، وقد تطور المسجد أحيانا ليصبح جامعة مثل مسجد القيروان في تونس والأزهر في مصر والناظمية في بغداد، وقد كان المسجد في القرون الوسطى منارة للعلم لم يقتصر دورها على البلدان الإسلامية وإنما إمتد إلى الدول الغربية.

بجانب المسجد كان يقوم مقر حاكم المدينة أو كبيرها والذي كان مركز اتخاذ القرار، وكان المقر عبارة عن مكان لقاء مستمر بين كبار المدينة الذين كانوا يمثلون في الغالب العائلات الكبيرة والكريمة وذات النفوذ في المدينة ويشكلون مجلسا استشاريا لكبيرهم وكان يؤم المقر العديد من الناس الذين كانوا يحملون مظالمهم للحاكم، أو مطالبهم للحصول على مساعدة أو عمل، ولهذا كان المقر مكانا لحل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية (أبو عياش، 1985: 33-51).

كانت المدينة العربية دائرية الشكل حيث تلتف الأحياء حول المسجد، لكن الأحياء لم تكن مقامة على أسس طبقية وإنما على أسس قبلية، أي كل قبيلة أو عائلة كانت تأخذ لنفسها حيزا تقيم بيوتها عليه، وإذا كان هناك تميز بين المساكن فكان داخل الحي الواحد وليس بين الأحياء ونجد أحيانا في المدينة العربية الإسلامية أن كل حي محاط بسور خاص به وهو الذي يعرف بالحوش وترتبط مساكنه بطرقات داخلية ضيقة جدا، بينما ترتبط الأحواش بعضها ببعض من خلال طرقات عامة (الجوهري و شكري، 1994: 533).

فكرة الأحواش العائلية قللت من التفاعل بين الناس في أحيائهم لأن الحي العائلي شبه خاص، وكانت العلاقات المتبادلة بين الأحياء ضعيفة، في حين أن درجة التفاعل الاجتماعي داخل الحي الواحد كانت عالية جدا، وقد انعكس هذا على مسألة الزواج حيث كانت نسبة الزيجات المتبادلة بين الأحياء متدنية، في حين أن زواج الأقارب كان منتشرا على نطاق واسع علما أن التعاليم الإسلامية تدعو إلى تغريب الزواج، ولولا الدور الريادي للمسجد في رفع مستوى التفاعل والعلاقات، لعانت المدينة العربية كثيرا من التعصب وضعف العمل الجماعي.

كان التباين بين المساكن داخل الحي الواحد قائم وكان من المعروف أن الأثرياء يقيمون قصورا أو بيوتا فخمة، في حين مساكن الفقراء من العائلة الواحدة كانت ظاهرة للعيان، وقد راعت المساكن خاصة منها التي كان يملكها الأثرياء المناخ وبنيت بطريقة تقي برد الشتاء وحر الصيف.

كان الفن المعماري يقوم على الاحتياجات الجسمانية وليس بالضرورة على فن العمران، إلا من بيوت الأثرياء الذين توفرت لديهم قدرة الإنفاق على الفن أما المدينة بصورة عامة فلم تكن تخضع للتخطيط ربما لأن العقلية لا تتسجم مع فكرة التخطيط المركزي.

ولهذا بقيت المدينة العربية الإسلامية تعاني من الأزقة والطرق الضيقة والتي انعكست سلبا على مسألة التطور الحضري في القرون المتأخرة التي أخذت تشهد تطورا حضريا على المستوى العالمي (الجوهري و شكري، 1994: 533).

فبالرغم من التعاليم الإسلامية التي تدعو إلى المساواة والعدل، وتحذر من التكبر والخيلاء، إلا أن مظاهر الترف لم تكن غائبة عن المدينة العربية بخاصة في العواصم مثل دمشق وبغداد والقاهرة، فقد كان يتميز العديد من الحكام بالترف والبهجة التي كانت تستهلك من أموال الناس، بينما يعاني الحرفيون والعمال من ضيق الحال، وكانوا يسكنون أماكن تنقصها مقومات الصحة العامة والمتطلبات البيئية الأساسية، وقد ترك الحكام العديد من الآثار التي تدل على الحياة المترفة التي كانوا يعيشونها وتركت لنا الأدبيات قصصا كثيرة حول الظلم الذي كان يلحق بجمهور عريض من الناس (حمودي، 1999: 84).

بالإضافة إلى ما سبق فإن دراسة المدن الإسلامية يتطلب تحديدا دقيقا للوظائف التي كانت تؤديها، فقد كانت هذه المدن تمثل أسواقا تجارية رئيسية وعواصم سياسية مؤثرة، وقواعد عسكرية ثابتة، فضلا عن الدور الديني الحاسم الذي كانت تؤديه بوصفها مقصد الحجاج من كل مكان والجدير بالإشارة أن المدن التي أنشأها الفاتحون العرب تختلف عن تلك التي كانت قائمة قبل الفتح الإسلامي، ومعنى ذلك أن المدن الإسلامية القريبة من البحر المتوسط والتي خضعت للمؤثرات الإغريقية والرومانية تختلف عن المدن الإسلامية الشرقية التي ظهرت في فارس وتركيا.

كذلك لا يمكن مقاومة المقارنة بين المدن الإسلامية والمدن الغربية خلال العصور الوسطى فقد أوضح "ماكس فيبر" في مؤلفه المدينة The city أن المدن الغربية كانت تبدو وكأنها قلاع محصنة، لكنها كانت تلعب أدوارا اقتصادية وسياسية هامة، فهي مواطن الأسواق، ومصدر التشريعات ومقر السلطة السياسية.

أما المدن الإسلامية خلال العصور الوسطى فقد نشأت أيضا نشأة حربية حيث كانت الأسوار المحيطة بها رمزا للحماية والدفاع، كما أنها كانت تمثل مراكز تجارية هامة ويبدو أن البعد السياسي كان من أهم الأبعاد التي ميزت بين المدن الغربية والمدن الإسلامية خلال العصور الوسطى.

فبينما كانت الأولى تشهد بناء طبقتين جامدا، كانت الثانية تؤكد على تطبيق المساواة بين المواطنين سواء بين سكان المدن أو بينهم وبين سكان الريف.

ويبدو أن هناك قدرا ملحوظا من الاتفاق بين المؤرخين على أن المدن الإسلامية قد شهدت طبقتين أو جماعتين متميزتين:

الأولى: تضم كبار التجار، والثانية: تتألف من العلماء أو رجال الدين الإسلامي.

وعلى الرغم من الروابط العديدة التي كانت تربط بين هاتين الجماعتين، إلا أنهما لا تشكلان تحديا صريحا للسلطة السياسية.

ولقد كان الخليفة أو الحاكم الإسلامي يعتمد على جماعات من الموظفين لإدارة الشؤون العامة والإشراف على مختلف نشاطات الدولة ابتداء من الغذاء حتى الدفاع، أما علاقة الحاكم برؤساء القرى وشيوخ الأحياء في المدن والضياع، والملاحظ أن معظم كبار الموظفين التابعين للخليفة أو الحاكم كانوا من أصول حضرية ومن الواضح أن خطة المساكن في تلك الفترة كانت تتلاءم تماما مع الظروف الخاصة للأسرة الإسلامية، فالرجال كانوا يجلسون في حجرات الضيافة، بينما كانت النساء تبقى في حجرات خاصة بعيدة، وكان ذلك يتطلب في بعض الأحيان أن يكون المسكن من طابقين يخصص الأسفل منه لاستقبال الضيوف بينما يخصص الطابق العلوي لإقامة النساء (الحسيني، 1982 b: 244-247).

7- مدن عصر النهضة:

تطورت النشاطات الاقتصادية المتعددة وأخذت تغطي على نظام الإقطاع، وتؤثر في النهاية على شكل المدينة وترتيبها، إذ من المعروف أن تنظيم المدينة يخدم أهداف ساكنيها والتي تتبع بشكل أساسي من نشاطاتهم واهتماماتهم وتحقيق مصالحهم، وإذا كان ترتيب المدينة في عهد الإقطاع، يحقق هدف الإقطاعي في الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والتحصين ضد العدو الخارجي، فإن النشاطات الجديدة أخذت تفرض نفسها على ترتيب المدينة تدريجياً ليتلاءم مع تطلعات وأهداف الفئات الاقتصادية والاجتماعية التي أخذت تتبلور، إثر توسع متطلبات الحياة، ظهرت فئات تبحث عن البضائع، فركبت البحار ووصلت إلى مناطق جغرافية جديدة. (رشوان، 2006: 153).

هذا بحد ذاته أدى إلى انتعاش صناعة القوارب والسفن والتجارة بحد ذاتها قد أدت إلى ظهور كحال تجارية تتطلب أمناً من نوع خاص، ومواقع جديدة مختلفة على الخدمات التي كان يتطلبها الإقطاع، كان لا بد من إقامة مبان جديدة في شوارع فسيحة، ولذلك نشأت مراكز تجارية تحيط بها مساكن وبنائات لأصحاب المهن الجديدة.

أصحاب المهن هذه شكلوا فئة اقتصادية جديدة بعادات وتقاليدها اجتماعية جديدة وبنظرة جديدة للحياة مختلفة عن قيم القرون الوسطى هذه فئة ليست مدقعة ولا تعاني من الجوع، ومتحررة من النظام الإقطاعي. (أبو عياش، 1985: 27-28).

قاد هذا التطور التجاري إلى ظهور فئات محلية تخدم ما تتطلبه التجارة من خدمات مثل: إعداد أبنية محصنة لحماية البضائع، وصناعة تجهيزات حمل البضائع مثل الأكياس والرفوف والعربات الخاصة بالنقل، وظهرت أعمال تجهيز خدمات صحية للتجار وزوارهم وخدمة المبيت والطعام، أي أخذت تزدهر نشاطات كثيرة تطلبت تخطيطاً جديداً للمدن، فظهرت شوارع واسعة مقارنة بأزقة القرون الوسطى، وأسواق خارج القلعة توفر البضائع

لعموم الناس، أي أن المدينة لم تعد مرتبة وفق المزاج الخاص للإقطاعي وإنما وفق ضغط الأعمال الجديدة.

أدى هذا التطور إلى ظهور البرجوازية أو الطبقة المتوسطة التي كانت أفضل حالا من الفلاحين لكنها دون مستوى ثراء الإقطاعيين، هذه الطبقة التي أصبحت تعرف فيما بعد بالطبقة الثرية ذلك لأن التجار والصناع أخذوا يكسبون المال مع الزمن في حين أخذ الإقطاعيون يتراجعون بثرواتهم نظرا لتراجع أهمية الزراعة أمام التجارة والصناعة.

استمرت هذه الطبقة بالتوسع على حساب الطبقة الفقيرة أي أن المزيد من الفقراء أخذوا يصعدون في سلم الدخل المالي، مع هذا التوسع تبدلت العديد من القيم الاجتماعية والاقتصادية أثرت في النهاية على التخطيط الحضري.

فمثلا تحولت قيمة الأرض من كونها زراعية توفر الغذاء إلى أرض تستعمل لأغراض البيع والشراء، وأصبح لها قيمة مرتبطة باستخدامات جديدة مثل إقامة المحال التجارية والبناء وإقامة الميادين العامة والأسواق والمتنزهات وأخذ التجار يقيمون أحياء جديدة تختلف عن أكواخ الفقراء التي كانت تنتشر حول القلعة والقصور الملكية، أي ظهر تنوع في الأحياء السكنية، ولم تعد المدينة من نمطين: أحياء الأثرياء وأحياء الفقراء، وإنما أصبح هناك أحياء لفئة متوسطة من ذوي المهن الجديدة، ومع هذا التنوع ظهرت مراكز متعددة للتسوق والتسويق، صحيح أنها لم تكن على مستوى مركز القلعة، لكنها أخذت تتبلور تدريجيا ولو بشكل عشوائي غير منظم (أبو صبيحة، 2003: 127-132).

في عصر النهضة لم يفقد الأثرياء ثراءهم، واستمر تميزهم الذي عكس نفسه على ترتيب وتخطيط المدن، لقد حصل تحول في القيم والاعتبارات الأمنية جعل من الحصون التقليدية أمرا من الماضي أو أقل أهمية من ذي قبل ولهذا ظهر تخطيط جديد يعتمد نظام يرتكز على المساحات الواسعة التي تقوم عليها أبنية محاطة بالحدائق المشجرة والطرق

الواسعة والساحات، وقد غلب على التنظيم الترتيب الإشعاعي للطرق بحيث تلتقي جميعها عند الساحة، اهتم الأثرياء بهذا النوع من الترتيب الحضري لما أعطاهم مكانة اجتماعية متميزة على الطبقتين الفقيرة والمتوسطة (عبد الله، 1981: 72).

8-مدن عصر الصناعة:

إن الحديث عن عصر الصناعة يأخذنا إلى الحديث على الدول الأوروبية لأنها هي التي شهدت التطور الصناعي، وليس في الدول النامية أو المتخلفة التي لم تتطور لدى العديد منها صناعة على مستوى صناعة أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين، التطور الصناعي أخذ يلقي بثقله على المدينة الأوروبية لكن المدينة غير الأوروبية لم تشهد تحولات جذرية في هذه المرحلة.

تطورت الأوضاع الأوروبية مع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشرة عندما ظهرت الآلة البخارية التي سهلت عملية الانتقال وأحدثت ثورة في المواصلات وأدت إلى المزيد من الاكتشافات والاختراعات، مع الثورة الصناعية بدأت الحياة في أوروبا تكتب ملامح اجتماعية واقتصادية جديدة وأخذت الأفكار السياسية الديمقراطية تغطي بصورة متسارعة على أفكار الاستبداد والتفويض الإلهي، وهذا أدى إلى ظهور العديد من الفئات التي عكست ثراءها وأوضاعها المادية على المدينة والتخطيط الحضري بصورة عامة (عبد الله، 1981: 77).

تزايد تنوع الأحياء الحضرية بصورة أكبر من التزايد الذي أحدثته المرحلة التجارية، وتطور التخطيط الحضري لكي تكون المدينة قادرة على استيعاب مختلف التطورات الاقتصادية والحركية الخاصة بالتنقل والنقل في هذه المرحلة أخذت الفئة الثرية التقليدية المتبقية من عصر الإقطاع تتحسر بصورة متسارعة وكان لزاما على أفرادها اللحاق بالركب الصناعي قبل فوات الأوان وخسران ممتلكاتهم العقارية لحساب المتوسعين صناعيا.

أما فئة التجار والصناع الذين شكلوا الطبقة المتوسطة أخذت في الصعود على السلم لتصبح الطبقة الذين شكلوا الطبقة البرجوازية هي الطبقة العالية الثراء، ومن ناحية أخرى، ازداد الضغط على الكنيسة لينقلص دورها تدريجياً نحو أسوارها من الداخل، وأخذت قيم الرأسمالية تغطي بصورة كبيرة على المجتمعات الصناعية (الحسيني، 1985: 30-31).

ظهرت في هذه المرحلة طرق خارجية واسعة، كذلك سكك الحديد التي تربط المسافات البعيدة، ومناطق جديدة في المدينة مثل المناطق الصناعية، والأسواق التجارية المتنوعة.

اضطرت المدن أن تخصص مناطق صناعية على أطرافها وتخصص خدمات خاصة لها وتضع معايير جديدة ومتطورة للتصنيع والنشاط الصناعي، والاهم أن فئة العمال أخذت تتسع تدريجياً لتحل محل فئة الفلاحين التي ميزت الكادحين في المرحلة الإقطاعية. (علام، 1982: 5-8).

انعكس الثراء الجديد على أحياء جديدة ظهرت عليها مظاهر الترف وبصورة مختلفة عن مظاهر عهد الإقطاع، في حين أن أحياء العمال أخذت تتبلور بطريقة مختلفة إلى حد ما عن أحياء العهد الإقطاعي، لقد تحول الكثير من الناس من المزرعة إلى المصنع، وأصبح الصناعي هو المشغل الأساسي للأيدي العاملة مقارنة بالسابق أين كان الناس مرتبطين بالأرض.

وكان يغلب على حياتهم الاستقرار وتجمع عائلي الذي يعرف بالعائلة الممتدة، أما التطور الجديد فأدى إلى الانتقال إلى المصنع الذي كان يمكن أن يقام في أي مكان، وأصبح على العامل أن يلحقه، مما يعني أن العائلة الممتدة التي كانت سائدة قد أخذت تفقد امتدادها بسبب انتقال عدد كبير من أبناءها، أي أن نمط الإنتاج الجديد أخذ يفرض نفسه على الأنماط الاجتماعية، مما أفقد المجتمع القروي التقليدي تماسكه واستمراريته لحساب مجتمع مدني تسوده العائلة النووية؛ أي العائلة التي تتكون من الأب والأم والأولاد، كما أن التقاليد

القروية أخلت السبيل لتقاليد جديدة تتناسب مع متطلبات الصناعة (الحسيني، 1985a: 72-74).

ظهرت أحياء للمهاجرين الجدد في وسط المدينة والذين عملوا غالبا عمالا في المصانع أو في المرافق الخدمية التي تطورت بصورة كبيرة، من خصائص هذه الأحياء أنها أصبحت مكتظة وتجمع أناسا لم يسبق أن تعاملوا معا. وأتوا من مناطق سكنية متعددة، هذه الأحياء عكست أوضاعا أكثر سوءا من أوضاع الأحياء الفقيرة في زمن الإقطاع وكانت أحوالها الاجتماعية متردية إلى درجة كبيرة وظهرت أمراض اجتماعية جديدة مثل الجريمة والانحراف والسرقات. (Tunmer, 1980: 22-32).

9-مدن ما بعد الصناعة:

ارتقت الصناعة في الدول الغربية بصورة كبيرة إبان القرن العشرين وتطورت إلى درجة أن الاهتمام في الدول الغربية أصبح ينصب على حياة ما بعد الصناعة، أو حياة الرفاه التي تعبر عن ثراء الدولة والناس وقدرتهم الإنتاجية الكبيرة والتي تتيح لهم الوقت الكافي للتعلم بالحياة.

ارتقت الآلة الصناعية بحيث ارتفع إنتاجها بصورة هائلة جدا، وتقدمت التقنية إلى درجة أن العديد من الدول الغربية أخذت تتخلص من الصناعات المتدنية التقنية وتهتم فقط بالصناعات المتطورة تقنيا. (مجيد، 2000: 79-87).

فمثلا أخذت الولايات المتحدة تتخلص من صناعة الملابس وتشتري أغلب ما تحتاجه من الدول النامية التي أخذت تزدهر فيها المصانع التابعة للشركات الصناعية العالمية وتركز على صناعات معقدة مثل الأجهزة الطبية والرافعات والأدوات الحربية.

وجدت الدول الصناعية الكبرى أن إنتاجها من الصناعات الخفيفة وغير المتطورة تقنيا مكلف جدا بسبب ارتفاع أجور الأيدي العاملة، وأنه من الأفضل نقل هذه الصناعات إلى الدول النامية بسبب انخفاض الأجور، وهي بذلك تحقق هدفين: التفرغ للإنتاج الصناعي العالي التقنية، والثاني الحصول على سلع خفيفة بتكلفة أقل (علي محمد، 1997: 212).

تركيز الدول الصناعية على هذا النمط وفر فرص عمل كثيرة جدا تعتمد على مهارات فنية معقدة، ووفر لها الوقت الكافي لكي تنتقل نقلة نوعية نحو حياة الرفاهية بدا هذا التوجه يصنع ظروف اجتماعية وسكنية جديدة مختلفة عن الظروف التي سادت فقي عهد الصناعة.

شهد هذا الوضع الجديد اتساعا كبيرا في الطبقة الوسطى وانحسارا في أعداد الطبقة الفقيرة وأيضا ارتفاعا في المشاركة السياسية خصوصا للطبقتين الوسطى والفقيرة.

هذا يعني أن قوة الطبقتين السياسية والاقتصادية قد ارتفعت بصورة ملحوظة مما مكن عددا من أبنائها إلى الصعود في التمثيل السياسي والبلدي، فأصبح لديهما نفوذا سياسيا في المجالس التي تتخذ القرار (الحسيني، 1982b: 177).

انعكس هذا بصورة سريعة على التخطيط الحضري، والذي بدأ يأخذ منحى جديدا بسمات مريحة لمختلف الفئات.

السمات هذه لا تميز المدن في الدول النامية، وإنما هي تختصر في الغالب على الدول المتقدمة، على الرغم من أنه من الممكن أن نشاهد أطرافا لهذه السمات وأحيانا هنا وهناك في الدول النامية.

أيضا عكست مدينة ما بعد الصناعة نوعا من الإسترخاء في الفروقات ما بين الأحياء الثرية وتلك الفقيرة ذلك أن التخطيط الحضري أخذ ينتهج نهجا آخر أكثر عدالة مما سبق.

10-مدن ما بعد الحداثة:

رغم تطور النظريات في التخطيط الحضري وسياسة توزيع الخدمات، و اتخاذ الشكل الإقليمي، من أجل التغلب على التفاوت بين الأحياء السكنية إلا أن هذا لا ينفى ظهور مشاكل لها علاقة بنمو السكان الذي كان دائما يرافقه نمو حضري.

بعد عصر العولمة شهدت الدول المتقدمة والنامية ظاهرة المدن المليونية والامتداد الحضري بشكل واضح وكبير، لا يخلو من مظاهر عنصرية تؤكد دراسات كثيرة.

هذا ما حدث في مدينة "أسبري بارك" في ولاية نيوجرسي حيث فقدت أهميتها بسبب هجرة الأغنياء لوسط المدينة والتوجه إلى العيش في الضواحي والهوامش الحضرية مما أدى إلى عدم رغبة السكان في العيش فيها وانخفاض دخلها، مما جعل وسط البلد تفقد أهميتها.

ثالثا: الاتجاهات النظرية لنشأة المدن:

اكتسى موضوع المدينة ونشأتها وأنواعها ومراحل تطورها اهتماما كبيرا لدى العلماء والمختصين لتفسير علاقاتها بمختلف الظواهر كالسكان والإسكان والبيئة والصناعة والمهن، على اختلاف تخصصاتهم كعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، الجغرافيا والإحصاء والسكان والإدارة والتخطيط والهندسة.

كما حاولوا تفسير استخدامات الأرض ومعايير اختيار مواقعها وتوزيع المساحات الفيزيائية والتغيرات في التخطيط وحجم الموقع وباعتبار أن المدخل النظري هو الأساس الذي يربط بين المنهجية وما تنطوي عليه من مبادئ منطقية للمعالجة العلمية، وبين اختيارات الباحث للطريقة التي تنظم عملية تناول الظاهرة في ضوء القواعد التي تقوم عليها هذه الطريقة. (أبو عياش، قطب، 1979: 73).

وبالتالي فقد استند كل عالم وباحث حسب تخصصه واهتمامه على المدخل النظري الذي يناسبه في دراسة هذا الواقع الحضري المعقد بكل أبعاده وجوانبه بالرغم من وجود مجالات كبيرة للاختلاف والتعارض فيما بين هذه المداخل والتي نحاول عرضها فيما يلي:

1- المدخل المكاني:

يقوم هذا المدخل على مرحلتين أساسيتين:

الأولى: تعريف عدد من المواقع المكانية على أنها حضرية.

والثانية: تحديد العمليات الاجتماعية التي تنظم داخل هذه المواقع.

ومن ثم يهدف البحث هنا إلى التعرف على عناصر النشاط الاجتماعي في المناطق الحضرية والتفاعلات المكانية المتضمنة في هذه العمليات، كما ينصرف الاهتمام إلى موضوعات مثل رحلة العمر اليومية، والتميط المكاني لمختلف الظواهر والنشاطات وأنساق العلاقات الاجتماعية المحلية والتنظيم السياسي على المستوى المحلي والتنظيم السياسي على المستوى المحلي، وتدرج تحت هذه التعريفات المكانية للدراسات الحضرية مداخل تحليلات الموقع وأنساق المدن ونظرية المكان المركزي والمداخل البيئية الأخرى إلى جانب المدخل الإيكولوجي الذي طورته مدرسة شيكاغو وتراث تحليل المنطقة الاجتماعية. (السيد، 2002، b: 103، 107).

ومع ذلك نجد بعض الاختلافات الهامة بين هذه المداخل المكانية تتمثل في الطريقة التي يحدد بها كل مدخل ما يعرف بالموقع الحضري، فقد تبني بعض المداخل معيار الحدود الإدارية، وقد تتبنى مداخل أخرى معيار الخصائص المرفولوجية، بينما تتبنى مداخل ثلاثة المعايير الإيكولوجية التي تحدد خصائص المناطق الحضرية في أنها تتوحد وظيفيا في

حدود تقسيم العمل أو الاعتماد المتبادل للنشاطات الاجتماعية المختلفة كما تتميز عن غيرها من المناطق بأنها ذات كثافة سكانية عالية.

وهنا مشكلتان تواجهان هذه المداخل في محاولتها تحديد مجال الدراسات الحضرية،

الأولى: الصعوبات التي تكتنف أي محاولة لتحديد المدن والمدن الصغرى.

أما الثانية: تتمثل في صعوبة تحديد أي النشاطات الاجتماعية التي لا تزال مؤثرة على المستوى المحلي، خاصة بعد أن انتقلت الأنماط المحلية للتفاعل المكاني إلى المستوى القومي وذلك بالنسبة لمعظم مظاهر الحياة الاجتماعية.

2- المدخل السوسيوثقافي:

يحدد هذا المدخل ما هو حضري بأنه كل ما يرتبط بطريقة الحياة أو أنماط السلوك التي تميز الحياة في المدن أو التي يطلق عليها مصطلح " الحضرية"، وينظر إلى الحضرية كالحجم والكثافة وعدم تجانس السكان، هذا من ناحية، كما ينظر إليها على أنها تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية مثل: السيطرة وانتشار العلاقات الثانوية والسطحية والنفعية بين السكان مع وجود بعض العلاقات الشخصية الأولية تقتصر على جماعات الأسرة الصغيرة، كما ينظر إلى أشكال التنظيم الاجتماعي التي تتطور لتتوافق مع مثل هذه المواقف والعلاقات على أنها أشكال حضرية للتنظيم الاجتماعي.

وباختصار فقد تركزت الدراسات التي تبنت من المدخل على الطريقة التي تعمل بها العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية، وعلى المفارقات التي تكشف عنها هذه الطريقة إذا قورنت بأنماط أخرى من الحياة الاجتماعية التي تسود في المناطق غير الحضرية. (السيد، 2002 : 104).

3- الإتجاه الثنائي:

وهذا الإتجاه يعكس تفكير بعض الباحثين والعلماء الذين فسروا المدينة على ضوء ثنائيات تقابل بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري كالثنائيات بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضري.

فهناك مجتمعات تقوم فيها الجماعات الإنسانية على أساس النظام القبلي أو القروي، وتستند إلى نسق القرابة وتشغل مساحات صغيرة، من الأرض، وتتسم العلاقات بين أفرادها بالتفاعل، أما علاقاتهم الخارجية فيشوبها الخوف والتشكك، وبحدوث الانهيار التدريجي للمجتمع التقليدي الصغير، انبثقت ظواهر اقتصادية وتكنولوجية، تمتعت بموجبها بمزايا عديدة، إذ أصبحت تسودها وسائل الوقاية الصحية، بينما يفتقد الريف إلى ذلك وأيضاً يمكن التمييز بين الريف والمدينة في عدد من الخصائص مثل نوعية الأطعمة، أنواع المنتوجات، التجهيزات والمرافق الاجتماعية. (رشوان، 2004: 8).

ومن أبرز المفكرين الذين أخذوا بهذا الإتجاه ابن خلدون ففي مقدمته خصص فصلاً للتمييز بين البدو والحضر، وأرجع الفروق بينهما إلى مصادر الإنتاج والثروة، ويختلف الحضر عن البدو باختطاط المدن والأمصار، كما أنهم يعتمدون في معاشهم على الصناعة والتجارة كما يرى أن الحضارات إلى التقدم الإنساني، إلا أنه يصاحبها انحطاط القيم الاجتماعية (ابن خلدون، د ت: 96-101).

وقد استمرت هذه المحاولات في علم الاجتماع، وقد ظهر ذلك واضحاً في أعمال كل من "تونبير F.Tonnies" و"بيكر h.Becher" و"دوركايم" و"سبنسر" و"فيبر" وغيرهم.

فلقد استخدم "سبنسر" كلمتي التجانس واللاتجانس للتمييز بين البدو والحضر وذكر "هنري مين" في كتابه "القانون القديم" أن البلدان المتقدمة تسير في حركة من مجتمع يقوم على المكانة (Status) إلى مجتمع يقوم على التعاقد، وأقام "هوارد بيكر" تفرقة ما بين ما

هو مقدس Sacred وما هو علماني Secular، أما "دور كايم" فقد فرق بين المجتمع التقليدي وما يمتاز به من اللاتخصص في تقسيم العمل والتضامن الآلي والمجتمع الحضري وما يعتمد من تخصص في تقسيم العمل والتضامن العضوي La Solidarité organique (Alain et autre, 2000: 302).

وأوضح "تونيز" في مؤلفه المشهور "المجتمع المحلي والمجتمع" أن العلاقات الاجتماعية أمر يرتبط بالإرادة الإنسانية، بمعنى أنها توجد بفضل إرادة الأفراد ومع ذلك تختلف دوافع وأسباب الارتباط بالآخرين ارتباطا كبيرا من فرد لآخر. (رشوان، 2004 d: 35-36).

وقد تضمنت أعمال "تونيز" العديد من الأفكار التي تعكس الفرق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري كنمطين أساسيين لمجتمع المحلي.

فقد اعتبر أن المجتمع الحديث والعلم وتحضر المجتمع وتطور المدن والإنتاج الصناعي الرأسمالي وازدهار التجارة كانت عوامل أساسية في الانتقال من المجتمع الأول الريفي إلى المجتمع الثاني الحضري، ويتميز المجتمع المحلي بقيام الوحدات الأساسية والتنظيم على أساس القرابة وتحدد السلطة التقليدية والدوافع الفطرية، والعادات والأدوار والالتزامات، وتشيع في المجتمع روابط المودة والعلاقات الأولية ويتوفر العون والدعم المتبادل أما نسق السلطة فيرتكز على عوامل السن والحكمة والقوة والخبرة، أما المجتمع الثاني، فتسوده العلاقات الرسمية المصلحية والتعاقدية، وهو يتسم بالانقسامية حيث يشتمل على تبادل السلع والخدمات والأموال، ويبدو أفراد أكثر انعزالا ويقومون بأدوار متخصصة، وتعتمد مكانة الفرد على مهنته لا العلاقات القرابية، وتقوم العلاقات على أسس عقلانية. (السيد، 2001 a: 64، 65).

واعتبر "سوروكين وزميرمان" "Sorokin et Zémmermann" المهنة هي المعيار الأساسي للفروق الريفية- الحضرية، وينبثق عن هذا المعيار سلسلة من الاختلافات تتبلور في ثمانية خصائص تستخدم للمقارنة بين الريف والحضر وهي :

- المهنة Occupation .
- البيئة Environnement.
- حجم السكان Size of population.
- كثافة السكان Density of population.
- التجانس واللاتجانس في السكان.
- التمايز والتدرج الاجتماعي.
- الحراك Mobility.
- نسق التفاعل. (رشوان، 2004 :d 38).

ويتفق تصور "روبرت رادفيلد" "Robert Ralfield" حول متصل (الفولك-حضري) (Folk-urban continuum) في إطاره العام التصوري مع تصور "تونيز" للنموذج المثالي للمجتمع، وتصور "سوروكين وزميرمان" لثنائية (الريفي- الحضري)، فقد حاول أن يفهم التغيرات التي تحدث عندما يتحول المجتمع من حالة "الفولك" إلى حالة "الحضري" على أساس دراسات ميدانية أميريقية لعدد من المجتمعات المحلية قام بها هو وغيره من الباحثين.

فمن خلال دراسته لمدينة "الميريديا" "Mérida" اكتشف أن المدينة بها تنوع واسع للمهن والنشاطات وبها درجة عالية من اللاتجانس والتغاير، تعددت فيها الجماعات العرقية وبالتالي تنوعت فيها اللغات واللهجات وتمايزت مستويات المكانة الاجتماعية ومستويات الدخل والتعليم والمعيشة وكشف سكانها على درجة عالية من الحراك الاجتماعي والفيزيقي والمهني، وبالتالي ارتبطت خصائصها بخصائص المجتمع الحضري بعكس قرية "توسك" "Tosiki" التي كشفت على أعلى درجات التجانس والاستقلال الكامل عن حكومة المدينة إذ لا تزال

سلطة الزعماء المحليين هي السلطة الوصية المعترف بها من قبل السكان كما أنها تعرف عزلة اجتماعية وثقافية نتيجة لعزلتها المكانية. (السيد، 2001a: 74-75).

وهناك من يرى أن يستغل هذا الاتجاه في تنمية إقليم المدينة بواسطة تهيئة الضواحي المجاورة للمدينة وذلك بإنشاء مدن جديدة صغيرة الحجم وتدعيمها وتشجيع الهجرة العكسية أي من المدينة إلى الأرياف من خلال تنمية المناطق الريفية وأيضاً تطوير وسائل النقل والمرور بين المدينة ومناطق العمل والخدمات من جهة والمستوطنات الريفية والمناطق الثانوية من جهة أخرى، وتحويل الأوساط الريفية المجاورة إلى أماكن للراحة والترفيه والهدوء والرياضة بعيداً عن الضوضاء وتلوث المدينة.

4- المدخل التاريخي:

فهناك مجموعة من الكتابات والخطابات التاريخية وكذلك الرسائل التي ألفت الضوء على البدايات الأولى لتكوين ونشأة المدن، ولقد أفادت هذه الآثار في فهم المدخل التاريخي لثقافة المدن القديمة، كما صدرت سماتها الأولى في التاريخ الحضاري والفني "الفينيقي"، كما كشفت عن طبيعة النظم السياسية والإدارية، ودراسة البقايا والآثار نستطيع دراسة النماذج والصناعات التي تؤكد على وجود العلاقات والصلات التي سجلها التاريخ.

ويبحث هذا المدخل عن المراحل التي مرت بها المدن، ومختلف الأحداث التي كان لها تأثير على تطور المجتمعات واستقرارها بتحليل دقيق للوضع الحضري الراهن وفي وجود المؤسسات المتنوعة والعلاقات التي تربطها بمختلف النظم ومدى الأهمية التي يشكلها التراث التاريخي في حياة سكان المدينة المعاصرة. (أبو عيانة، 1995: 299).

والاتجاه التاريخي يعد أحد اتجاهات علم الاجتماع الحضري وهو يصور تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى، ويهتم هذا الاتجاه كذلك بدراسة تحول المناطق الريفية إلى مناطق حضرية، ويتناول التطور والانتشار الثقافي والحضاري.

ومن بين من كتب في هذا الإتجاه، "جراس" "N.S.B Gras" (1922) بالإضافة إلى "كريستالر" "christaller" (1933) و"لوتش" "Loche" (1937) و"هاريس" و"أولمان" "Harris and Ulman" (1945) فقد ناقش هؤلاء العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها.

وكان من أشهر محاولات الإتجاه التاريخي تلك التي قدمها "جوردن تشيلد" "J.Child"، حيث نجده يحدد بعض الملامح الإستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية، وتراكم رؤوس الأموال، وفرض الضرائب، وإقامة المباني الضخمة وظهور طبقة حاكمة مهيمنة، وتطور فنون الكتابة ونمو التجارة... الخ. (الحسيني، 1985 :a 14).

5- الاتجاه النفسي السيكولوجي:

لجأ الكثير من علماء الاجتماع خاصة في أمريكا إلى تفسير المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي، وذلك بالتركيز على الذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي، فالجماعات هي حصيلة جمع عدد من الأفراد يلعب فيها الفرد دورا معيناً.

ويرمي الاتجاه السيكولوجي في التنمية الحضرية إلى اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر "ماكس فيبر" "Max Weber" من أنصار هذا الاتجاه فقد عرّف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية. (غيث، 1993 :30).

وميز "جورج زيمل" "George Simmel" في مقال له بعنوان "المدينة والحياة العقلية" (1902)، بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية في لكل منها، ففي المجتمع الأول يندمج الفرد في جماعته الصغيرة اندماجا تاما، وفي المجتمع الثاني

يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية، ويتضح الطابع النفسي الاجتماعي لنظرية "زيمل" في محاولته دراسة وتحليل الأسس السيكولوجية، التي تكمن وراء الحياة الحضرية تعمل على وجود الشخصية الفردية التي يصبح الفرد فيها أكثر حرية، وأنه من المتعين على هذا الفرد أن ينهي في ذاته ذهنية تقيه هجمات عناصر البيئة الخارجية التي تحاول دائماً اقتلعه والإطاحة به، وأن يدرك أن البيئة التي من حوله تكثف لديه إدراكاته لا عواطفه وتؤدي إلى غلبة الذكاء وسيطرته. (رشوان، 2004d : 47،48).

وكان "زيمل" على يقين بأن ساكني الحضر في حاجة ماسة إلى المزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية، وأن من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير الاقتصاد والتنظيمات البيروقراطية الكبرى، وسيطرة العقلانية والعلاقات اللاشخصية وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري فلكي يتوافق الحضري مع هذا التعقيد النظامي عليه أن يكون أكثر عقلانية، فالمال والعقل يصبحان من المقومات التي تضمن بقاء واستمرارية وتوافق الشخصية الحضرية. (السيد، 2002b: 103).

ويؤخذ على الاتجاه السيكولوجي بأنه في تحليله للظواهر الاجتماعية يرجعها إلى ظواهر نفسية من صنع الأفراد، وبالتالي فالمجتمع ليس له تأثير في حين نجد أن الكثير من الظواهر تنشأ من علاقات الأفراد وفي حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم وتوحد مواقفهم، هذا بالإضافة إلى ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية وتؤدي إلى ظهور عقل جديد للجماعة يوجهها ويرشدها. (رشوان، 2004d : 49).

وهو ما اصطلح علماء الاجتماع على تسميته بالعقل الجمعي الذي ينتج عن اندماج الفرد في حياة المجتمع.

6- المدخل الاقتصادي:

لقد كان العامل الاقتصادي، هو السبب الجوهرى، في تحويل المدن من الإقطاعات إلى مراكز أكثر جذبا، لأنها مراكز أكثر أجرا كالمناجم والمصانع فظهرت "المدن" حولها، وارتفعت أجور المناطق الحضرية، وأصبحت المدينة مركزا رئيسيا من مراكز الجذب الحضري للأعداد الهائلة من القرويين الذين يندفعون نحوها، نظرا لتراكم رأس المال في المدن، وقيام المشروعات الاقتصادية ذات العائد والأرباح التي تشجع الأيدي العاملة على الهجرة والتوطن طلبا لحياة أفضل، هذا ما يؤكد "تايلور" Taylor في دراسته عن البيئة والقرية والمدينة. (قباري، 1985: 303).

وتقف المحاولات التي تبنت المدخل الاقتصادي لتحديد ما هو حضري على النقيض من المدخل السوسيوثقافي، فهي تهتم بإنتاج المدن، ولا تعنى نتائجها السلوكية، كما تسعى في الوقت نفسه إلى الإقلال من شأن العمليات المكانية كعناصر هامة في تعريف الدراسات الحضرية وذلك انطلاقا من تصور محدد مؤداه أن العوامل المكانية ليست لها إلا القدر البسيط من التأثير المستقل على العمليات الاجتماعية الحضرية، ومن هنا تعنى دراسات الاقتصاد بتحديد بعض العمليات الاجتماعية على أنها ذات طابع حضري دون الرجوع أو الإشارة إلى المواقع المكانية التي تحدث فيها. (السيد، 2002b : 103-107).

7- المدخل التنظيمي:

ركزت الدراسات التي تبنت هذا المدخل بتحليل العمليات الاجتماعية الحضرية مركزة على نظم اجتماعية معينة على مستوى المجتمع المحلي، أو بعبارة أخرى ركزت على الجوانب النظامية للحياة الاجتماعية المشتركة بين أناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة، وتبدأ هذه التعريفات النظامية لما هو حضري بتمييز المدن عن غيرها من المناطق، ثم تنظر بعد ذلك إلى النظم الاجتماعية الحضرية على أنها تتميز بمستوى عال من التفاعل وبشمولها

بشكل خاص على العلاقات الاجتماعية للمحاورات والتنظيمات الطوعية المحلية، كما تنظر إلى النظم السياسية الحضرية على أنها نظم متميزة لحكومة محلية للمدينة أو كتتنظيمات خاصة بها كالأحزاب السياسية وجماعات المصلحة، كما أنها التنظيمات التي تعنى بإدارة الخدمات الحكومية المحلية وغيرها من تنظيمات حضرية أخرى تتدرج بالضرورة في مجال اهتمام الدراسات الحضرية ذات التوجيه النظامي. (السيد، 2002 b:105).

وينظر المدخل التنظيمي إلى المدينة باعتبارها شكلا فريدا من النسق الاجتماعي أو التنظيم يشتمل على تطوير وسائل الاتصال والميكانيزمات الاجتماعية والسياسية بما يسمح بانتقال المجتمع من الشكل البسيط إلى صورة أكثر تعقيدا.

ويتمثل هذا الاتجاه في نظرية "لويس ويرك" " Louis Wirth"، فقد أكد أهمية وجود نظرية تفسير عملية التحضر في مقاله الشهيرة "الحضرية كأسلوب للحياة" "Urbanisme as a way of life" واكتشف ويرث أشكال الفعل الاجتماعي والتنظيم في المدينة وعزاها إلى الحجم الكبير والكثافة واللاتجانس، فكلما نما حجم المدينة فإن هذا يؤدي إلى احتمال تعرضها للامتداد خارج حدودها التقليدية، مما يستحيل معه اجتماع سكانها في مكان واحد، ويقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية، مما يفرض إيجاد وسائل أخرى للاتصال. (رشوان، 2004 d : 49).

كما يؤدي تراكم التطور إلى التعقيد النظامي بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه التطورات التكنولوجية مما يؤدي إلى ظهور الحكومات المركزية، وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وانتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، فضلا عن التغيرات التي ألحقت ببناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة بالفعل كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية... الخ. (السيد، 2002 b : 108-109).

وكل هذا ينعكس بدوره على المجال الحضري فبتعدد الوظائف والتنظيمات تتعدد استعمالات الأرض وتتوزع لتفي بهذه الوظائف، كما أن التنظيمات تعد من إفرازات الثورة الصناعية التي كان لها الأثر الكبير على تنظيم المجال في المدينة وزيادة نسبة التحضر وتركز السكان بمختلف طبقاتهم وانتماءاتهم في الأحياء القريبة من المصانع.

8- المدخل الإيكولوجي:

يقوم التفسير الإيكولوجي لظهور المدن بدراسة توزيع السكان وعلاقته بنشاطهم في المكان الفيزيقي فالتكنولوجيا أثرا على توزيع أنشطة الأفراد، ولها أثرها أيضا على التفاضل المكاني وتتبع نمط المكان الفيزيقي، بمعنى أن التجمعات الحضرية هي وثيقة الصلة بالتنظيم الإيكولوجي وشكله ووظائفه حين يتميز في مختلف الضواحي والأماكن والنواحي، تلك التي تختلف تماما عما يسمى بالنجع، وسائر المناطق القروية والتجمعات المنعزلة، ولما كانت المدينة هي وحدة إيكولوجية معقدة، وعلى درجة عالية من التنظيم، فإن هناك الكثير من العوامل الموضوعية التي ينبغي أن تتوافر حين تتهدم البناءات التقليدية لكي تظهر بناءات حضرية أكثر تعقيدا، الأمر الذي يفرض تغيير تقسيم العمل وزيادة التخصص المهني.

كما تستند الإيكولوجيا الإنسانية على الإنسان والمكان أو البيئة، والبيئة اصطلاح يطلق على العوامل التي يكون لها صداها في تكوين وتنظيم حياة الكائن العضوي، وتتصل دراسة الإيكولوجيا بعلم البيولوجيا والمرفولوجيا والاقتصاد والجغرافيا البشرية، الأمر الذي يجعلها ترتبط بعلم الاجتماع.

ويعتبر الإتجاه الإيكولوجي أحد أهم الاتجاهات الهامة في التنمية الحضرية حيث يقصد به تخصيص وتصنيف المناطق الحضرية، وعلاقة الناس بالبيئة الطبيعية، أو النمط السائد لاستخدام الأرض، سواء كانت صناعية أو مناطق إسكان أو مناطق تجارية، وتلقي

الإيكولوجيا الإنسانية الضوء على التركيب السكاني لكل منطقة ونمط الإسكان والمناطق المختلفة. (رشوان، 2004 d : 58).

بالإضافة إلى العلاقة التبادلية في الأنساق والبيئة وأثر هذه العوامل على الإنسان والنظم المختلفة الاقتصادية والسياسية، وكيفية التوزيع المكاني لسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية في المدينة. (محجوب وآخرون، 1998 : 425).

أيضا محاولات الإنسان المستمرة للسيطرة على البيئة الطبيعية واستخدامها لرفاهيته بكل ما تضمنه هذه السيطرة من معاني التعديل أو التغيير أو تمايز استخدام الأرض أو استثمار الموارد البيئية وغيرها من الظواهر التي تنعكس على الطابع الفريقي للمدينة واتجاهات نموها. (السيد، 2001 a : 108).

كما تعتبر نظرية مدرسة الإيكولوجيا ظاهرة اجتماعية تتطلب تحليلا لمظاهر تركيبها الحضري المعقد، وتحديد أنماط التشابه وشكلها النهائي وتركيبها الداخلي كما أن دراسة حركة السكان وعلاقتهم ببيئتهم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية تعد من العوامل الرئيسية المساعدة على اتساع البيئة وامتدادها، وعلى التنمية الحضرية للمنطقة بصفة عامة، كما تخضع مواقع العمل للتوسع والانكماش وتنتقل الصناعات من مكان إلى آخر، وهناك مناطق تنمو وأخرى تأفل مما يؤدي إلى تغيير شكل المدينة وتصميمها. (رشوان، 2004 d : 5).

كما تعتبر وسائل النقل من الأساليب الجوهرية وراء تحديد موقع مركز المدينة وتشكيلها، ويسهل عملية اتصالها بأقاليمها والمدن الأخرى المجاورة.

ويؤخذ على الإتجاه الإيكولوجي كإتجاه نظري يدرس التنمية الحضرية أنه أغفل تحديد مواقع الصناعة والتجارة في البيئة الحضرية خاصة في مراحل نمو المدينة كما أنه لم يدرس

مدى تكيف الفرد مع بيئته الحضرية الجديدة باعتبار أنها وفرت له نسقا بيئيا وإيكولوجيا متميزا ومتباينا. (رشوان، 2004 d : 59-60).

9- المدخل السياسي:

لقد واكب ظهور التحضر والتجمعات الحضرية ظهور "العقد" حيث أن المدينة القديمة هي ذاتها "نسق قانوني"، بمعنى أن القانون كان هرم القوة الأولى الذي يؤسس التكوين الحضري للمدينة القديمة وطرق تنظيمها، مما يدل على مبدأ "عبادة القوة" في العصور القديمة، وهكذا أصبحت المدينة بفضل القانون هي أول مركز من مراكز القوة، حيث صدر القانون ليحمي السلطة والملكية، استنادا لقوة العقد وشرعية التعاقد.

ويركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر فيما يتعلق بدور الدولة، في إنشاء المدن وتخطيطها وتنظيمها والتعمد في تشكيل مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية، والتي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية، باعتبار المدينة هي مركز السلطة والحكم، ومن ثم الإدارة وما يرتبط بها من مصالح للسكان التي يتبعها تركيز في النشاطات، وهكذا يصبح التحضر حتمية سياسية في ضوء متغير القوة والقرارات التي تركز إلى القانون الذي يعمل على تأسيس التكوين الحضري للمدينة وتشكيل وتفسير البناء الاجتماعي والإيكولوجي لها، بحيث يمكن لأي جماعة تملك القوة إحداث تغييرات جوهرية على هذا البناء، وبإمكان الحكومات أن تعيد تشكيله حسب أهدافها الوطنية أو العنصرية، من خلال القرارات التي تصدرها والتي تؤثر على إيكولوجية المدينة وبنائها الاجتماعي في تحديد استغلال الأراضي. (خروف وآخرون، 1999 : 77).

10- المدخل الأيديولوجي:

لا شك أن نشأة المدن إنما تحتاج إلى أيديولوجية معينة تقتضي إلى تغيير جوهري في نظام الاقتصاد والمعيشة، وهي نظم حضرية مستعدة لهضم نظم تجارية وقانونية، في هذه

الفترة الأولى في حياة المدن، كانت الإيديولوجيات العنيفة تتغير على نحو بطيء، بتأثر صعوبة الانتقال والمواصلات أو لعدم الاتصال والاحتكاك وصعوبة الانتقال المباشر أو الفوري من أيديولوجية إلى أيديولوجية أخرى مغايرة، ومع تعقد التكنولوجيا وتطور الإيديولوجيات الحضرية صدرت المراكز الأولى للمدن. (قباري، 1985: 308).

11- المدخل الديموغرافي (السكاني):

ركز هذا الاتجاه على العامل الديموغرافي (السكاني) وحده كأهم العوامل المحددة للتحضر والتنمية الحضرية، فيعتمد علماء الاجتماع أحيانا في تحديد المدن، استنادا إلى حجم سكانها ونسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد السكان. (السيد، 2002b : 105).

وقد تناول هذا المدخل الخصائص السكانية مثل: الزيادة والكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية ومعدل المواليد والوفيات، ومختلف الخصائص العرقية والثقافية التي تزود الباحث بمعلومات قيمة تساعد على ربط حاجات الأعداد المتزايدة من السكان بالخصائص المشروعة المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى العاملة. (أبو عيانة: 1995: 299).

فتزايد السكان المقيمين في المناطق الحضرية يصبح مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عمليات التحضر وأولويات وضروريات التنمية الحضرية.

فقد لاحظ بعض الباحثين أن نمو السكان الذي طرأ على سكان المدن أعلى بكثير من الذي طرأ على السكان بوجه عام، ويعود هذا إلى أن التطور أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسب الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد نقصا ملحوظا هذه بالإضافة إلى عامل الهجرة إلى المدن. (رشوان، 2004d : 60-61).

وقد تبين للباحثين أن نظرية التحول الديمغرافي تنطبق على البلدان النامية، وأن التحول الديمغرافي يؤثر تأثيراً كبيراً في جميع مظاهر الحياة، كما أنه يعد جزءاً من عمليتي التنمية والتحديث وأحد نتائجها.

ويؤخذ على هذا الاتجاه أن به قصور واضح في إبراز الخصائص المميزة لعملية التنمية الحضرية وابتعاداً عن التصور السوسولوجي. (رشوان، 2004 : 62).

وباختصار يمكن أن تعد المداخل السابقة الذكر أهم وأبرز المداخل التي تهتم وتبحث في أسباب ظهور ونشأة المدن ونموها وتطورها وقد تناولت الظاهرة الحضرية بصورة عامة ومن مختلف الزوايا ووجهات النظر المختلفة رغم أن الظاهرة الحضرية هي نتيجة في أغلب الأحيان والحالات إلى جميع تلك العوامل والاتجاهات، إلا أنهم أجمعوا على أن المدينة هي تجمع إنساني نشأ نتيجة الرغبة في التعايش ولتحقيق الاستقرار الذي حاول ويحاول الإنسان على مر الزمن جاهداً الحصول عليه.

وقد ركّز كل مدخل على جانب معين وأهم الجوانب الأخرى في دراسة المدينة مما يحول دون التوصل إلى مدخل موحد وشامل يبحث في أسباب ونتائج تطور المدن في حالة دراستنا هذه والتي تركز على أنسنة المدينة من خلال إضفاء الطابع الإنساني من خلال الخدمات التي تقدمها لمواطنيها تبعاً لخطط نموها وتطورها على ضوء الإمكانيات المتاحة.

ويمكننا الأخذ بعين الاعتبار التصورات العلمية التي جاءت من خلال بعض المداخل كالمدخل السوسيوثقافي والمدخل النفسي السيكولوجي والمدخل الاقتصادي في تركيبة متكاملة لتحقيق هدف معين.

رابعاً: مراحل نمو المدن:

مما سبق عرضه في المدخل التاريخي لنشأة المدن نجد أن الباحث " لويس ممفور " "louis Mumford" ومن خلال كتاباته المهمة بالاتجاه التاريخي، قد ركز فيها على تطور الثقافة الحضرية، وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأشار إلى أنها تمر بمراحل ونماذج محددة فيما يلي:

1- مرحلة النشأة الأيوبوليس "Eo polis":

ويشير هنا إلى المجتمع المحلي الذي يمثل البدايات الأولى وغير المتطورة للتحضر، أو هي مرحلة ما قبل التحضر، وتفنقر مدن هذه المرحلة إلى التميز الواضح بين مناطق التجارة والإقامة والصناعة.

ويقصد "ممفور" في دراسته هنا المدينة في فجر قيامها، وتتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها البعض، واستقرار الحياة الاجتماعية إلى حد ما، وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة، وتربية الحيوانات وتربية الطيور، وقيام الصناعات اليدوية والحرفية البسيطة واكتشاف الإنسان للمعادن، وهكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري وعصر اكتشاف المعادن.

2- مرحلة المدينة "polis":

تمتاز بوضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريع، وتتنعش فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة وتتنوع الأعمال والوظائف والاختصاصات، وتتميز بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات، واتساع أوقات الفراغ. وظهرت الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية، وقيام المؤسسات والفنون والمدارس، ولكنها احتفظت بالأشكال التقليدية والقديمة للتنظيمات الأسرية

والدينية، بالروابط الوثيقة بين الأفراد والجماعات، كما أنها ترتبط بحدود مكانية إقليمية ضيقة عموماً.

3- مرحلة المدينة الكبيرة المتروبوليس " Metro polis " :

تعرف بالمدينة الأم وتسمى أيضاً المدينة المسيطرة، ويشار على أنها ذات موقع متميز ومركزي، يتوفر فيه فائض الغذاء، يتكاثف فيها عدد السكان وتتوفر فيها الطرق السهلة، وترتبطها بالريف شبكة من المواصلات، تهتم فيها الحكومة بتحقيق مطالب سكانها، تتفرد بمميزات خاصة كالتجارة والصناعة، وتنوع الوظائف وتعدد المهن والتخصصات، وبالتالي فقد كانت مركز جذب للمهاجرين من المناطق المجاورة، كما تتميز بالمعدلات الأكثر ارتفاعاً للتخصص وتقسيم العمل والفردية والتغاير، إلى جانب مركزية الإدارة واتساع ملحوظ في الرقعة المكانية التي يشغلها أو يمارس وظائفه في إطارها (السيد، 2001: 171-172).

وتنشأ في هذه المدن المعاهد الفنية العليا، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة، وتصبح المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية، تتمركز فيها كل مظاهر النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (رشوان، 2004: 44).

4- مرحلة المدينة العظمى "Mégalo polis" :

تعتبر هذه المدينة أكثر ضخامة وأكبر حجماً وأعلى تنظيمياً وتسيطر على الإقليم في المجالات العسكرية والتجارية (Mumford, 1964: 54- 55).

تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن 19 فلقد تحولت المناطق الريفية إلى أراضي بناء في موجات متتابعة، ويبدو في هذه المدن التنظيم الآلي والتخصص وتقسيم العمل، وتأخذ الفردية في الظهور، وتنتشر النظم البيروقراطية في الإدارة وأجهزة الحكم (رشوان، 2004: 21- 22).

5-مرحلة المدينة الطاغية "Tyranno polis":

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، وتعتبر فيها مسائل الميزانية والضرائب والنفقات، من أهم ميكانيزمات السيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية والفيزيائية والسلوكية الناجمة عن كبر الحجم أوسع ما تكون انتشارا ووضوحا، ومن ثم سيشهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوب (السيد، 2001 a: 172).

6- مرحلة المدينة المنهارة النيكرو بوليس "nékro polis":

يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "مفورد" عندما يصل التفكيك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب، فتأفل الحضرية وتحي الريفية، ويظهر ما أسماه "مفورد" مدن الأشباح "cites gost" (رشوان، 2004 d: 45).

فهل ما زالت لم يتحقق هذا النموذج في عصرنا الحالي مع الظروف التي نعيشها ؟

وفي نفس الاتجاه ظهرت محاولات "جريفث تايلور" "Griffith Taylor" ولو أنها استندت في مخططها التصنيفي إلى معيار مختلف تماما عن معيار مفرد ومن سبقه، ففي كتابها "الجغرافيا الحضرية" "1946" قدمت "جريفث تايلور" مخططا لتصنيف المدن والمراكز الحضرية، ولكن من منظور جغرافي بحث استند إلى تنوعات استخدام الأرض، وميزت بين عدد من مراحل التطور الحضري تكشف بدورها عن نماذج متميزة للمدن أو المستوطنات الحضرية وهي:

- مرحلة الطفولة Infantile:

ظهور أشكال من المستوطنات الحضرية التي لا تكشف عن أية تميزات في أنماط استخدام الأرض.

- مرحلة الصبا Juvénile:

وفيها بدأت المستوطنات الحضرية تميل إلى عزل المراكز أو المناطق التجارية عن ما عداها من المناطق لكن ظلت تكشف عن اختلاط أنماط استخدام الأرض.

-مرحلة النضج المبكر Early mature:

وفيها عرف المجتمع الحضري بداية تمييز المناطق السكنية في حدود المكانة الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

- مرحلة النضج التام Mature:

وقد اقترنت هذه المرحلة بظهور المراكز الحضرية الكبرى، والتوسع الصناعي على طول خطوط السكك الحديدية وخارج الحدود الإدارية أو الرسمية للمدن وإدماج المناطق المحيطة في كيان واحد. (السيد، 2001: a 173).

وبالإضافة إلى هاتين الدراستين ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تقسيم المدن إلى أشكال وأنماط مختلفة بحسب المراحل التاريخية التي مرت بها مثل:

* دراسة: " فوستيل دي كولانج "fuste de coulange" حول تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلى نفوذ الدين.

* دراسة: "يوسكوف" الذي تناول الأشكال الحضرية منذ فترة ما قبل الميلاد إلى العصر الحديث وغيرها.

وما يؤخذ على هذا الإتجاه عامة بأنه لا يقدم استقصاء لمعلومات وحقائق ترصد عمليات تنمية المجتمع المحلي.

خامسا: وظائف المدن:

تمثل الوظائف التي تؤديها المدينة مبرر وجودها، لذلك كانت هناك عدة محاولات لتصنيف المدن حسب وظائفها، أو على الأقل حسب الوظيفة الغالبة فيها:

ومن بين هذه المحاولات ما قام به كل من "جونسي هاريس" "chuncy Harris" و"إدوارد أولمان" "Edward Ulman" عام 1943 حيث صنفت المدن إلى:

-مدن مركزية: تؤدي خدمات شاملة (compréhensive services) .

- مدن المواصلات: وتوجد عند نقط الانقطاع Break of Bulk على طول خطوط النقل الهامة، وقد تؤدي هذه المدن خدمات لأماكن نائية عنها ولكنها قريبة منها، بسبب سهولة ارتباطها بالمواصلات السريعة.

- مدن ذات وظائف متخصصة: كالإدارة أو الصناعة أو التعليم، التعدين، الاستشفاء والترويج.

ولكن يسجل على هذا التصنيف، عدم وضوح الحدود بين الفئات المختلفة وعدم شموله، فمثلا يمكن وضع تصنيف جميع المدن تحت تصنيف مدن متخصصة، كذلك يمكن اعتبار المدن مدنا صناعية إذا وقعت على بؤرة شبكة مواصلات مهمة تسهل لها الحصول على الخامات واليد العاملة وتسويق المنتجات.

وعليه، نجد أن جميع الوظائف السابقة، تتمثل بدرجات متفاوتة في كل مدينة تقريبا (الشواورة، 2012: 257).

وهناك تقسيم آخر، على أساس إحصائي اقتصادي، هو ما قام به العالم الاقتصادي "هومر هويت" "Homer Hoyt" مستخدماً أساساً للتصنيف، أسماء النشاط الأساسي وغير الأساسي Basic and name basic على اعتبار أن أنواع النشاط الاقتصادي الأساسي في حياة المدينة، هي التي تعتبر من دعائمها الاقتصادية، وهي التي تدر دخلاً على المدينة من خارجها؛ أي أنها نشاطات غير استهلاكية في معظمها بالنسبة لسكان المدينة.

وعلى النقيض من ذلك فإن أنواع النشاطات غير الأساسية، هي تلك التي تخدم سكان المدينة وهدفهم لإشباع حاجاتهم، ويقوم معيار الحكم على نوع من النشاطات الاقتصادية بأنه أساسي أم غير أساسي، بمعرفة نسبة عدد الأشخاص المشتغلين به في المدينة ثم مقارنة ذلك بنفس النسبة للدولة ككل، هذا عن المنهج الكمي أو الإحصائي (الشواورة، 2012: 259).

وقد اقترح أوروسو عام 1921م وانطلاقاً من اعتماد المنهج الوصفي ستة فئات وظيفية للمدن، ويمكن أن تنقسم كل منها إلى عدة أقسام فرعية جاءت على النحو التالي:

-الوظيفة الإدارية: وتضم العواصم ومدن الدخل والمداخل الحكومية.

-الوظيفة الدفاعية: وتضم مدن القلاع والحاميات والقواعد العسكرية والبحرية.

-الوظيفة الثقافية: وتشمل مدن الجامعات والمدن الدينية ومدن الحج ومراكز الفنون.

-الوظيفة الإنتاجية: وتشمل مدن الصناعة.

-وظيفة المواصلات: وتقسم إلى ثلاث أقسام فرعية هي:

*مدن الحج: collection: وتضم مدن التعدين والصيد وأعمال الغابات ومدن المخازن

والمستودعات.

*مدن الانتقال والتحويل Transfer: وتضم مدن الأسواق ومدن تغير الوسيلة ومدن خط المد، ومدن الرؤوس الملاحية.

*مدن التوزيع: وتضم مدن التصدير ومدن الإستيراد ومدن التموين.

- الوظيفة الترفيهية: تضم مدن المنتجات ومدن السياحة ومدن قضاء العطلات. (الشواورة، 2012: 260).

وكان هناك الكثير من النقد لتصنيف "أورسو" مثل غموض بعض المصطلحات كما في حالة (مدن خط المد)، هو تعبير غير وظيفي، ولكنه يرتبط بخصائص موضوعية، وقد يكون له أثر في الوظيفة أو لا يكون له أثر، كما أن فئة مدن المواصلات عنده تبدو غير متوازنة، فهي تضم كلا من مدن التعدين ومدن الأسواق رغم تباينهما وظيفيا.

ورغم هذا يعتبر تصنيف أورسو بداية لظهور التصنيفات الوظيفية للمدن.

أما كارل ساور "Carl sawer" فيميز بين مجموعتين أساسيتين من الوظائف هما:

-الوظائف الاجتماعية: وتضم وظائف الحماية والدين والإدارة.

-الوظائف الاقتصادية: وتضم التبادل التجاري والصناعة.

ومما سبق عرضه فإن التصنيفات التي تم عرضها غير شاملة ولا جامعة، وفي الواقع نادرا ما نجد مدينة واحدة توجه كل نشاطها لوظيفة بعينها، فتعدد الوظائف وتداخلها في مركب وظيفي هو القاعدة العامة بالنسبة لكافة التجمعات السكنية، مما يمكن أن يضاف إليه اسم مدينة، بل نجد أن تنوع الوظائف والخدمات المدنية قد تطور في اتجاهين زمني ومكاني.

1-الاتجاه الزماني:

من خلال الدراسة التاريخية للمدن نلاحظ أنها كانت في العصور القديمة محدودة من حيث الحجم والوظيفة، وكان عنصر الحماية والتحصين ضد أي هجوم خارجي عليها هدف رئيسي عند سكان تلك المدن أكثر من أي شيء آخر. وعليه كانت الوظيفة الحربية أو الدفاعية، وهي أكثر الوظائف تبلورا وأسبقها إلى الظهور بالنسبة للكثير من المدن في ذلك الوقت، وقد رافق عامل الحماية عنصرا آخر وهو عنصر الإدارة، فأصبحت معظم تلك المدن مراكز إدارية بالنسبة لأقاليمها وتحول بعضها لعواصم إقليمية وأحيانا عواصم للولايات أو الدول.

وفي ظل الحماية والدفاع المنيع والأمن النسبي، نشأت الحرف اليدوية البسيطة وتركزت في المدينة، فافتقرت بذلك عن الريف الزراعي، كما استقرت الأسواق التجارية حول الحصون وأصحاب القلاع.

ولكن التطور الحقيقي، لم يظهر إلا مع قدوم الثورة الصناعية والتي ساعدت المدينة على التحول من مركز استهلاك للسلع الواردة إليها إلى مركز إنتاج، تغذى أقاليمها الوظيفية بالمنتجات الصناعية.

وبعد أن كانت الأهمية للمدن الحربية والتجارية، والتي تغلب عليها صفة الاستهلاك، برزت أهمية المدن الصناعية حديثا، فنمت بسرعة فائقة من حيث المساحة والسكان، بفضل توفر وسائل الحركة السريعة (الشواورة، 2012: 260-261).

2- التطور المكاني:

يقصد به تطور الحجم من حيث اتساع الرقعة الأرضية وتزايد السكان أو الكثافة فالمدينة ظاهرة بشرية مهمة، لعل أهم ما يميزها عنصر الديناميكية أي الحركة والنمو، المستمرين في ظل الظروف المواتية.

ومن الطبيعي أن يتم اختيار أكبر المدن لكي تصبح العاصمة الإدارية لهذا البلد أو الإقليم، وهذا يرجع لتعدد وظائفها وبالتالي زيادة خدماتها.

ومن الملاحظ أن المنشآت الإدارية أو الترفيهية كالمسارح والمتاحف ودور الأوبرا والمكتبات العامة ودور الصحف لا تظهر إلا أن تصل المدن إلى حد معين.

وعليه فإن تصنيف المدن إلى طبقات من حيث الحجم، هو تصنيف لها أيضا من حيث الوظائف فكلما ازداد حجم المدينة، ازدادت قدرتها على توصيل خدمات أعلى لمواطنيها ومواطني إقليمها (مجالها) الوظيفي. (الشواورة، 2012: 262-263).

وفي تصنيف آخر لوظائف المدن نجد التصنيف التالي:

- **الوظيفة الحربية:** والوظيفة الحربية ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة في وظيفتها الأساسية، ومن الأمثلة عن هذه المدن: مدن القلاع أنشأها الرومان: مدينة العسكر.

- **الوظيفة التجارية:** تمثل الوظيفة التجارية الاهتمام الأول ومع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية ومن أمثلتها نجد، مدن القاعدة التجارية " شيكاغو"، " مدن المستودع التجاري " لندن، "نيويورك"، مدن الموانئ التجارية.

- **الوظيفة السياسية:** كانت الإدارة ضرورة منذ نشأ المجتمع المستقر، وكان لا بد لها من أن تمارس من نقطة مركزية فهي من الوظائف الأولية بدون شك، ومن أمثلتها جميع عواصم الدول.

- **الوظيفة الصناعية:** وظهرت خاصة بعد الثورة الصناعية، تكثرت فيها المشاريع وهي أساس النمو الحضري الحديث.

- **الوظيفة الصحية والترفيهية:** هاتانوظيفتان تشتركان معا في سواء مرضى لا يعملون أو أصحاء ينشدون الراحة والترفيه.

- **الوظيفة الدينية والثقافية:** الدين والثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل، فإن الثقافة ووظيفة تابعة لا تتفصل عنها، فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا، فلا انفصال لها عن علوم الدين مثل: مدينة مكة المكرمة، بيت المقدس، الفاتكان (حبيب، 1991: 61).

وقد كانت المدينة تعتبر ذات مكانة حضرية، يسعى إليها الأفراد والراغبون في سد احتياجاتهم المعيشية، حيث أنها غالبا ما تتميز بمظهر وظيفي معين. وعلى مر التاريخ نجد أنواعا متعددة من المدن نشأت ونمت في ظل كينونة وظيفية أثرت على تكوينها ومن ثم نموها، وقد ظهرت كما سبق تصنيفات عديدة ذات آراء متضاربة (عوض، 1997: 49).

وبناء على ما سبق، سوف نتتبع دراسة وظائف المدن، كما لو كنا نتتبع نشأتها التاريخية في مدينة واحدة، عازلين كل وظيفة عن المركب العام لكي نتعرف على الأنشطة الأساسية، خاصة في مراحل نشأة تلك المدينة.

فالوضع الراهن في المدينة المعاصرة من التعقيد والتشابك بدرجة لا تسمح بفهم عميق لها، إلا بدراسة تفصيلية لمختلف أوجه الاستخدام الوظيفي فيها وهذا بشيء أكثر تفصيلا.

-الوظيفة الحربية:

تعتبر هذه الوظيفة من وظائف المدن الرئيسية، بل أقدمها على الإطلاق، وكانت المدن الحربية تركز بصفة أساسية، على خصائص الموضع من حيث سهولة الحركة والدفاع وتأمين المياه حتى تضمن البقاء في تلك المنطقة، فكانت تظهر المدن العسكرية لتحرس وتراقب، كما أنشأت عند مداخل الممرات الجبلية العامة، لتسد الطريق أمام المغيرين، أو على الجزر وسط البحيرات والأنهار والبحار، ولكن أكثر المواقع العسكرية قوة ومناعة بصفة عامة، هي القلاع الحصينة التي كانت تقوم فوق التلال وتسمى "مدينة التل Acropolis" كقلعة مدينة "أثينا" وقلعة "الكرك" بالأردن، وهو الموضع الاستراتيجي الذي تبحث عنه المدينة الدفاعية، لأنه يمكن من الدفاع ويزيد من صعوبة الهجوم، إذ أن الدفاع لمختلف أجزاء المدينة كان يمثل أسبق الوظائف التي ميزت المدن في مراحلها المبكرة.

وفي الماضي كان المعسكر يتشكل من السور الدائري أو القلاع والحصون لتكون ملاذا للضعاف من السكان والحيوانات عند وقوع الخطر على المدينة، ولهذا كانت أقدم المدن هي المدن العسكرية، مثل المعسكرات الرومانية التي أقيمت على حدود الإمبراطورية الرومانية كمدينة " بلغراد" (يوغسلافيا)، ومدينة "كولون"(ألمانيا)، ومدينة " يورك" (بريطانيا)، ثم تطورت وأصبحت مدنا رئيسية (الشواورة، 2012: 263/264).

كما نشهدها حاليا، ولكن أصبحت هذه الوظيفة في عصرنا الحالي عديمة الجدوى بعد تطور وسائل الحرب المختلفة وظهور المدافع البعيدة المدى والطائرات والصواريخ، مما أفقد المدن الحربية أهميتها تماما.

- الوظيفة التجارية:

تمثل هذه الوظيفة أهم وظائف غالبية المدن بعد الوظيفة الحربية، وكما أن النقل هو المدينة civilization فإن التجارة هي المدينة city، إذ يصعب أن نجد مدينة بغير نشاط

تجاري تقوم به خارج حدودها، هي إذن وظيفة أساسية في المدينة لا يمكن تجاهلها حتى عند تعريف المدينة، وظهرت قديما المَدِينَةُ ثم المَدَنِيَّةُ بعد توفر فائض يمكن تبادله، وحتى تحافظ المدينة على ما جمعه أهلها من أموال، اختارت لنفسها المواضع الدفاعية المنيعة وأحاطت نفسها بالأسوار.

فبعد تقدم الحضارة وظهور الإمبراطوريات، كانت القلاع على الحدود حارسا للمواطنين من السكان ولثرواتهم التي اكتسبوها في المدن الداخلية، وكانت التجارة وظيفتها الأساسية، لقد نمت المدن في العصور الوسطى، نتيجة توفر فائض في الإنتاج في منطقة ما، ووجود حاجة لهذا الفائض في منطقة أخرى، مما أدى إلى التبادل التجاري، وكانت وسيلة وصول هذه السلع بين أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك هي النقل. ومع التقدم الصناعي بعد الثورة الصناعية في القرن الـ17م، زاد تطور الإنتاج بوجه عام، وأدى إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتزايد حاجات الفرد والمجتمع.

ومع تطور وسائل النقل وطرق المواصلات، فقد أدت هذه الأخيرة إلى تنشيط حركة التبادل التجاري محليا وإقليميا بل عالميا، ولهذا فالمدينة هي مركز التبادل بالضرورة، وقد تطور هذا النوع من التبادل التجاري في اتجاهين زماني ومكاني.

فأبسط أنواع التبادل التجاري، كانت تتمثل في التجمعات السكنية الصغيرة وهو السوق المحلية وأهم أنماط التبادل التجاري هي: (السوق المحلية/ النقاط التجارية/ المدن التجارية/ الموانئ البحرية التجارية). (الشواورة، 2012: 264-265).

- الوظيفة الإدارية السياسية:

امتزجت هذه الوظيفة منذ أقدم العصور، بالنواحي الروحية بدرجات متفاوتة، فعند الإغريق اختلطت فكرة المدينة اختلاطا كاملا بفكرة الدولة السياسية.

وذلك في عصر دول المدن، الذي تمثل في مدينتي أثينا واسبرطة، وكانت روما حاضرة الإمبراطورية الرومانية، واستمرت القسطنطينية بعدها وبعد ظهور الدولة العربية الإسلامية، كانت النزعة الدينية تسيطر على مراكز الحكم والإدارة في مكة والمدينة ودمشق والقاهرة والقيروان ولا توجد مدينة بلغت نهاية مراحل التطور، تقوم بالإدارة وتحرك السياسة فحسب، فهاتان الوظيفتان تمارسان عادة إلى جانب وظائف أخرى وتوكل الوظيفة الإدارية والسياسية إلى المدينة الأولى في الإقليم....

ولما كان عليه من الصعب في أحيان كثيرة تحديد أي مدينة هي الأولى، فإن عملية الاختيار تكون حساسة، ولكن يقع الاختيار في الغالب على المدينة ذات الموقع الوسط.

وعليه فبمجرد أن تستقر العاصمة في مدينة ما، فإن هذه المدينة تأخذ في النمو والتطور بسرعة فائقة، بل أنها تحتكره وتنتزعه من المدن الأخرى التي قد يتوقف نموها أو يبطل قليلاً.

بل أن بعض المدن الصغرى قد تفقد سكانا للعاصمة، فمن طبيعة الوظيفة السياسية أنها تجذب للعاصمة وظائف أخرى، كالوظائف التجارية والثقافية والترفيهية، حيث تكثر فيها العديد من السلع الكمالية، فضلا عن اجتذاب العاصمة للكثير من الوظائف الثقافية كالجوامع والمتاحف ودور الكتب والنشر والصحافة والوظائف الأدبية والترولوجية كالمسرح وغيرها. (الشواورة، 2012: 272-274).

- الوظيفة الصناعية:

الوظيفة الصناعية هي إحدى الوظائف المدنية المهمة التي تميز المدينة الحديثة، فالمدن التي نمت نموًا سريعًا في المرحلة الحديثة، هي بدون شك التي قامت بها الصناعة، وكما تؤدي الصناعة إلى قيام المدن، فإن المدن نفسها توجد الصناعات وقد كانت الصناعة

في مراحلها الأولى قروية في الغالب، وظلت على ذلك حتى القرن الـ 18م، ثم أصبحت ألق بالمدينة في عصر الفحم والحديد، وأدت إلى تضخم المدن في عصر الكهرباء.

ويعود ذلك إلى أن صناعة الآلات وغيرها من مطالب الحياة اليومية لم تؤدي في مراحلها الأولى للعيش في مدينة، وذلك لأن الصناعة على خلاف التجارة أمكن ممارستها في المنزل، وعلى مستوى القرية، وبعد فترة طويلة من التطور ولم تكن هناك بعد حاجة للتجمع.

ولكن مع التطور الصناعي الحديث، تطلب الوضع بل شجع على التجمع لتمكين الصناع المهرة من الحصول على المواد الخام، التي لا تتوفر محليا في كثير من الأحيان وليضمنوا سوقا لإنتاجهم المتزايد، والذي فاض عن حاجة القرية.

إذن يمكن القول أن الصناعة قامت على التجارة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر الحديث فقد نمت الصناعات الحضرية، واتسع سوقها ليتعدى حدود المدينة، وكان ذلك مؤشرا إلى نمو الوظيفة الصناعية واستغلالها.

وهكذا تختلف المدن الصناعية عن المدن التجارية، من حيث أنها لم تتم مثلها ببطء، لتلبي حاجات أقاليمها المتزايدة سكانيا، وإنما فرضت إلى حد ما على هذه الأقاليم، وهي تنمو إذا ما استطاعت أن تجذب إليها قوة عاملة من الطبقة الفقيرة.

وبوجه عام تقسم المدن الصناعية إلى قسمين رئيسيين هما:

- المدن التعدينية **Mining Towns**: تقوم هذه المدن في المناطق التي تكتشف

فيها المدن، أي أنها مدينة بوجودها للتركيب الجيولوجي، وتقف مستقلة عن بقية ظروف البيئة المحيطة بها من مناخ وتضاريس مثل " حاسي مسعود في الجزائر " .

- مدن الصناعات التحويلية **Manufacturing towns**: تصبح هذه الوظيفة من بين الوظائف الحضرية، حينما تصنع أكثر مما يستطيع سكانها استهلاكه، وتقوم ببيع الفائض للعالم الخارجي، ولكن هذا يشير من ناحية أخرى إلى ما يقوم بين التجارة والصناعة من علاقات وثيقة، فالتجارة تنمي الصناعة بما توفره من خدمات.

كما تعمل الصناعة من جانبها على رواج التجارة، بل يحاول التجار توظيف مكاسبهم في الصناعات المختلفة، وقبل الثورة الصناعية كانت بعض المدن التجارية تباشر نشاطا صناعيا، إلا أنه كان محدودا ولكن لم تمض فترة طويلة بعد قيام هذه الثورة حتى كانت الوظيفة الصناعية قد انتشرت في كثير من المدن الأوروبية والأمريكية لتحل بدورها محل الوظيفة التجارية. (الشواورة، 2012: 277-278).

- الوظائف الدينية والصحية والترفيهية:

- **المدينة الدينية**: هي المدينة التي يحج إليها الناس، ليؤادوا شعيرة من شعائر دينهم والمدن الدينية قديمة قد الإنسانية.

وذلك لأن الدين كان هو المسؤول عن نشأة العديد من هذه المدن، فالسوماريون أسسوا مدنهم للعبادة وليس للتجارة، واليونانيون أسسوا مدينة أثينا في أيامها الأولى للآلهة أثينا.

وكانت الكنيسة والدير بعد سقوط مدينة روما، هي البذور الأولى التي ساعدت على إحياء مدن العصور الوسطى، وقامت المدينة العربية الإسلامية حول المسجد الجامع.

كما ظهرت مدن الإسلام أول ما ظهرت ذات طابع ديني، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مدن تجارية ومراكز للحكم والإدارة، وتميزت المدن الدينية في العصور الوسطى بتنوعها، منها مدن الحج ومدن الأديرة، ومدن الزوايا والأضرحة ومدن الحكم الديني، وفيما عدا مدن الحج اختفت أغلب المدن الأخرى.

وتعتبر مدن الحج بالتأكيد المدن الدينية الحقيقية التي ترتبط حياتها بمواسم الحج كما أن مظهرها الخارجي ديني بحت، وهي بوجه عام تكون صغير الحجم تمتلئ بمئات الآلاف من الحجاج القادمين إليها في أيام معدودات، ثم ما تلبث أن تعود لحياتها الهادئة الرتيبة بقية أيام السنة- وهذا لا ينطبق على الحرمين الشريفين مكة المكرمة والمدينة المنورة- وتعود مؤسساتها الدينية الثقافية إلى مواصلة الدرس وخدمة الدين.

وتوجد مدن الحج في كل الأقاليم الحضارية في العالم، فقد عرفت الأديان السماوية وغير السماوية، فهي في الهند (نبارس والله آباد) وفي اليابان مدينة (إيسا ISA) وفي الشرق (مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس) وفي شمال غرب فرنسا مدينة (لوردز Lourdes).

هذا إلى جانب عشرات المدن ذات الشهرة المحلية مثل مدينة (القيروان) في تونس و(فاس ومراكش) في المغرب و(طنطا) في مصر و(النجف و كربلاء) في العراق و(مشهد) في إيران. (الشوارة، 2012: 280-285).

وفي رقاب الدين تأتي التجارة، فمواسم الحج هي مواسم التجارة، ومع ذلك فبعضها مدن مؤقتة أساسا، تشبه المدن الصحية والترفيهية، أي تعتمد على موقعها المقدس وليس على موقعها الجغرافي، وعادة ما تختار أماكن منعزلة أو متطرفة بعيدة عن صخب الحياة وضوضاء كمدينة (اللورد) في شمال غرب فرنسا، أما المدن المقدسة فهي مقدسة بمشيئة الله سبحانه وتعالى كالقدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

- **المدينة الترفيهية:** لهذه الوظيفة أهمية كبيرة بين وظائف المدينة المهمة عند مجتمعات المدن الحديثة للأسباب التالية:

- تجمع عدد كبير من السكان واكتظاظهم داخل مساكن المدينة الحديثة بالملايين، ضمن رقعتها الضيقة التي تتوسع على حساب الريف المجاور لها، مما جعلها بحاجة ماسة لتجدد النشاط عند مجتمعاتها الصناعي، والخروج إلى البيئة

الطبيعية، وحياء الفطرة بالريف، حيث الماء والهواء النقي والخضرة والبيئة الأكثر نقاء من البيئة الصناعية شبه الملوثة.

- استخدام الآلات وتطور الإنتاج، وتقليل ساعات العمل الأسبوعية مما أوجد وقت فراغ كبير عند سكان المدن.
- ارتفاع مستوى المعيشة والدخل، فقد ساعدت الثروات الطائلة الناجمة عن التسويق للمنتجات الصناعية في أسواق الاستهلاك، خاصة في الدول النامية، إلى البحث عن الاستمتاع والترويج عن النفس خلال أوقات الفراغ.
- ومن المؤلف أن تحتوي المدينة العصرية على مراكز خاصة بالترفيه مثل المسارح ودور السينما والإذاعة المرئية والأندية الرياضية (الشواورة، 2012: 263-282).

ونخلص من هذا العرض إلى أن الوظائف الحربية والسياسية، والتجارية والصناعية والدينية والترويجية والصحية جميعها هي سبب قيام المدن ونموها.

ولا توجد مدينة في العصر الحديث تخلو من مثل هذه الوظائف التي أصبحت متشابكة حسب ظروف العصر الذي نعيشه.

سادسا: نظريات تخطيط المدن:

1- تطوير تخطيط المدن:

التجمعات العمرانية في العصور القديمة كان لها كلها التنظيمي، وغالبا ما كان دائريا لأسباب دفاعية (مدينة جرش 7500 ق. م) وظهرت المدن في حضارة بين النهرين مثل (مدينة أريبدو 35 ق.م)، (مدينة بابل 190 ق. م) عاصمة حمورابي وشكلها عبارة عن مربع يشقه نهر الفرات.

الحضارة الفرعونية كان لها مدنها أيضا مثل مدينة (تل العمارنة) بالإضافة إلى عظمة البناء المتمثلة بالأهرامات ومعبد الكرنك، أما المدن اليونانية فقد تأثرت بأفكار "أفلاطون" (428 ق. م) وهو أول مخطط للمدن في العالم.

ويركز أفلاطون على أهمية موقع المدينة ويختار أعلى نقطة في المدينة لبناء "الأكروبول" "ACOPOLE" وهو عبارة عن معبد ومركز لرجال الدين، وإنطلاقا من الأكروبول تقسم المدينة إلى 12 منطقة متساوية من حيث المردود الإنتاجي وليس المساحي، وتنقسم الأراضي إلى 40 أو 50 عقارا وكل عقار يقسم إلى قسمين، قسم في المدينة وآخر في أطرافها، ولكل مواطن مسكن في المدينة وآخر في أطرافها، كذلك يقسم السكان إلى 12 مجموعة ويكون لكل مجموعة إله يعبدونه.

كانت المدينة في العصور القديمة تلتف حول مركز البلدية (Hotel de ville) أو حول الكاتدرائية وتضم ساحة رئيسية وأسواقا، فالكاتدرائية أو الكنسية لعبت دور الجامع في المدن الإسلامية، وفي بعض الأحيان لم تكن ساحة المدينة سوى ملتقى لشوارع بسيطة نادرا ما تكون مستقيمة، وكانت الشوارع الرئيسية تصل الساحة الرئيسية بأبواب المدينة وقد تمتد خارج الأسوار، والشوارع خارج أسوار المدينة كانت ضيقة وتأخذ في معظم الأحيان شكل السور، ومع تطور العلاقات والتبادل التجاري امتدت الطرق خارج الأسواق بإتجاه المدن القريبة وغالبا ما كانت هذه الطرق تحمل أسماء المدن المتجهة إليها.

في عصر النهضة ظهرت محاولات عمرانية تقلد العناصر العمرانية التي كانت موجودة في العصور القديمة، فبنيت أحياء مركزية فخمة وشوارع مستقيمة وساحات، كانت واجهات الأبنية متشابهة متناسقة الأحجام بالإضافة إلى وجود أعمدة وأدراج ونوافير مياه وتمائيل، وتشكل العمارة الإيطالية النموذج المثالي لهذه المنجزات وخاصة في فلورنسا، فيينا، روما وفي فرنسا نجد متحف " اللوفر"، وقصر وحديقة "لكسمبورغ".

وفي العصر الكلاسيكي نظمت المدينة وفق لقصر الحاكم، حيث كانت تتطلق من القصر الشوارع الرئيسية للمدينة (قصر فرساي) أو من الساحات المركزي (ساحة الكونكورد) وساحة (الشانزليزيه) في باريس واستعمل الفرنسيون الأشكال الهندسية المنظمة في بناء الحدائق والمنتزهات (فرساي، التويلدي)، أما الإنجليز فقد استعملوا في حدائقهم الأشكال المنتخبة (هايد بارك) واستلهم الإسبان من مخطط الرماني في تنظيم مدنهم، فكان المخطط عبارة عن مربع لطول 84 مترا لكل ضلع تقطعه شوارع طويلة وعريضة، ووضعوا ساحة في وسط هذا المربع، كذلك تم في واشنطن عام 1791م حيث وقع أكبر مشروع تخطيطي، وكان المخطط عبارة عن شوارع مستقيم ومتعامد بعرض 500 م ويأخذ هذا المخطط شكل المثلث إضافة إلى منظور للأبنية المهمة والرئيسية مثل العاصمة البيت الأبيض.

وفي عام 1783م فرضت الدولة الفرنسية قانونا يحدد العلاقة بين ارتفاع المباني وعرض الشوارع، وفي هذه الفترة بدأ الوعي في أوروبا لأهمية التجهيزات العامة وقنوات صرف المياه وضرورة رصف الشوارع وتبليطها ورصف ضفاف الأنهر وإبدال الجسور الخشبية بجسور حجرية وتنظيم المقابر.

بقي تخطيط المدن لغاية منتصف القرن 18 م عبارة عن شق الطرقات ووضع الساحات وإحداث تناسق بين واجهات الأبنية والإهتمام بالقصور والآثار وغرس الأشجار في الأحياء الرئيسية أو الفخمة من المدينة.

ومع بداية الثورة الصناعية أي في منتصف القرن الثامن عشر تطورت المدن وضواحيها في بريطانيا وفرنسا وألمانيا بوتيرة متسارعة واحتشد ألوف العمال في منازل بائسة في المدن وضواحيها لقربها من المصانع، فقام عدد كبير من الفلاسفة والإصلاحيين بالمناداة لوضع شروط في المصانع الملوثة والمحافظة على الصحة العامة ومكافحة الأوبئة في المنازل، وكانت هذه المطالب بداية لوضع قانون البناء.

في باريس قام " هوسمان Hausman" بين (1852 / 1870) بأضخم مخطط عمراني في باريس فشق شوارع رئيسية في باريس وأنجز شبكات صرف المياه وقنوات المياه ونظم الساحات والمنتزهات والمقابر بشكل متناسق وظهر مفهوم المدينة الحديثة كرد على الأحياء السكنية غير الصحية وأول من عالج هذا الموضوع هو "هنري جورج" (1873 / 1897) في الولايات المتحدة الأمريكية، و"النزر هوارد" (1860 / 1916) في بريطانيا، و "جورج بنوالايفي" (1880 / 1950) في فرنسا، و"دامشكة" (1865 / 1935) في ألمانيا، وأنجزت أول مدينة – حديقة (Bourn ville) في إنكلترا عام 1874.

مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح تخطيط المدن موضوعا يتناوله ويمارسه المهندسون والعلماء الفلاسفة نذكر منهم:

- الإسباني أو "يتريو سوريا" (1844 / 1920).
- والأسكتلندي "باتريك كيدس" (1854 / 1932).
- والإنكليزي "ريموند إينوين" (1863 / 1940).
- والألماني "رودلف إبروشتادت" (1806 / 1923).
- والفرنسي "توفي غارنييه" (1869 / 1948).

وتأسست في فرنسا عام 1910 شركة المعمارين مخططي المدن La société famcaices de architects urbanistes .

وفي لندن تأسست عام 1913 الشركة العالمية للمدن - الحدائق وتخطيط المدن . International garden – cities aud toun plaming Association

وسجل نهاية القرن التاسع عشر ظهور أول ناطحة سحاب عام 1883 في نيويورك وشيكاغو.

مرحلة ما بعد الحرب العامية الأولى (1914 / 1918) كانت مرحلة بناء سريعة في المدن الأوروبية نظرا لحجم الخسائر والدمار، وتوسعت المدن توسعا عشوائيا في فرنسا بلجيكا وألمانيا وظهرت المدن الحدائق في ضواحي المدن الرئيسية الأوروبية.

التوسع العمراني العشوائي أدى إل عقد المؤتمر العالمي الرابع للهندسية المعمارية الحديثة حيث ظهرت " اتفاقية أثينا " 1933 (La charte d'athenes) والتي أعدها "لو كوربيزيه" "Le corbisie" فقد عرف المساحة العمرانية بأربعة وظائف هي: المسكن، العمل، المواصلات والراحة الفكرية الجسدية.

مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت أزمة السكن في سائر الدول الأوروبية نتيجة حجم الدمار الذي طالها ونتيجة النزوح الريفي باتجاه المدن وكذلك لاستقدام أعداد كبيرة من العمال الأجانب لإعادة بناء ما دمرته الحرب، وظهر نوع من البناء الجماعي في ضواحي المدن الأوروبية عبارة عن أبنية بأشكال مستطيلة واستخدمت المواد الجاهزة في البناء (Préfabriqué).

هذه المساكن حلت أزمة السكن لكنها لم تأخذ بعين الاعتبار مواقع هذه الأبنية بالنسب للمواصلات والتجهيزات العام الضرورية للسكان وبعد 25 سنة، بدأ طرح جديد هو تشجيع السكن الفردي إضافة إلى مشاكل جديدة مثل إحياء الوسط القديم للمدينة، تخفيف الازدحام السكاني. (عتريسي، د ت ، 14 - 20).

ومما سبق ذكره يمكن تقسيم هذا لتطور إلى أربعة مراحل:

-المرحلة الأولى:

من منتصف القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الأولى تعتبر هذه المرحلة بداية لتخطيط المدن حيث طرحت مشاكل أمن المدن وأناقته وإعداد شبكة الطرق والمحافظة على الصحة العامة وتراجع البناء عن الطرق وحماية الآثار واستهلاك الأراضي من أجل شقها.

-المرحلة الثانية: (1914 / 1943):

في هذه المرحلة اتضحت معالم تخطيط المدن ظهرت فكرة تقسيم المدينة إلى المناطق التصيق Zonages وحددت الاتفاقات العامة أو أقرت رخصة البناء وعمليات الفرز والمساعدات المادية للبلديات.

-المرحلة الثالثة: (1943 / 1967):

في هذه المرحلة ظهرت عبارة تخطيط المدن بشكل رسمي في العديد من الدول الفقيرة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت غنية بال عمران في البلاد الأوروبية من أجل إعادة بناء ما دمرته الحرب، وتوسعت المدن في دول العالم الثالث، مع بداية المرحلة الاستقلالية لذلك أقرت القوانين إعداد مختلف المخططات التنظيمية المعروفة حاليا والتي عدلت لاحقا يمكن تلخيصها في:

المخطط العام والمخطط المفصل وتنظيم عملية الفرز وعمليات الترميم ومناطق التجديد العمراني، بالإضافة إلى النصوص التشريعية التي تعطي الحق للدولة بالإستملاك من أجل المنفعة العامة.

-المرحلة الرابعة: وقد امتدت من 1967 إلى أيامنا الحالية:

فقد حددت فيها القواعد الأساسية للتخطيط والتنظيم العمراني العملي واعتمدت مستندات ووثائق تنظيمية جديدة مثل المخطط التوجيهي العام ومخططات تصنيف الأراضي والمنطقة الخاصة للتنظيم.

2- نظريات تخطيط المدن:

التخطيط هو النشاط الإنساني الذي يعبر عن مهارة أساسية للبقاء، يتضمن فحص النتائج قبل الاختيار من بين مجموعة من البدائل، وبالرغم من أن كل فرد أو مواطن، يستطيع ممارسة التخطيط إلا أن التخطيط الحضري يختلف عن أي أشكال آخر من التخطيط ولذلك لعدة اعتبارات أهمها:

-التخطيط الحضري يهتم بالموضوعات العامة أولاً والتي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية.

- التخطيط الحضري نشاط يمارس تحت تدريب مهني متخصص.

- لا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة قد تتراوح من خمسة إلى عشرون عاماً مما يجعل عملية التصحيح صعبة.

- لا يمكن بأي حال من الأحوال نقل التخطيط والمخططات بصورة كاملة من إقليم لإقليم أو من أي مكان لمكان آخر كنموذج ثابت ومجهز للتطبيق، بل يجب أن يكون مفهومنا في التخطيط هو مطابقة الواقع والحاجة بحيث يتماشى مع طبيعة الموقع والاحتياجات الخاصة للمواطنين ويوفر الجمال والصحة والراحة.

فأصبح مخططوا المدن في عصرنا الحالي يولون أهمية لتوافر الشمس، فأنشؤوا مناطق سكنية مناسبة للإقامة والعمل واللعب وبذلك تحسين مستوى الإسكان الذي يعد مشكلة العصر التي تعاني منها معظم دول العالم.

وكما سبق التطرق إليه فإن مع بداية عصر الثورة الصناعية، حدث تطور هائل في عملية تخطيط المدن، فأدى هذا إلى ظهور باحثين في ميدان التخطيط والعمارة مما أدى إلى نشأة وظهور العديد من النظريات الخاصة بتخطيط المدن منها:

2-1- نظرية المدينة الشريطية [الخطية]:

تتخذ هذه النظرية أو المخطط شكلا يتفق مع مبدأ (المدينة/ الشارع)، وهو النموذج الذي اتبع في تخطيط المدن الصغرى، الذي تفرضه المعطيات الطبيعية للموقع.

وقد رأى بعض مخططي المدن في هذه الخطة مزايا لا تحققها أنماط الخطط الأخرى، وقد اقترح (سفن داهكل Sven Dahkl) مزايا خطية على شكل مستطيلات **تتفق** في اتجاه الطرق الدائرية المحيطة بالمدينة والتي يصل طولها إلى عشرات الكيلومترات، وتتحدد المراكز الإدارية والتجارية، والصناعية على طول الطريق ويترتب على ذلك وجود مدينة والتي يعيش فيها عشرات الآلاف من السكان وتأخذ تخطيط شكليا بسيطا. (الهيبي، 2009: 80).

وتتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسي، تمتد إلى مسافات طويلة تتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن، وتمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها.

ويعتبر المعماري (دوكسيدس) رائد التخطيط على هذا النمط خاصة في مدينة (إسلام آباد) في باكستان، وهكذا ظهرت فيها المراكز الإدارية التجارية والسكانية على طول محور مركزي تمده مساحات خضراء.

ويعتبر رائد هذه النظرية هو (سورايا ماتا Soraia Mata) الذي أبرز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة والذي طبقه على تصميم مدريد عام 1894.

وفي المدن العربية خير مثال مدينة برج العرب في مصر.

ومن مزايا هذه النظرية:

-الحصول على جمال الريف وجمال الطبيعة على جانبي المدينة.

- تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزة في الوسط.

-ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصاله شبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

وأما عيوبها:

-عدم تحقيق الارتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها.

- لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعة وغيرها وكذلك بالنسبة للمنازل، تواجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة المواطنين. (العيشي وآخرون، دت: 6-8).

2-2- نظرية المدن الضواحي (التوابع):

تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز أو يكون اتصالها به مباشرة.

ويعتبر (أودولف رادنج Adolf Bading) رائد هذه النظرية وقد عرضها عام 1920 وتبعه ("ريموند إنوين" عام 1921)، الذي اقترح إنشاء ضواحي حول المدن بحيث لا تتطلب وسائل نقل داخلية، ثم (روبيرت هويتن عام 1923). (رشوان، 2005: 81).

وترتبط تلك الضواحي بالمدينة الأم بشبكة طرق سريعة، ويؤكد على أن يكون تخطيط تلك الضواحي وفق أسس علمية وعملية بحيث توفر خدمات أكبر بكلفة أقل، كما أن هناك ضرورة لإشراف الدولة على أرض المدينة، وطبقت هذه الفكرة في الولايات المتحدة بإنشاء أربعة مدن ذات أحزمة خضراء حول تلك المدينة، حيث عملت تلك المدن على امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى. (عباس، 1994: 123).

فضلا عن نقل بعض الأنشطة من تلك المدن إلى التوابع التي ترتبط فيها بينها بطرق نقل سريعة مثل متر الأنفاق وطرق المرور السريعة.

وظهر رأي آخر (كيبيل) مفاده، إنشاء مدن توابع باعتماد مخططات شعاعية دائرية، ويكون تصميم المساكن في قطع واسعة يستغل جزء للعمران والباقي لمناطق مفتوحة وخضراء حيث تقسم المدينة إلى شرائح شعاعية تتضمن خدمات متنوعة، مدارس وملاعب ومحال تجارية، ويكون الشكل دائري تتوسطه المؤسسات والهيئات الإدارية والمعاهد، ويحيط بالمنطقة المركزية طريق دائري تتفرع منه طرق نحو مراكز الأنشطة المختلفة، وتقسم المدينة إلى أربع قطاعات واحد منها للنشاط الصناعي والأخرى للأغراض السكنية، وكل واحد يقسم إلى قسمين أيضا، ولكل عدد كبير من السكان (المواطنين) مع توفر الخدمات الأساسية المختلفة. (أبو سعدة، دت: 18).

من أهم مزايا هذه النظرية:

- تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلة الازدحام في مناطق الخدمات.

- حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، وتعتبر امتداد طبيعي للمدن الحداثية.

أما بالنسبة للعيوب:

- فيلاحظ قلة الخدمات في المدن التابعة لتمركزها في المدينة الرئيسية. (العيشي وآخرون، دت: 23-24).

2-3- نظرية المدينة الحداثية:

لقد كان لازدياد تلوث البيئة في المدن الأثر الكبير على المخططين مما جعلهم يفكرون بإنشاء مدن تسمى مدن الحداثق، التي يمكن أن تقام على مساحة أرضية تحيل الاستعمال السكني منها السدس والباقي تستعمل كمناطق مفتوحة أو مناطق خضراء وتقع الصناعات على مسافة مناسبة بعيدا عن المناطق السكنية كما يتم توزيع المساكن حول مساحة مركزية مفتوحة تكون على شكل ميدان تتوسطه الحداثق وتحيط به المباني العامة التي تحيط بها حداثق عامة ومن ثم سوق المدينة، وتكون المساكن منفرد وتمتد على شكل نطاقات دائرية يتوسطها طرق دائرية تحيط بها المدارس ودور العبادة. (علام وآخرون، 1995: 320 - 322).

وظهرت في لندن فكرة المدن الحداثية عام 1898 من طرف " لايزار هوارد" نتيجة لما لاحظته من قبح المدن الصناعية، وازدحامها بالسكان ونموها غير المنتظم وتتلخص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفايتها الذاتية ووضع أسس تقوم عليها هذه المدن وهي:

-إحاطة المدينة بحزام أخضر.

- تناولت المدينة الاستخدام الأمثل للرياح والشمس ومحاربة ارتفاع سعر الأرض فاستندت النظرية إلى عامل العزلة الاجتماعية وخصوصية كل عائلة.

بنى "هوارد" فكرته على تساؤل المدينة والقرية:

أي هاذين التكوينين يمكن أن يوفر للإنسان ظروف الحياة الكاملة؟

وقد وصل إلى أنه، لكل منها عيوبه ومزاياه واستخلص أن الحياة اللائقة لا تتوفر إلا في ظروف تجتمع فيها مزايا المدينة والقرية.

ولما كان النمو السريع لمدينة لندن يخضع لتمويل مزدوج، خاص و عام، فقد تم التحكم به بواسطة قوانين ثابتة خاصة بالنسبة للمنازل الفردية التي صنفت بحسب نموذجية معينة وهذا ما أعطى الضواحي وحدة معمارية مطمئنة، لكن رغم نجاح هذا النمط في النمو المعماري بقيت فكرة المدينة التابعة قابلة للتطور، وموضع اهتمام القيمين على العمل المدني.

فمنذ عام (1919) أصر " هوارد" على تنفيذ المدينة الحداثية الثانية (فالفين) وتنتمي " فالفين" لسلسلة من (المدن - الحداث) التي كان عليها التي تحيط بلندن الكبرى، ذلك بهدف احتواء نموها المتواصل، ورغم وصل الحزام من (المدن - الحداث) بمدينة لندن بواسطة السكك الحديدية كانت تلك المدن تتمتع باستقلالية اقتصادية وإنتاجية.

ولم تنفذ مجمل النظريات بسبب رأي عام تقليدي لم يكن مهياً بما فيه الكفاية لاستيعاب كل الطروحات الحديدية، وبقيت (المدن - الحداث) الـ 25 التي تحيط بمدينة لندن تعاني من هذا النقص، بالرغم من ذلك أدت تجارب (المدن - الحداث) إلى ولادة سياسة (المدن - الجديدة) والأحزمة الخضراء بعد الحرب العالمية الثانية.(كاستكسن، 2004: 44).

من مزايا هذه النظرية:

- انسجام الطابع الريفي المعروف بالطبيعة الحدائق والأشجار، مع مقومات التخطيط الحضري الجديد من مركز مدني وشبكة نقل وفعاليات خدمية ونشاطات صناعية وتجارية.
- كثافتها السكانية قليلة، وكذا الإعتدال على فكرة الإكتفاء الذاتي للمدينة.

أما بالنسبة للعيوب فهي:

- فكرة أن المدينة الحدائقية، مدينة الغد تتيح للفرد الإستقلالية مع أسرته، أدى ذلك إلى انعدام الروابط الاجتماعية بين الناس.
- عندما نفذت هذه النظرية لم يراعي الربط بين السكن والعمل فأنشأت مدن أخرى لتغطي هذا النقص. (العيشي وآخرون، دت : 11 - 18).

2-4- نظرية المدينة الصناعية:

- اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية و الريف المحيط بها، والخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدن لعزلها عن المناطق السكنية ومراكز النمو.
- رائد هذه النظرية هو "توني جرانيير" حيث نشر سنة 1917 فكرة (المدينة الصناعية)، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الاستعمالات وكتطبيق لهذه النظرية نجد في العالم العربي (مدينة العاشر من رمضان) الجديدة في مصر.

من مزايا هذه النظرية:

- فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية.
- توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناتهم.

أما بالنسبة للعيوب:

-قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان.

-ارتفاع معدلات التلوث في هذه البيئة. (العيشي، دت: 26 - 27).

2-5- نظرية المدينة الإشعاعية (الدائرية):

وتقوم هذه النظرية وفق مجال حضري نما حول مركز وشوارع تأخذ الشكل النجمي الذي يتقاطع مع الشوارع الدائرية، وتتميز هذه الخطة بالوصول من الأطراف إلى قلب المدينة بسهولة. (الجديدي، 1997: 133).

ولكن المسافات التي يجب على الإنسان أن يقطعها للوصول إلى المركز تبدو طويلة خاصة مع الشوارع التي تتخذ شكل أقواس الدوائر، كما يترتب على الخطة أن تكون المنشآت غير منتظمة الشكل مما يؤدي إلى تغيير في أشكال العمائر، وقد يؤدي الأمر لتصحيح العيوب في إعطاء المباني شكلا سداسيا يقترب من شكل الدوائر مما يحسن في حركة المرور والرؤية. (وهيبة، B1972: 144).

وهناك أمثلة عديدة لمدن دائرية نشأت في عصور قديمة خاصة في الشرق خلال العصر الوسيط وذلك في محاول لإعطاء شكل انحنائي لأسفل جدران القلاع بما يتفق وشكل السور الدائري الذي بني لأغراض دفاعية مثلما ظهر في بعض المدن الكبرى ومنها (ميلانو، ومدينة ميلان).

ومن عيوب هذه النظرية:

أن هذه النظرية أو الطريق في التخطيط تتسبب في خسارة جسمية للأرض الصالحة للبناء ناجمة عن خطط الزوايا بجوار البؤرة المركزية، أي في قطاع تبلغ فيه الأرض قيمتها القصوى بحيث تبقى مناطق ذات أشكال هندسية يصعب تطويعها معماريا وهندسيا. إضافة

إلى صعوبة تقسيم الأرض وكذلك في تطبيقها على المدن ذات الطبوغرافية شديدة التضاريس.

2-6- نظرية مدينة الغد:

جاءت فكرة هذه النظرية بعد مرحلة ما بعد لحرب العالمية الأولى، حيث كانت تتسم بعملية البناء السريع، بسبب الدمار الذي سببته الحرب.

فوضع قواعد هذه النظري المعمارية الفرنسي " لوكور بيزيه Le Corbisie " عام 1922.

فهي عبارة عن شوارع ضخمة تحوي في وسطها عمارات عالية ناطحات سحب يتركز في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية، وحول ناطحات السحاب، تجد عمارات في شكل خطط زجاجية، وفي خارج المدينة توجد منطقة الفيلات بعدها طور " لوكوربيزيه " مخطط المدينة وأطلق عليه " المدينة المشرفة " حيث تميزت بأنها هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل.

ومنه فإن أفكار هذه النظرية كانت مبنية على التزاوج بين المدينة الريف وأكد على الامتداد الرئيسي، فعرف المساحة العمرانية بأربعة وظائف وهي المسكن، العمل، المواصلات، الراحة الفكرية و الجسدية، كما سبق ذكره.

من مزايا هذه النظرية:

- الحد من التكدس في وسط المدينة بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة.

- استخدام الامتداد الرئيسي لاستغلال أقل مساحات من الأرض.

أما بالنسبة للعيوب:

فإن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة أو يخفض كثافة السكان فيها.
(العيشي وآخرون، دت: 28 - 29).

2-7- نظرية المربعات [المخطط الشطرنجي]:

تعتبر هذه الخطط أو الطريقة هي الأكثر شيوعا ليس فقط في البلدان التي خضعت للاستعمار الأوروبي، ولكن أيضا في الولايات المتحدة وفي كندا في استراليا، كما تطبق هذه الخطة في الإمتداد العمراني للمدن الكبرى في كل دول العالم.

وبدأ تطبيق هذه الخطة لدى الرومان حيث شيدت المعسكرات الحربية حول طريقين رئيسيين، متعامدين ونمت حولهما في شوارع متقاطعة المباني ويمثل ذلك مدينتا (تورينو وفلورنسا) اللتين تطورتا في ظل الرومان الذين أسسوا عددا ضخما من هذه المدن في شكل معسكرات.

وقد تخطت مدينة (نيويورك) وشوارع (مانهاتن) في شوارع متوازية تمتد بطول المدينة وعرضها وتكرر هذه الخطة في مدن (سان فرانسيسكو) حيث شبكة شوارع تبدأ من قمة الهضبة حتى الجزيرة وخط الساحل، وقد ألزمت المدن الجديدة بنفس الخطة مثال ذلك مدينة (كيوبر في تايلندا). (الهيبي، 2009: 76).

ومن مميزات هذه النظرية:

-إمكانية التقسيم العقاري لقطع الأراضي ويسهولة تحديد القطاع الإداري وبناء الأماكن في شكل هندسي يشغل كل المساحة استغلالا منظما، ونمطا يتكرر في كل القطع.

ومن عيوبها:

-أن الشوارع تتقابل بزوايا قائمة ومن هنا يقل مجال لرؤية خاصة في نقطة التقاء الشوارع.

- رغم ذلك فإن كثيرا من المدن الكبرى حطت منذ أجيال قديمة وفق خطة الشطرنج (المربعات).

وتبنت أوروبا الغربية هذه الخطة اعتبارا من القرن الثاني عشر وظهر ذلك في منها "ريوم"، "سارلوبيس" فتظهر في شكل مستطيل أو ببيضاوي ولكن الطرق الداخلية تظل مخططة في خطوط متقابلة.

2-8- نظرية الحي المغلق:

إن الحي المغلق هو وصف عن مجموعة منازل أو مبان موزعة على ثلاثة جوانب لساحة ما أو لطريق مسدود، تتصل عادة الساحة أو الطريق المسدود بشارع ما من خلال أحد جوانبها الأربعة حيث تكون المنازل الواقعة بقرب الطريق مدخلا للحي المغلق ذاته، وهناك عدة وضعيات مختلفة لمبدأ الحي المغلق.

إن التجارب المنهجية والمتعددة تزودنا بعدد كبير من النماذج المتعلقة بأحد عناصر المدينة، وهي الحي المغلق، فهناك الحي المغلق كليا، كما هنا أحياء مغلقة أكثر تعقيدا تقع بين الشارع والطريق المدور.

تشبه الساحة المربعة فناء داخليا تحيط به منازل ذات طابع معماري تصويري ريفي وقد حاول المهندس "سكوت" نسخ التنظيم القروي أكثر مما حاول استحداث نظام حي جديد.

كما أن هناك نماذج أخرى لم تنفذ على أرض الواقع حيث يأخذ الفناء الشكل "T" فيزداد بذلك طول الساحة الداخلية أو طول الطريق المسدود.

إن القسم الأيمن للشكل [T] محاط بعشرة منازل على كل من جانبيه، أي ما مجموعه 20 منزلا يتألف كل جانب من مجموعتين، الأولى مؤلفة من ستة منازل متلاصقة الثانية من

أربعة منازل متلاصقة أيضا، إن الفراغ القائم بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية يبشر بوجود الفناء المحاط بمجموعتين مؤلفتين من أربعة منازل لكل منهما.

إن الطريق المسدود مخصص إذن لسكان الحي فقط، وهو بذلك له صفة شبه عامة أو شبه خاصة فهو لا يؤدي إلا إلى مداخل المنازل، فهو إذن فضاء مشترك لسكان الحي فقط.

أما خلف المنازل تتواجد حدائق صغيرة أكثر خصوصية يتم الوصول إليها، إما من داخل المنازل وإما من خلال ممر صغير يصلها بالفناء المشترك وأحيانا يوجد ممر عام بين الواجهة الخلفية للمنزل والحديقة الخاصة، وهذا ما يعطيها طابعا عاما بض الشيء لأنها مكشوفة للمارة داخل الحي المغلق، وتقع هذه الممرات إجمالا عند العقارات الخلفية حي المقابلة لحي آخر وهي تؤمن التواصل بين مختلف الأحياء. (المهيني، 2009: 92-94).

2-9- نظرية المدينة المرنة: " المخطط اللين "

قام علماء التخطيط الحضري بإبراز خطة مركبة تنمو فيها المدينة وفق نظام بناء يتطور يوم بعد يوم، ومع كل تطور تحدد خطة بناء الأحياء الجديدة.

وقد يبدو نمو المدينة بهذه الطريقة للوهلة الأولى أنه نمو عشوائي لا يخضع لحظة معينة.

وكان النموذج الأول لهذه الخطة ممثلا في مدينة (نوريس Noris) وهي مدينة جديدة نشأت في عام 1935 م وقد تطورت المدن الجديدة في كل أنحاء العالم وفق الخطة المرنة خاصة ما يتعلق منها بالبناء واحدة وراء الأخرى، أو في امتداد المناطق الخضراء التي تتخلل المباني وترتبط مكونات المدينة جيدا بالطرق والشوارع. (الجددي، 1997، 13).

وقد نمت بعض الأحياء الهامشية من المدن الكبرى وفق الخطة المرنة حيث تظهر فيها الخطوط المنحنية بدلا من تقسيم الأراضي وفق مربعات متناظرة.

وقد خططت كمثل آخر مدينة (برازيليا) التي تطورت في شكل طائرة يشكل جناحيها امتداد عمراني حول بحيرة صناعية، يمكن تطويرها، أمام المحور المركزي فيها، فنشأ فيه المباني الحكومية، المهمة مثل البرلمان قصر الحكم وغيرها وتنظم على جانبيه مباني الوزارات ثم الأحياء السكنية التي يفصل بين مبانيها قطع من الأرض الخضراء المغطاة بالعشب كما تنظم حولها الشوارع الواسعة.

2-10- نظرية النمو المميز للمدينة:

وهي خط يتم فيها تطوير الأحياء التي تنمو حول معلم أثري معين وإبراز هذا المعلم بطريقة جيدة تنتظم على أساسها الطرق والشوارع، تبرز معالم الخطة لحي من الأحياء أو المدينة كلها بطريقة تؤكد أهمية المعلم الأثري وعظمته وثباته على مر العصور وتواليها، وتتنظم حوله المباني باختلاف أنماطها، ومن أمثلة هذه المدن (مدينة فرساي) التي تطورت معالمها حول القصر الذي يتفق عظمته مع عظمة الملكية الفرنسية لمدة يزيد عمرها عن قرن من الزمان حيث تنتظم الخطة في شكل خمسة شوارع واسعة تنتهي عند موضع القصر. (كارنيه، د ت: 198).

سابعاً: استخدام الأرض والتركيب الوظيفي للمدينة: (مكونات المدن)

في هذا الجزء نحاول الوقوف على مكونات المدينة ودراسة التركيب الداخلي لها. ورسم صورة توضيحية للمدن تؤدي إلى فهم مشكلاتها وأوجه الضعف والقصور فيها، فالتركيب الداخلي للمدينة ظاهرة ديناميكية متغيرة، تزداد اتساعاً مع الزمن، ويظهر على وجهها الجديد من العمران الحضري على أنقاض القديم، أو بشكل إضافات وامتدادات حديثة لم تصل إليها حدود المدينة من قبل (الخياط: 1982: 241).

كما توضح لنا نقطة التشابه الرئيسية بين كل المدن، والتي من خلالها تأخذ كل الوظائف والأعمال وتحدد المناطق وكيفية معرفتها، وبالتالي كيفية التعامل معها. وبصفة عامة يمكن القول أن المدينة تشمل عدة مناطق وأقسام رئيسية هي:

- **مركز المدينة:** منطقة الخدمات الرئيسية الذي يحتوي الأنشطة والمتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.
- **المنطقة السكنية:** وتشمل المساكن بكل أنواعها، فردية، جماعية، منازل، فيلات وهي الأحياء والمجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.
- **الخدمات العامة:** وهي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس وهيئات المياه والكهرباء والمجاري، الغاز، المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد ومراكز الشرطة ومنشآت الخدمات والنوادي وغيرها.
- **المنطقة الصناعية:** والتي تحتوي على المصانع والشركات والورشات الكبيرة.
- **المساحات الخضراء والمفتوحة:** وتشمل الساحات والمنتزهات والملاعب
- **شبكة المواصلات:** والتي تضمن الربط بين كافة أجزاء وأقسام المدينة لتسهيل حركة التنقل. (حبيب، 1991: 64).

وتختلف نسب أو مساحة المناطق أو الأقسام أو الأركان المختلفة تبعاً لنوع المدينة وحجمها وموقعها وثلث الأرض، كثافة السكان، المستوى الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك ويجتذب كل قسم منها نوع خاص من الناس والخدمات، كما يطبع كل منها سكانه بثقافة خاصة، فالمدينة إذن هي خليط من الأقسام التي يتميز كل قسم منها من الخدمات وعدد من السكان، هذا الأخير الذي يمثل أحد المتغيرات في مرفولوجية المدينة وتركيبها الداخلي.

1- السكان:

يرتبط العمران الحضري بالسكان (المواطنين) الذين يكونون المادة الاجتماعية للحياة الرتيبة في منطقة من المناطق، ومعنى ذلك أنه لابد من تواجد المواطنين أو توطنهم في منطقة أو مساحة معينة من الأرض.

ومن هنا يأتي مفهوم الشيء البشري " الأيكولوجيا البشرية" ، كما أن الزيادة في السكان(المواطنين) أي النمو الديموغرافي يؤدي إلى التوسع العمراني والزيادة في السكنات والطلب على المنشآت والمرافق الضرورية للحياة الحضرية. (الساعاتي، 1980: 287).

وهذا تظهر آثاره بوضوح على التشغيل والصحة العمومية، التعليم، النقل والمواصلات، السكن، النظافة العامة...إلخ.

وهنا يتضح تأثير النمو الديموغرافي على جميع القطاعات الأساسية في الوسط الحضري، مثل: أسعار الأرض، السكن، النقل، وهذا ما يظهر بشكل أوضح في المناطق التي يكثر فيها تركيز السكان مما يستدعي ضرورة التدخل المستمر على المجال الحضري ليلاءم الطلب المتزايد على الخدمات والمرافق.

2- السكن:

الإقامة هي الوظيفية الأساسية للمجال الحضري، ماعدا المراكز والمصانع والمستودعات حيث الإقامة استثنائية، نجد الإقامة في كل مكان من المدينة، ففي الكثير من أنهج التجارة أو المكاتب نجد الإقامة تحتل الطابق الأعلى، وحول المصانع تتسرب في الفراغات البينية.

فالمساكن في كل مكان لكنها لا تتشابه بالمرّة، فهناك الكثير من أنماط السكن، ويقصد بنمط السكن، التميز بين مجموعة من الصفات والخصائص لمجموعة، من المساكن تشترك فيما بينها في عدد من الصفات بحيث تميزها عما جاورها". (معروف، 1984: 280).

وتختلف المساكن من حيث الشكل "المظهر الخارجي" فهي غير متجانسة لا من حيث الشكل الهندسي ولا من حيث مادة البناء، وكذلك تختلف المساكن من حيث المضمون، أي التقسيمات الداخلية للمسكن، أي عدد الغرف ومساحتها.

أيضا من حيث المجال الخارجي أي موقعها في مجال مفتوح أو مغلق....الخ. (مزهود، 1995: 59).

كما يتأثر المسكن بالسياسة الحضرية التي بإمكانها التأثير على الحظيرة العقارية كالضرائب، وإدارة التجديد أو المحافظة (قاريني، د ت: 189).

فالسكن يعتبر إذن أهم الملامح الرئيسية في مرفولوجية المدينة، وأحد الأسس التي تحدد الحالة الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، فهو الوحدة الأساسية للنسيج العمراني الذي يحدد الشكل الخارجي للمدينة، ومدى انسجام واتساق نسيجها العمراني.

3- نظام الشوارع وشبكة المواصلات:

إن شبكة الشوارع هي الأساس التخطيطي لمخطط المدينة العام، فالشوارع تؤمن المواصلات في داخل المدينة وتوضح تحتها شبكة الشوارع الهندسية وتكون شبكة الشوارع بأنواع مختلفة من حيث شكلها الخارجي، فهناك الشبكة المستطيلة "قائمة الزوايا" التي تتألف من شوارع متقاطعة مع بعضها البعض بزوايا قائمة، ولكن هذه الشبكة خاصة بظروف التضاريس الأرضية المستوية، ثم الشبكة الشعاعية الدائرية التي ترتبط بسهولة كافة أقسام المدينة مع المركز، أما شبكة الشوارع الحرة فلها شكل مختلف المظهر مرتبط بالخصائص

الطبيعية للمدينة، ويوجد هذا النوع عادة في المدن الصغيرة والمدن التابعة ، وفي المناطق المنفردة للمدن الكبيرة في حالة تخطيطها الجزأ. (ريمشا، 1977: 103).

ومما لا شك أن تطور أساليب النقل، قد أسهم في تسيير عملية نقل فائض المحاصيل الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن، وربما كان ذلك أحد أسباب النمو السكاني المفاجئ الذي شهدته المدينة، ونظام الشوارع من أهم عوامل التنمية الحضرية حيث أن التنقل بين المدينة وضواحيها كلما كان أسهل وأيسر كلما أسهم في تخفيف الضغط عن المدينة وخاصة لتسهيل حركة تنقل العمال الوافدين للمدينة بدل إقامتهم فيها، وما يصاحب هذا التركيز من مشاكل كالمناطق الهامشية والممارسات التي تقع في هذه المناطق.

4- مخطط المدينة:

كل هذه المتغيرات السابقة التي تتدرج ضمن التركيب الداخلي للمدينة تظهر من خلال مخطط المدينة الذي يفرضه شكل كتل الأبنية واتجاهات الشوارع والطرق، وتوزيع الساحات، وجهات توسع البناء، وامتداد الأحياء، وجميع هذه الأمور تتدخل في توجيه حركتها العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وكذا التقنيات الحديثة التي تمكن الإنسان من تنفيذ تحولات في مظهر الأرض. (المحلي، 1991: 72).

ويعد مخطط المدينة في بعض أشكاله ملخصا لتاريخها، فمنه يمكن متابعة مختلف مراحل نموها، وتنوع التطورات الموجهة لها، كما أن التركيب الداخلي للمدينة يعكس أشكال التدخل على المجال الحضري وتوزيع خارطة مرافقها ومناطقها نتيجة المخططات والقرارات التي تتخذها السلطات المحلية لتنظيم المدينة، كما أنه يعكس صورة النسق الاقتصادي والاجتماعي لسكان المدينة ومجتمعها.

الفصل الرابع:

مدن المستقبل من التنمية إلى المواطنة

أولا : المدن الجديدة.

ثانيا: مدن المستقبل.

ثالثا: بعض المشاكل المرتبطة بمدينة المستقبل.

رابعا: المدينة في الجزائر(ظاهرة التحضير في الجزائر).

خامسا: أنواع المدن الجزائرية.

سادسا: مدرسة شيكاغو.

سابعا: الفلاح البولوني.

أولاً: المدن الجديدة:

لقد عرف العالم التجمعات العمرانية منذ فجر التاريخ، و اتخذت مواطن الاستقرار الإنساني شكلا يعكس الارتباط بين السكان و البيئة المحيطة بهم. و حينما كان النشاط الزراعي هو الهيكل الرئيسي لحياة المجتمع خلال المراحل الأولى للتطور الإنساني كان السكان يميلون إلى أسلوب الإستيطان المتجمع في مركز واحد. فكان السكان في العصور القديمة، يقيمون مدنهم و قراهم عادة في وحدات مجمعة حتى يمكنهم الدفاع عن وطنهم ضد الدخلاء.

وقد عاش الإنسان في الماضي حياة تتفق مع المقومات البيئية المحيطة به، مستخدماً العقل و الخبرة في التكيف مع العوامل الطبيعية و الموارد البيئية، مؤمناً بأن الحفاظ على البيئة يحقق له استمرار البقاء، لهذا كان يختار موقع سكنته بجوار مصادر المياه و الغذاء و الموارد الطبيعية الأخرى، لضمان أمنه الطبيعي و بعد قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشرة و توجه العالم إلى استعمال المكننة و ظهرت حركة الهجرة من الريف إلى الحضر و زيادة نسبة التحضر. و نتج عن ذلك سوء الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية نظراً للتجمع و اكتظاظ السكان بها، و انحدار مستوى الخدمات.

و مع بداية القرن العشرين و نتيجته لازدهار الصناعة و تطور الفكر الاجتماعي، ظهرت فكرة إنشاء المدن الجديدة، ووضح "اينزروارد" في انجلترا فكرة أول مدينة حدائقية "لتشورث" و كانت مدينة صغيرة الحجم يقطنها الأغنياء الذين يعملون في لندن، و قد جمعت هذه المدينة بين محاسن الريف و أسلوب الحياة في المدن الصغيرة.

و تبع مدينة "لتشورث" أمثلة أخرى مثل "ويلون" انجلترا عام 1914 و مدينة "هيلرو" بألمانيا عام 1908 و مدينة "هيلس" بهولندا عام 1912 و مدينة "رادبيرن" بالولايات المتحدة ثم مدن الأحزمة الخضراء في مشروع وادي "التينسي" عام 1933.

1- المدن الجديدة في الوقت الراهن:

إن التخطيط من أجل بناء مدن جديدة أصبح يمثل في الوقت الحاضر إستراتيجية، تواجه من خلالها الدول المتقدمة و النامية على حد سواء العديد من مشكلاتها و الجدير بالذكر أن بناء مدينة جديدة أو مستحدثة، عملية تتكامل فيها المقومات الاقتصادية والاجتماعية و النفسية جميعا.

إذ أن المدن الجديدة تمثل شكلا بنائيا نموذجيا و محصلة لتغيير المخطط من أجل إقامة مجتمعات تتحقق فيها مستويات معيشية أفضل، فهي مجتمعات مستحدثة تتوفر فيها أساليب الرعاية الاجتماعية و الصحية و التعليم ... الخ.

ويستعمل تعبير المدن الجديدة في تسميته العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها، من ناحية الأهداف و الوظيفة و الحجم، و يؤثر بالطبع على الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للدولة.

و بذلك نجد أن المدن الجديدة كل لا يتجزأ، فهي ليست مجموعة من المساكن والمحلات التجارية و المباني و المشروعات الصناعية، كما أن خطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ليست حصيلة المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية، لكن المدينة الجديدة تعتبر أداة يمكن بواسطتها التأثير على طريقة الحياة بالنسبة للأفراد (المواطنين) داخل المدينة ككل (حمادة، 1998: 173).

وسوف يتم تناول فكرة إنشاء المدن الجديدة التي تعد كبديل للحد من مشاكل عديدة تعاني منها معظم الدول و نخص بالذكر مكانة المواطنين ضمن هذه المدن من خلال توفير كل وسائل الراحة التي يمكن أن تضمن الاستقرار، ليس من الجانب الاقتصادي فقط بل من الجانب الإنساني والاجتماعي أولا.

2- مقومات نشأة المدن الجديدة:

اتفق العديد من المؤرخين و العلماء أن فكرة المدن الجديدة بدأت منذ آلاف السنين، فهي لا تعتبر فكرة جديدة أو حديثة المنشأ، ففي القرن الخامس الميلادي تدهورت المدن الرومانية القديمة بسبب سقوط الإمبراطورية و تدهور التجارة و ضعف خطوطها مع أوربا، و لهذا ساد الكساد في المدن الأوروبية و تقلص عدد سكانها و ضعفت سياسيا، ولكنها ما لبثت أن انتعشت مع بداية القرن الحادي عشرة، غير أن المدن التي ظهرت في هذه الفترة لم تكن امتداد للمدن القديمة بل أنها نشأت ككيانات اجتماعية جديدة (register w w w . qassimy – com/ab – المدن الجديدة في العالم – عبد

السلام الزاهر – 16/04/2008 . 12.00 سا).

فقد نشأت هذه المدن الجديدة اعتمادا على النمو الذي طرأ على التجارة الخارجية مما أدى إلى مزيد من التجمع السكاني و من ثم فقد كانت معظم المدن الجديدة ناشئة من فكرة قديمة و استجابة لعدة مشاكل في المدينة القديمة. و العوامل أو الأساليب التي تدفع العديد من الدول المتقدمة بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة لإنشاء مدن جديدة تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيد. و تشير الدراسات المتعددة الحديثة إلى أنه في العديد من الدول المتقدمة بدأت معدلات زيادة سكان المدن الكبرى في النقصان. أما في الدول الأقل نموا فتجد أن عوامل التركيز ما زالت قوية جدا و بالتالي فإن المدينة تنمو بسرعة أكبر بكثير من المدن المتوسطة و الصغيرة، و يؤدي ذلك بالطبع إلى مشاكل عديدة لعدم قدرة تلك المدن و إدارتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان و النشاطات الاقتصادية، ولهذا بدأت الكثير من الدول الأقل تقدما في إنشاء العديد من المدن الجديدة بأنواعها التابعة والمستقلة. (الضبع و أبو كرشة، 2000: 227).

فالمدن الجديدة عموماً تظهر نتيجة لأسباب اجتماعية و اقتصادية من أجل سد الحاجات البشرية المتمثلة في متطلبات المواطنين، من حيث التوزيع و الكثافة و النمو، و ما يتصل بها من أسباب ترتبط بتحسين ظروف المعيشية لكافة أعضاء المجتمع.

دون إهمال العوامل الاقتصادية التي تحتل الصدارة كعامل للتفكير بإنشاء مدن جديدة و ذلك بحثاً عن موارد طبيعية أخرى لتكون حلاً لبعض المشكلات الاقتصادية الملحة والتي جاءت نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة التي تعيشها معظم الدول في الآونة الأخيرة.

و من هنا يمكن القول أن المخططين لتلك المدن لا يستغلون فقط ما لديهم من مناهج و طرق للبحث عن تشييد هذه المدن بل يباشرون أيضاً ما لديهم من خطط طبيعية تؤدي إلى تقدم المجتمع و تحقيق أهدافه الاجتماعية و الاقتصادية. (حمادة، 1998: 167).

و عليه فالتغلب على المشكلات التي تعيش فيها المدن القديمة، يجب أن يكون العامل الأساسي المرتبط بإنشاء المدن الجديدة يهدف إلى الوصول بها إلى مستوى اجتماعي واقتصادي يمكنها من الوصول إلى أهدافها. و يتحكم في سبل و وسائل إنشاء المدن الجديدة عاملان رئيسيان هما: مصادر الطبيعة و جهد الإنسان.

3- المدن الجديدة وظائفها و أبعادها:

يشهد العالم منذ بداية السبعينيات تحولات اقتصادية و سياسية و فكرية هامة حيث أصبح أكثر تدخلاً في علاقاته الاقتصادية. فبرزت اتجاهات عالمية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و العمرانية، و نظراً لأن سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول جذب الأنشطة الاقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى. و توفير المزيد من فرص العمل فإن هذه السياسة تعتبر اتجاهاً هاماً لتنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية. و منه فمن الصعب أن تقتصر المدينة الجديدة على وظيفة

معينة، فهي و إن أنشأت للقيام بوظيفته معينة فإنها على المدى البعيد تنتوع أنشطتها وتتوسع أهدافها.

و مما سبق فإنه يمكن صياغة بعض الاقتراحات للوظيفة الأساسية للمدن الجديدة نذكر منها:

- تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى نتيجة لخلق مناطق جذب جديدة.

- توفير فرص العمل للسكان.

- تحقيق أغراض اجتماعية و اقتصادية من توفير الإسكان الجيد و المشاركة في التقليل من حدة الأزمة العقارية و كذلك تحقيق قدر من التوازن للحركة السكانية في البلاد و تجسيد نوع من العدالة بين المدن و المناطق الجانبية في البلد الواحد.

- زيادة معدلات التنمية و توفير المرافق و الخدمات للسكان.

و عليه فيمكن حصر الأبعاد التي تبين طبيعة نشأة و نمو المدن الجديدة كالاتي:

- بعد ديموغرافي عمراني يهدف إلى إعادة توزيع السكان و التقليل من تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية.

- بعد اقتصادي إنتاجي، يهدف إلى استغلال الموارد البيئية المتاحة و استغلالها بالإضافة إلى إعادة توزيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة على خريطة الدولة.

- بعد اجتماعي يهدف إلى إشباع الحاج الأساسية للمواطنين أملا في تحقيق حياة أفضل. (حمادة، 1998: 174-175).

ثانيا: مدن المستقبل:

يتميز المجتمع المعاصر بتأثره الواضح بتقنيات المعلومات والاتصالات حيث أن تلك التقنيات قد تطورت تطورا مذهلا لا يمكن تجاهله في الدراسات المعنية بمستقبل

المدن، فقد بدأ الاعتماد بشكل كبير على الإلكترونيات وشبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) والوسائط المرئية والمسموعة، مما يشير إلى أن عالم الألفية الثالثة يتحرك نحو مجتمع حضري يعتمد على التواصل من خلال استخدام الرسائل والإشارات والمعلومات الإلكترونية، ومن أهم تحديات هذه التكنولوجيا أنها تسير بخطى سريعة جدا تفوق سرعة الإدراك البشري لها، وبالتالي كيفية دراسة تواجها، فقد أدت هذه التكنولوجيا إلى تغيرات مكانية واقتصادية واجتماعية وثقافية بالغة، وبالطبع فإن لهذه التغيرات تأثير واضح على أنماط المدن والحياة الحضرية.

ولهذا فقد أصبحت هذه التغيرات موضوعا للتساؤل، فالحياة الحضرية الآن أكثر تقلبا، وأكثر تعرضا للتغيرات السريعة من أي وقت مضى منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبناءً عليه ظهرت العديد من التساؤلات والاستفسارات حول مستقبل المدينة المعاصرة، فكثير من المنظرين والمخططين ينتبأ بتغيرات جذرية في طبيعة المدينة المعاصرة والحياة الحضرية.

ويمثل هذا البحث محاولة للتعرف على المفاهيم المستجدة للفراغ وتحديد الفرق بينها وبين الفراغ التقليدي، وتحليل تأثير تلك المفاهيم على مستقبل المدن من خلال تحديد التغيرات المتوقعة الحدوث والمصاحبة للثورة المعلوماتية وتأثيرها على مستقبل المدينة وبالتالي مستقبل ومكانة مواطنيها والتي تمثل في نفس الوقت إشكالية مطلوب دراستها.

ففي الوقت الراهن يندمج الكمبيوتر المحمول والهاتف في شبكة اتصال شخصي، تربط الإنسان أينما كان بالشبكات المحلية والعالمية. ونظرا لتخلل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وأجهزة الكمبيوتر كل ركن من أركان الحياة الحضرية واندماجها داخل المدينة وظهور الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية، والذي أدى إلى العديد من التساؤلات والاستفسارات حول مستقبل المدينة والدور الذي تقوم به بالنسبة

للتغيرات الحضرية الأمر الذي دفع بالعديد من المنظرين للتنبؤ بتغيرات جذرية في طبيعة المدينة والحياة الحضرية وعلاقتها بقاطنيها.

1- ملامح مدينة المستقبل:

مما سبق يمكن وضع تصور عام وملامح أساسية لما سوف تكون عليه المدينة في المستقبل من خلال عرض مجموعة من العوامل والمكونات الرئيسية ذات التأثير الفعال على تكوين المدينة كما يلي:

1-1- حجم التجمع العمراني:

إن الكثافة السكانية تزداد بمعدلات مرتفعة وأن تضخم المدن وارتفاع معدلات التلوث بها يعد من أهم المشاكل التي تعاني منها المدن ومن المنتظر أن تعاني منها بصورة أكبر في المستقبل.

إلا أن الحجم الصغير للمدينة من المفترض أن يكون الأكثر شيوعاً في المستقبل وذلك بالرجوع إلى نظرية التصغير التي سوف تمتد إلى جميع الاختراعات الإنسانية حيث أن المدينة الصغيرة الحجم يمكنها أن تقوم بجميع وظائف وخدمات المدينة الكبيرة، بالإضافة إلى التقدم السريع والمذهل في وسائل النقل والمواصلات التي من المفترض أن تعمل على تقريب المسافات الكبيرة بين المدن مما يلغي الحاجة إلى التجاوز والتزام داخل المدينة الواحدة.

1-2- تلاشي المسافات وأهمية المكان:

مع الوقت سوف تتناقص التنقلات الكثيرة للسكان وذلك لأنه سوف تكون هناك العديد من وسائل الاتصال الحديثة بين السكان دون الحاجة للانتقال، وسوف تكون بؤرة الاهتمام ومركز التجمع العمراني هو المكان الذي سوف يتم فيه السيطرة والتحكم وإدارة

تدفق هذه المعلومات، كذلك من المنتظر أن تضم مراكز التجمعات العمرانية الخدمات التي لا يمكن توفيرها من خلال أنواع الاتصالات المختلفة والإنترنت مثل الخدمات الترفيهية والتي يلتقي بها الناس بين الحين والآخر نظرا للغبة التي من المنتظر أن يشعروا بها لأن معظم أعمالهم وخدماتهم سوف تدار من المنزل لذلك لا بد من التلاقي والتغيير من وقت إلى آخر و يكون التلاقي في مركز التجمع العمراني حيث توجد أماكن العبادات وبعض أماكن الخدمات الصحية والتعليمية الأخرى.

وسوف تأخذ هذه الاستخدامات مكانا مميزا من المدينة نظرا لأنه المكان الوحيد القادر على تجميع الناس وكسر حدة الملل والرتابة التي سوف تسود في عصر المعلومات.

وسوف تضعف العلاقة بين المنطقة الصناعية والمدينة، حيث يكون معظم التعامل بينهم عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة والشبكة الإلكترونية، حيث يمكن لرجال الأعمال إدارة مصانعهم في أي مكان في العالم، كذلك الاعتماد على العمالة الإلكترونية، سوف يزيد من ضعف العلاقة بين المدينة والمنطقة الصناعية.

1-3- تأثير المناطق الحضرية (العمران) على البيئة الطبيعية في المستقبل:

من المنتظر أن تكون أغلب التجمعات العمرانية في المستقبل في مناطق صحراوية وهذا لحماية المناطق الزراعية من العمران والنمو عليها، وعلى ذلك سوف يزداد الاهتمام بالبيئة الصحراوية وتطوير تكنولوجيا وطرق البناء المختلفة لتتوافق مع الظروف الطبيعية لهذه البيئة من حيث عناصر المناخ والتربة. (محمد علي، 2003: 11).

وللتغلب أيضا على ظروف البناء في المناطق الصحراوية سوف يظهر المبنى الضخم الذي يضم أوجه الحياة المختلفة من مسكن وعمل وخدمات وترفيه كل ذلك في مبنى واحد منعزل عن البيئة الصحراوية القاسية أو محتفظ داخله بيئة ودرجة حرارة مريحة

لمعيشة الإنسان ولقد بدأ بالفعل ظهور مثل هذه المباني في مناطق متفرقة من العالم، وخير مثال على ذلك الخليج العربي، دبي، أبو ظبي... الخ.

يتبع ذلك استخدام القباب بشكل كبير للبناء في المناطق الصحراوية، فقد قامت إحدى الشركات اليابانية بتصميم مدينة كاملة تغطيها قبتين هائلتين.

ويمكن القول أنه من المنتظر الاعتماد بشكل ما على المنازل نصف الكروية والتي تحتاج إلى دعائم داخلية وكلما ازداد حجم المنزل النصف كروي ارتفعت كفاءة استخدام الطاقة به.

ومن المتوقع أيضا بناء جزء من المدن فوق البحار كمدن عائمة خاصة مع إمكانية استخدام التيتانيوم في بناء هذه المدن وهي مادة شديدة الصلابة ولها مقاومة عالية للصدأ ولكن لا تزال إمكانية معالجته عالية التكلفة و من المنتظر في المستقبل التغلب على هذه التكلفة العالية.

1-4- المنزل الذكي:

وهو عبارة عن منزل يتصل بشبكة معلومات تتكون من حزم متكاملة من البرمجيات والحواسيب ومعدات بناء يتم تركيبها داخل المنزل لإنشاء شبكة معلومات سريعة وذكية ترتبط بالمصابيح الكهربائية والثلاجة والتلفزيون والراديو والحاسوب المنزلي والأجهزة الكهربائية الأخرى ومقابض الأبواب والنوافذ الستائر والكاميرات التي يمكن تركيبها على مستوى كل المنزل أو المبنى ككل حيث يصبح مبنى ذكي قادر على أن يحس ويفهم كل ما يجري داخله أو حوله وينقله إلى صاحبه على حاسوب صغير، متصل به تفحص من خلاله مداخل ومخارج المنزل ومقتنياته الثمينة، وحتى رؤية الأطفال في غرفهم.

ومن خلال المنزل الذكي تسقط الحواجز الجغرافية والمكانية والزمانية حول الإنسان ويكون متصل مع المنزل في أي وقت وأي مكان مما يقلل ارتباط الإنسان المكاني وبدأ

حاليا هذا المنزل في الظهور وتقوم به بعض الشركات الألمانية واليابانية والأمريكية ويتوقع له إنشاء محدود في المستقبل.

ومع أنه من المفترض بالإنسان أن يختار الحياة الجيدة برغبة عندما يكون معرضا لمنافعها، فإن قدرته على الاحتمال غير موثوق بها في مثل هذه الحالة.
(الزعيبي، 2011: 58).

1-5- القوة العاملة والموارد الطبيعية:

سوف يتم الاعتماد أكثر على العمالة الإلكترونية وسوف تنتشر شيئا فشيئا نظرا للميزات الكثيرة التي تتمتع بها مثل رخص السعر وإمكانية الإستغناء عنها في أي وقت أو الاعتماد عليها في الأوقات الحرجة، فيمكن أن تعمل بصورة متواصلة لفترات طويلة في المصنع لتتلاءم مع كافة الأعمال التي تسند إليها.

ومع زيادة السكان وزيادة الاستهلاك والتطور سوف تتصب كثير من الموارد الطبيعية خلال منتصف القرن القادم إلا أن بعض البحوث قد قامت بدراسة حوالي 12 معدن من المعادن الهامة في حياتنا اليومية وقد وجدت أن المخزون المعروف لها قد تضاعف عشرات المرات وذلك خلال الفترة عام 1950 إلى عام 1970 وذلك نتيجة الاكتشافات الحديثة وظهور تكنولوجيا حديثة لاستخراج هذه المعادن مثل الحديد والنحاس والألمنيوم والزنك والرصاص وغيرها، وتعتبر متوفرة بدرجة كافية للاستخدامات البشرية الحالية.

كما أن التقدم التكنولوجي سوف يؤدي في القرن القادم إلى تحسين أداء العديد من الآلات و المصنوعات مما سيطيل فترة استعمالها والانتفاع بها، ولن يقتصر التقدم التكنولوجي في هذا بل من المتوقع استخراج العديد من المعادن من مياه البحر نفسه، وقد

تمت بالفعل أبحاث في اليابان وألمانيا وثبت إمكانية الحصول على 37 مليون طن من المعادن الذاتية والعالقة في كل كيلومتر مكعب من مياه المحيطات والبحار.

1-6- الطاقات الجديدة:

يجب أن تكون معايير أي مصدر للطاقة في القرن الحادي والعشرين هي الرخص والوفرة وعدم النضوب، وسوف ترتبط جميع أنواع الطاقات الجديدة (الشمسية، الاندماجية، النووية) بفيزياء الكم، والفيزيائيون يقدر أن لدينا في البحار ما يكفي من الطاقة الاندماجية التي يمكن استخدامها.

وهناك العديد من الاحتياجات اللازمة للصناعة متوفرة سواء في المنطقة العربية أو في إفريقيا أو في العالم أجمع، مما يدل على أن النهضة الصناعية الحالية سوف تستمر في تطورها بمعدلات أسرع في القرن القادم، كذلك سوف يكون للمنطقة الصناعية أهمية كبيرة في المدينة لأنها سوف تكون القاعدة الاقتصادية الأساسية لتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة. (محمد علي، 2003: 13).

2- عوامل التحدي في تخطيط مدينة المستقبل:

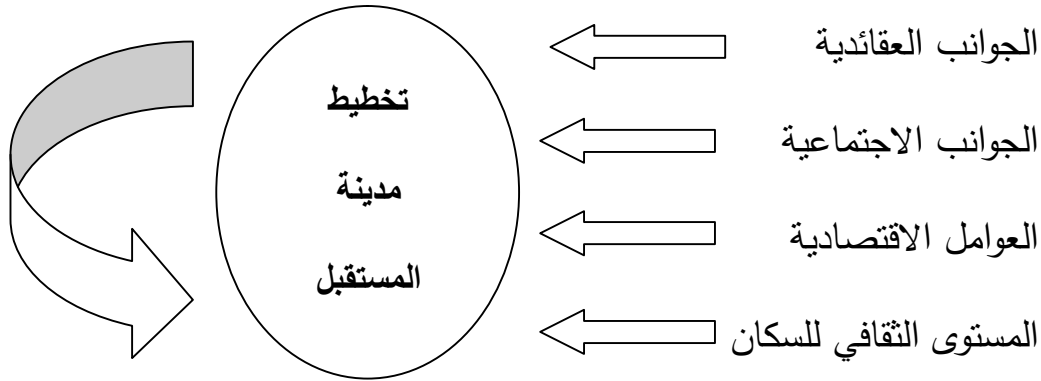
يسبق التخطيط وجود رؤية وإستراتيجية وسياسات حول شكل مدينة المستقبل والفوائد المرجوة منها، وهذا يشمل من الناحية النظرية على الأقل تعريف الهدف وتحديد البدائل المختلفة للتحرك ومن ثم اجتياز البديل الأفضل من بينها يلي ذلك التنفيذ والمتابعة وتصحيح المسار إذا لزم الأمر، ثم لابد التعرف على العناصر التي تشكل بيئة تخطيط المدينة.

فيجب مثلا ضمان وجود التمويل المناسب ووضع بنود خاصة بمشاريع المدينة المستقبلية ضمن ميزانية المدينة الحالية، كما يجب تقييم موارد التمويل الممكنة من البنوك الحكومية المتصلة بمشاريع الحكومة التي عادة ما تتبناها الدولة.

كما يجب إجراء الدراسات الضرورية للتأكد من الطبيعة المعلوماتية لمجتمع المدينة، بمعنى يجب تحديد حجم كثافة التبادل المعلوماتي الحالي والمتوقع مستقبلاً بين أفراد المدينة، ومن العوامل المؤثرة على هذا العنصر مستوى مجتمع المعلوماتية والمستوى الاقتصادي والمدني ونسبة الثقافة العامة والثقافة المعلوماتية وغيرها من العوامل.

كما أنه من المهم تقييم التوجهات لدى رسمي السياسات والوعي بالأولوية التي يضعونها لمشاريع المدينة المستقبلية. وإدراكهم لقدرة تقنية المعلومات على مشاكل المدينة التقليدية، أو الحالية، كما يجب مسح المستويات المتعلقة بالنية التحتية المعلوماتية وغير المعلوماتية في المدينة والدولة ومستوى الوعي المعلوماتي لدى قاطني المدينة. (فرحات، د ت: 5).

إذن فإن عملية تخطيط المدن وإعدادها للمرحلة المستقبلية لا تتبع فقط من وجهة النظر العمرانية، بل تتبع من منظومة متكاملة في شتى النواحي الحياتية، حيث أننا أمام مجموعة من العناصر الأساسية التي تشكل عوامل تحدي أمام تخطيط مدينة المستقبل العربية.



المصدر: عصام الدين محمد علي، رؤية مستقبلية في تخطيط المدن، جامعة

أسيوط، 2003، ص13.

والتي تتمثل في الجوانب العقائدية، النواحي الاجتماعية، النواحي الاقتصادية،

المستوى الثقافي للسكان.

2-1- الجوانب العقائدية:

لا بد أن يكون لدينا الاعتقاد التام بأن أي عمل ضد ما شرعه الله فهو حرام وعلينا الوقوف ضده بكل قوة، ولا بد أن يكون هناك التمييز العقلاني لما هو حرام وما هو حلال فلا بد من مراعاة الابتعاد عن الشبهات والمكروهات في تصميمنا لمساكن ومنشآت والمدن وكل نواحي العيش.

فإذا كانت العولمة أو المعلوماتية ستشارك في تقليص أدوار بعض المباني الخدمائية كالأسواق والبنوك وغيرها، إلا أن دور العبادة المختلفة لا يمكن بأي حال من الأحوال عولمتها والتقليص من دورها، فليس ممكنا مثلا أن تؤدي الصلاة عن طريق الإنترنت، كما أنه أيضا ليس من الممكن إهمالها وتناسيها .

وعلى ذلك فإن العقيدة الإسلامية مثلا لا بد أن تكون أقوى من أي موجة للتغريب والعولمة كما يجب أن تراعي في جميع المخططات العمرانية الاعتبارات الرئيسية لمناسك العبادة المتمثلة في وضعية المسجد وتوجيه المباني نحو القبلة، وكذلك تراعي السلوكيات المنبثقة من العقيدة والتعاليم الإسلامية كالحفاظ على الخصوصية السمعية والبصرية والتآلف والترابط الاجتماعي وغيرها من القيم الحميدة التي حث عليها الإسلام ولكل هذا يتطلب أن يكون التخطيط متلازما مع تلك السلوكيات والتقاليد الإسلامية.

2-2- النواحي الاجتماعية:

المدن أبعد ما تكون عن كونها مناطق سكنية فقط، تتسم بالتنوع والانسجام وتقدم فرصا وظروفا متساوية لسكانها، بل ربما نجد الغالبية العظمى من سكان المدن محرومين من حاجاتهم الأساسية أو لا يمكنهم الحصول إلا على تلك الحاجات الضرورية فقط بسبب وضعهم الاقتصادي أو الثقافي أو العرقي أو النوع أو السن أو أي وضع

آخر ومن هنا تعالت الأصوات داعية في الآونة الأخيرة إلى ضرورة البحث عن الحقوق الإنسانية المدنية والمواطنة المعترف بها دولياً، للسكن والأمن الاجتماعي، والعمل، ومستوى معيشة ملائم، والترفيه والمعلومات والتنظيم وحرية التجمع والماء والغذاء، والمشاركة والتعبير عن الذات والصحة والتعليم والثقافة والخصوصية والأمن والحق في بيئة آمنة وصحية والتعويض والعلاج القانوني، وإجمالي الحقوق الإنسانية المتفق عليها والمكفولة التي يتم ضمانها لكل البشر في كل الظروف كما يشمل الحق في المدينة مطالب الحق الإنساني في الأرض، الصحة والعلاج، النقل العام، البنية التحتية الأساسية، القدرات وبناء القدرات والحصول على السلع والخدمات العامة بما في ذلك الموارد الطبيعية والتمويل كعناصر عملية أساسية ضرورية.

إن الحق في المدينة يضع في سياقه التزامات الدول والسلطات المحلية لاحترام التنوع والحقوق المتساوية للجماعات العرقية، اللغوية، الجنسية، الدينية.

وعليه فالأساس هو عدم النظر إلى نمو المدينة على أسس مادية بحتة لأنه ربما تتجح في ترتيب كل شيء في الحياة الحضرية من الناحية المادية، ومع ذلك تظل الحياة الحضرية مملوءة بالهموم والمشاكل ومكان ضيقاً وقائلاً للفرد المواطن فمدن المستقبل ليست مجرد أبنية وشوارع أو ميادين أو معدات للحياة اليومية، توفر الوقت والمجهود بل إنها نوع من الحياة جديد على الأفراد، يجب أن نهى له الأساس المعنوي وما يتضمنه من تنظيم اجتماعي لا بد أن يصل إلى مرتبة التضامن والتماسك الذي كان للمجتمع القديم ولعل زيادة مشاكل المجتمع الحضري ترجع في المحل الأول لا إلى نقص الجانب المادي في الحياة بقدر ما ترجع إلى سوء التنظيم الاجتماعي وما ترتب عليه من والثقافية المختلفة. (الزعيبي، 2011: 51).

فالجانب الاجتماعي يتمثل في السلوك والعادات والتقاليد الأصلية في اللغة وبإلقاء نظرة على ذلك المجتمع لمعلوماتي (الإلكتروني) يمكن الشعور بمدى التأثير الواقع على

اللغة العربية فالإحصاءات تشير إلى أن المواقع التي تنتشر على شبكة الانترنت تمثل منها 82% من المواد باللغة الانجليزية و 4% باللغة الألمانية، 6.1% باللغة اليابانية و 3.1% باللغة الفرنسية و 1% باللغة الاسبانية والباقي موزع بين باقي لغات العالم وأغلبها لغات أوروبية. فإذا كانت اللغة العربية (لغة القرآن) التي حبانا الله بها ليس لها نسبة تمثيل تذكر على شبكة الانترنت، لذا وجبت مواجهة هذا الاجتياح الفكري واللغوي بامتلاك أسلحة المعرفة امتلاكاً حقيقياً وذلك بتكثيف دراسة اللغة العربية وزيادة المدارس الالكترونية ووضع المواقع التي يمكنها الحفاظ بل نشر اللغة العربية على نطاق أوسع. (محمد علي، 2003: 14).

2-3- العوامل الاقتصادية:

يعتبر هذا العامل من أهم التحديات التي يواجهها المخططون في تخطيط المدن في المستقبل حيث يساهم نقص الموارد الاقتصادية في تدني مستوى المعيشة نتيجة للحاجة المادية التي هي أساس منظومة الحياة، حيث يترتب عليها قصور في مستوى المسكن المناسب وقصور في مستوى المعيشة وعدم توافر المأكل والملبس وكل مظاهر الحياة، وعلى ذلك ماذا تنتظر من شعوب فقيرة لا تملك أسباب التعامل مع التكنولوجيا. المتقدمة ووسائل المعلومات.

فالعالم اليوم هو عالم الأغنياء والمتحكمين في نظام المعلوماتية (محمد علي، 2003: 14).

2-4- المستوى التعليمي والثقافي للسكان:

يتمثل تدني مستوى التعليم والثقافة للسكان في انتشار الجهل بينهم، وغالبا ما تتسم الدول الفقيرة بمعدلات الجهل العالية، نتيجة تدني مستويات التعليم ونقص مصادر الثقافة، والدول الغنية قوية الاقتصاد تضع في أولى اهتماماتها النهوض بالتعليم والثقافة وترصد

لها ميزانيات ضخمة للارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية. وعلى ذلك ترى الدول المتقدمة كاليابان على سبيل المثال كانت قد حددت لها عام 2000 لمحو أمية الكمبيوتر، في حين أن العديد من سكان المدن العربية مازالوا يغطون في أحضان أمية الكتابة والقراءة، حيث يقدر متوسط الأمية في أغلب البلدان العربية بحوالي 64% من إجمالي السكان، وهذا رقم مخيف ينذر بعواقب وخيمة فكيف تتعامل المدن العربية مع غزو تكنولوجيا المعلومات التي تحتاج إلى قدرات ومهارات عالية للتعامل مع الأجهزة الذكية بهذا العدد الهائل من الأميين لأن اليوم ليس الأمي الذي لا يكتب ولا يقرأ بل الغير متحكم في تكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً: بعض المشاكل المرتبطة بمدينة المستقبل:

- الكلفة الباهظة لبناء مثل هذه المدن لما تحتاجه من بنية تحتية وبنية فوقية وسرعة تمرير بيانات عالية.
- عملية تعزيز مظاهر مدينة المستقبل (المدينة الالكترونية) وتأكيد ديمومتها عملية صعبة وتحد صعب تتطلب تضافر جهود كافة المعنيين وليس فقط المبرمجون وفنيو الحاسوب.
- هناك دائماً تخوف من اقتصار عمل المدينة المستقبلية على فئة محدودة من الناس وأن تقتصر على أنواع من المعلومات غير مفيدة عوضاً عن المعلومات المفيدة.
- هناك تخوف من تدني نسبة المشاركة نظراً لعدم وجود المستوى الكافي من الثقافة المعلوماتية بين أفراد مجتمع المدينة، وحتى تتجح فكرة مدينة المستقبل لا بد من وجود نسبة مشاركة عالية، ودفع نسبة المشاركة يتحقق من خلال الوعي المجتمعي لسكان المدينة وحملات الترويج التي يجب أن ينظمها المسؤولون عن الإدارة الالكترونية للمدينة.

*مشكلة المتلاعبين والمتسللين بالبرامج والفيروسات والبرامج الخفية، ومشاكل انتهاك خصوصية المواطنين.

*أن يتم بناء المدينة حسبما تمليه الضرورات التقنية والبرمجة أو حسبما يراه المبرمجون، والمخطط الأساس لمدينة المستقبل يجب أن يبنى من قبل نفس القائمين على إدارة المدينة العادية.

*صعوبة بناء مجتمع معلوماتي صحي في المدينة، فكثير من المواطنين الالكترونيين يتعاملون بأسماء مستعارة وبهوية متخفية مما يشوه التبادل المعلوماتي الحقيقي ويخفف الوجود الاجتماعي في المعلومات المتبادلة (فرحات، دت: 4-5).

لهذا لا بد من الوعي بهذه المشاكل وأخذها بعين الاعتبار عند القيام بالتخطيط لبناء المدينة المستقبلية.

رابعا: المدينة في الجزائر (ظاهرة التحضير في الجزائر):

1-التخطيط الحضري:

التخطيط الحضري يعتبر كفرع من فروع التخطيط الذي يعالج ظاهرة معينة هي ظاهرة التحضر و النمو الحضري (المدينة)، وهذا النوع من التخطيط يتعلق بثلاثة أنواع من الظواهر هي الجوانب المادية الطبيعة و الجوانب الاجتماعية و الثقافية وبالإضافة إلى الجوانب التنظيمية.

فمن خصائص التخطيط الحضري المكونات المدنية المادية و الثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية و التنظيمية.

وقد يصعب الوصول إلى تعريف شامل للتخطيط الحضري للاختلاف في اهتمام المختصين بالجوانب التي يعالجونها فالبعض منهم يركز على الجوانب المادية التطبيقية

لعملية التخطيط الحضري، والبعض الآخر يركز على الجوانب الاجتماعية و السلوكية للتخطيط.

ويراه آخرون بأنه تخصص جديد يهتم بتوظيف واستخدام مجموعة من العلوم الطبيعية والإنسانية يهدف الوصول إلى تكوين وتطوير بيئة خصوصية مناسبة لحياة الإنسان، بحيث يستطيع أن يشبع حاجاته المادية و المعنوية. (الموسوي، يعقوب، 2006، 11).

ويعد التخطيط الحضري أحد أهم أنواع التخطيط في المجتمع نظرا لأنه يتوجه إلى بيئة مختلفة عن البيئات الأخرى.

فله صفات طبيعته مميزة مستمدة من بيئة المدينة التي تتصف ببنية اقتصادية متنوعة ومغايرة، وتتصف بحياة اجتماعية غالبا ما تكون متغيرة ومتحولة تتصف في ذات الوقت بتركيز الكثافة السكانية في مكان واحد وبالمقابل فقد أدت التطورات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التي تبلورت في منتصف القرن العشرين وفي مقدمتها حقوق الإنسان على طبيعة التخطيط الحضري، فأصبح أكثر اتساعا وشمولا وربما أكثر نزعة نحو مراعاة احتياجات الإنسان وسعادته.

ومن هنا أصبح التخطيط الحضري، ذا طبيعة مادية ومعنوية في آن واحد مما أدى في ذات الوقت إلى ظهور أنواع متعددة من التخطيط الحضري مثل التخطيط الاقتصادي التربوي والإسكاني و الصحي و الترفيهي ويستند هذا الاتجاه إلى رؤية محددة للتخطيط الحضري، وهي أنه يعالج ويتعامل مع ظواهر ومشاكل مترابطة متكاملة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به، وترتب عن هذه الطبيعة الإنسانية. للتخطيط الحضري أنه لم يعد حكرًا أو مهنة يقوم بها المهندسون المعماريون أو مخططي المدن وحدهم بل أصبح عمل اجتماعي مشترك يسهم فيه كل من يعينهم أمر المجتمع الحضري مثل علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد وعلماء النفس و الطب و الخدمة الاجتماعية و التربية وسائر التخصصات الأخرى و التي يبدو أنها غير ذات صلة بالتخطيط الحضري في الماضي،

ولكنها اليوم تساهم بدرجة أو بأخرى في فعاليات التخطيط الحضري. (الموسوي، يعقوب، 2006: 18).

ومهما تنوعت وتعددت التعريفات والتصورات المتعلقة بالتخطيط الحضري فلا بد من تحديد مواصفات يعكسها هذا الأخير ويجب أن تتوفر فيه.

- يعتمد التخطيط الحضري على معايير ومقاييس نوعية وكمية يتم على أساسها تخطيط المدينة.

- لا يستطيع التخطيط الحضري أن يكون جاهزا للتنفيذ دون دعم الدولة له ومساندته أصحاب القرار.

- يوازن التخطيط الحضري بين طروحات الجهات الإدارية في الدولة وطموحاتها وتصوراتها، وبين الواقع العملي و العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في المجتمع.

- لابد للتخطيط الحضري أن يأخذ على عاتقه تقسم الإيفاء بشروط النواحي الجمالية و الذوق إضافته في النواحي الوظيفية والملائمة بشكل عام للمجتمع.

- يعكس التخطيط الحضري القيم الاجتماعية و الأخلاقية و الاقتصادية و العادات المتأصلة و القيم الجمالية للمجتمع.

- لابد للتخطيط الحضري أن يوقف بين الماضي و الحاضر واحتياجات المستقبل.

- يستند التخطيط الحضري على القواعد و الأسس الواضحة للاستعمالات الأرض والانتفاع بها في البيئة الحضرية، وعلى العكس من ذلك فإن نقص التشريعات المنظمة للعمران أو الإهمال في تطبيقها أن وجدت، يزيد من تعقيد المشاكل التخطيطية وظهور النمو العشوائي. (الموسوي، يعقوب، 2006: 11-12).

فالتخطيط الحضري عندما ينتقل إلى مرحلة التطبيق تواجهه عراقيل وصعوبات قد تنبثق أصلا من الظروف البيئية الاجتماعية و الاقتصادية، ولهذا يجب استحداث مبادئ وقواعد للتعامل بمرونة مع هذه العراقيل و المشاكل العملية، التي تنتج عن التفاعل

والتصادم في بعض الحالات بين ثقافة المواطن وطروحات الجهات الإدارية مما يؤثر سلبا على الخطة الحضرية ومسارها.

2- النسيج الحضري في الجزائر:

النمط الحضري كتجمع سكني في الجزائر ليس وليد اليوم بل تواجد منذ القدم باختلاف الأجناس البشرية التي تعاقبت على الجزائر والتي تركت بصماتها واضحة للعيان في التراث العمراني وساهمت في ظهور الخلايا الأولى للنسيج العمراني في الجزائر متمثلة في تلك المدن التي لم يبقى منها سوى الأطلال أو المدن التي نمت وتطورت وتأقلمت مع تعاقب الزمن بدءا بالمستوطنات الرومانية التي ظهرت في شتى أنحاء الجزائر خلال الاجتياح الروماني، وتوسع الإمبراطورية الرومانية في إفريقيا .

2-1- المدن الرومانية:

كانت الأهداف الأولى لتوسع الرومان في الجزائر (نوميديا وموريطانيا القيصرية) أهداف عسكرية، فشيدت قلع ومراكز حصينة للجنود الرومان يتحصنون فيها من جراء المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، ولكن سرعان ما أعجبوا بالوسط الجزائري فشيّدوا أجمل المدن التي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن، وشجعوا الرومان للاستيطان فيها، وجلبوا لتخطيطها أمهر المهندسين المعماريين.

ولا تزال آثار هذه المدن تحمل الخصائص العمرانية والحضرية التي امتازت بها الإمبراطورية الرومانية من هندسة عمرانية وتخطيط مدني، وإقامة الهياكل والمرافق والخدمات الأساسية العمرانية، فلا تزال آثارها تحمل خصائص الحضارة الرومانية كبقايا المعابد والكنائس: ... كمعبد تيمقاد والحمامات: حمامات تيمقاد، شرشال، تيبازا.

كذلك الجانب الثقافي فأقيمت المسارح والمكتبات وأشهر المسارح، مسرح جميلة، قالمة، تيبازا.

وقد نالت الرياضة أهمية كبيرة بالجزائر فبنيت لها مدرجات وملاعب ولو أن أغلبها قد أُنُف.

تنتشر بقايا المدن الرومانية في الجزائر على طول الساحل وفي المناطق الداخلية شمال المناطق السهلية، وتدل تصاميم المدن الرومانية على الذوق الرفيع لسكان هذه المدن من حيث اختيار نمط بيوتهم وحدائقها، وطراز تصنيف هذه البيوت من الداخل. وأقيمت عدة مستوطنات ومدن رومانية أهمها:

- عبر الشريط الساحلي:

هيبو ريجيوس (عنابة)، إيجيلجيلي (جيجل)، صالداي (بجاية)، إيومنيوم (تيجزيرت) روسوكورو (دلس)، روسجوني (البرج البحري) إيكوسيوم (مدينة الجزائر) تيبازا، قيصارية (شرشال) كارتيناس (تنس)، بورتوس ماجنوس (بصليوة) وسيجا (رشقون) واد فراترس (الغزوات).

- في الداخل:

سيرتا (قسنطينة) مادوراس (مداوروش) بورسيكو نوميداريوم (خمسية)، كويكول (جميلة) سيتيفيس (سطيف)، وبوماريا (تلمسان).

بالإضافة إلى مدن أخرى شيدت كمحطات عبر الطرق الداخلية مثل تافيرس (سوق أهراس) وما سوكولا (خنشلة) وتاماجودي (تيمقاد) وتبليس (تبسة) وغيرها (التجاني، 2000: 11-10).

وقد انتعشت المدن الرومانية في الجزائر، فكانت بالإضافة إلى كونها مراكز لبسط النفوذ الروماني في شمال إفريقيا، مراكز عمرانية مهمة يقطنها سكان حضريون أغلبهم

من أصل روماني قدرت أحجام هذه المدن السكانية ما بين 5000 و 20000 نسمة في المدينة الواحدة.

وقد لعبت دورا هاما في المجال التجاري وربط جنوب أوروبا بإفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط (التجاني، 2000: 13).

2-2- المدن ذات النشأة الإسلامية:

انتعشت التشكيلة العمرانية في الجزائر مع الفتوحات العربية الإسلامية وأنشأت الكثير من المدن توسعت على نمط مدن الحضارة العربية الإسلامية وتمدنها في مختلف المجالات، مستمدة كيانها ومضمونها وروحها من الشريعة الإسلامية والفقهاء مستجيبة للمقاييس الأساسية للفكر العمراني الإسلامي من حيث التركيب المورفولوجي والوظائف المتنوعة والمنسجمة في شتى المجالات التي يتطلبها المجتمع الإسلامي من مساجد وسكن وأمن ودفاع، وإدارة وتجارة وسياسة وأدب، وفنون وحرف وبساتين وحدائق...إلخ.

وقد تزايد عدد المدن ذات المنشأة العربية الإسلامية مع تعاقب الدويلات الإسلامية التي حكمت الجزائر، وانتقال عواصم الحكم والإدارة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

ارتبط إنشاؤها في بادئ الأمر بقواعد عسكرية أقيمت في النقاط الإستراتيجية ولكن سرعان ما ارتقت إلى مرتبة مدن تتجلى فيها السمات الأساسية للمدينة العربية الإسلامية.

وقد ساهم في تشييد هذه المدن وتهيئة مرافقها في الجزائر كل من الرستميين والأغالية والصنهاجيين، والحماديين، والمرابطين والموحدين والمرينيين والزيبانيين، بالإضافة إلى المهاجرين المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان، ومن بين المدن العديدة ذات النشأة العربية الإسلامية نذكر: مدينة تيهرت والقلعة وتلمسان والمنصورة وبجاية والمسيلة، وتنس، والجزائر...إلخ.

2-3- المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني:

في نهاية القرن 15م ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز، وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي وتؤثر في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتتوعد الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجالات الثقافية و الاقتصادية والسياسية بفضل هجرة العرب المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان، وكان هؤلاء المهاجرون العرب والمسلمون بصفة عامة يضمون بينهم علماء وأطباء ومهندسين ومعماريين وأدباء وشعراء وفنانين، وحرفيين في مختلف المهن ساهموا بأنشطتهم الحضرية في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية خاصة الساحلية منها، أو القريبة من الساحل.

وبذلك أصبحت بعض المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي المدن في العالم آنذاك مثل: مدينة تلمسان في الغرب وقسنطينة في الشرق، بالإضافة إلى مدينة الجزائر والبليدة في الوسط والمدينة في منطقة التيتيري، وبجاية في الشرق، ووهران ومعسكر في الغرب وغيرها من المدن الجزائرية المهمة في ذلك الوقت.

وكانت هذه المدن بالإضافة إلى الوظائف الحضرية والإقليمية التي تؤديها في مجالاتها وأقاليمها تقوم في نفس الوقت بأدوار مهمة في المجالين الإداري والعسكري.

ومدينة الجزائر كانت دوما العاصمة الإدارية للبلاد ومقرا للداي في حين قسمت البلاد إلى أقاليم إدارية تابعة للعاصمة، يدير شؤونها البايات المعينون من طرف الداوي، فكانت الجزائر مقسمة إداريا إلى أربعة أقسام:

- دار السلطان: ومقرها مدينة الجزائر.

- إقليم التيتيري: في الوسط وعاصمته الجهوية مدينة لمدينة.

- بايلك الشرق: يدير شؤونه الباي في مدينة قسنطينة.

- بايلك الغرب: عاصمته تناوبت عليها مدينة معسكر ثم مدينة وهران. (التجاني،

2000: 13).

2-4- المدن الجزائرية خلال الاستعمار الفرنسي:

في نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، ومع احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830م ثم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواء منها الواقعة في الشريط لساحلي والداخلية بدأ عدد سكان المدن يتقلص بحيث أصبح لا يزيد عن 5% من مجموع السكان الجزائريين آنذاك والذي قدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة. ويعود السبب في تناقص عدد السكان في الحضر في هذه الفترة إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للاحتلال وسياسة الطرد والنفي التي اتبعتها الاستعمار ضد سكان المدن الأمر الذي دفع هؤلاء إلى الاعتصام بالأرياف والجبال أو الهجرة إلى البلدان المجاورة.

تميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذاتي واللامركزية في علاقاتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية والتجارية بحيث كانت الأرياف تعتمد على المدن في اقتناء السلع الصناعية من الألبسة وأدوات صناعية وحرفية، وتمون المدن بالمنتوج الزراعي والحيواني بشكل وفير ومستمر ويصدر الفائض منه إلى الخارج.

إلا أن هذه العلاقة سرعان ما كسرت من طرف المستعمر الذي وجه الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي والطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وذلك بربط أهم المدن الجزائرية وأقاليمها بواسطة شبكة من السكك الحديدية ثم أنشأت الموانئ بالمدن الساحلية مثل ميناء الجزائر وميناء وهران وعنابة وبجاية ومستغانم، وبنى صاف والغزوات وسكيكدة وغيرها لنقل المنتوج الزراعي والثروات المعدنية إلى فرنسا.

ويؤكد التجاني على أن الإطار العام للشبكة العمرانية الجزائرية الموجودة حاليا كان موجودا قبل الاحتلال الفرنسي متمثلا في المدن ذات الأصل الجزائري، ولكن لا ينبغي أن ننكر مساهمة المستعمرين في تنمية الهيكلة الحضرية بالجزائر حسب أغراضه المسطرة في مجال الاستيطان الأوروبي مواجهة وتوجيه الشبكة العمرانية وهياكلها الأساسية لخدمة الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الأهداف العسكرية والجيوبوليتيكية للهيمنة على التراب الوطني بصفة مستمرة ودائمة، إذ نجد الإدارة الفرنسية وضعت مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية سواء منها الساحلية أو الداخلية من أجل توسيع نسيجها العمراني حسب مقاييس غربية محصنة إلى جانب المدن الجزائرية التقليدية التي كانت تأوي الأهالي، وذلك بإنشاء أحياء جديدة بهذه المدن لإقامة الأوربيين وتجهيزها بالمرافق الإدارية والهياكل الأساسية.

ويعتقد الكثير من الخبراء الذين تناولوا بالبحث موضوع الشبكة العمراني في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي أن مساهمة الفرنسيين في تنمية الشبكة الحضرية لا تنحصر في توسيع المدن ذات الأصل الجزائري فحسب بل أضيفت مدن جديدة أو وسعت، كانت في بداية الأمر عبارة عن قلاع ومراكز عسكرية وسعت فيما بعد لتصبح مدنا عصرية على النمط الغربي لاستقبال الوافدين من جميع أنحاء أوروبا مثل مدينة سطيف، باتنة، وسيدي بلعباس (التجاني، 2000: 15-16).

2-5- المدينة الجزائرية بعد الاستقلال:

أصبحت الجزائر دولة مستقلة يحتل سكانها الحضرين نسبة 30% من مجموع السكان، أما النسبة الباقية 70% فكانت لا تزال تقطن الأرياف وتمتحن المهن الريفية والفلاحية بصفة عامة.

ولئن لعبت الأحداث التاريخية والسياسية، دورها في تقوية الهجرة الريفية نحو المدن قبل الاستقلال، فإن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت بدورها نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن لعبت السياسة دورا مهما في تحريكه إضافة إلى النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه، استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، وزيادة على أنماط التخطيط الإقليمي والمحلي أو ما يعرف بالبرامج الخاصة التي شملت، الواحات، الأوراس، تيزي وزو، التيتري، تلمسان، سطيف، سعيدة، قسنطينة، الشلف، عنابة وقد أحدثت تغيرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية، وتوسع مجال المدن بتهيئة مناطق سكنية جديدة توسيع شبكة الطرق البرية، إنشاء مركبات جامعية في مختلف أرجاء القطر.

هذه القرى الفلاحية كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي، وعودت الفلاحين على حياة شبه حضرية، وقد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية بحيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز لبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي، إضافة إلى ذلك نذكر سياسة التصنيع التي ساعدت على نمو المراكز الحضرية دون نمو التجهيزات والمرافق الحضرية، كما أدت إلى التوسع العمراني للمدن على اختلاف مستوياتها الكبرى والمتوسطة والصغرى.

لكن هذا الإهتمام بالتصنيع أدى إلى التركيز على استخدام الأرض والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أحيانا بشكل فوضوي أدى إلى انتشار أشكال من البؤس والشقاء متمثلة في انتشار الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن وبالتالي تشوه صورتها الحضرية.

ويضيف التجاني أن المدينة الجزائرية قد دخلت مرحلة الأزمات الاجتماعية، مثل أزمة السكن وانتشار البطالة من جراء العدول عن الإستثمار في القطاع الصناعي

العمومي، ونزع الدعم الحكومي لبناء القطاعات الأخرى، عدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة. (التجاني، 2000: 22-30).

إن المدينة الجزائرية في الوقت الراهن تعيش مشاكل لا نهاية لها، وفي كل مرة يتم التوصل إلى معرفة السبب، دون التوصل إلى حل هذه الإشكالية، التي تفاقمت وجرت معها المدينة الجزائرية إلى مأزق تفقد من خلاله هويتها وشكلها الحضري، وقدرتها على تلبية مطالب ساكنيها، وما زالت لحد الساعة تبحث عن الحل النهائي وليس الحلول المؤقتة فقط.

إن المدينة مستقبل الإنسانية فهي تعبر عن الوظائف الاجتماعية، وتعتبر (المحرك الأساسي للحدثة، والكائن الحي الذي يستطيع أن يتجدد، إذ تعتبر المدينة ومنذ زمن بعيد حقلًا هامًا للبحث العلمي الإنساني، في ضوء هذا الاهتمام الفكري والأوضاع التاريخية المميزة لهذه الحقبة من الزمن أثارت الدراسات الحديثة جملة من الملاحظات أهمها تشير إلى ولادة عالم جديد يختلف اختلافاً جذرياً في بنيته وتكوينه عما عرفناه من قبل.

(دلومي، 2001: 187).

فلا مجال لمحاولة دراسة الحاضر وكأنه مازال ماضياً، واعتبار أن التغير الذي يحدث هو مجرد انحراف عن الواقع، فالتغير حقيقة وواقعنا. والمجتمع الصناعي أخذ طريقه إلى الزوال لولادة حضارة جديدة. في هذا السياق تخلفت المدينة الجزائرية وياتت بعيدة كل البعد عن مواعيد ما يتجاوز عصر الصناعة والتصنيع، عصر يزداد فيه العطاء في التكنولوجيا بالعلم والبحث العلمي.

خامسا: أنواع المدن الجزائرية:

ساهمت السياسات التنموية. خاصة سياسات التصنيع التي عرفت الجزائر في نمو المراكز الحضرية وفي تنوعها من حيث الأشكال، ونمو للتجهيزات والمرافق الحضرية الضرورية، وأدت إلى توسع عمراني للمدن على اختلاف مستوياتها وأنواعها الكبرى والمتوسطة والصغرى.

1- المدن الكبرى:

لقد نالت المدن الكبرى في الجزائر قسط مهما من الإستثمارات المخصصة للتصنيع وأنشأت بجوارها مركبات صناعية مثل المحور الصناعي وهران/ أرزيو المتخصص في البتروكيميا، وتمييع الغاز، والحزام الصناعي المنشأ بضواحي مدينة الجزائر والمتخصص في صناعة وسائل النقل والمحركات، ومركب الحجار للحديد والصلب بضواحي عنابة، ومركب الصناعات البتروكيميائية والغازية بسكيكدة في شرق البلاد، وتوسيع النسيج الصناعي بقسنطينة ساعدت الهياكل الأساسية المتوفرة في هذه المدن من موانئ وطاقة كهربائية، وموارد مائية، وتواجد الإطارات الكفؤة وغيرها من التجهيزات الحضرية المهمة على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية خاصة في القطاع العمومي. وبذلك أنشئت مناصب شغل جديدة في المجال الصناعي سواء ورشات بناء المصانع كمرحلة أولى أو كمناصب شغل مستقرة ودائمة في المناصب المنجزة فيما بعد وقد رافق عملية التصنيع هذه في المدن الكبرى تركيز في استخدام الأرض والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية: أحيانا بشكل نظامي وقانوني كتخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية لإنشاء المصانع والهياكل الأساسية الضرورية لها، وبناء مناطق وأحياء سكنية جديدة لها لتغطية الطلب المتزايد على السكن، وتارة بشكل فوضوي أدى إلى انتشار أحزمة البؤس والشقاء متمثلة في الأحياء القصديرية بحواف هذه المدن، نتيجة عدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد على السكن، رغم الجهود المعتمدة التي بذلت في هذا المجال،

وهذا بسبب النمو الديمغرافي المرتفع في الجزائر خلال هذه المرحلة، وتدفق النزوح الريفي على هذا النمط من المدن. (التجاني، 2000: 26).

فانطلاقاً من المدن الكبرى الموجودة في المنطقة التلية تحافظ هذه المنطقة على الفرق وتزيد عن عمقه بفضل الإمتيازات المقارنة وتتراكم فيها في الوقت ذاته والأسباب نفسها قيود تعرقل وتهدد في النهاية الطاقات التي تزخر بها، ومستقبلها الاقتصادي على حد سواء، إختناق الهياكل القاعدية شيئاً فشيئاً، مخاطر تهدد الأراضي الزراعية، إفراط في استعمال الأراضي، تدهور وندرة في مصادر المياه.

وعلى عكس ما يجب أن تكون كأقطاب نشطة وداعمة للتنمية فإن بعض مدننا تأتي وكأنها مراكز تجمع عشوائية، ولا يرتب نظام تدميرها بمسارات اقتصادية متماسكة. وهذه الصورة القائمة يزيدتها خطورة سوء التنظيم والتهميش الاجتماعيان اللذان ينشآن في المدن ذاتها بحكم هذه الفوضى السائدة. (رحماني، د ت: 231).

2- المدن المتوسطة:

هي مدن أقل حجماً من المدن الكبرى، استفادت هي الأخرى من الاستثمارات الصناعية، وأنشأت بها مناطق صناعية مهمة مثل مدينة تلمسان وسعيدة، وبلعباس، وعين تموسنت وباتنة، والبليدة وقالمة ومستغانم وتيارت ومغنية وتيزي وزو وبشار والمسيلة وغرداية والأغواط والجلفة وتبسة ومعسكر، وسطيف والشلف وغيرها، وأغلبها كان في الأصل مراكز حضرية لأقاليم ذات طابع زراعي.

فمدينة عين تيموشنت على سبيل المثال كانت تعتبر مركزاً لإقليم من أهم الأقاليم المتخصصة في إنتاج الكروم ليس فقط على المستوى الوطني، ولكن على مستوى الحوض الشرقي من البحر المتوسط.

ومدينة سطيف مركزا لإقليم زراعي من أهم الأقاليم المنتجة للحبوب. وإقليم الشلف متخصص في زراعة الحمضيات، ومدينة معسكر تعتبر مركزا لإقليم زراعي مهم لإنتاج جميع أنواع الخضر والفواكه والممونات الرئيسية للبطاطا في الجزائر، وكل من مدينة سعيدة والمسيلة تعتبران مركزين لإقليم رعوية متخصصة في إنتاج اللحوم وتربية المواشي إن عملية شحن استثمارات صناعية في أوساط زراعية لأسباب سياسية أو اجتماعية من طرف مخططين قد تنقصهم التجربة، ولا يعرفون في غالب الأحيان هذه الأقاليم المعرفة التامة ويجهلون ظروفها الجغرافية وخاصة الاجتماعية والاقتصادية أدت إلى خلق خلل وسلبات لا تزال هذه المراكز والأقاليم تعاني منها كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والتلوث الصناعي.

كما لوحظ هجرة مركزة على سكان الأرياف بهذه الأقاليم الزراعية نحو المراكز الحضرية المجاورة التي نالت اهتمام السلطات المحلية في مجال تطوير الهياكل القاعدية والمرافق الصحية والاجتماعية والثقافية والتجارية بها في حين تم إهمال الأوساط الريفية. (التجاني، 2000: 27).

3- المدن الصغرى:

أدمج في الشبكة الحضرية العديد من المستوطنات البشرية الصغيرة الحجم السكاني التي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية وإدارية مميزة ولها نوع من النفوذ المباشر على أوساطها المحلية، والواقعة على الخصوص في مواقع مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة والمستوطنات الريفية.

يزيد في الغالب عدد سكان هذه المدن الصغرى عن 5000 نسمة وتقوم بمهام إدارية مهمة حيث أصبح العديد منها مراكز بلديات ودوائر وأحيانا مراكز ولايات، زيادة على الوظائف الاقتصادية والثقافية المهمة التي تقوم بها نتيجة استفادة البعض منها

باستثمارات مهمة خلال هذه المرحلة، فمدينة السانية، القريبة وهران مثلا والتي تنتمي إلى هذه المجموعة من المدن تعتبر من أكبر المراكز الصناعية في الجزائر وتضم ثلاث مناطق صناعية مهمة، كما أنها تضم ضمن حدودها جامعة السانية وعدة معاهد علمية أخرى.

وقد نمت هذه المدن أكثر من باقي أنماط المدن الأخرى المدن الكبرى والمتوسطة حيث يعتبر معدّل نموها الحضري السنوي أعلى معدلات النمو الحضري في الجزائر ونتيجة هذا النمو المفرط في المدن الصغرى من جراء الزيادة الطبيعية للسكان بالدرجة الأولى والهجرة الريفية بالدرجة الثانية فإن هذه المدن أصبحت ملزمة بالتوسع على حساب الأراضي الفلاحية لأن أغلبها خاصة في شمال البلاد، واقعة في وسط فلاحى ومحاطة بالأراضي الخصبة لتغطية احتياجاتها في مجال السكن والخدمات والتجهيزات والمرافق العمومية. (التجاني، 2000: 28).

وهذا ما لا يتماشى مع أهداف البلاد والمواطنين لأن سياسة الدولة اليوم تصب كل اهتماماتها نحو التوجه إلى الاستثمار في المجال الفلاحى إلى جانب الاستثمار في مجال المحروقات وتنويع مداخل الدولة.

سادسا: مدرسة شيكاغو:

شيكاغو هي مدينة خليط من الجنسيات التي تكون من جنسيات بولونية تشيكوسلوفاكية إيطالية والتي تتناقض مع عادات ولغات الإيرلنديين والألمان واسكندينافيين الذين وصلوا في القرن 19.

والنمو السريع لسكان المدينة أحدث اختلالا بين المستويات: الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وبالتالي أفرز مشكلات على كل المستويات من إجرام، وانحراف.

والدراسات التي قام بها مفكرو هذه المدرسة أعطت دفعا كبيرا لعلم الاجتماع الحضري.

خاصة دراسات (1925) لويس وورث L . wirth و روبر بارك Park Robert حول الإيكولوجيا وكيفية تكيف أو عدم تكيف الأفراد مع بيئتهم ومحيطهم. (صحراوي، 2009: 67).

تأسست جامعة شيكاغو بين سنتي 1890 - 1892 بتمويل من رجل الأعمال الثري John D. Rockefeller صاحب شركة خاصة للمحروقات.

دون أن يفرض أية سلطة في تدبيرها مقابل ذلك، وقد كانت شعبة السوسولوجيا والأنثروبولوجيا بها مركزا للبحث بين سنتي 1910 و 1930، حيث كانت نتائج الدراسات التي يقوم بها أساتذة هذه الشعبة تنتشر من طرف جامعة شيكاغو (University of Chicago) وكذا عبر مجلة « السوسولوجيا الأمريكية » التي أسست منذ سنة 1895، أي سنة واحدة قبل تأسيس مجلة « السنة السوسولوجية » من طرف دوركايم. (مهادان، 2013 : 04).

1- الأصول المرجعية لمدرسة شيكاغو:

عرفت جامعة شيكاغو منذ تأسيسها العديد من الدراسات السوسولوجية التي اهتمت بشتى أنواع الظواهر الاجتماعية، من أهمها الظاهرة الحضرية، التي حظيت باهتمام الباحثين خلال عقد العشرينات من القرن 20 م وقد تأثرت هذه المدرسة ببعض رواد السوسولوجية الكلاسيكية وكذا بعض العلوم الطبيعية.

-إميل دوركايم:

تطرق دوركايم للظاهرة الحضرية من خلال اهتمامه بمسألة تقسيم العمل الاجتماعي حيث فسّر الانتقال من مجتمعات ذات تضامن آلي إلى مجتمعات ذات تضامن عضوي

عبر الكثافة الديمغرافية التي تنتج كثافة أخلاقية وتقسيمًا معقدًا للعمل، فما يميز القرية عن المدينة، عند دوركايم، هو سيادة التضامن الآلي الذي يتميز بالتشابه على كافة المستويات عكس المدينة التي يسود فيها التضامن العضوي القائم بين أفرادها المختلفين مع بعضهم البعض.

أثرت هذه الأفكار في علم الاجتماع الحضري و رواد مدرسة شيكاغو على حد سواء، غير أن نظرية دوركايم للمدينة باعتبارها صورة نموذجية للتقدم الإنساني والحدثة، حيث يتحقق التضامن العضوي الذي يؤدي إلى مزيد من التقدم، يختلف مع نظرة تشايمية على اعتبار أنها مجال الانتشار مختلف الأمراض والانحرافات الاجتماعية.

- ماكس فيبر:

تعود الأصول المرجعية لهذه المدرسة كذلك إلى ماكس فيبر الذي اهتم بالظاهرة الحضرية، خاصة في كتابه «المدينة» حيث بنى تصوره للمدينة من منظور تاريخي بالعودة إلى مدن مصر القديمة والمدن الرومانية، لكنه يرى بأن المدينة الأوروبية هي قمة ما بلغته العقلانية الحضرية من ترشيد و بيروقراطية، ما يميز المدينة عنده هو انتشار كثافة سكانية كبيرة في مجال ضيق، إضافة إلى كون سكانها لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية وهذا ما يدل على أن ماكس فيبر يأخذ بعين الاعتبار دينامية العلاقات الاجتماعية والأوضاع الثقافية في المدينة، وليس حجم السكان فقط.

كما أنه حدد أبعاد المدينة في بعدين أساسيين، البعد الاقتصادي، بما أنها تجمع سكاني وسوق تجارية دائمة، ثم البعد السياسي/الإداري على اعتبار أن هذه الأنشطة الاقتصادية لا يمكن تسييرها على نحو جيد إلا إذا توفر نمط معين من التنظيم الإداري والقانوني، الأمر الذي يجعل المدينة مركز إداريا وتجمعا لمجموعة من الوظائف والمؤسسات السياسية المشكلة للحكم المركزي.

- جورج سميل:

تأثر رواد مدرسة شيكاغو أيضا بالسوسيولوجي الألماني جورج سميل، الذي اهتم بالظاهرة الحضرية مع بداية القرن 20، ففي مقال له حول « المتروبول والحياة الذهنية»، حاول سميل تحليل العلاقة بين الثقافة والمجال في المدن الكبرى بألمانيا وكبرلين، إذ اعتبر المدن ظاهرة جديدة ارتبطت بالتحويلات الكبرى لأوروبا الغربية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي فقد أدى الانتقال الديمغرافي والتوسع الحضري إلى الانتقال من الأشكال التقليدية للمجتمع المحلي إلى الأشكال الحديثة للمجتمع الحضري المعقد والمركب.

كما أن توسع المدن ساهم في انتشار مظاهر الاستلاب والعزلة والعلاقات غير المشخصة التي تعتمد على الفردانية واللامبالاة بالآخرين وهذه الأمور هي التي اهتمت بها مدرسة شيكاغو.

- العلوم الطبيعية:

تأثرت مدرسة شيكاغو كذلك ببعض العلوم الطبيعية كالإيكولوجيا الحيوانية والنباتية، التي وفرت لرواد هذه المدرسة بعض المفاهيم الخاصة بتشخيص العلاقات بين المجموعات الاجتماعية والتحويلات التي عرفها المجال الحضري، نجد من بين هذه المفاهيم:

- مفهوم الاجتياح والتعاقب: بمعنى تعويض سكان حي حضري بآخرين.

- أو مفهوم التعايش: الذي يعني تواجد سكان مختلفون بحي واحد.

- ومفهوم المهنة الذي يعني تأثير نمط العيش في المركز على أنماط العيش في

الهوامش.

إضافة إلى مفاهيم أخرى كالمنافسة والصراع، التشابه، وتعبير هذه المفاهيم عمل وليام توماس وروبيريالك وبيرجس وماكينزي على تحليل النمو الحضري المتبني أساساً على العديد من الظواهر القابلة للملاحظة. (مهدان، 2013: 4-7).

2- مناهج البحث عند مدرسة شيكاغو:

تميزت أعمال هذه المدرسة بمقاربتها المنهجية الميدانية العميقة، حيث ركز روادها على الأبحاث الاجتماعية والإحصائيات، وكذا على المناهج التجريبية كالملاحظة الموضوعية للواقع الاجتماعي والوثائق الشخصية والرسمية.

وقد اعتبرت الدراسة التي أنجزها "توماس وزنانسكي" حول "الفلاح البولوني" أول دراسة سوسيولوجية تعتمد على هذا المنهج، الأمر الذي شكل قطيعة مع تقاليد البحث السابقة، أي الانتقال من بحث سوسيولوجي مكتبي إلى بحث سوسيولوجي ميداني تعتمد على السيرة الذاتية والمراسلات الشخصية والجرائد والشهادات.

نفس الشيء بالنسبة لـ"روبيريالك" الذي شكل قاعدة معطيات من الوثائق حول المدينة ووضعها رهن إشارة الطلبة الراغبين في دراسة ظواهرها الاجتماعية.

كان هدفهم من ذلك هو إنتاج معرفة مفيدة يستعين بها أصحاب القرار في بناء سياسات للمقاربة الاجتماعية والإصلاح.

إذ ركزوا اهتمامهم على وصف وتحليل وفهم التحولات الاجتماعية الكبيرة التي رافقت النمو الكبير الذي عرفته المدن الأمريكية، خاصة مدينة شيكاغو، وبهذا درسوا عدة مؤسسات اجتماعية كأسر المهاجرين ووصفوا مونوغرافية أحيائهم، كما قدموا تحليلات حول الجرائم المنتشرة بهذا الوسط الحضري.

جعلت هذه المقاربة المنهجية رواد مدرسة شيكاغو يتجاوزون التفسير الأخلاقي للظواهر الاجتماعية، وذلك باعتماد تحليل موضوعي للواقع الاجتماعي، يقتضي تحليل

الواقع الاجتماعي حسب رواد مدرسة شيكاغو معرفة الطريقة التي يرى بها الأفراد الأوضاع التي يعيشونها في وقت محدد وكيفية تعريفها.

فالتحليل السوسيولوجي حسب رأيهم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار القيم والقواعد والظواهر الاجتماعية الخارجية عن الأفراد ومن جهة أخرى المواقف الشخصية التي تشكل النسخة الذاتية للقيم.

فالقيم الاجتماعية والمواقف الفردية هي التي توجه الفعل عند كل فرد عبر مجموعة من الرغبات التي لا تلبّيها سوى البيئة الاجتماعية.

وهذه التقنيات الميدانية هي التي تتم استعمالها في شعبة علم الاجتماع بجامعة شيكاغو حتى أواخر الثلاثينات من القرن 20 م، فهي تتكامل فيما بينها حسب طبيعة الدراسة وحسب هدف الباحثين، كما أنها تمكن من فهم معنى تصرفات كل فرد وكذا معرفة الوضع الاجتماعي والثقافي التي تسجل فيها تصرفاته. (مهدان، 2013: 7-8).

3- قضايا السوسيولوجية الحضرية عند مدرسة شيكاغو:

باعتقاد المناهج السالفة الذكر، أسس رواد مدرسة شيكاغو لسوسيولوجية حضرية، تهتم بالمشاكل الاجتماعية لمدينتهم، خاصة المترتبة عن الهجرة القوية إلى هذه المدينة مطلع القرن العشرين.

فمن قرية صغيرة لا تضم سوى عشرة منازل سنة 1830 أصبحت شيكاغو تضم حوالي مليون نسمة سنة 1890 يعود هذا التمدن السريع إلى كونها ملتقى العديد من الطرق البرية والبحرية، إضافة إلى استقبالها للعديد من المهاجرين الأوربيين الوافدين من الدول لأوربية كألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، بولونيا و التشيك.

3-1- وليام توماس ودراسة الأصول القروية لسكان المدينة:

يعتبر وليام إسحاق توماس (William I. thomas 1863 -1947) من أهم مؤسسي مدرسة شيكاغو السوسولوجية، حيث اهتم بدراسة إشكالية الهجرة والاندماج، ذلك بتتبع مجموعة المهاجرين البولونيين، دراسة حياتهم في مواطنهم الأصلي ومسار هجرتهم، إلى أن وصلوا إلى أمريكا، وقد استعان توماس في هذه الدراسة بزميله الباحث البولوني الأصل زنانيسكي (Florian zunaniceki)، إذ أنجز دراسة ضخمة حول " الفلاح البولوني بأوروبا وأمريكا" والتي استغرق نشرها ثلاث سنوات، أي بين سنتي (1918- 1920) في خمسة أجزاء وهذه الدراسة أعيد طبعها بعد ذلك عدة مرات لكن في جزئين فقط (Thomas et Zamiecki) 1927.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أجزاء حيث تناول في:

- **الجزء الأول:** التنظيم الاجتماعي كالأسرة البولونية التقليدية وعاداتها وقيمها الاجتماعية المؤثرة في أفرادها.

- **الجزء الثاني:** خصص لدراسة أوجه إعادة تنظيم المجتمع على أسس فردية حيث تشكلت الأسر النووية الحديثة وتراجع نظام الأسرة الممتدة، بسبب التحولات التقنية والاقتصادية وتزايد الهجرة نحو المدن.

- **الجزء الثالث:** تحدث على الاختلافات الموجودة بين استراتيجيات الزواج بين بولونيا وأمريكا، حيث كان الزواج في بولونيا قبل التحولات مبنيا على الاحترام، أما في أمريكا فقد أصبح مبنيا على الحب.

- **الجزء الرابع:** ركز الباحثان على سرد سيرة حياة مهاجر بولوني " فلاديك فيزنيوفسكي" توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة على عدة نتائج أهمها رفض الحتمية البيولوجية، التي تربط ممارسات المهاجرين بإنتماءاتهم العرقية، أي بصفاتهم الفيزيولوجية، حيث يرون بأنها مرتبطة مباشرة بالمشاكل الاجتماعية التي تعترض حياتهم اليومية،

فالبولونيون الذين استقروا بشيكاغو ستعترضهم عدة مشاكل في الاندماج، خاصة وأنهم من أصول قروية تعرضوا لقطيعة مفاجئة، ليس فقط مع ثقافتهم الوطنية، بل حتى مع علاقاتهم الاجتماعية ونمط عيشهم القروي، بحيث دخلوا مباشرة في مدينة كبيرة ذات نمط رأسمالي صناعي وتجاري ونقدي، وكذا مجالا لصدام الثقافات، وهذه الأمور هي التي جعلت هؤلاء المهاجرين البولونيين يشكلون تجمعا بشريا غير منظم ويعاني من عدة انحرافات وجرائم.

فأشكال الانحراف التي ظهرت لدى المهاجرين البولونيين خاصة أفراد الجيل الثاني، لا ترتبط بانتمائهم العرقي، بل بانحرافات الأفراد الذين غيروا روابطهم الاجتماعية القديمة بأخرى جديدة، مُرورا بمرحلة انتقالية، سموها بالمجتمع "البولوني- الأمريكي" والذي لا هو بولوني ولا هو أمريكي.

هذه الوضعية تنطبق كذلك على باقي المهاجرين الأوروبيين إلى مدينة شيكاغو الأمر الذي جعلها تتحول إلى مركز للجنوح والجريمة المنظمة والفردية، وكذا مجالا متعدد الأبعاد والحركات الاجتماعية المتعددة وغير المتماسكة ثقافيا واجتماعيا.

ولمعالجة ذلك اقترحا تشجيع الهيئات التي تحافظ على الروابط مع الماضي كالجمعيات الثقافية وإقامة الحفلات الجماعية والتدريس بلغتين، وذلك لتسهيل عملية المرور إلى حالة التشابه التي اعتبرها توماس مطلوبة وحتمية في نفس الوقت فعبر هذا التشابه، سنتشكل ذاكر جماعي بين السكان المولودين بأمريكا والين هاجروا إليها، حيث كان يحث الأمريكيين على تعلم لغات وثقافات الشعوب المهاجرين إليها.

وهذا التشابه يتجاوز البعد السيكولوجي إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية حينما يحمل المهاجرون نفس الغاية والهدف مثلهم مثل الأمريكيين الأصليين وهذا لتحقيق مبدأ المواطنة من خلال نظام سياسي علاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات لتحقيق الاستقرار والانتماء والتجانس بينهم.

3-2- روبير بارك والاهتمام بقضايا الأقليات داخل المدينة:

ولد روبير إيزرا بارك (Robert. Ezra park) سنة 1864 بأمریکا وتوفي بها سنة 1944، درس أولا الفلسفة والسيكولوجيا بجامعة هارفارد سنة 1899، بعد ذلك هاجر إلى ألمانيا ليدرس علم الاجتماع بجامعة برلين، حيث كان طالبا عند جورج سميل، بعد هجرته إلى أمريكا دخل إلى شعبة علم الاجتماع بجامعة شيكاغو سنة 1913 وهو في سن الخمسين سنة، حيث عمل في التدريس والصحافة والعمل الجمعي، إذ كان كاتباً عاماً لإحدى الجمعيات المدافعة عن حقوق السود الأمريكيين.

يرى أن تعلم علم الاجتماع يكون بطريقتين:

- اكتشاف العالم الخارجي، حيث كان يبحث طلبته على الخروج من الخزانات للعمل على جمع المعطيات الميدانية الجديدة وتحليلها.
- الابتعاد عن مناطقهم الأصلية وأسرههم ليكتشفوا التنوع والاختلاف في أنماط العيش والممارسات الاجتماعية التي عليهم دراستها، وذلك باعتماد المنهجية الإثنوغرافية حتى لدراسة المجتمعات الحديثة، حيث كان يرى بأن الحي الحضري هو بمثابة القرية بالنسبة للإثنولوجي، وأن إقامة الباحث في الميدان لمدة طويلة وانغماسه فيه هي منهجية إثنولوجية، وبهذا جعل بارك البحث الاجتماعي أكثر علمية وموضوعية.
- باعتماد هذا المنهج أطلق سنة 1916 برنامجا كبيرا للبحث حول المدينة، بدايته بشكاغو على أن تعمم هذه الدراسات على المدن الأمريكية الأخرى إذ نشر رفقة زميله إرنست بيرجس كتابا بعنوان " المدينة " سنة 1925 حيث اعتبر المدينة مخبرا لدراسة الظواهر الاجتماعية، خاصة الهجرة التي اعتبرها ظاهرة تاريخية وعملية دائمة لا يمكن أن تتوقف، كما أنها تعبير عن مشاكل اجتماعية يجب السعي لحلها عبر الاندماج الحضري.

فمفهوم الاندماج عنده هو استمرار لمفهوم التشابه عند وليام توماس فمن القضايا التي أثارت اهتمام بارك ومساعديه، مشاكل الاندماج في المدن وظواهر التفكك الأسري، ومسارات الإقامة عند المهاجرين ومناطق سكن الأغنياء والفقراء، وكذا ظواهر الجنوح والدعارة والصراعات الأثنية والانحراف لدى الأطفال والمهمشين والمشردين، وأخيرا أشكال الحياة الجماعية بالأحياء السكنية لأسر السود الأمريكيين وأحياء اليهود.

يرى أن هذا الاندماج يمر عبر أربعة مراحل متتابعة هي:

-**المرحلة الأولى:** هي الجوار وهو علاقات أولية وأساسية ومنتشرة في العالم كله، لكنها تتميز بغياب الوساطة الاجتماعية بين الأفراد الذين يرتبطون فيها بينهم بعلاقات اقتصادية فقط.

-**المرحلة الثانية:** تتميز بتباعد المسافات الاجتماعية التي تفصل بين الحضريين وتقلص فرص الالتقاء فيما بينهم وكذا التعامل بشكل سطحي، إضافة إلى انتشار النزاعات بين السكان المختلفين في المدينة، إلى حد أن التنازع هو الذي يحدد مكانة كل جماعة اجتماعية.

-**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة التشابه التي تحدث عنها توماس، حيث تتجه المجموعات الاجتماعية نحو الاختلاط والتمازج، وهي مرحلة لعبت فيها المدرسة وتنظيمات المهاجرين وصحفهم ولغاتهم دورا حاسما.

-**المرحلة الرابعة:** مرحلة الاندماج حيث تتشكل ديانة أو ثقافة توحد الجماعات والأفراد الذين يقبلون اختلافاتهم ويتعايشون فيما بينهم.

اعتبر "روبير بارك" أن هذا الاندماج الاجتماعي يوازيه تنظيم مجالي بطريقة طبيعية ومن غير قصد، بحيث يصبح للمدينة تنظيم مجالي من التجهيزات الاجتماعية ووسائل التنقل والحدائق والمسكن، بالموازاة مع تنظيمها الأخلاقي، إذ تتشكل في المدينة قيم أخلاقية جماعية خاصة بها، وهو ما سماه "دوركايم" بـ "الوعي الاجتماعي".

3-3- بيرجس وماكينزي ميلاد الإيكولوجيا الحضرية:

إضافة إلى وليام توماس و روبير بارك عرفت مدرسة شيكاغو بأسماء لباحثين آخرين أمثال بيرجس "Ernest Burgess" الذي ألف كتابا مع زميله بوغ (J. Bogue) حول « مساهمة في السوسولوجيا الحضرية» وكذا "ماكينزي" الذي ألف عدة كتب حول المجموعات الحضرية وعلاقات الجوار، حيث شبهوا ما يقع بين سكان المدن من تفاعلات بما يقع بين مختلف أصناف الحيوانات أو النباتات في نفس المجال وهو ما دفعهم إلى الحديث عن إيكولوجيا حضرية.

"فماكينزي" يشبه نمو المجموعات الحضرية بالنباتات التي تتصارع هي الأخرى من أجل الحصول على المجال والتغذية والضوء لكي تنمو وهي نفس المبادئ التي تتحكم في نمو المجموعات الحضرية بالمدينة، خاصة ما يتعلق منها بالخضوع لمسار طبيعي كالاختيار والمنافسة والتواصل، وهذا ما يحدد حجم الحياة ومبادئ التنظيم الاجتماعي بالمدينة.

فالمنافسة تؤدي إلى التوزيع المنتظم لخبرات المجال الحضري، أما التواصل فيمكن من إعادة بناء التضامانات داخل المجال الحضري، في حين تزيد الكثافة المجالية من الاختلافات المهنية، بينما يعتبر التمييز عاملا من عوامل الاختلال، خاصة عندما يتحول إلى احتجاجات أو عنف، لكنه قد يتحول إلى عامل من عوامل التنظيم الاجتماعي، وأخيرا فالنجاح المهني يساهم في تجميع الطبقات الأكثر دينامية كالبرجوازية في منطقة أو حي سكني راقى تتعايش فيه العدد من المجموعات العرفية جنبا إلى جنب.

فمسار نمو المدينة، حسب ماكينزي يمر عبر تشكل أحياءها الحضرية على شكل "فضاءات" أو "تجمعات طبيعية" عبر آليات التصفية الاجتماعية التي تعتمدها المدينة، فمدينة شيكاغو التي درسها الباحث نمت عبر سلسلة من الدوائر المتحدة المركز حيث تمثل كل دائرة واحدة منها فضاءا طبيعيا، ففي الدائرة الأولى تتركز الأنشطة الاقتصادية

كالمحلات التجارية ومكاتب الشركات وهي الأماكن المبحوث عنها بكثرة، ثم تتبعها الدوائر الثانية المحيطة بالمركز، التي تحتلها الصناعات الخفيفة والفنادق لكنها تضم أيضاً أحياء المهاجرين الجدد، في حين تتجه المساكن الفخم لطبقات الغنية نحو الهوامش لتشكل دائرة ثالثة بعيداً عن الاحتقانات وضجيج المصانع.

إضافة إلى ذلك فإن هذه الفضاءات الطبيعية تشمل مساحة المساكن ومجموعة من السكان الحاصلين لثقافة محددة تملك قواها في الجذب والاختيار، ففي مدينة شيكاغو كانت الأحياء تصنف إما باعتبارها مستوطنات لمهاجرين من دول مختلفة كالحى الإيطالي أو الحى البولوني أو أحياء مصنفة حسب الأديان كملاح اليهود مثلاً.

وسط هذه الأحياء يعتمد السكان في علاقاتهم الاجتماعية بالأساس على الجوار الذي يرتكز على القرب الفيزيقي التآلف، حيث يقسم سكان الحى باعتبارهم جماعة أولية ذاكرة واحدة ومشاعر وجدانية وأفكار مشتركة، وهي عناصر للتضامن الميكانيكي، وفق منظور "دوركهايم"، وذلك لأن المجموعة الاجتماعية ومجال الحى يشكلان جزءاً من الأنا الممتد عبر مشاعر الصدق والتضحية من أجل سكان الحى والغيرة عليهم عبر آليات الضبط الاجتماعي.

أما بيرجس فهو يستنتج وفق هذه المفاهيم الإيكولوجية أن التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري، لا يعود إلى قاعدة العرض والطلب في مجال العقار، كما يرى ذلك الاقتصاديين، بل إلى أسباب إجتماعية كالإبعاد والتمييز العنصري، الذي يمكن أن يفسرهما تجمع الجماعات الاجتماعية في أحياء دون أخرى وذلك بهدف التشبث بالهوية الثقافية للمجموعة الاجتماعية أو للإحتفاظ بالمسافة التي تفصل بينها بين الفئات الاجتماعية الأخرى غير المرغوب فيها.

فالحياة الحضرية بالنسبة لوليام توماس روبر بارك تشكلت بسبب القطاع واحتلال التنظيم والحركية الاجتماعية والإغتراب، وهو ما جعلهم يتحدثون عن الأمراض الحضرية

التي سايرت ظاهرة الهجرة، حيث اعتمدوا في تحليلاتهم على الأبعاد الاجتماعية والمجالية لتصرفات السكان في المناطق الحضرية.

فالمدينة تعبر عن إلتقاءات يتم تحديدها بشكل مؤقت لمجتمع غير متجانس وفي مجال مميز تظهر فيه عدة مظاهر للانحراف والجريمة.

حيث نشر "جون لانديسو" تقريراً بعنوان "الجريمة المنظمة بشيكاغو سنة 1929" إذ برهن على وجود ترابط بين الجريمة والتنظيم الاجتماعي للمدينة حيث قال: « ونفس الشيء للمواطن الصالح، فإن المجرم ابن بيئته، الصالح تربي في جو من الاحترام والطاعة للقانون، بينما ربي المجرم في حي ينحرف فيه القانون باستمرار».

3-4- لويس وورث، الثقافة الحضرية للمدينة:

لويس وورث سوسيولوجي أمريكي من أهم وجوه مدرسة شيكاغو، وهو من أصل ألماني، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1936، حيث إستكمل دراسته هناك، اهتم كذلك بالظواهر الحضرية خاصة ممارسات الأقليات ووسائل الإعلام، حيث كتب أهم مقال له بعنوان « الظاهرة الحضرية كنمط للعيش» المنشور بالمحلية الأمريكية للسوسيولوجيا سنة 1938، وهو عبارة عن خلاص لمواقف مدرسة شيكاغو حول الظواهر الحضرية.

حاول لويس وورث صياغة مقارنة ثقافية لظاهرة التمدن، حيث تحدث في مقاله عن معايير وقيم الفاعلين الحضريين، التي تعتمد بالأساس على التفاعل الاجتماعي بين الفاعلين المختلفين في المواقف والتنظيمات الاجتماعية في إطار ما سماه بالمجتمع المكثف.

ويلخص لويس وورث عددا من الملاحظات السابقة بإقتراح نموذج للشخصية الحضرية التي تتحدد بعدة عناصر منها:

- كون العلاقات الاجتماعية بالوسط الحضري غير مشخصة مجهولة وسطحية ولحظية في الزمان والمكان، عكس العلاقات التقليدية التي كانت تجمع بين أعضاء المجموعات الاجتماعية بالقرى، وذلك بسبب الهجرة نحو المدن، فالحضريين ينسجون علاقات ثانوية فيما بينهم أي علاقات مؤقتة وعابرة وذات صيغة ولا تربط سوى بين الأشخاص، حيث يجد الفرد نفسه وسط نظام معقد من الأدوار والتبعيات المتعددة، كما يحس بإنفتاح كبير يعطي قيمة للمفردات الأمر الذي نتج عنه تزايد الموقف الفردية التصرفات غير المستقرة، التي تستدعي الزيادة في المراقبة الاجتماعية، إذ أن الحركية الزائدة وعدم الاستقرار التي تميز المهمشين والمتشردين والغرباء تشكل ظواهر تستدعي التفكير في ظروف عيش الحضريين بصفة عامة.

- الاعتماد على الإطار المجالي والاجتماعي معا لتحليل الممارسات والظواهر الحضرية، وذلك لأن المدن تشكلت فوق مجال جديد ومن مجتمع غير منسجم، عكس المجال القروي القديم المشكل بعلاقات مبنية ومستقرة كالعقابة والجوار، فتباعد المسافات الاجتماعية التي تفصل بين الحضريين لا تعود فقط إلى عدم الإنسجام الاجتماعي والثقافي ولا بتعدد المصائر الفردية، بل إلى كون تعدد فرص الإلتقاء تفرض أخذ الحذر والتعامل بشكل سطحي في التبادلات التي تعتبر أساس التفاعل الاجتماعي.

إن المدينة لا يتم تسييرها بثقافة واحدة، بل بعدة ثقافات لكونها تتشكل من فسيفساء من الجماعات الاجتماعية التي استقرت بالمدينة عبر فترات توسعها، فكل جماعة اجتماعية لها ثقافتها وتاريخها وأهدافها الخاصة داخل نفس المدينة. (مهدان، 2013: 8-16).

4- تقييم تجربة مدرسة شيكاغو في السوسيولوجيا الحضرية:

لعل النتائج الأولية التي استنتجها رواد هذه المدرسة جعلها تحظى بشهرة كبيرة مما شجع العديد من المانحين والمسؤولين السياسيين على الاهتمام بقضايا فكرهم

السوسيولوجي وعلى تمويل العديد من دراساتهم، الأمر الذي ساعدهم على القطع مع طرق البحث الأكاديمي الكلاسيكي والانخراط في البحث الميداني وعلى انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي وكذا إظهار أهمية البحث العلمي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع.

رغم هذه الجهود الفكرية والمنهجية في بناء سوسيولوجية حضرية عصرية، فإن مدرسة شيكاغو لم تسلم من النقد، حيث خصص إمانويل كاستل فصلا في كتابه " المسألة الحضرية" 1972 للحديث عن هذه الانتقادات والتي لخصها في ثلاثة نقاط أساسية:

- على المستوى المنهجي: على اعتبار أن التقنيات الأمبريقية (الملاحظة وسيرة الحياة) التي استعملها رواد مدرسة شيكاغو غير كافية للتوصل إلى نتائج علمية دقيقة.

- اعتبار النموذج الإيكولوجي غير كافي لمقاربة السلوك الاجتماعي للأفراد، داخل المدن.

- ربط العلاقة بين الثقافة والمجال مسألة إيديولوجية، حيث تحدث مانويل كاستل عما أسماه بأسطورة الثقافة الحضرية.

إضافة إلى ذلك فمع نهاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي اختفت مدرسة الإيكولوجيا الحضرية كما هي من قبل، حيث انتقلت السوسيولوجيا من استعمال التقنيات الكيفية في البحث الميداني إلى استعمال تقنيات أمبريقية أكثر كمية كالإستماراة واستطلاع الرأي وذلك سعيا إلى تحليل الظواهر الاجتماعية عن طريق نظم من العلاقات بين المتغيرات رغم ذلك فإن النتائج التي توصلت إليها مدرسة شيكاغو ستستمر كمرجع للعديد من الباحثين السوسيولوجيين. (مهدان، 2013: 17-18).

سابعاً: الفلاح البولوني:

في بداية القرن 20 لم تكن السوسولوجيا الأمريكية قد اكتسبت بعد استقلالية حقيقية، وكانت لا تتميز كثيراً عن الفلسفة الاجتماعية.

وكانت شيكاغو آنذاك نموذجاً للحواضر الأمريكية الناشئة، فقد نمت كالفطور على مدى نصف قرن وزاد سكانها من 300 ألف عام 1870 إلى ما يزيد عن مليون عام 1890 ثم إلى 2 مليون عام 1910 كي يصل تعدادها إلى 3.4 مليون عام 1930.

فالمدينة تجمع بين ناطحات السحاب، صناعات، مخازن كبيرة، مناطق تجارية، متاحف، مستشفيات، جامعة....

مما جعلها منطقة جذب لموجات من المهاجرين الباحثين عن عمل، فهي مكان تتركز فيه جيوب الفقر. حيث تنتشر الجريمة والتسول والكحول والبغاء، وكبقية المدن الأمريكية الكبرى، تعتبر شيكاغو مدينة متعددة، الإثنيات وبنيت من خلال أحياء لهذه الإثنيات.

في البداية وصل الإيرلنديون الألمان، والاسكندنافيون، وبعدها وصل الإيطاليون واليونان ويهود أوروبا وسود الجنوب، أمام البولونيون فيشكلون إحدى الجاليات الأحدث وصولاً والأكثر أهمية.

كان وليام توماس (1863 - 1947) مدرسة السوسولوجيا في جامعة شيكاغو مهتماً بنمط حياة الجاليات المهاجرة إلى شيكاغو وقد كانت بدايات اهتمامه بالوثائق الشخصية إلى رسالة طويلة التقطها في يوم ماطر ضمن كيس مرمي من نافذة أحد المنازل، هي رسالة كتبها شابة كانت تتابع دراستها في مستشفى، موجهة إلى والدها يخص محتواها العلاقات والمناقشات ضمن العائلة.

ومن هنا وبحصوله على اعتمادات من مؤسسة خاصة شرع ببحثه حول مصير المهاجرين البولونيين في شيكاغو، التي تشكل بالنسبة لعلماء الاجتماع في الجامعة المحلية، مختبرا اجتماعيا حقيقيا، وبالتالي تشكل دراسة التأثيرات التي ستحدثها المدينة على الواصلين الجدد برنامج بحث في الإيكولوجيا الحضرية، والتي يعتبر كل من "وليام توماس" و"روبيرت بارك" أحد باحثيها حيث يرى توماس أن على السوسيولوجيا أن تتخلص من المنهج التأملي كي ترتبط بالواقع الاجتماعي، والنظرية لن تكون جيدة إلا إذا لم تقترن بالملاحظة الأمبريقية، وعلى العلم الاجتماعي أيضا أن يكون بالنسبة لعالم الاجتماع في خدمة إصلاح المجتمع ويطرح تساؤلا هنا.

- ما هو السبيل لفهم هذا العالم الذي يغلي في المدينة الحديثة؟

- وكيف نضبط حياة سكانها؟

إن مصادفة اكتشاف باقة الرسائل هي نعمة بالنسبة لتوماس، فهذه الرسائل التي كتبتها فتاة شابة مهاجرة إلى أهلها، تحكي عن ظروف حياتها وعملها والحوادث اليومية ومشاكلها وآمالها ... إنها في نظر عالم الاجتماع مادة لا يغني عنها شيء.

لكي ينجز بحثه بنجاح، طلب "توماس" مساعدة شخص بولوني هو " فلوريان تزينيكي" (1881 / 1959) وهو فيلسوف تحول إلى السوسيولوجيا.

وكان يدير جمعية من أجل حماية المهاجرين القادمين من فارصونيا.

قرر الإثنان نشر إعلان في جريدة بولونية (Dziennik chicagoski) بغية جمع رسائل المهاجرين، وسرعان ما جمعا كمية هامة من الرسائل والوثائق، شكلت فيما بعد مادة كتاب ضخم مؤلف من 5 مجلدات هو " الفلاح البولوني في أوروبا وفي أمريكا"، الذي ظهر مجلده الأول عام 1918.

مخطط مجمل الكتاب هو وصف مسار زمرة اجتماعية، خصصت المجلدات الأولى

للحالة البدائية، العائلة الفلاحية، النظام الاجتماعي، الحياة الاقتصادية في بولونيا.

والثاني يصف خلل التنظيم عند الجماعات الأولية (العائلية، جاليات العمل) الذي قاد البعض إلى ترك بلدهم ثم يأتي طور الاستقرار في أمريكا، الذي يتصف بإعادة تشكيل الجالية وباضطراب تنظيمها، فساد الأخلاق، اضطراب الاستقرار العائلي، ثم الجنوح بخصوص بعضها وهذا هو موضوع المجلد الأخير الذي ظهر عام 1920. (كايان، فرانسوا دورنيه: 2010: 93 - 94).

إن دينامية المجموع تشكل شبكة عامة تنتسج فيها مصائر مفردة، بسبب أن المهاجرين لا يملكون جميعهم القصة ذاتها.

- فما هي العوامل الدقيقة التي تحدد مراحل رحلة كل واحد ؟

بالنسبة لعالمي لاجتماع هاذين، وحدها دراسة حالة مكتملة ومفصلة يمكن أن نسمح بفهم كيف تتشابك الدينامية الاجتماعية والقصة الشخصية وهنا يأتي: «فلاديك فيزنيوفسكي» "بطل مجلد الفلاح اليوناني" أحد البولونيين الذين أتوا لبيع رسائلهم ببضعة سنتات.

كان فلاديك عاطلا عن العمل ويحتاج مساعدة، طرح عليه تزانكي، الذي تنبه إليه، أن يصوغ بنفسه قصة سيدفع له عن كل ورقة يكتبها، إنهمك فلاديك في عمله وخلال عدة أسابيع كان قد صاغ 300 ورقة.

ينحدر فلاديك من عائلة مكونة من 10 أطفال أصبح والده صاحب نزل بعد أن كان فلاحا وجنديا، هذا الصعود الاجتماعي وضع العائلة في حالة بينية فهي لم تكن بفقر جميع الفلاحين، ولم تكن تنتمي إلى البرجوازية المحلية، ترك "فلاديك" المدرسة بعمر 14 سنة كي يتعلم مهنة الخباز، لكن دخوله المهنة بدأ متعسرا، فأول معلم للمهنة كان سكييرا ويقسو على العمال. تركه "فلاديك" كي يجد مستخدما آخر، لكن هذا المتدرب لم ينسجم مع معلمه الجديد تركه بدوره. تنقل "فلاديك" بعد ذلك بين المهن ... وبين الإخفاقات أيضا، ومضى من مدينة إلى أخرى، دون أن يتوصل إلى الاستقرار، أحيانا لم يكن

الانفصال صنع يده، لكن في الغالب كان الانقطاع يأتي منه، وهكذا انقضت أربع سنوات على هذه الشاكلة...

تخللت تنقلات "فلاديك" عدة لقاءات نسائية غير أنها لم تكن مستقرة شأنها شأن عمله، وكان في سن الرابعة والعشرون ويخشى أن يحبس نفسه ضمن علاقة بشكل دائم، فقطع صلته بكل شيء وهرب من المدينة.

وصارت حالته تتدهور مع الزمن، أصبح متشردا ينام في المستودعات يأكل من السرقة وأحيانا يقتصر على التسول.

سافر بعدئذ إلى روسا معتقدا أنه سيجد هناك وضعاً أفضل، غير أن الحياة هناك كانت أقسى منها في بولونيا، ووجد فلاديك نفسه وحيدا بائساً فعاد إلى بلده وانخرط في الجيش وفيه حصل على عدة ترفيعات.

في نهاية خدمة العلم، عاد إلى بيته وحسم أمره بالاستقرار، شرع بالتجارة مع والديه، لكن هذه المرة أيضاً أصيب بالإخفاق، شعر "فلاديك" أن والديه قد استغللاه، ونشب نزاع معهما.

بلغ "فلاديك" 27 عام دون أن تستقر حالته بعد في تلك الفترة تلقى رسالة من شقيقته في أمريكا وقرر فجأة أن يلتحق بها، وصل إلى شيكاغو واستقر بشكل مؤقت عند شقيقته ووجد عملاً في مخبز بولوني وبعد فترة التقى بشابة مهاجرة مثله وتزوجها، لكن من جديد فقد عمله وبدأت بالنسبة للزوجين فترة من البطالة والبؤس، في هذه الفترة قرأ إعلان الجامعة الذي يرغب بشراء رسائل المهاجرين البولونيين وهنا تتوقف حكايته.

عرض "توماس" و "تزاينكي" في مقدمة طويلة لحكاية "فلاديك" العوامل الرئيسية التي تسمح لهما كما يريان، بفهم قصته ليس كأية قصة لمهاجر آخر.

لأن عالمي الاجتماع يعلنان أنهما يتصرفان كعالمي طبيعة يبحثان عن حالات عيانية، تمثيلية لنمط أكثر عمومية هدفهما فيما هو أبعد من الفرد، يكمن في حصر "نمط اجتماعي". (كابان، 2010: 95-96).

إن مفهوم "النمط الاجتماعي" قريب من مفهوم "أسلوب الحياة" أو مما درسه علماء الاجتماع الألمان من خلال الصور، "النمطية المثالية" للبرجوازي (فيرنز سومبارت) أو للبنى (ماكس فيبر) أو للفقير (جورج زيمل).

بالنسبة "لتوماس تراينيكى" يعرف "النمط الاجتماعي" بدءا من مواقف وقيم توجه تنظيم حياته، وهكذا يستخلص الباحثان ثلاثة أنماط اجتماعية مهيمنة، ضيق الذهن (البليد) البوهيمي، المبدع.

البليد: محافظ وسلوكه راسخ في التقاليد والضوابط المتبعة، وسواء كان برجوازيا أو فلاحا فإن موقفه تجاه الحياة موسوم بالإمتثال للعرف.

البوهيمي: منفتح على التغيير، لكن التغييرات لا تأتي منه وهو لا يفعل سوى أن يتأقلم مع محيطه تاركا نفسه تحت تأثير الآخرين.

المبدع: يعرف كمجدد، فهو يتمكن من حياته، لأنه يمتلك قيمة ومشاريعه الخاصة.

تبدو المصطلحات بالية وقد استعارها الباحثان من أدبيات تلك الفترة.

فهذا التبويب هدف هو وصف مسار الأفراد المقلعين من جذورهم، الآتين من الزراعة وصاروا يغوصون في عالم جديد، سيمضي بعضهم في التمسك بنمط الحياة التقليدية، وسيغرب آخرون بإعادة بناء حياة جديدة وصعود السلم الاجتماعي، ويستغرق آخرون في البؤس والجريمة.

قد يتردد الفرد بالطبع بين الميول، وها هو فلاديك يبدو من بعض الجوانب ضيق الفكر مثلما تبين ذلك رغبته العميقة بالحصول على الاعتراف، ومن جوانب أخرى يبدو يوهيميا لا يتوصل إلى الاستقرار.

تتضافر البنى الاجتماعية والميول الشخصية، وتؤدي إلى تشعب قصته باتجاه الاندماج الاجتماعي أحيانا، وباتجاه التشرذم أحيانا أخرى، وهكذا عندما كان يهيم من مدينة إلى أخرى في وطنه، كان يجد ملجأه الأخير، عائلته أو أحد رفاقه، لكن في برلين عرف البؤس لأنه بدل كيانه فأصبح مجرد مهاجر بولوني فقير، دون ارتباطات، وإذا كان فلاديك يتجنب دوما التشرذم، فقد اضطر إلى ذلك أحيانا لأسباب داخلية، موروثه من تربيته ومن رغبته بالاندماج.

يؤكد "توماس وتزابنيكي" على تفاعل العوامل: " في هذا التفاعل المتواصل بين الفرد ومحيطه لا يمكننا القول إن الفرد نتاج بيئته، ولا أنه يقوم بإنتاج بيئة، يمكن بالأحرى أن تقول الأمرين معا".

وهنا يقدم توماس فكرة أثيرة لديه: إن الأفراد، الموجودين في الوضع نفسه، سيرتكزون بشكل متباين تبعا لتمثلاتهم لهذا الوضع. (كاپان، 2010 : 98).

وتعتبر هذه الدراسات من أنجح الدراسات التي طبقت في المجال الحضري مركزة على ربطه بالواقع الاجتماعي والعلاقات المطبقة من خلاله، آخذة بعين الاعتبار كل الأبعاد المؤثرة في تفاعل الأفراد والمحيط الذي ينتمون إليه على كافة المستويات ومختلف العلاقات.

الفصل الخامس:

التعريف بحالة الدراسة

أولاً: لمحة جغرافية عن حالة الدراسة.

ثانياً: لمحة ديموغرافية عن حالة الدراسة.

ثالثاً: لمحة تاريخية عن حالة الدراسة.

أولاً: لمحة جغرافية عن حالة الدراسة:

إن المجال المكاني والجغرافي الذي تقوم عليه الدراسة هو مدينة بسكرة، من خلال الاتصال ببعض الأجهزة المسؤولة و الهيئات المعنية بالسياسات التنموية في المدينة وهذا من خلال التسيير والتخطيط، وتنفيذ القرارات الحضرية بمجالها، واستشراق المخططات المستقبلية ومدى ملائمتها و أخذها بعين الاعتبار احتياجات المواطنين المقيمين في هذه المدينة، الحالية و المستقبلية، تماشياً مع المميزات الطبيعية و الثروات المادية لهذه الأخيرة ومراعاة الاحتياجات وخصوصيتها في جميع المجالات.

1-الموقع:

تحتل ولاية بسكرة موقعا طبيعيا استراتيجيا إذ تقع أسفل سفوح الأطلس الصحراوي فهي بذلك تستفيد من شبكة هيدروغرافية، تخترقه وديان ومجاري مائية، وبالتحديد تقع شرق خط غرينتش بين خطي الطول، 5° و 6° شمالا، وبين خطي عرض 34° و 35°.

وتبرز أهمية الولاية في وقعها في منطقة انتقالية على محورين رئيسيين لحركة المرور، الأول يربط الشمال الشرقي للجزائر بجنوبه بواسطة الطريق الوطني - رقم 03 - و الثاني بين الشرق و الغرب بواسطة الطريق الوطني رقم 46. (غانم، 1999: 23).

تقع تحت سفوح كتلة جبال الأوراس التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، تتربع على مساحة تقدر بـ 80 509 21 كم²، تضم 33 بلدية، 12 دائرة ويحدها:

-ولاية باتنة الشمال الغربي

- ولاية المسيلة الشمال الغربي

- ولاية خنشلة الشمال الشرقي

- ولاية الجلفة الجنوب الغربي

- ولاية الوادي الجنوب الشرقي

- ولاية ورقلة الجنوب. (مديرية البرمجة متابعة الميزانية لولاية بسكرة، مونوغرافية الولاية، 2011 : 7) .

وتتربع المدينة على مساحة 446 كلم² أي نسبة 2.07% من المساحة الإجمالية للولاية، حددت البلدية:

- من الشمال: كل من بلدية برانيس و لوطاية.

- من الشرق: بلدية مشونش

- من الجنوب: بلدية سيدي عقبة، أوماش، مليلي.

- من الغرب: كل من بلدية طولقة وبوشقرون. (مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، 2002 : 03).

2-الوسط الطبيعي:

2-1- التضاريس:

يقع مجال الدراسة ضمن نطاقين الصحراوي والأطلسي تمثله مجموعة تضاريس مهمة تمثل في:

2-1-1- المنطقة الجبلية: تمثل نسبة قليلة من مساحة الولاية، تتركز أساسا في الشمال، فبالجهة الغربية نجد كلا من جبل (بوغزال، الملاقة، ثنية وقين) في حين الجهة الشرقية نجد كلا من جبل (الطيوس، كمارو، وكاف القونة)، إن غالبية هذه الجبال فقيرة من الغطاء النباتي.

2-1-2- منطقة السهول: تمتد على محور شرق- غرب وتتميز منطقة السهول بتربة عميقة وخصبة.

2-1-3- منطقة المنخفضات:

تقع في الناحية ال جنوبية الشرقية، وهي عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار و التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط و التي يبلغ متوسط انخفاضها (-33م) تحت مستوى البحر و تعتبر المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة مما يشكل حزاما طبيعيا للمدينة من الجهة المفتوحة نحو الشمال.

2-2- المميزات المناخية :

يعتبر المناخ عنصر مهم من العوامل الجغرافية لما له من تأثير في اختيار نمط البناء، و هندسته و المواد المستعملة في إنجازها إذ أنه يتحكم بدرجة كبير في التوزيع السكاني والحياة عموما، فالمنطقة المعنية بالدراسة يميزها مناخ شبه جاف إلى جاف، ذو صيف حار وجاف وشتاء بادر وجاف أيضا.

ولتوضيح معطيات عناصره ارتأينا الأخذ بعين الاعتبار المعطيات المستخرجة من سالتزر، لأنها تمتد لفترة تدوم 25 سنة وكذا العمل بمعطيات محطة بسكرة لأنها الملمة بمجال الدراسة الذي يعتبر متجانسا من حيث الخصائص و المميزات المناخية:

2-2-1-التساقط:

الجدول رقم (01): معدلات كمية التساقط بمجال الدراسة:

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
المعدل الشهري (ملم)	0.6	2.8	10.9	22.1	1.5	0.4	0.0	0.1	36.1	3.0	0.1	21.2	98.8

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العم رانية لولاية بسكرة- الحوصلة السنوية

2007.

إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة، فإن بسكرة تقع في منطقة 0-200 ملم ماعدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة.

2-2-2- الحرارة:

الجدول رقم (02): معدلات درجة الحرارة بمجال الدراسة:

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
المتوسطة	12.11	13.3	15.4	19.1	24.6	30.3	36	32.3	27.7	20.7	15	12.4	23.2
القصى	19.9	23.9	27.4	32.9	36.9	42.1	45.4	44.0	39.4	32.8	25.5	22.3	32.7
الدنيا	3.0	1.3	4.0	7.3	11.8	18.3	26.6	21.1	16.3	9.6	5.6	3.5	12.7

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة - الحوصلة السنوية

2002.

على ضوء دراسة "سلتزار" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب بـ 24.32°م، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى و الدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة فنسجل خلال سنة 2011 فنسجل درجة حرارة دنيا على التوالي بين 12.1°م إلى 13.2°م في شهري ديسمبر وجانفي، أما في شهري جويلية و أوت تتراوح ما بين 43.8°م إلى 47.5°م درجة حرارة قصوى.

ويظهر تأشيرها في ارتفاع درجات الحرارة حيث تفوق أحيانا 48°م في شهري جويلية وأوت وينجم عنه سطوع إشاعات شمسية تؤثر بدورها على الحركة العمرانية و الاقتصادية للمدينة بصفة عامة. (مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، 2002).

2-2-3- الرطوبة:

الجدول رقم (03): معدل الرطوبة بمجال الدراسة:

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
الرطوبة (%)	58	50	43	50	33	24	27	29	42	43	45	49	41.1

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة- الحوصلة السنوية 2007.

نلاحظ أن هناك شهر واحد (01) من مجموع أشهر السنة تفوق فيه نسبة الرطوبة 50% (معدل الرطوبة اليومي) لتسجل في شهر جانفي أعلى نسبة رطوبة (58%).

2-2-4- الرياح:

الرياح التي تهب على منطقة مجال الدراسة متعددة خلال السنة، فنجد الرياح قوية باردة شتاء قادمة من الشمال الغربي التي تأتي من السهول العليا و الرياح الرملية في فصل الربيع الآتية من الجنوب الغربي عموما.

أما في فصل الصيف فالرياح "السيروكو" الرياح الحارة القادمة من الجنوب الشرقي تهب بمعدل 31 يوم في العام، أين يعتبر شهر جويلية الشهر الذي تهب فيه أكثر.

الجدول رقم (04): معدل قوة الرياح بمجال الدراسة:

الشهر قوة الرياح	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
الرياح القصى (م/ثا)	20.4	13.2	16.4	16.6	22.2	21	16.9	15.9	17.6	15	14.5	16.7	17.2
قوة الرياح الذنيا	3.7	4.5	4.7	4.6	4.6	4.6	3.5	4.0	4.0	3.6	3.1	3.0	3.9
عدد الأيام	1	2	4	5	4	5	2	2	2	2	1	1	31

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية بسكرة- الحوصلة السنوية-

2002.

3- الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري للسنة 1974، وكانت تضم آنذاك 22 بلدية و 6 دوائر، وبعد التقسيم الإداري للسنة 1984 انقسمت إلى جزئين ولاية بسكرة وولاية

الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير، فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة 4 دوائر هي: أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، لوطاية.

وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

- بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

- بلدية القنطرة وعين زعوط من ولاية باتنة.

- بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر، حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

فالموقع الجغرافي المميز و الفعال لمدينة بسكرة أي بالنسبة لما حولها من ظواهر بشرية باعتبارها عاصمة إقليمية لولاية بسكرة.

وعليه فإن البلدية تقع في القطب الجنوبي الشرقي في إحدى نقاط أجزائه الشمالية وتسيطر عليها طرف النقل البري و السكة الحديدية في حركتها التجارية بحيث تمر بها:

-طريق الوطني رقم (03) الرابط بين بسكرة وباتنة شمالا وبسكرة وورقلة جنوبا.

- الطريق الوطني رقم (46) الرابط بين: بسكرة وبوسعادة غربا (اتجاه الجزائر).

- الطريق الوطني رقم (83) الرابط بين بسكرة وخنقة سيدي ناجي .

- الطريق الوطني رقم (87) الرابط بين بسكرة ومنعة (اتجاه باتنة).

- الطريق الوطني رقم (31) الرابط بين بسكرة و آريس.

مما جعلها تشكل أهمية كبرى في عملية الاتصال بين هذه الولايات.

(مكتب الدراسات و الإنجازات في التعمير، 2013: 09).

ثانيا: لمحة ديموغرافية عن حالة الدراسة:

تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال تطورا مهما حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسبة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8% وفي إحصاء سنة 1987 ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88% وفي إحصاء سنة 1998 ارتفع عدد السكان 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9% ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن و السكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30% (مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، 2004: 23).

ومن الملاحظ أنه خلال الفترة 1977/1987 شهدت المدينة زيادة ملحوظة تقدر بـ 4277 نسمة و بمعدل 4.04% ما يفسر بروز قضية المركز الحضري لمدينة بسكرة.

في حين الفترة 1987-1998 شهدت زيادة تقدر بـ 4294 نسمة وبمعدل نمو 2.92% راجع لتحسين الظروف المعيشة بما فيها الاجتماعية و الاقتصادية.

أما الفترة ما بين 1998-2008 شهدت ارتفاع ملحوظ بزيادة 3270 نسمة و تقلص في معدل النمو ناتج عن تحسين الظروف الريفية التي عملت على رجوع واستقرار السكان المحليين بها.

إلى جانب هذه الزيادة الطبيعية الموضحة لسنة 1998، هناك عامل مهم ألا وهو الهجرة التي أثرت في نمو السكان، و التي انتشرت بسبب ما زودت به المدينة من برامج تنموية كالصناعة و الصحة، و التعليم و السياحة التي جذبت اليد العاملة من القرى المجاورة

حيث قدر عدد المهاجرين في سنة 1977 حوالي 7608 مهاجر و عام 1987 حوالي 10387 مهاجر.

ناهيك عن الهجرة الآتية من الولايات الأخرى بسبب الوضع الأمني بعد التسعينات حيث استقبلت مدينة بسكرة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء ما بين سنة 1987 و 1998 حوالي 27986 عائلة، كما أن لظاهرة الهجرة أثر واضح في الحركة المركزية في المدينة وتولدت حركة مضادة لها نحو الأحياء بالضاحية وما لبثت أن أصبحت جزءا من المدينة.

وقد حدث هذا بشكل سريع وشامل أثر على المدينة و السكان ديموغرافيا واقتصاديا في ظروفها المستمرة، فظهرت عيوب وفوضى و مشاكل ونقص في كل وظائف المدينة وعناصرها، مما جعل البيئة عاجزة عن توفير الظروف المناسبة لسكانها في مجال معيشتهم وعملهم. (ذيب، 1995: 40).

وعموما فإن هذه المعطيات و الظروف أثرت بصورة بالغة على طبيعة المدينة وتخطيطها ونظام عيش المواطنين فيها من حيث الاستفادة من المجال وكذا الخدمات في مختلف المجالات مما خلق تحديا لدى الهيئات المسيرة للتخطيط لمستقبل المدينة على المدى القريب و المتوسط و البعيد كضمان حياة أفضل لمواطنيها تماشيا مع الاحتياجات المطلوبة ولتوفير حياة أفضل و بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة اقتصاديا وبشريا.

1-درجة التحضر:

درجة التحضر في بلدية بسكرة يضم 36% مجموع السكان الحضريين للولاية وهذا يدل على الأهمية الحضرية التي يحضى بها التجمع داخل الولاية.

(Bureau d'etudes et d'urbanisme,1997 : 21)

ويمكن القول أن مجال الدراسة يزخر بطاقات بشرية شبانية حيوية يمكن بمراعاتها وتكوينها ضمان مواطنين فاعلين من أجل المساهمة في تنمية وتطوير المدينة و المنطقة و لما لا البلاد كلها بصفة عامة.

ومن بين الأسباب لهذا النمو الديموغرافي، ارتفاع معدل الخصوبة إلى جانب العامل الديني، العادات و التقاليد التي تقدر الزواج وتدعو للإنجاب، بالإضافة إلى عامل مهم جدا وهو التحسن في المستوى الصحي عموما بزيادة توزيع المنشآت الصحية في مدينة بسكرة بحصيلة 03 مستشفيات، إلى جانب 04 مجمعات صحية، و 03 مراكز صحية، 6 قاعات علاج، و 10 صيدليات عامة، و 70 خاصة، و 09 مصحات خاصة.

وعموما فإن موجة النمو الديموغرافي الداخلي و الهجرة الجماعية لسكان القرى و عملية التمدن هذه و الغير مدروسة كانت سببا في خلق وضعية غير طبيعية على أكثر من مستوى وعلى مستقبل المدينة و المواطن فيها وتمثلت في:

- عدم التحكم في عملية التعمير.
- عدم تطابق أو توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني من خلال الاستغلال الغير عقلاني للمساحات ومحو قيمتها.
- اكتساب المدينة لطابع القروية
- التهديد المستمر للأراضي الفلاحية وما نتج عنه من المشاكل الأيكولوجية بالنظر إلى تدهور بساتين النخيل.
- مشكلة نظافة المحيط.
- المشاكل الاجتماعية والتقنية للبنية التحتية.
- مشكل المواصلات.

- الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية وما صاحبه من توسع معتبر للبناء و الغير شرعي.

- أزمة السكن.

- نقص وعدم كفاءة الخدمات و التجهيزات.

ثالثا: لمحة تاريخية عن حالة الدراسة:

اختلف المؤرخون و الرحالة العرب منهم و الأجانب الذين زاروا المنطقة في تحديد الأصل التاريخي لكلمة بسكرة، هناك من يقول بأنها مشتقة من التسمية الرومانية (فسيرا) بمعنى المحسب، وذلك بحكم دورها البالغ الأهمية في التبادل التجاري بين الشمال و الجنوب، وهناك من يرجع اسمها إلى (سكرة) من السكر ولحلاوة وكثرة تمورها، وهناك من ذكر بأن اسمها القديم هو (أديبسام)، وهي كلمة رومانية تشير إلى حمام الصالحين القديم الذي يبعد عن المدينة بحوالي 07 كلم.

لأن هذه المنطقة كانت المصدر الأول لتجمع السكان الأوائل حول المنابع المعدنية الطبيعية الذين اتخذوها مركزا للمراقبة و الدفاع.

كما اختلف الرواة أيضا في نطق اسم بسكرة، منهم من نطقها (بسكرة) بكسر الباء والكاف، وآخرون ينطقونها (بَسْكَرَة) بفتح الباء و الكاف، و النطق الصحيح عند العامة من أهل البلدة (بسكَرَة) بكسر الباء وفتح الكاف.

هذا فيما يخص تسمية المدينة، أما فيما يخص تاريخها، فعلى حد قول " ابن خلدون " فإن سكان المنطقة قد وجدوا قبل 3.000 سنة قبل الميلاد، ولقد اعتمدوا في معيشتهم على صيد الحيوانات المفترسة للمتاجرة بها مع الرومان الذين يستعملونها في حلباتهم، كما أنهم لم يعرفوا الزراعة إلا في حدود سنة 200 قبل الميلاد.

ويقول الأستاذ " حسين عبد الكريم" أحد الباحثين في تاريخ المنطقة بأن الرومان قد واجهوا مقاومة عنيفة من طرف الأهالي، كما تتم الإشارة إلى أن المنطقة دخلها " يوغرطة" بعد اصطدامه بجيش الرومان، حيث رحب به أهلها وزودوه بآلاف الفرسان الذين حاربوا الرومان.

وفي القرن الرابع الميلادي، احتل الوندال المنطقة وعاثوا فيها فسادا ونهبوا الأراضي الخصبة، لكنهم لاقوا مواجهة عنيفة من طرف الأهالي، ولم يلبث الرومان أن استعادوا سيطرتهم على المنطقة و أقاموا بها مواقع محصنة في مواجهة استمرار الغضب الشعبي ضدهم، وهكذا ازدهرت الحضارة الرومانية في المنطقة وبدأت المسيحية ديانة الرومان الجديدة تنتشر، وبذلك انتشرت ببسكرة الدور و الكنائس، إلى ان فتحتها العرب بقيادة المجاهد " عقبة بن نافع"، في منتصف القرن السابع الميلادي، وبذلك دخلت المنطقة عصرا جديدا، عاملا بهدي الإسلام وتعاليمه، وبعد 20 سنة من الجهاد المتواصل رجع " عقبة بن نافع" حيث تعرض له " كسيلة" مع حلفائه الرومان، وكانت نتيجة هذه المعركة استشهاد عقبة ومعظم أصحابه بالقرب من بسكرة في منطقة " سيدي عقبة" حيث يوجد ضريحه وهو على بعد 18 كلم من المدينة.(مجلة الزيبان، أفريل 1984: 10-12).

وابتداءا من القرن العاشر الميلادي، احتل ملوك بني حماد بسكرة وكامل منطقة الزيبان، ثم سقطت المدينة في أيدي " قبيلة الإشبنج " الهلالية التي سلبت خيرات السكان وأرزاقهم ولقد احتفى السكان بالموحدين ملوك مراكش في القرن 12 ميلادي، ثم تدخل السكان الحفصيون في تونس لاحتلال مدينة بسكرة خلال القرن 14 ميلادي، وفي أيام "صالح رايس" خضعت مدينة بسكرة لنظام الجزائر 1552، حيث بنى بها الأتراك عند منبع المياه (برج الترك)، كما شن عليها " صالح باي" عدة غارات، وفي هذا الصدد يقول الرحالة المغربي " العياشي" (1628 - 1679) " ... فما رأيت في البلاد التي سلكتها شرقا وغربا أحسن منها، ولا أحسن ولا أجمع لأسباب العيش، إلا أنها ابتليت بتحالف الترك عليها

وعساكر الأعراب، يستولي عليها هؤلاء تارة وهؤلاء تارة أخرى إلى أن بنى الترك حصنا حصينا على رأس الماء، وبذلك تمكنوا من البلاد وضروا بأهلها...".

ومن ذلك يستنتج بأن الأتراك مارسوا في هذه المدينة كل أنواع التعسف و التسلط ضد الأهالي اعتمادا على مجموعة من المشائخ الذين كانوا يتنافسون على السلطة هذه الأخيرة التي تحالفت مع الاستعمار الفرنسي، مما سمح له باحتلال مدينة بسكرة يوم "04 مارس 1844". (مجلة الزيبان، أبريل 1984، 13).

ونتيجة لذلك تمركزت بالمنطقة حامية استعمارية فرنسية سرعان ما قضي عليها من طرف خليفة " الأمير عبد القادر" وهو " الحاج محمد الصغير العقبي" الذي خاض معارك على عدة جبهات، ضد الاستعمار الفرنسي من جهة وضد أحمد باي في قسنطينة من جهة أخرى، كما أن الأهالي كانوا كسائر إخوانهم الجزائريين رافضين للاستعمار، ولذلك لم يستكينوا أمام الغزاة.

وانطلاقا من هذا المبدأ اندلعت ثورة " الزعاطشة" سنة 1849 بقيادة " الشيخ بوزيان"، وهذه الثورة انتهت بتدمير القرية بكاملها واستشهاد قائدها ومن معه من مجاهدين، ولكن القضاء على ثورة الزعاطشة لم يهدأ من روع المقاومة التي استمرت بعزيمة أقوى ضد الاستعمار، ومن جانب آخر كانت مدينة بسكرة مصدر إشعاع حضاري وثقافي وسياسي وتجاري منذ أن دخلتها الطلائع الأولى للفتاحين المسلمين بقيادة المجاهد " عقبة بن نافع".

وبذلك تزعمت بسكرة كل الزاب وأصبحت قبلة لطلاب العلم ومحطة القوافل التجارية وهمزة وصل بين الشمال و الجنوب، نبع فيها علماء من مختلف أنواع المعرفة.

بعد التطرق إلى أصل تسمية بسكرة ونبذة مختصرة ووجيزة عن تاريخها الحافل وكذلك ذكر بعض العلماء و المؤرخين العرب الذين زاروها، سوف نحاول التطرق إلى:

1- مراحل تطور أنماط استخدام مجال مدينة بسكرة: ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي:

- المرحلة الأولى: من 681 م إلى 1542 م:

شهدت مدينة بسكرة تحولات كثيرة في هذه الفترة، حيث تعاقب عليها كل من الحماديين الهالبيين و الحفصيين و المارينيين إلى أن جاء الأتراك و أسسوا بها المدينة التركية 1542 م في عهد السلطان " عبد العزيز"، و الملاحظ في هذه الفترة أن العمران لم يتطور ولم يزدهر بالمنطقة كثيرا، حيث اقتصر على مجموعة من المساكن لم تكن امتداد للمساكن التي شهدتها الفترة السابقة، وإنما شيدت في الجهة الجنوبية الغربية منها، وهذا يفسر عدم الاندماج وعدم الانصهار بين القبائل التي تداولت على المنطقة.

-المرحلة الثانية: من 1542 م إلى 1844 م.

بعد دخول الأتراك إلى الجزائر وابتداء من سنة 683 إلى غاية القرن 18 تسببت حالات وباء الطاعون وكذلك ثورة السكان ضد الأتراك في نشأة سبعة تجمعات سكنية بالمدينة وهي (كرة، قداشة، باب الضرب، باب الفتح، مسيد، رأس القرية، مجنيش) وقد نمت هذه المراكز نموا خطيا تماشيا مع جريان السواقي (شمال، جنوب)، وقد دامت هذه الوضعية حتى مجيء الاحتلال الفرنسي.

-المرحلة الثالثة: من 1844 م إلى 1950 م:

بعد الثورة الشعبية دخل الاحتلال الفرنسي سنة 1844 إلى مدينة بسكرة وأسس حصنا للجيش بقيادة " سان جرمان" في شمال المدينة، وهذا الحصن يعد الخطوة الأولى في بروز مظاهر العمران الجديد التي تمثلت في أحياء المعمرين التي تتميز بأنماطها بطابقين وسقف من القرميد، وهذه الأحياء تتشكل اليوم مركز المدينة وهي ذات نمط أوروبي تحيط بها أحياء شعبية أقيمت للجزائريين

- المرحلة الرابعة: من 1950 م إلى 1975 م:

هذه الفترة بدأت المدينة توسعا بتلك الحياء السابقة بشكل فوضوي وقد كان هذا الامتداد في جهتين هما الجهة الغربية للوادي، وذلك في شكل امتداد طولي شمال - جنوب أمام الجهة الغربية من حي المعمرين، وقد كانت هذه الأحياء مكتظة بالسكان وذات أزقة ضيقة، ونسجل في هذه الفترة ظهور أحياء منفردة وبعيدة عن مركز المدينة وهي " حي فلياش" الذي يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة، ويمتاز بطابعه الريفي مع العلم انه كان مقر بلدية سنة 1950 م، وحي "العالية الشمالية" الواقع في الجهة الشمالية الشرقية من المدينة، وقد كان هذا الحي يسمى " زمالة شيخ العرب"، وقد كان مخصصا للحراس والخدم الذين كانوا يعملون عند " ابن قانة" و الذي يلقب " بشيخ العرب" ولذلك فهو حي غير منظم وأزقته ضيقة ومبانيه من الطوب أي أنه يعكس حياة سكانه المادية و الاجتماعية التي يرثى لها، ثم حي " سيدي غزال" الذي بدأ ظهوره بعد الاستقلال وبالضبط سنة 1969 في شكل بناء فوضوي، ويقع في الجهة الغربية للمدينة.

-المرحلة الخامسة: ما بعد 1975:

بعد أصبحت مدينة بسكرة مقر ولاية سنة 1974 م واستفادت من برنامج سكني يدخل في إطار إقامة مناطق سكنية حضرية جديدة (ZHUN)، حيث ظهرت للوجود منطقتان سكنيتان جديدتان:

الأولى من الجهة الغربية والثانية في الجهة الشرقية من المدينة، وتقدر مساحاتها ب 318 هكتار وتقع في الجهة الغربية من المدينة. (مجموعة من الطلبة، 1992: 32).

فمن العوامل الأساسية التي ساهمت في التوسع العمراني للمدينة، الرتبة الإدارية (مقر الولاية)، التي ساعدت في إقامة صناعات وشركات للبناء و الأشغال العمومية مما جعل المدينة منطقة جذب بالإضافة إلى المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديتين، فإن هناك

أراضي داخل الواحات استغلت عكس طبيعتها وهذا على حساب النخيل، وبالجهة الشرقية فإن المدينة تتوسع باتجاه بلدية شتمة.

2- مراحل الاستيطان في مجال مدينة بسكرة:

إن الأهمية التاريخية لمنطقة الدراسة يكتسبها أساسا من تاريخ الزيبان بصفة عامة، فالمنطقة كانت محورا حضريا لكل من الحضارة الوندالية و البزنطية و الرومانية ثم الفتوحات الإسلامية.

وقد تعاقبت الاستيطانات على هاته المنطقة عبر العصور القديمة وهي ذات أربعة مراحل:

- من 7000 إلى 5000 سنة ق. م مرحلة (BUBALE):

وهي مرحلة الصيادين وتعرف بواسطة الحفريات الموجودة على الصخور التي تمثل حيوانات مفترسة وبعد حقبة من الزمن (4000 سنة) تمت هاته الحفريات بمجموعة من الرسوم المتعددة و المتواجدة في مناطق الجنوب و الجنوب الجزائري الكبير، كل مرحلة تشمل رسومات تحمل كل واحدة منها اسم لحيوان يشخصها.

وفي هاته المرحلة بالذات الأشكال ورموز الجسم بالضبط رؤوس الأشخاص و ملامح الوجه والقلاذات و الزينة والشعائر كما هو الحال في بعض مناطق البلاد تدل على تعاقب الجنس البشري وحضارته عبر الأزمان.

- بداية من 3000 سنة ق. م مرحلة (BOVIDENNE):

وهي مرحلة تعايش الإنسان مع بعض الحيوانات مثل الأبقار، كما نسجل انقراض الثور الوحشي، الرموز الأشكال تغيرت بنمط آخر.(المعلومات المتوفرة عن هذه الفترة تكاد تكون منعدمة).

- حوالي 2000 سنة ق .م مرحلة الحصان:

في هذه المرحلة تغيير كبير فيما يخص طريقة العيش عبر العصور حيث ظهر العربات المجرورة بالأحصنة وتغير السلاح إلى الرمح والخنجر كما هو الحال لدى قبائل التوارق.

- بين القرن الأول و الثالث قبل الميلاد أو مرحلة الجمل:

يظهر جليا في هاته الحقبة سيادة قبائل التوارق على الصحراء الكبرى رغم شساعتها وهذا برهان حي على تاريخ السكان في تلك المناطق، ووجود كتابات أمازيغية على الجدران الكهوف و الملاجئ الطبيعية لدليل على وجود لهجات متعددة عبر الأزمان وكلمة زاب في منطقة بسكرة تعني واحة و الزيبان هي مجموعة الواحات التي توجد في أقصى شمال الصحراء الكبرى عاصمتها بسكرة.

- الاحتياج الروماني متبوع بالوند اليين (VANDALE):

تأخذ مدينة بسكرة أصلها من القرطاجيين، وسميت (VESCERA) من قبل الرومان، اغتم الرومان فرصة تتأخر القبائل البربرية في شمال إفريقيا المسماة آنذاك "نوميديا" الاستقرار والسيطرة الكاملة على المنطقة حيث رص الاستعمار (VANDALE) من طرف القائد البيزنطي جوستينيان الأول مما جعل منطقة الزاب تصنف رومانية تاريخيا و الآثار الموجودة بمنطقة بسكرة تؤكد تحصن الرومان بالمنطقة و التمسك بها وتمتد آثارهم حسب ابن خلدون من " بادس إلى الدوسن" غربا مرورا بـ " تهودة وامليلي" وغيرها.

- قدوم العرب بالإسلام:

في القرن السابع مر عقبة بن نافع الفهري مؤسس القيروان من مدينة بسكرة ووصل حتى طنجة وعند وصوله إلى الم غرب وبعد 20 سنة من الجهاد الذي دحر الرومان

واستولى على المنطقة توفي عام 682 م، بعد ان خانه وقتله أحد أشهر قاداته هو " كسيلة" في منطقة بسكرة و بالضبط بمنطقة سيدي عقبة حيث يوجد ضريحه الآن.

وفي عام 1050 م، طرد السكان الأصليين إلى الجبال حيث ضلوا لاجئين. وابتداءاً من القرن الحادي عشر مرت منطقة الزيبان بأربعة قرون عرفت خلالها حروباً واضطرابات تحت حكم الحماديين " قلعة بني حماد" ثم المرابطين (مراكش) ثم المرينيين (فاس) و أخيراً الحفصيين (تونس) الذين تدخلوا لإنهاء هاته الحروب وعرفت المنطقة تحت حكمهم إستقرار نسبياً.

- قدوم الأتراك عام 1430:

في عام 1430م، ولأول مرة جاء الأتراك للاستيلاء على منطقة بسكرة بمباركة السلطان تونس الحفصي عبد العزيز الذي سيطر على المنطقة بأكملها سنة 1541 م.

هاته المرحلة تتجسد كذلك في ثلاث قرون من الخراب و الدمار وسلب الأموال وكل أنواع الظلم من طرد السكان وتهديم المنازل بالإضافة إلى الوباء الخطير الذي إنتشر سنة 1680 م و أدى إلى وفاة م ا يقارب 7000 ساكن بعد هذا الخراب تفرعت مدينة بسكرة إلى سبعة قرى " باب الضرب، باب الفتح، قداشة، مجنيش، سيدي بركات، المسيد، راس القرية" وبهذه الطريقة إنتهت بسكرة القديمة.

- الاحتلال الفرنسي سنة 1844:

في شهر مارس سنة 1844 م، قدم أول مستكشف فرنسي لمنطقة بسكرة الدوق دومال "DUCD' AUMALE" فجأة من مدينة بسكرة في 12 ماي 1844م قام المجندون بضيافة قائدهم الفرنسي وتدمير المعسكر بأكمله.

وعند عودة القائد الفرنسي ليستعيد الحكم على المنطقة اتهم بن قانة بالتقصير حيث عزل من منصبه.

- الثورة التحريرية 1954 - 1962:

تميزت بنشاط تحرري كبير يحكم محاذاة منطقة الأوراس وقدمت قائمة عريضة من الشهداء (أنظر القائمة الاسمية للشهداء المعروضة حاليا بساحة الحرية وسط المدينة).

فبسكة كبلدية بموجب قرار ماي 1878 الخاضع لقرار مجلس الشيوخ المؤرخ في 09 أبريل 1809 بعدها كان التقسيم الإداري كما يلي:

كانت بسكرة دائرة تابعة لولاية الأوراس حتى عام 1974، ولتترقى بعدها إلى ولاية وفقا للقانون رقم 04-84 المؤرخ في 04 /02 /1984، حسب التقسيم الإداري آنذاك.

الفصل السادس:

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مجالات الدراسة .

ثانياً: منهج الدراسة.

ثالثاً: أدوات جمع البيانات.

رابعاً: الأساليب الإحصائية.

أولاً: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني:

1-1- التجمع الرئيسي لبلدية بسكرة:

تعتبر مدينة بسكرة من أهم الأقطاب الحضرية بالتجمع والولاية والإقليم ككل فموقعها الاستراتيجي (ملتقى أهم الطرق والمحاور الرئيسية) والإدارية (مقر الولاية والدائرة) والوظيفية (تركز مختلف الهياكل والتجهيزات الكبرى) كل هذا أثر على نموها الديموغرافي الذي أعطى استجابات مجالية متباينة عبر الزمن أعطت الصورة الحالية للمدينة ولذا كان الوجود دراسة ما يلي:

تقع مدينة بسكرة في الجزء الشمالي للولاية، أو بالأحرى وسطه محتلة مساحة 12770 هكتار، تقع بين هيكليين طبيعيين:

- المنطقة الجبلية في شمال وغرب حدود المجال العمراني.
- منطقة السهول في الجنوب، تمنح سهل واسع ومسطح يفتح على الصحراء.

1-1-1- الموقع: يحدها:

- من الشرق والشمال الشرقي: مقر بلدية شتمة وأراضي شاغرة.
 - من الشمال الغربي: أراضي شاغرة تتخللها بعض العوائق.
 - من الجنوب: الثكنة العسكرية والمطار.
 - من الجنوب الغربي والشرقي: مزارع.
- إضافة إلى موقعها الاستراتيجي هذا والذي يزيد من قوته مرور أهم المحاور الطرقية على مستواها والمتمثلة في:

- الطريق الوطني رقم (03) الذي يربط مدينة بسكرة بالشمال والجنوب إذ يصلها بسكيدة مرورا بالتجمعات الحضرية مثل قسنطينة، باتنة، ومن الجنوب، حاسي مسعود واليزي وجانت.
- الطريق الوطني رقم (46): الذي يربط بسكرة ببوسعادة والجزائر.
- الطريق الوطني رقم (83) الذي يربط بسكرة بخنشلة مرورا بخنفة سيدي ناجي.
- الطريق الوطني رقم (31) الذي يربط مدينة بسكرة بباتنة مرورا بأريس.

إضافة إلى استفادتها من عبور خط السكة الحديدية شمال جنوب الرابط بين بسكرة، باتنة و حاسي مسعود مما يسمح لها بتأدية دور ديناميكي في مجال التبادلات الاقتصادية.

وانطلاقا من خصائص موقعها هذا يمكن تحديد إمكانيات موضعها حيث أن معرفة المكان الذي تتموضع عليه المدينة له أهميته في تحديد شكل نموها واتجاهات توسعها، ومختلف استعمالات الأرض والأشكال الحضرية التي تمثل الهيكل العام لها.

فمدينة بسكرة تتموضع على منطقة سهلية ضمن حوض ترسيبي على ارتفاع 120م من سطح البحر، حيث أنها تتموضع على مجال منبسط ذو انحدارات متفاوتة، تخترقه وديان ومجاري مائية، حيث جملة هذه العوائق أعطت الشكل المميز للنسيج العمراني، وشكلت حدا للتعمير.

1-1-2- مراحل التطور العمراني:

إن النمو والتطور عبارة عن نظام تصاعدي يسمح بالتنقل من حالة إلى حالة أخرى، وفي دراستنا هذه يعني التوسع والنمو في مجال فضائي يعكس المدينة، وهدفنا الأول من هذا التحليل هو تهيئة المدينة لاستقبال هذا النمو وفي سبيل ذلك يجب إدراك ومعرفة طريقة النمو وأسلوبها عبر الزمن.

1-1-2-1-1-العصر الروماني:

كانت مدينة بسكرة في هذا العهد مجرد مقر للتبادل التجاري ، لكن الغزو الروماني جعل منها بوابة الجنوب الشرقي وكذلك ممر إجباري للدخول إلى المناطق الصحراوية، حيث أن الموقع الاستراتيجي لمدينة بسكرة جعل منها نقطة تحكم ومراقبة لكل مجاري المياه كوادي بسكرة واستغلال غابات النخيل، كما كان هناك ظهور للمبادلات الرومانية التي تتجه إلى بسكرة وهي الطرق الحالية. شيدت في هذه المرحلة عدة مباني وخزانات للمياه ولكن أصبحت آثار متوارية تحت الأرض.

1-1-2-2-1-العصر الإسلامي (700م - 1400م):

في هذا العصر كانت بسكرة مركز اشعاعي في المجال التجاري والثقافي فهي المدينة التي شيدت من طرف المسلمين في القرون الوسطى، اختفت المدينة، والمدينة الوحيدة التي بقيت في هذه المنطقة هي سيدي عقبة.

1-1-2-3-1-العصر العثماني: والتي تم تقسيمها إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1541-1680م):

تشكل أول نواة حضرية قرب بساتين النخيل، هي أول مدينة في الداخل، جنوب البساتين، حيث اختار الأتراك استقرارهم في نقطة هي الأعلى بالنسبة للبساتين من أجل المراقبة، تم خلالها إقامة حصن لمراقبة البساتين مع إقامة ثلاثة أبواب شكلية: باب الضرب، باب الفتح، باب المقررة.

إضافة إلى إقامة خندق يحيط بالمنطقة، مملوء بالماء الذي يستمد من الوادي، من هنا ظهر أول مركز وسط المدينة.

- المرحلة الثانية: (1680-1844م):

في سنة 1800م، دمرت أول نواة حضرية للمدينة بعد تعرضها لوباء الطاعون والزلازل، بعدها غادر السكان الحصن، وتمركزوا في جماعات داخل بساتين النخيل. تكون خلالها سبعة قرى: راس القرية، مجنيش، قداشة، المسيد، باب الضرب، باب الفتح، سيدي بركات، انتشرت بطريقة خطية على طول الطرق حيث انقسمت إلى شطرين: قنوات السقي (الساقية)، وتجمعات السكان التي أعطت شكل نجمة لهذه المدينة الجديدة.

أصبحت المنطقة والحصن التركي القديم قطب لنمو المستقبلي وبالتالي ظهور اللامركزية.

1-1-2-4 - العهد الاستعماري: وقد قسم إلى أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى (1844-1865م): وهي المرحلة التي بدأ فيها تشكيل أول نواة

استعمارية للمدينة حيث أقيمت أول مستعمرة بالشمال، قرب الحصن التركي خارج غابات النخيل من أجل التحكم في كل القرى، عرفت خلالها المدينة تطورات وظيفية أعطت نهضة عمرانية، والتمركز الاستعماري وضع بشكل شطرنجي لظروف أمنية، كما تميزت هذه الفترة بـ:

- أول ما بني بالمدينة الجديدة هو برج " سان جرمان " عام 1850 م حيث استعمل

كمعسكر للجيش (ثكنة)، كما أقيمت أبواب الحراسة الأربعة في الأماكن التالية:

- مدرسة ابن مالك لحسن (الطبانة سابقا).

- جبل الضلعة.

- خزان الماء قرب مقبرة النصارى.

- خزان الماء بحي العالية.

وتوالت البناءات، ففي سنة 1856، تم انجاز أول مدرسة بالمدينة بالمقر الحالي لمدرسة عبد الله دبابش (قرب مقبرة لعزيلات).

- توسيع المخطط الشطرنجي نحو الشمال، جنوب حصن سان جرمان، تتفصل هذه القرية عن الحصن بحديقة (حديقة 05 جويلة الحالية).

- هيكلة شارع "BERTHE" حاليا الجمهورية، فاصلا الحديقة عن المخطط الشطرنجي حيث لعب هذا المحور دور سياحي وتجاري.

- آخر توسع إقامة محطة، وخط السكة الحديدية غرب القرية الاستعمارية وإقامة بعض المرافق مثل: فندق المدينة وفندق الصحراء ومدرسة الإخوة.

- الحصن التركي الثاني شمال بساتين النخيل شكل ثاني قطب للنمو وظهر مركز المدينة الحالي.

- المرحلة الثانية (من 1866 إلى 1889):

تميزت هذه المرحلة بتوسعات المخطط الشطرنجي.

ظهر حي المحطة نحو الشمال، ملاً الفراغ الذي يوجد بين المحطة والمخطط الشطرنجي بنفس التقسيم المنتظم.

- إعادة هيكلة وتوسع الجهة الأخرى من المخطط الشطرنجي أين استكملت قرية رأس الماء.

- تمديد سكة الحديد.

- ظهور أحياء الجواله و سطر الملوك.

خلال هذه المرحلة كان ارتباط بالحصن من جانبي نهاية المخطط الشطرنجي ونمو كثافة النسيج العمراني خاصة سطر الملوك.

كما كان هناك انفصال المخطط الشطرنجي عن التوسع الشمالي (حي المحطة) عن طريق محور أول نوفمبر حالياً.

وانفصال المخطط الشطرنجي عن (حي سطر الملوك)، عن طريق محور صالح باي وفي 1858 بنى مسكن المعمر "Duffour".

- المرحلة الثالثة: ابتداء من سنة 1870، بدأت مدينة بسكرة تعرف نوعا من التوسع الذي اشتدت حركته والذي توسع بواسطة بناء تجهيزات للمدينة.

خلال السنوات (1870-1880) بنى "لافيجري" "La vigerie" بالمكان الحالي، في نفس العشرية عرفت بناء مدرسة (CEG) المعروفة حاليا بإكالمالية "يوسف العمودي".

1882 انجاز محطة القطار، في حين بنى مقر البلدية عام 1891، بعد أن أصبحت بسكرة مقر بلدية ذات الصلاحيات الكاملة وذلك بمرسوم وزاري (SENATUS CONSULT 1).

نفس السنة عرفت بناء دار كازناف (CASNAVE) رئيس بلدية بسكرة آنذاك، والمعروف بالأمانة الولائية للمجاهدين 1893 بنى مقر الدرك الوطني وما يزال مستغلا من طرف نفس الهيئة 1910 أنجزت حديقة لاندو.

أما فيما يخص التوسع السكني فقد تمثلت في سكنات قرب محطة القطار.

كان هناك توسعان مهمان على طول محوري: حكيم سعدان، سطر الملوك، ثم ظهور حي العالية.

بدأت مدينة بسكرة تعرف نموا خطي على طول المحورين السابقين.

وتوسع المخطط الشطرنجي على نهج الأمير عبد القادر، والجمهورية واتصال المدينة الاستعمارية بالعالية أي الضفة الشرقية للوادي بواسطة جسر.

- المرحلة الرابعة:

انطلاقاً من سنة 1924 برمجت مشاريع عديدة ومهمة في المدينة لتتمو هذه الأخيرة إلى مركز إداري وتجاري بداية لتعمير تدريجي للمنطقة ذلك ما استدعى من السلطات آنذاك وضع تصميم مخطط تعمير ليقوم بها المعماري (ADOLPH DERVAUX) معتمداً على القانون الصادر في 1919/03/14 والقانون الموالي له في 1924/07/24 المتضمن لقوانين التعمير فهو مخطط يمثل نسيجاً عمرانياً متجانساً فقد أخذ بنظرية الدوائر المركزية.

- الدائرة الأولى تشكل السوق - النواة المركزية.
- الدائرة الثانية هي المنطقة المباشرة لهذا الأخير.
- الدائرة الثالثة تضم حي الزمالة و سطر الملوك.

أما الدائرتين الرابعة والخامسة فهي تخص المنطقة الشمالية من المدينة آنذاك ما يعرف بحي (LA GARE) والجهة الكائنة غرب شارع (BVD CARNOT) الأمير عبد القادر حالياً والمعروف بحي الروداري (ROUDARI)، جنوباً أرض السيدة لوران (LOT Mme Laurent) ما يعرف الآن بحي شاطوني، كما خصص للتعمير أراضي الضفة الغربية للوادي (حي الوادي) كما نجد بعض التجهيزات للمعماري POUILLON مثل فندق الزيبان، مركب حمام الصالحين، ومهندسون آخرون مثل: الجامعة، مستشفى بشير بن ناصر، ومحطة الحافلات، والملعب البلدي.

ليمتد حي سطر الملوك ويلتحم مع حي الضلعة مستغلاً بذلك أحياء منها: البخاري، والسايحي، وجنوباً امتد مشارف المجمع السكني سيدي بركات وامتد إلى الجنوب الشرقي لينشأ ما يسمى بحوزة الباي.

- خلق أحياء العالية - فلياش شمال الوادي وجنوبه.

1-1-2-5 - فترة ما بعد الاستعمار:

- من 1962 إلى 1977:

تميزت هذه المرحلة بغياب كلي للخطط الموجهة للنمو الحضري وكان توسع المدينة على طول خط السكة الحديدية، وعرفت المدينة منذ التقسيم الإداري تمدنا سريعاً ، تمثل في كثافة النسيج حول نهج الزعاطشة، كثافة النسيج في العالية (بناء فوضوي) التمرکز في شارع الحكيم سعدان (الضفة الغربية للوادي)، وتوسع باب الضرب، توسع خطوط السكة الحديدية نحو الغرب إذ عرفت كثافة كل الأنسجة.

في هذه المرحلة ارتسمت الهيكلية العمرانية للمدينة على شكل مروحة مع عقدة في المخطط الشطرنجي إذ تم الفصل بين شمال وجنوب المدينة (بين المخطط الشطرنجي ويسكرة القديمة) بواسطة المحاور المهيكلية التالية: نهج الزعاطشة، شارع الحكيم سعدان وصالح باي.

وبين شرق وغرب المدينة بواسطة نهج الأمير عبد القادر والجسور الثلاثة.

- من 1977 إلى غاية يومنا الحالي:

توسعت مدينة بسكرة في المراحل السابقة بطريقة جعلتها تصل إلى استهلاك المجالات الشاغرة داخل النسيج الحضري وظهور:

- المنطقة الشرقية (ZHUN EST) منطقة المنتزهات.

- المنطقة الغربية (ZHUN OUEST) المنطقة الصناعية.

- ظهور الأحياء الفوضوية (حي سيدي غزال) وتوسعها.

ومن خلال ما ذكر نلاحظ أن هناك مرحلتين هامتين لنمو مدينة بسكرة.

-الأولى حتى 1975: تميزت بوجود قطبين عمرانيين وعرفا توسعا باتجاه واحد شمال جنوب مع وجود عوائق طبيعية تتمثل في الواد وأخرى اصطناعية تتمثل في خط السكة الحديدية.

- الثانية ما بعد 1975: لوحظ فيها توسع مهم جدا، أقل كثافة باتجاه واحد شرق-غرب مع تجاوز العوائق الموجودة لكثافة الأحياء السابقة، وتوسع مركز المدينة نحو الجنوب والشمال.

1-1-3- تحليل الإطار المبنى للتجمع الرئيسي لمدينة بسكرة:

أن خطة المدينة تعتبر وثيقة أساسية لنموها وتطورها عبر الزمن والتي يمكن ربطها بمحاور النمو الحضري وضوابطه الجغرافية والاقتصادية والسياسية حيث تظهر بالنسبة لمدينة بسكرة في شكلين:

1-1-3-1- الشكل الأول (النمو الحلقي):

والذي يميز المراحل الأولى من التطور بدا من النواة المركزية (وسط المدينة) ثم انتشر في كل الجهات بشكل حلقات حول النواة وذلك لسهولة التعمير وتوفر الأراضي ذات الملكية الخاصة وانخفاض أسعارها على الضواحي مقارنة بالمركز في ظل معدلات النمو الديموغرافي المتزايد والسريع.

1-1-3-2- الشكل الثاني (النمو الخطي):

والذي كان نتيجة الاستهلاك السريع للأراضي السهلة التعمير واصطدام تطورها المجالي بعوامل منها ما هو طبيعي (تضاريس) واصطناعي (المنطقة الصناعية والعسكرية) موجها بذلك نموها على طول محاور الطرق ذات الحركة الكثيفة.

1-1-4- نمط مرفولوجية المباني للتجمع الرئيسي لمدينة بسكرة:

إن تطور وتوسيع مدينة بسكرة طوال فترات زمنية ، أعطى أشكال وأحجام للمساكن متجانسة في مناطق، وغير متجانسة بالنسبة للمدينة كلها من خلال فترات التوسع، ومن مجموعة عناصر أخرى بما فيها خصائص النسيج العمراني والطرز المعماري، ومن حيث الصور التي تشكلها عناصر المدينة يمكننا تقسيم نوعية البناء إلى ثلاث أقسام:

1-1-4-1- المراكز القديمة:**أ- نمط النواة القديمة:**

يظهر على مدينة بسكرة كمعظم المدن الجزائرية الطابع المعماري التقليدي وهذا من الناحية العمرانية والمعمارية:

- من الناحية العمرانية:

وهو نسيج غير منظم ذو تركيبة عمرانية تعتمد على تصميم غير متجانس لنسيج، مقسم إلى أشكال هندسية بسيطة ذات أبعاد مختلفة وجد منذ الفتح الإسلامي يتواجد بالجهة الجنوبية لمدينة بسكرة.

- من الناحية المعمارية:

تتميز السكنات بنمط صحراوي تقليدي لا يتعدى ارتفاعها طابق واحد، أغلبها في حالة متوسطة إلى رديئة وقد تكون أحيانا حسنة بعد عملية الترميم.

ب - النمط الفردي الاستعماري:

- من الناحية العمرانية:

هو النسيج الأكثر تنظيم ذو تركيبة عمرانية معتمدة على تصميم متجانس للنسيج إلى أجزاء ذات أشكال هندسية بسيطة مستطيلة أو مربعة، تحتوي على وحدات الموقع شمال مدينة بسكرة منذ عام 1849، من الناحية التنظيمية، توضع بشكل شطرنجي منتظم.

- من الناحية المعمارية:

تتميز السكنات ذات ساحة أو فناء بطراز معماري يعكس حضارة المستعمر التي لا يتعدى ارتفاعها (ط+1) مشكلة تطور عمراني مجرد من الزخرفة، عكس المرافق التي يغلب عليها الطابع الكلاسيكي الغني بالزخارف ذات اتجاه معماري أكاديمي (CALASSICISME) ذات بعد تاريخي.

1-1-4-2 - نمط البناء الذاتي:

يشكل هذا النوع من المساكن الجزء الكبير للنسيج الحضري لمدينة بسكرة مشكلا النسيج المحيطي لها (مركز المدينة)، وهذا يعود إلى فترات التوسع التي مرت به المدينة. تتميز التجزيئات بنسيج متواصل مقسم إلى تخصيصات ذات واجهة واحدة في معظم الأحيان وبارتفاع نادرا ما يقل عن (ط+1) لمجالات مدمجة مع السكن ، تمتاز هذه البنايات بالتجانس من ناحية النسبة ما بين الارتفاع والفتحات.

1-1-4-3 - نمط البناء الجماعي:

هذا النوع من السكن جاء لسد احتياج كبير في هذا المجال وهو يخدم الجانب الكمي أكثر من الجانب الكيفي، حيث نجده على شكل مجمعات سكنية (عمارات مهيكلة

بمجال عمومي)، تتطلب تهيئة لمجالها الخارجي (مساحات خضراء ، ساحات لعب، ومواقف للسيارات)، موقع بالجهة الشرقية والغربية للمدينة، ظهر منذ عام 1975.

1-1-5- الهيكلية الحضرية العامة:

1-1-5-1- مركز حضري رئيسي:

ممثلا في مركز المدينة، يضم الأنشطة والوظائف ذات المستوى العالي مشكلا بذلك القطب المهيمن في المدينة.

1-1-5-2- مركز حضري ثانوي:

تشكله مجموعة التجهيزات الكبرى الموقعة على محور طريق سيدي عقبة (المستشفى، جامعة محمد خيضر، المركب الرياضي OPOWالخ).

أ- قطب للخدمات: مكونا من التجهيزات والمرافق الموقعة على الطريق الوطني رقم (03) المؤدي إلى باتنة (منطقة التجهيزات)، حيث يعد هذا المركز امتداد للمركز الحضري الرئيسي.

ب- قطب تجاري: ممثلا في حي زقاق بن رمضان، وحي البخاري يتميز بتركز النشاط التجاري بمجال نفوذ يغطي كامل أحياء المدينة مما أهله إلى احتلال مكانة وظيفية ضمن البنية الحضرية للتجمع.

ج- قطب صناعي: تشكله المنطقة الصناعية التي تلعب دور مهم في حياة المدينة والديناميكية المجالية لها.

د- مناطق السكن الكبرى: تتمثل في الأحياء الكبرى للمدينة مميزة بسيطرة السكن الفردي اللاشعري (سيدي غزال، العالية ...) بالإضافة إلى المنطقتين السكنيتين الحضريتين الجديتين (ZHUN EST- ZHUN OUEST).

وتتمثل المحاور الكبرى للتعمير (Les couloirs d'urbanisation): في التوسعات الجديدة للمدينة على طول المحاور الطرقية التالية:

- الطريق الوطني رقم (03) باتجاه باتنة.

- الطريق الوطني رقم (46) باتجاه بوسعادة.

- الطريق الوطني باتجاه أريس.

- الطريق الوطني باتجاه سيدي عقبة.

1-1-3- المحاور المهيكلة للتجمع:

يتشكل النسيج الحضري للمدينة بواسطة:

أ- **نهج الأمير عبد القادر:** يعتبر الشارع المهيكل الرئيسي للمدينة بأكملها، إذ يربط بين شرق وغرب المدينة و ذو كثافة سير عالية ومتوسط عرضه 12.00 م، مع نهايته بمجال الدراسة على الجهة الغربية، يوجد جسر مار فوق السكك الحديدية الذي ينشط بدوره حركة النقل السيارات، ويمكن تدعيمه بشارع صولي الشريف المتواجد بجانب محطة السكة الحديدية والرابط بين هذا الجسر الشارع الرئيسي، طوله الإجمالي يقدر بـ 1141.10م.

ب- **نهج أول نوفمبر:** أهم الشوارع وأوسعها في المدينة يربط بين شارع الجمهورية ونهج الأمير عبد القادر، الذي يبلغ متوسط عرضه 15.00م، هذا الشارع المميز ذو أرصفة عريضة التي تحتوي على مساحات خضراء وممرات مغطاة متكونة من أقواس مميزة، فطوله الإجمالي يقدر بـ: 252.20م وشارع الإخوة مناني الذي يتميز بوجود مساحات خضراء تتوسط الطريق، يبلغ عرضها الإجمالي: 25.00م أما طوله يقدر بـ: 571.90م.

ج- **شارع الجمهورية:** الذي يعتبر من الطرق الهامة بالمدينة ويربط بين نهج أول نوفمبر وشارع الدكتور سعدان، ويقدر عرضه بين 6.00 إلى 8.60م، ويحاذيه شمالا

حديقة 05 جويلية، وغربا منطقة مزدوجة مشتركة (سكنات+ تجهيزات خدماتية)، نظرا لموقعه وحالته الجيدة، ورغم ضيقه فهو يكون حلقة وصل تدفقات السير الميكانيكية الآتية من شرق المجال باتجاه غربه أين يوجد الجسر الآنف ذكره فطوله الإجمالي يقدر بـ679.71م نظرا للأهمية البالغة لهذا الشارع الذي يتميز بكثافته وخدماته.

2-المجال الزمني:

يعتبر هذا المجال المدة المستغرقة لإنجاز الجانب الميداني للدراسة و الذي تم الشروع فيه بعد الانتهاء من إعدادا الجانب النظري، وضبط الإجراءات المنهجية للنزول إلى الميدان وتطبيق استمارة المقابلة لجمع المعلومات و البيانات تم تفرغها وتحليلها، و بالتالي تفسيرها و الوصول إلى النتائج النهائية للدراسة.

وقد قسمت هذه الفترة إلى عدة مراحل:

2-1- المرحلة الأولى:

تمت فيها المناقشة حول تحديد مجتمع الدراسة ونوع العينة وخصائص مفرداتها والاتفاق على طبيعة الدراسة، مما يحدد نوع الآداة الأنسب لاستخدامها ثم ضبط المحاور الكبرى لبناء للاستمارة وكيفية تقسيمها مع الأستاذ المشرف ديسمبر 2012- 2013.

2-2- المرحلة الثانية:

تم فيها البناء الأولى للاستمارة ومن تم عرضها على الأستاذ المشرف حيث قدم ملاحظاته حول طول بعض العبارات وبعض الصياغات اللغوية للأسئلة و العمل على تعديل هذه الأخطاء على ضوء متطلبات الدراسة نهاية شهر جانفي 2014.

بعد التعديلات تم عرضها على لجنة من المحكمين و التي تمثلت في كل من البروفسور " جابر نصر الدين" و البروفسور "روزو رشيد" من كلية العلوم الاجتماعية الذين أبدوا ملاحظاتهم كل حسب اختصاصه، ليتم ضبط صياغة الشكل النهائي

للاستمارة شهر فيفري 2014. بالاستعانة بعض الزملاء في التخصص من الكلية. وبالذكورة "يلي جغام" من كلية الآداب واللغات لضبط الجانب اللغوي للاستمارة.

2-3- المرحلة الثالثة:

-مرحلة النزول إلى الميدان لإجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة من المسؤولين في الهيئات و المؤسسات المسؤولة عن التخطيط و التسيير للتطوير الحضري في المدينة 23 فيفري 2014 - 27 فيفري 2014.

2-4- المرحلة الرابعة: النزول إلى الميدان وإجراء المقابلات مع أفراد العينة، وقد استغرقت هذه المرحلة فترة زمنية لا بأس بها من 17 مارس 2014 - 10 جويلية 2014 نظرا لصعوبة أو تعذر (في بعض الحالات) اللقاء بالأشخاص المعنيين أو تأجيل موعد المقابلة نظرا لانشغالهم الدائمة و لظروف طارئة بحكم الأعمال التي يمارسونها التي يشغلونها مما استدعى الباحثة في بعض إلى اللجوء إلى العلاقات الخاصة الغير رسمية لإتمام المقابلة.

2-5- المرحلة الخامسة: تعتبر المرحلة الأخيرة والتي تمت فيها عملية تفرغ البيانات في جداول وكان ذلك خلال شهري سبتمبر - ديسمبر 2014. وتلتها عملية التحليل والتفسير واستخلاص النتائج النهائية للدراسة (مارس/جويلية/ 2015).

3- المجال البشري:

إن موضوع دراستنا يبحث في مجال مستقبل المدينة ومكانته المواطنة او الإنسان فيها من اجل تحقيق مدن إنسانية يهتم ويعالج التخطيط الحضري فيها معالجة متعددة الأبعاد اقتصاديا، مجاليا، وخاصة اجتماعيا وهذا لها بالنسبة لكل خطة أن مشروع، فيجب أن ترتبط السياسات و الخطط الحضرية بالآمال والآفاق والأهداف بما يستجيب للحاجات الإنسانية للمواطنين في هذا المجال الحضري خاصة فيما يتعلق بتطوير الأساليب البدائية و الكفيلة بتحسين الظروف في المستقبل.

فموضوع دراستنا يبحث في مكانة المواطنة في المدن في المستقبلية حالة الدراسة مدينة بسكرة.

حيث أن التخطيط لمدن المستقبل له علاقة بجوانب مختلفة للتخطيط و التصميم الحضري ويمكن الوقوف على هذه الجوانب من خلال إجراءات دراسة ميدانية للهيئات و المؤسسات المسؤولة عن عملية التخطيط في المدينة من أجل التحكم في توسعها بالإستعانة و الاعتماد على بيانات واقعية عند معالجة القضايا الحضرية الحالية و المستقبلية.

وبالعودة إلى إشكالية الدراسة و الأهداف التي تسعى لتحقيقها تم تحديد العينة المتكونة من المسؤولين و الإطارات و المتمثلين في مجموع الأفراد الفاعلين في مجال التخطيط الحضري وتطوير المدينة، و المسؤولين عن آليات التخطيط و المراقبة و المتابعة و الإشراف عن هذه العملية.

الإدارات المسؤولة عن هذه الآلية هي:

-مكتب الدراسات و الإنجازات في التعمير URBA (8 أفراد).

- الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية ANAT (5 أفراد).

- مديرية التعمير و الهندسة المعمارية و البناء و المدينة (5 أفراد).

- مديرية التخطيط و الميزانية (5 أفراد).

- مديرية البناء و التعمير في البلدية (5 أفراد).

- مديرية التخطيط في الولاية (4 أفراد).

- مديرية البيئة في الولاية (4 أفراد).

- مديرية شغل الأراضي، مصلحة التخطيط (5 أفراد).

وقد كان عدد الأفراد المكلفين بهذه الآلية تبعا للإدارات السابقة الذكر يقدر بـ 41

فرد.

والباحثة حاولت الاتصال بالفاعلين في آلية التخطيط الحضري ضمن المهام و الخدمات المستهدفة ووفق قدرات وإمكانيات كل شخص فاعل سواء كان هذا الشخص المسؤول الأول المباشر على العملية، أو المسؤول الذي يسهر على التنفيذ والمتابعة والمراقبة للتخطيط لتحقيق النتائج المأمولة حسب ما يتطلع إليه المواطن، أثناء التنفيذ الفعلي للمخطط.

وفي نفس الوقت أفراد العينة ورغم التزاماتهم ومناصبهم فهم في الأول و الأخير يبقون أفرادا في المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه وهم بالتالي مواطنون.

والمشاريع و المخططات المنجزة هي في الأصل من إنجاز الإنسان المواطن و لخدمة الإنسان المواطن.

وقد تم اعتماد العينة القصدية أو العمدية نظرا لكون أنها من العينات التي يتم العمل مع أفرادها بشكل مقصود لعدم وجود منطقة محددة بها أفراد لهم خصائص ومميزات المجتمع الأصلي بعينه.(عماد، 2007: 54).

وقد تم اختيار أفراد العينة بشكل مقصود من المسؤولين في مجال التخطيط و التهيئة لمدينة بسكرة، وقد كانت الأهداف و المبررات في اختيار هذه العينة هي:

-اختيار مفردات العينة لاعتبارات فنية تتعلق بالموظفين و المسؤولين عن عملية التخطيط الحضري كل حسب درجة كفاءته وكذلك لاعتبارات تمثيلية من أجل محاولة توفير عنصر الموضوعية، وهذا ما تحققه لنا العينة القصدية.

- توفير بيانات كافية حول الموضوع الدراسة، والتي تسمح لنا بدراسة فئة محددة من المجتمع الأصلي للدراسة و الذين من خلالهم يمكن الحصول على معلومات وافية حول التوسع في المجال الحضري ومدى ملائمتة ومعالجته للقضايا الحضرية الحالية

والمستقبلية و الأخذ بعين الاعتبار غاية وهدف الإنسان المواطن ضمن غاية وهدف التخطيط الحضري العام.

- مجتمع الدراسة هو مجتمع متماثل الأبعاد ذو تمثيل دقيق ومضبوط أي أن خطأ الصدفة يكون فيه أقل من أي نوع آخر من أنواع العينات، وهذا هو هدف الدراسة تحديد مفردات العينة ممثلة للمجتمع الأصلي بصورة غير تنبؤية بهدف الإجابة الدقيقة والواضحة عن الأسئلة المدروسة. وقد تم اعتماد المسح الشامل لكل أفراد مجتمع الدراسة.

- تتوفر لدى أفراد العينة مجموعة من الخصائص تخدم أهداف البحث، لامتلاكهم معلومات تهم البحث بصورة فعالة ودقيقة.

تحديد خصائص العينة:

جدول رقم (05): يوضح الجنس للمبحوثين:

الجنس	التكرارات	النسبة %
ذكر	28	68.29%
أنثى	13	31.71%
	41	100%

جدول رقم (06): يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين:

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة %
ثانوي	02	4.88%
جامعي	31	75.61%
دراسات عليا	05	12.19%
التكوين التكميلي	03	7.32%
	41	100%

جدول رقم (07): يوضح سنوات العمل للمبحوثين:

سنوات العمل	التكرارات	النسبة %
[5-0]	05	12.19%
[10-5]	06	14.63%
] 15-10]	09	21.95%
[20-15]	04	9.75%
[25-20]	07	17.07%
]30-25	06	14.63%
[35-30]	04	9.75%
	41	100%

ركزت الكثير من الأبحاث والدراسات على أفكار الأفراد وأرائهم في المستقبل وكيف يبدوا لهم، لأن هذا من أهم العوامل المساعدة في التنبؤ بالمستقبل.

فالإنسان يعتبر أهم محاور التنمية، لذا فإن أي تطور واستحداث لا بد وأن يعتمد على أفكار وتصورات ومتطلبات هذا الأخير، ولهم تقدم أي أمة ومحاولة التنبؤ بمستقبلها لا بد من التعرف على خصائص سكانها وطريقة تفكيرهم.

ويعتبر التخطيط بصفة عامة وتخطيط المدن بصفة خاصة من أهم إنجازات العقل البشري، وعند دراستنا لمدن المستقبل يجب أن نتعرف على أفكار السكان وخصائصهم وسماتهم، وعليه فيجب أن تركز هذه الأفكار على التحليل والتفسير المنطقيين لتحقيق التوافق والانسجام مع الحياة في مدن المستقبل التي تقوم أساسا على منتجات العولمة من تكنولوجيا وانترنت واتصال رقمي... الخ.

والقراءة الأولية للجداول رقم (05)، (06)، (07) المحددة لخصائص العينة يتبين لنا التنوع الواضح في جنس أفراد العينة بين ذكور وإناث مما يعكس صورة المواطنة الحقة، التي لا تقتصر على جنس واحد فقط، بل يتشارك فيها الجنسين، فالمرأة أيضا تساهم في تطوير هياكل المدينة من خلال وظائف التخطيط والتهيئة العمرانية والهندسية... وتمتلك

الصفة الرسمية للإدلاء برئيتها من خلال مناصب مهمة وفعالة كانت في السابق حكرًا على الرجال.

ونفس الشيء بالنسبة للجدول الخاص بالمستوى التعليمي لأفراد العينة والذي يعكس المستوى العام للمسيرين المسؤولين عن التخطيط لتطوير المدينة، وقد كانت النتائج ايجابية وتبعث على التفاؤل لتحقيق النجاح والفعالية عند التخطيط ثم التنفيذ، حيث نجد نسبة 75.61% من أفراد العينة ذوو مستوى جامعي، مهندسين، أو تقنيون سامون، ونسبة 12.19% ممن يواصلون دراساتهم العليا، ونسبة 7.32% ملتحقين بالتكوين التكميلي وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على طموح هذه الفئة ورغبتها في التطوير والإبداع بما يتماشى ومتطلبات العصر.

أما بالنسبة لسنوات العمل فأعلى نسبة سجلت لسنوات عمل بين 10 و15 سنة، تلتها من 20 إلى 25 سنة مما يجعل من أفراد العينة الأفراد المناسبين للإجابة عن الأسئلة المطروحة في البحث وإثرائه بالمعلومات القيمة التي تفيدنا في الجانب الميداني للدراسة.

ثانياً: منهج الدراسة:

إن أي دراسة علمية، بغض النظر عن طبيعتها و الموضوع الذي تدور حوله تخضع لمجموعة من المعايير و التقنيات العلمية، ومن المعروف أن أول أساس تبنى عليه أي دراسة علمية هو اختيار المنهج الذي تتم بموجبه المعالجة الميدانية للظاهرة محل الدراسة على اعتبار أن المنهج هو « الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة موضوع البحث وهو يجيب عن كلمة - استفهامية- كيف؟ » (حسن، 1990: 134).

وجاء في قاموس الفلسفة الذي نشره "روتز" على أنه: «إجراء يستخدم في بلوغ غاية محددة، أما المنهج العلمي فهو تحليل منسق وتنظيم للمبادئ و العمليات العقلية و التجريبية التي تواجه بالضرورة البحث العلمي». (قاسم، 2003: 52).

ويقول الباحث إحسان محمد الحسن: "إن الباحث لا يمكنه القيام ببحث ناجح له أهميته النظرية، في زيادة المعلومات الأكاديمية لاختصاص معين أوله فائدته العلمية في حل مشكلة إنسانية أو مادية يعاني منها المجتمع دون تحديد عنوانه وصياغة مجاله وتحديد أبعاده وتثبيت أهدافه وأغراضه الأساسية وتطبيق المنهج العلمي عليه لدراسته وتعريف جوانبه والتوصل إلى حقائق نهائية عنه". (الحسن، 1992: 33).

إن الوصف و التفسير من الأهداف الأساسية لعلم الاجتماع و اللذان تستندان عليهما في تحقيق المفهوم العلمي للظواهر لإمكان التنبؤ بها، و بالكيفية التي تحدث بها في المستقبل و هو الغرض النهائي للعلم، وهذا ما جعل كل من "بلاك" و "شاميون" يذهبان إلى أهمية توفير المعلومات الوصفية و التفسيرية حول الظواهر الاجتماعية، وهذا لدعم غرض الفهم و الإدراك حولها و الوصول إلى التنبؤ العلمي لمستقبل تلك الظاهرة. (عماد، 2007: 56).

ومن متطلبات تطبيق المنهج الوصفي هو تحديد مجموعة من الظواهر الاجتماعية كموضوع بحثنا هذا وهو مدن المستقبل وكيف يمكن من خلال تنظيمها والتخطيط الحضري فيها الاهتمام بفكرة أن الإنسان المواطن هو محور كل البرامج المخططة لتطوير المجال وهذا بإضافة الخاصية الإنسانية على المدينة وما يجب أن تكون عليه في المستقبل حيث يجب أن يكون الإنسان المواطن هو سيد المدينة بما توفره له من خدمات على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والاتصالية والثقافية... الخ.

وتعد هذه الظواهر بالنسبة للموضوع هي أبسط وحدة يتألف منها، فعند البدء بوصف أبسط الوحدات التي تتألف منها الظاهرة مثل مدن المستقبل أو المواطنة أو أنسنة المدينة، نستطيع بعد ذلك أن نقدم عن طريق البحث في تحليل مركبات أكبر تعقيدا مثل علاقة كل متغير بالآخر وتأثير كل متغير على الآخر.

وللوقوف على صورة وظروف واقع مدن المستقبل و صفاتها ومكانة المواطنين فيها ومدى أخذ آمالهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم، مأخذ الجد وبدرجة عالية من الاهتمام، فإنه من

الضروري الاعتماد على الطريقة المنهجية الأنسب لذلك وهي الطريقة الوصفية، أي اعتماد على المنهج الوصفي لأنه ومن الواضح في دراستنا هذه وبعد تحديد الإطار النظري لها، عدم اللجوء إلى وضع فرضيات حول الموضوع المدروس و الاكتفاء بطرح تساؤلات حيث أنه من الضروري أن نذكر بأن الدراسات الاستطلاعية والوصفية تنطلق من الواقع وليس من الفروض. (شنة، 1977: 300).

ولكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي تقع تحته كل البحوث التي تتصف بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع دون أي تدخل من الباحث ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة. (سلاطنية، الجيلاني، 2004: 168).

إذن من خلال المنهج الوصفي نتطلع إلى الوصف الدقيق و التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية لكونه يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة بهدف اكتشاف حقائق جديدة. (إبراهيم، 1985: 41).

وجمع المعلومات ومحاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحتويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها. (منسي، 2000: 201).

فالمنهج الوصفي يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي وتحليل ما تم جمعه بطريقة موضوعية كخطوة ثانية و التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة، كذلك يعتمد أيضا في تنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات، الملاحظة، الاستمارة. (عبيدات وآخرون، 1989: 47).

وتبعاً لما تم التطرق عليه، فإن المنهج المعتمد في دراستنا هذه هو المنهج الوصفي، باعتباره يتماشى وطبيعة البحث و الدراسة الوصفية لموضوع دراستنا هذه، حيث نجد أنها سعت لوصف مستقبل المدن ومقوماتها و كيفية إضفاء الخاصية الإنسانية على هذه الأخيرة حالة الدراسة مدينة بسكرة من خلال تسليط الضوء على التخطيط الجديد للمدن

من خلال مقومين أساسيين هما التخطيط الجديد للمدن مدن المستقبل و مكانة المواطنة فيها.

واعتبار أن الدراسات الوصفية تتجه إلى تصنيف الحقائق و البيانات و تحليلها ثم استخلاص النتائج و تعميمها. (حسن، 1990: 134).

وذلك من خلال تحديد ملامح التغير الذي مس استراتيجيات التخطيط الحضري في المدن بصفة عامة و المدن الجزائرية بصفة خاصة و الوقوف على عوامل تغييرها، واستخلاص الأثر الذي خلفه هذا التغير في مجال تنظيم المدن وانعكاساته على حياة و مكانة ساكنيها المواطنين.

ثالثا: أدوات جمع البيانات:

يعد تحديد مجتمع الدراسة والمنهج الذي تتضح من خلاله مجموع العمليات المنظمة التي توصلنا لتحقيق الهدف من هذه الدراسة.

نصل إلى مرحلة تحديد الأدوات التي نستعين بها لجمع البيانات الميدانية تماشيا مع طبيعة الموضوع والهدف من الدراسة و المنهج الوصفي المتبع للوصول إلى هذا الهدف، سوف تتم الاستعانة في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

- الملاحظة.

- المقابلة المقننة.

والتي نعرضها كما يلي:

1-الملاحظة:

إن نقطة البداية في أي علم هي الحواس، حيث تقوم بنقل ما يحدث حولها من ظواهر طبيعية واجتماعية، فيلاحظ الإنسان ما يحدث حوله ويسجل ملاحظاته ومشاهداته كما عايشها، في أي ناحية من نواحي وقوعها، وهي مصدر أساسي للحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لموضوع البحث. (دليو، غربي، 1999: 186).

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات، وقد استعملها الإنسان في ملاحظاته الطبيعية وما يطرأ عليها من تغيرات وما زال يستعملها الإنسان المعاصر لما لها من أهمية وفائدة. (سلاطنية، الجيلاي، 2009: 66).

ونظرا لطبيعة الدراسة الوصفية فقد تم اللجوء إلى هذه الأداة وهذا النوع أي الملاحظة البسيطة بالذات قصد ملاحظة الظاهرة كما هي وكما تحدث في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي.

وعادة ما تستخدم هذه الأداة للتعرف على الظواهر الطبيعية بصورة تلقائية وقد تم استخدامها بدون مشاركة، حيث تم ملاحظة سلوك الأفراد عن كثب دون الاشتراك في نشاط من أنشطتهم فهي لا تتضمن أكثر من النظر والاستماع، ومتابعة الأفراد دون المشاركة الفعلية. (سلاطنية، 2009: 6).

وقد تم اللجوء إلى هذه الأداة للأسباب التالية:

- الاستعانة بهذه الأداة سوف يكون المصدر الأول و المحفز لإثارة المعلومات والبيانات التي يمكن الحصول عليها باستخدامها، ومن خلالها إثارة تساؤلات واستفسارات هامة في البحث.

- من خلال تقنياتها نستطيع جمع المعلومات و الخصائص حول إشكالية الدراسة في الحالات التي يتعذر علينا الحصول عليها بالاعتماد على الأدوات الأخرى.

- كون الملاحظة تسمح بمشاهدة السلوكات التي تحدث و التي من خلالها يمكن وصف مجالات التوسع وخطط و أساليب التخطيط و التصميم الحضريين و البيانات المتبعة في هذه الأخيرة في مدينة بسكرة والتي من خلالها يمكن ضمان مكانة للمواطن من خلال الأخذ بعين الاعتبار، ثقافة المجتمع و حاجاته وإمكانياته.

- من الأدوات الفعالة و التي تتماشى وتقنيات المنهج الوصفي المعتمد في هذه الدراسة و التي تخدمه وتدعم تحليلاته ونتائجه.

2- المقابلة:

كانت الأداة الأساسية في جمع المعلومات الخاصة بموضوع بحثنا و تعتبر المقابلة وسيلة لجمع البيانات في البحث الاجتماعي، وتمتاز هذه الأداة بالمرونة حيث تسمح بملاحظة المبحوث و التعمق في فهم كافة الجوانب التي تجري فيها العملية البحثية. ويعرفها "موريس أنجرس" أنها تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد الذين تم سحبهم بكيفية منعزلة، غير أنها تستعمل في بعض الحالات إزاء المجموعات من أجل استجوابهم بطريقة نصف موجهة و القيام بسحب عينة كيفية بهدف التعرف بعمق على المستجوبين. (أنجرس، 2004: 197).

فالمقابلة حسب موريس أنجرس تقنية مباشرة تستخدم من أجل سؤال الأفراد فرادى أو جماعة بطريقة تسمح بالحصول على معلومات كافية حول الأفراد المستجوبين وجاء في كتاب الباحث " طلعت إبراهيم لظفي" أن المقابلة هي تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستثير معلومات أو آراء أو معتقدات شخص آخر أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية. (الظفي، 1995: 85-86).

وهكذا تعتبر المقابلة الأداة الثانية التي يمكن التعامل معها للحصول على بيانات كيفية، ويتم تطبيقها من أجل طرح أسئلة على الأفراد بطريقة منعزلة بهدف التعرف العميق على الأشخاص المستجوبين.

وتعتبر من أفضل التقنيات وأكثرها دقة البحوث السوسولوجية من أجل استكشاف حوافز كل مفردات العينة و الوقوف على خصوصية كل مفردة في إطار موضوع الدراسة.

و المقابلة لا تقتصر كما يظن البعض على التبادل اللفظي بين شخصين أو أكثر عن طريق أسئلة بقصد الحصول على بيانات معينة مع اهتمام ببعض الألفاظ والاستجابات المفحوصين، بل يشمل على عنصر الملاحظة للمظاهر التعبيرية

و الحركية، لأنها توسع معنى العنصر اللفظي وكذلك التفسيرات أو التعليقات من جانب الباحث. (كيران، 2008: 51).

وقد تم اللجوء إلى هذه الأداة البحثية لأسباب الآتية:

- طبيعة موضوع الدراسة وكذلك مفردات العينة المختارة.
- استعمال المقابلة يسمح باستخدام أداة الملاحظة التي تمت الإشارة إليها سابقا ومقارنة النتائج و المعلومات متحصل عليها واستغلال هذه المقارنة بتحليل وتفسير معطيات الدراسة.
- تعتبر المجال الأمثل و الأوحد الذي يسمح لنا بالاجتماع مع المبحوث وبالتالي الوقوف على جدية ومساهمته الفعالة في إثراء الموضوع وتقديم كل الكم المعرفي الخاص بمتغيرات الدراسة وتغطية محاورها.
- ارتفاع نسبة مردود هذه الأداة، وخاصة غنى المعلومات التي توفرها لنا نظرا لتعاملنا مع الأفراد و المسؤولين عن عملية التخطيط بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة حالة الدراسة.
- بالإضافة إلى أن هذه الأداة تسمح لنا باختزال عامل الوقت الذي يلعب دورا في معالجة موضوع الدراسة.
- وقد كانت استمارة المقابلة موجهة للمسؤولين المباشرين وغير المباشرين في عملية التخطيط الحضري لمدينة بسكرة وهذا ضمن المصالح والهيئات و الإدارة المكلفة بهذه العملية قد شملت 53 سؤال.
- وكانت الأسئلة متنوعة بين المغلقة و المفتوحة من أجل السماح للمبحوث بالتعامل مع الاستمارة بكل سهولة ومرونة.
- وقد تم تقسيم الأسئلة فيها على حسب مجموعة من محاور والتي تم ترتيبها حسب التساؤلات التي تحملها الدراسة بحيث:

- **المحور الأول:** بعنوان بيانات عامة:

وهو يتناول معلومات عامة حول المبحوثين ويشتمل على ثلاث أسئلة مصنفة من

01 ← 03

- **المحور الثاني بعنوان:** عرفت المدن في الجزائر تطورا كبيرا ونموا خلال السنوات

الأخيرة:

حيث اشتمل هذا المحور على أربعة عشرة سؤالاً مرتبة من 04 ← 16.

- **المحور الثالث بعنوان:** تطور المدن أثر على المواطنين وتقاليدهم وأنماط تفكيرهم

وحتى سلوكياتهم.

حيث اشتمل هذا المحور على 15 سؤالاً مرتبة من 17 ← 31.

- **المحور الرابع بعنوان:** المواطن ساكن للمدينة هو أهم ما يجب التفكير فيه بغض

النظر عن الاستعمالات التكنولوجية المتطورة.

حيث اشتمل هذا المحور على 12 سؤالاً مرتبة من 32 ← 43.

- **المحور الخامس بعنوان:** إهمال بُعد المواطنة في الوقت الحاضر الراهن يؤدي

إلى اختلالات على المستوى الاجتماعي، الثقافي، والسياسي.

حيث اشتمل هذا المحور على 10 سؤالاً مرتبة من 44 ← 53.

رابعا: الأساليب الإحصائية:

تعتبر الأساليب الإحصائية مجموعة العمليات و الإجراءات التي تستهدف معالجة

البيانات الكمية و النوعية من حيث وصفها، واتخاذ قرارات بشأنها ووفقا لذلك تم تحديد

الطرق و المقاييس التي تم الاعتماد عليها في تفريغ بيانات الاستمارة وهي كالتالي:

1- مقاييس النزعة المركزية:

وتعتبر من أهم المقاييس الإحصائية و أكثرها استخداما، وهي تختص بوصف

التوزيعات التكرارية من حيث القيمة المتوسطة التي تتركز حولها التكرارات أو القسمة التي

تنزع وتميل نحوها عناصر مجموعة البيانات، وهي مقاييس تمثل متوسطات البيانات أو القيم المركزية للتوزيع، وهي على أنواعها أهمها:

المتوسط الحسابي، الوسيط، المنوال. (عليان، غنيم، 2000: 159).

وقد تم استخدام المتوسط الحسابي من أجل إعطاء فكرة عامة عن غالبية المعلومات حول موضوع الدراسة.

2- مقاييس التشتت:

بقصد بالتشتت مقدار أو درجة الاختلاف و التباعد بين المشاهدات، أي تباعد مفرداتها بينها أو تباعد عن قيمة معينة محسوبة من داخل المجموعة باستخدام مقدار التباعد أو التقارب بين مفردات المجموعة. (عليان، غنيم، 2000: 161).

وتمثلت هذه المقاييس المعتمدة في مقياس الانحراف المعياري، الذي يعبر عن درجة اختلاف مفردات البحث حول نقطة معينة

- القوانين الإحصائية المطبقة في الحسابات:

$$\frac{\text{التكرار} \times 100}{\text{مجموع التكرارات}} = \text{النسبة المئوية}$$

$$\frac{\text{التكرار} \times \text{الدرجة}}{\text{مجموع التكرارات}} = \text{المتوسط الحسابي}$$

$$\sqrt{\frac{(\text{الدرجة} \times \text{مجموع} - \text{المتوسط الحسابي})^2}{\text{مجموع التكرارات}}} = \text{الانحراف المعياري}$$

(غريب، 1998: 232).

الفصل السابع:

عرض بيانات الدراسة وتحليلها

أولاً: عرض ومناقشة نتائج التساؤلات المطروحة.

ثانياً: تحليل وتفسير النتائج.

ثالثاً: تحليل وتفسير النتائج العامة.

أولاً: عرض ومناقشة نتائج التساؤلات المطروحة:

جدول رقم (08): يوضح توجهات مفردات العينة نحو المجالات المستهدفة في مجال ترقية وتطوير المدينة الجزائرية:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
26.67%	24	تحسين نوعية الحياة والخدمات في المناطق السكنية
14.44%	13	الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة ضمن النسيج الحضري الوطني
20%	18	نقل ونشر الثقافة الحضرية التي تستند إلى قيم المجتمع
7.78%	07	المشاركة الجماعية فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليمية
17.78%	16	تطوير المرافق الخاصة بمواطن المدينة
13.33%	12	التقليل من استخدام وسائل النقل الخاصة والاعتماد على وسائل النقل العام
100%	90	

من خلال هذا الجدول و الذي يوضح توجهات أفراد العينة نحو المجالات المستهدفة في ترقية وتطوير المدينة الجزائرية نجد أن مجال تحسين نوعية الحياة و الخدمات في المناطق السكنية احتل المرتبة الأولى بنسبة معتبرة قدرت بـ 26.67 %، تليها المؤسسة الشبانية و بنسبة 20% مجال نقل ونشر الثقافة الحضرية التي تستند إلى قيم المجتمع ثم بنسبة قدرت بـ 17.78% مجال تطوير المرافق الخاصة بمواطن المدينة وفي المرتبة الرابعة و الخامسة وبنسبتين متقاربتين قدرت نسبتهن بـ 14.44% و 13.33% على التوالي مجال الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة ضمن النسيج الحضري الوطني و في مجال التقليل من استخدام وسائل النقل الخاصة و الاعتماد على النقل العام، وفي آخر الاختيارات يتموقع مجال المشاركة الجماعية فيما يتعلق بالخدمات الصحية و التعليمية وبنسبة 7.78%.

ويعود هذه الترتيبات لهذه المجالات بالنسبة لأفراد العينة لعدة اعتبارات بحيث أن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU يهدف إلى قيام تخطيط عمراني منسجم، وأن مخطط شغل الأراضي POS ينطلق من هذا المخطط التوجيهي و الذي يصبح مرجعا حقيقيا لآفاق تطوير المخطط التوجيهي للمجال العمراني والحضري للبلدية كوسيلة منسجمة للعقلانية و الترشيح لاستخدام المجال الحضري بها، فقد سنت الجزائر عدة قوانين تنظيم وتخطيط مدنها، ومنها ما جاء به القانون التوجيهي للمدينة رقم (06-06). (الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون رقم 06-06) فالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU تحدد فيه التوجيهات العامة للسياسة العمرانية وذلك يعد تقديم شرح للوضوح الحالي وآفاق التنمية العمرانية و الوعاء العقاري الذي سوف ينطبق في نطاقه (الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون رقم 20 - 29) حيث يضبط فيه ما يلي:

- تحليل الوضع القائم و الاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاجتماعي، و الديمغرافي و الثقافي للتراث المعني.

- تقييم التهيئة المقترحة بالنظر إلى التوجيهات في مجال التهيئة العمرانية و الحد من الأخطار الطبيعية التكنولوجية.

جدول رقم (09): يوضح رأي مفردات العينة حول نجاح أو عدم نجاح المسيرين في تحقيق الارتباط بين مختلف مرافق المدينة من خلال المشاريع المنجزة:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	10	24.39%
لا	29	70.73%
لم يجب	02	4.88%
	41	100%

من خلال هذا الجدول حاولنا الوقوف على رأي أفراد العينة حول نجاح أو عدم نجاح المسيرين في تحقيق الارتباط بين مختلف مرافق المدينة من خلال المشاريع المنجزة

حيث نجد نسبة جد معبرة تقدر بـ 70.73% يؤكدون على عدم نجاح المسيرين في تحقيق الارتباط وهذا لعدة اعتبارات أهمها التوجهات العامة للتخطيط الحضري قد تخللها ثغرات نتيجة لعدة اعتبارات طبيعية ثقافية اجتماعية... الخ.

وهذا يظهر جليا من خلال مجال توسع المدينة حالة الدراسة حيث نجد موقع المدينة المحاصر بالعوائق الطبيعية من (غابات النخيل، الوادي، المناطق المتضرسة) و العوائق الاصطناعية (المنطقة الصناعية و العسكرية) حدّد اتجاه توسعها على طول المحاور الطرفية مما جعل العملية موجهة، و ليست ناتجة عن دراسة علمية، بالإضافة إلى تتبع نسيج المدينة العمراني نتيجة لعدم توفر العقار الحضري داخل المدينة، لأنه يغلب عليه طابع الملكية الخاصة، و الذي انجر عنه الاستهلاك و الاستغلال العفوي للمجال.

وهذا ما نتج عنه عدم تمكن الدولة من تنفيذ البرامج المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و مخططات شغل الأراضي المدرجة ضمنها.

وبالمقابل نجد ومن خلال الإجابات التي تحصلنا عليها أن المسيرين قد نجحوا في تحقيق الارتباط بين مختلف مرافق المدينة بنسبة تقدر بـ 24.39% و نسبة 4.88% امتنعوا عن الإجابة، و يمكن أن نرجع ذلك إلى كون طبيعة العينة التي تمت دراستها تتكون من المسؤولين المباشرين أو غير المباشرين لتطبيق المشاريع المخطط لها على أرض الواقع.

جدول رقم (10): يوضح طبيعة العلاقة بين غاية وهدف كل من المواطن والتخطيط الحضري العام:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
انسجام	15	36.58%
اختلاف	24	58.54%
لا شيء	02	4.88%
	41	100%

في سؤالنا حول طبيعة العلاقة بين غايته وهدف كل من المواطن و التخطيط الحضري العام يبين أن نسبة 58.54% من أفراد العينة يؤكدون على أن الطابع الغالب على العلاقة هو عدم الانسجام و نسبة 36.58% يرون أن العلاقة هي علاقته انسجام، أما الذين امتنعوا عن الإدلاء بآرائهم كانت نسبتهم تقدر بـ 4.88%.

فالمواطن كإنسان قد تكون أقصى غاياته العيش السهل و الرفاهية و التفكير في الاستهلاك و المتعة الآنية، بينما يكون للتخطيط الحضري غاية وأهداف أبعد قد تبدأ من النقش و ترشيد الاستهلاك، وتوفر الموارد و الإمكانيات و التخطيط لمشاريع ذات آماة مختلفة قريبة و متوسطة و مستقبلية قد لا تظهر نتائجها مباشرة وفي وقت قريب، الأمر الذي قد لا يلاحظه أو يستوعبه الإنسان العادي الساكن في المدينة.

فالتخطيط ينطلق من الواقع بهدف تحقيق المستقبل مع الأخذ الاعتبار الإمكانيات المتاحة اقتصاديا، ديمغرافيا، وأيضا سياسة الدولة وقد يغفل المخطط أو المسير في بعض الأحيان عن الأخذ بالاعتبارات الثقافة و الاجتماعية للمواطن، مما قد يشعر هذا الأخير بعدم الراحة و الانسجام بالنسبة لبعض المشاريع و الخطط الحضرية التي قد يشعر بأنها تفسد عليه حياته و تتعارض مع قيمة ومبادئه في حالات كثيرة ضاربة بالأعراف و التقاليد و القيم و خصوصية المجتمع بعرض الحائظ مما قد يخلق مشاكل عدة عند انجازات و تطبق هذه الأخيرة على أرض الواقع.

أما بالنسبة لأفراد العينة الذين أكدوا انسجام أهداف المواطن مع أهداف التخطيط العام يرجع ذلك للخصائص التعليمية لأفرادها حيث نجد أن نسبة 95.12% جامعيين متخصصين كما يوضحه الجدول رقم (6) مما يجعلهم أكثر استيعاباً للمخططات الحضرية وغاياتهم تتماشى مع غايات التخطيط الحضري.

جدول رقم (11): يوضح إذا كان انجاز المخططات يتم وفق التخطيط العلمي الحديث في مجال تنمية المدن:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
48.78%	20	يتم
41.46%	17	لا يتم
09.76%	04	لم يجب
100%	41	

من خلال أجوبة أفراد العينة سجلنا نسبة 48.78% منهم يرون أن إنجاز المخططات يتم وفق التخطيط العلمي الحديث في مجال تنمية، بالمقابل نجد نسبة 41.46% منهم يرون أن انجاز المخططات لا يتم وفق التخطيط العلمي الحديث في مجال تنمية المدن.

و الملاحظ هنا وجود تناقص بين إجابات أفراد العينة رغم أنهم وبالرجوع إلى طبيعة العينة يشكلون فريقاً واحداً، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ 9.76% لم يقدموا أية إجابة لأسباب خاصة بهم، حاولنا فهمها لكن تعذر علينا ذلك؟

ويرجع هذا إلى تنسيق المدينة عن طريق اتجاه طابع خاص للمباني و اتحاد إجراءات من شأنها خلق نسق منسجم للمدينة بحيث يكون لها طابع حضري ومعماري مميزين.

- مد جميع الأحياء بالخدمات الضرورية اللازمة من شبكة صرف المياه و المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، و الغاز، تماشياً مع حجم السكان في كل حي.

- مكافحة ظاهرة التلوث البيئي من خلال فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية لتقادي الضوضاء و التحكم في الفضلات التي تخرجها هذه المصانع. (مرابط، 2012: 48).
 - محاولة خلق نوع من التوازن و الانسجام بين المناطق السكنية و الصناعية و الخدماتية العامة من خلال مد الطرقات والشوارع اللازمة و المناسبة، وخلق تكامل بين مختلف الأحياء.
 - توفير الساحات العامة و المتنزهات والمناطق الخضراء المكشوفة في الأحياء السكنية للترفيه عن المواطن ولقضاء أوقات فراغهم.
 - عدم السماح بإعطاء تراخيص لبناء مساكن لا تتوفر على الشروط الصحية للحفاظ على المستوى الاجتماعي و الصحي للمواطنين.
 - تخصص مناطق معينة للأسواق.
- جدول رقم (12) : يوضح مدى رضا المسؤولين عن التخطيط على بعض الخدمات المقدمة في المدينة:**

الخيارات	الإجابة		%	n
	راضٍ	غير راضٍ		
	ك	س	%	ك
نظافة الشوارع والأرصفة	08	33	19.51	80.49
تخصص مناطق خاصة بالأسواق	16	25	39.03	60.27
التركيز على توفير المتنزهات العامة	10	31	24.39	75.61
فصل المناطق الصناعية عن المناطق السكنية	25	16	60.97	39.03
مد الأحياء بالخدمات اللازمة	18	23	43.90	56.10

بالنسبة للنتائج المحصل عليها من خلال هذا التحليل الذي يوضح مدى رضا المسؤولين عن التخطيط فيما يخص بعض الخدمات المقدمة في المدينة.

فنسجل عدم الرضا الواضح وينسب كبيرة فيما يخص مناطق خاصة بالأسواق وكذا التركيز على توفير المنتزهات العامة وقد جاءت النسب على التوالي بـ 80.49% و 60.61% ثم 75.61%.

فبالنسبة لنظافة الشوارع و الأرضية فهي في الحقيقة ليست مسؤولية أعوان البلدية وحدهم بل يشترك معهم المواطن في الحفاظ على بيئة من خلال التكيف مع تسيير النفايات و المحافظة على النظافة، واحترام مواعيد إخراج النفايات لأن الدولة تقوم بواجبها من خلال الإعلانات الترشيدية و الحملات التوعوية، غير أن هناك عامل اجتماعي وثقافي له بالغ التأثير على هذا العنصر وهو النظرة الدونية لعامل النظافة من طرف المواطنين ورغم المجهودات التي يبذلها و الأعباء التي يتكبدتها لخدمتهم، وباعتباره هو أصلا مواطن بالدرجة الأولى.

أما فيما يخص المناطق الخاصة بالأسواق فهذا يعود أصلا إلى طبيعة التخطيط المعاصر للمدن في الآونة الأخيرة، والتي تنتشر بها ظاهرة التوجه نحو إقامة شوارع تجارية، مختلطة الاستعمال على شكل بنايات ذات طابقين الأرضي محلات تجارية و الطابق الأول خاص بالسكن.

فكل من الجزأين لهما خصوصيتها وبنيتها ويؤثران على بعضهما البعض رغم طبيعة تصاريح البناء التي يتم تقديمها من طرف البلدية، أما بالنسبة للأسواق الأسبوعية و المؤقتة فيغلب عليها الطابع العشوائي و الفوضى نظرا لأنها غير مدروسة وغير مصرح بها، وتتم متابعتها دوريا من طرف أفراد الأمن لاحتلالها لمناطق وفضاءات مخصصة لأغراض أخرى كأماكن اللعب وسط الأحياء ومواقف السيارات الخاصة بالمواطنين الساكنين في الحي رغم تخصيص الأسواق الجوارية بجانب التجمعات السكانية لكن لا يتم استغلالها وتعميرها بحجة أنها لا تشكل نقطة جذب للمواطنين وهذا ما يعير عنه بمفهوم العلاقة بين الخصوصية والعمومية الجماعية وتغيير طبيعة العلاقة بين الخاص و العام في البيئة الحضرية يؤثر بالتالي على الفضاءات الحضرية وتنظيم مجالها وهذا ما يمكن

إسقاطه أيضا على فكرة المتنزّهات العامة. والذي يعود أيضا إلى الخلفية الاجتماعية والثقافية للفرد و طبعة رؤيته لهذه الفضاءات، فحتى وإن كانت هذه الفضاءات موجودة ومأخوذة بعين الاعتبار في المخططات إلا أنها في الواقع مهمشة وظيفية يتم استغلالها بشكل آخر بعد فترة قصيرة من طرف السكان كل حسب احتياجاته ونظرتة الخاصة وهذا لعدم وجود أدوات رادعة يتم تطبيقها بشدة.

أما فيما يخص فكرة فصل المناطق الصناعية عن المناطق السكنية تشكل نسب الرضاء المؤشر الأكبر بما يقدر بنسبة 60.97%، وعدم الرضاء قدر بنسبة 39.03% وهذا خاصة فيما يتعلق بمدينة بسكرة حيث نلاحظ أن أغلب المنشآت الصناعية بالمدينة تم حصرها بالمنطقة الصناعية الموجودة بالمنطقة الغربية للولاية رغم أن زحف البناءات قد امتد إلى أطراف هذه المنطقة في الآونة الأخير فلم يعد هناك فاصل واضح بين المنطقة الصناعية و السكنات الخاصة بالمواطنين.

وبالنسبة لمسألة مد الأحياء بالخدمات اللازمة نجد أن نسبتي كل من الرضاء وعدم الرضاء قد جاءتا متقاربتين وقد قدرتا على التوالي بـ 43.90% و 56.10% وهذا راجع لأن هذه الخدمات الضرورية اهتمت بها الدولة وذلك من خلال تشريعاتها وهذا ما أقره قانون رقم (03-10) (الجريدة الرسمية، القانون رقم 03-10) في الباب الأول منه و الذي يهدف إلى توفير تنمية وطنية مستدامة، وهذا من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معين سليم والوقاية من كل أشكال التلوث و الإضرار بالبيئة وترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة.

جدول رقم (13): توزيع مفردات العينة لأهم الأفكار التي تشغل بالهم بالنسبة لتخطيط المدينة وذلك حسب أهمية الفكرة:

الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب المبحوثين											الخيارات
			11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
11	2,488	8,58	6	7	0	2	6	0	4	9	5	1	1	السياحة
10	2,836	7,90	1	2	3	4	3	3	4	9	6	3	1	العادات والتقاليد
3	2,560	4,92	4	12	5	3	4	1	2	3	3	0	0	الضوضاء
4	3,593	5,02	4	7	5	9	2	3	1	3	4	2	0	حيوية خلق
6	3,103	5,97	3	0	1	1	3	3	2	2	18	2	3	المجتمع المدني
9	2,573	6,61	0	0	3	3	3	8	3	4	6	2	0	النقل العمومي
7	3,613	6,03	0	6	3	4	6	2	11	4	0	1	0	الثقافة والترفيه
5	3,325	5,95	0	1	2	0	2	4	1	1	4	12	10	الديناميكية الاجتماعية
8	2,739	6,21	4	4	11	2	1	4	3	2	0	0	0	الرياضة
2	2,925	4,46	0	0	0	3	1	3	2	4	4	11	13	التفتح على العالم
1	3,107	4,26	1	2	1	6	9	2	3	5	1	6	5	التلوث البيئي

توضح الإجابات المقدمة من طرف أفراد العينة فيما يخص أهم الأفراد التي تشغل بالهم بالنسبة لموضوع تطوير المدينة ونموها، وذلك حسب أهمية الفكرة أن القراءات والتوجهات كانت قريبة من الواقع والتوجه المحلي، الوطني، وحتى العالمي بحيث جاءت في المرتبة الأولى فكرة الاهتمام بالمحيط ومحاربة التلوث البيئي بما يتماشى ونتائج الجدول رقم (12) من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، الشعار الذي ترفعه كل بلدان العالم اليوم لحماية الكوكب وضمان استمرارية الحياة عليه، تليها فكرة التفتح على العالم التي أصبحت شي ضروري اليوم مجبرون عليها ولسنا مخيرين لضمان التواصل المستمر مع باقي البلدان فيه.

فالיום صحت مقولة أن العالم قرية صغيرة ولضمان الحياة فيه يجب أن تعرف قوانينها وتطبقها، ثم جاءت على التوالي فكرة القضاء أو التحكم في الضوضاء تليها حرية

خلق فرص شغل، الديناميكية الاجتماعية، حركية ونشاط المجتمع المدني وتأثيره على صيرورة الأحداث والتطورات في المجتمع.

بالإضافة إلى التركيز على عاملي الثقافة والترفيه لخلق جو تواصل ثري يضمن تحقيق الانسجام و التكامل بين أفراد المجتمع الواحد و العمل على النهوض والرقي بأفكارهم.

ومن بين الأفكار التي جاءت في المراتب الأخيرة فكرة العادات والتقاليد والسياحة **واللتان لم تحضيا بالأهمية المنوطة بهما** رغم ما للعادات والتقاليد من الأهمية الكبيرة، والتأثير البالغ على استقرار واستمرار ونمو المجتمع وتماسكه كون أن نظرة المواطنين لهذا المتغير نظرا لخصوصية المنطقة حالة الدراسة حيث نجد أن العادات والتقاليد تعتبر من الأشياء الخاصة بكل عائلة وليست محل مشاركة مع الأخير، وتبقى محصورة في إطارها الضيق فقط.

أما بالنسبة للسياحة فنظرا للواقع المعاش والظروف الحالية لم يبق لها الأثر الكبير في المنطقة، رغم أن مدينة بسكرة في السابق كانت بمثابة قطب سياحي بامتياز لما تزخر به من إمكانيات طبيعية وحتى بشرية، وما يبشر بالخير توجه الدولة اليوم يؤكد على العودة للاستثمار بقوة في المجال السياحي.

جدول رقم (14): يوضح توزيع مفردات العينة بالنسبة لما تمثله فكرة التنمية المستدامة كأسلوب لتنمية المدينة وتطويرها:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
21.95	09	طريقة جديدة للتفكير والعمل فقط
36.58	15	نية حسنة ولكن صعبة التحقق
17.07	07	فكرة مثيرة للاهتمام ولكن غامضة في نفس الوقت
09.76	04	فكرة جد متطورة (موضحة)
14.64	06	أخرى
%100	41	

من خلال الأجوبة التي تم تقديمها من طرف أفراد العينة بالنسبة لما تمثله فكرة التنمية المستدامة كأسلوب لتنمية المدينة وتطويرها مع ما يتماشى مع متطلبات العصر نجد أن نسبة 36.58% من أفراد العينة يرون أم فكرة التنمية المستدامة هي نية حسنة ولكن صعبة التحقيق، ويرجع هذا لكون أن المخطط العمراني للتهيئة والتعمير PDAU لم يضع في معطياته متطلبات التنمية المستدامة، وهذا يعني أن وتيرة التخطيط في مدينة بسكرة ستظل مرتبطة بهذا المخطط كون أن هذا النوع من المخططات يراجع دوريا كل 10 سنوات.

أما أفراد العينة الذين يرون أن التنمية المستدامة هي طريقة جديدة للتفكير فكانوا بنسبة 21.95%.

ثم رأى الفئة التي تجد أن هذه الأخيرة هي فكرة مثيرة للاهتمام ولكن غامضة في نفس الوقت وبنسبة معتبرة تقدر بـ 17.07%

وفي الأخير تأتي المجموعة التي تؤكد على أن التنمية المستدامة هي فكرة جدّ متطورة أي موضة بنسبة 09.75% وترجع هذه التوجهات كون أن هناك غياب للتخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد مثل الحفاظ على واحات النخيل التي أصبحت عبارة عن مساحات عمارة من طرف المواطنين أو الدولة بعد أن كانت مدينة بسكرة واحة خضراء.

فتجسيد التنمية المستدامة يتطلب توعية الموارد البشرية المسيّرة و المسيّرة على حدّ السواء.

والعمل على رسكلة الإنسان المواطن و المسؤول، بتوعيته على مختلف الأصعدة (المدينة، المسجد، النوادي) وخاصة من خلال وسائل الاتصال المختلفة، وخاصة المحلية وهذا لإحياء الضمير الإنساني لكون أن الله خلف الإنسان على الأرض، وجعله مسؤولا عن عمارتها والحفاظ عليها وهذا من خلال تحقيق حياة أفضل للسكان، بالتركيز على العلاقة من الفرد و البيئة وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وذلك باستغلالها في المجال التنموي العقلاني.

فالتممية المستدامة تمثل فكرة للحفاظ على الإرث الحضاري و الثقافي للأجيال اللاحقة، وقد تعتبر فكرة صعبة التحقيق كونها، تتطلب وعياً حقيقياً بأهدافها ومساعدتها وشروطها خاصة مع عدم وجود قواعد أو نقاط محددة بدقة لتطبيقها.

فيجب أخذها بعين الاعتبار لأنه لا مفر من تحقيق ولو جزء منها إذا أردنا ضمان حياة طبيعية وعادية، وقد يصعب تحقيق هذه الفكرة في ظل نمو وتطور المدينة واستغلال مواردها الطبيعية المتاحة بلا عقلانية بغض النظر عن طبيعتها وخصوصيتها المناخية و المادية و الثقافية والاجتماعية وهذا ما سبق الإشارة إليه من خلال نتائج الجدول رقم (12) من افتقار للمساحات الخضراء و المرافق الضرورية وتفشي ظاهرة الأسواق في الأحياء السكنية من خلال المزج بين البناءات السكنية والتجارية مما يفقد المواطن خصوصيته وتحرمه من الراحة و السكنية في مسكنه، وتعد مخالفته للسياسات العمرانية تشويهاً للمجال الحضري وهذا ناتج عن أسباب اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... الخ.

ورغم أن التنمية المستدامة آلية جديدة تحتاج إلى الكثير من الإرادة و التعاون بين جمع أطراف المجتمع من أجل تحقيقها، إلا أن الواقع يوضح أنها وفي مجتمعنا تبقى في الوقت الراهن عبارة عن آمال منشودة ومصطلح يتداوله أغلب أفراد المجتمع تكتسيه هاله من الغموض.

جدول رقم (15) : يوضح توزيع مفردات العينة بالنسبة لاعتماد المسيرين أهداف التنمية المستدامة من خلال خططهم وانجازاتهم لتطوير المدينة:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	09	21.95%
لا	32	78.05%
	41	100%

من خلال هذا الجدول يتبين أن آراء أفراد العينة وبنسبة تقدر بـ 21.95% يرون أن المسيرين يعتمدون أهداف التنمية المستدامة من خلال خططهم وانجازاتهم لتطوير المدينة وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة بالنسبة للذين يرون أن المسيرين لا يعتمدون أهداف التنمية المستدامة من خلال خططهم، وإنجازاتهم لتطوير المدينة وهذا بنسبة كبيرة قدرت بـ 78.05% ويرجع هذا إلى ارتباط المخططات العمرانية بالسياسة العامة للبلاد وتقيدتها بالإجراءات المحددة ومحاولة الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم المساس بالثروات الطبيعية ضاربة عرض الحائط بالمقومات الاجتماعية و الثقافية وهذا ما تم توضيحه في الجدول رقم (14) بالإضافة إلى التخطيط الجيد و المحكم واستغلال التكنولوجيا الحديثة. لكن في الواقع إن أهداف التنمية المستدامة أشمل و أعمق من هذه الأهداف فقط، فهي تشمل التخطيط أو التعديل في الخطط المبرمجة لتحقيق البعد الإنساني في المدن وتحقيق التواصل و التكافل بين ساكنيها وهذا ما تحاول هذه الدراسة الوقوف عليه في مدينة بسكرة أنموذجاً.

فالتنمية المستدامة هي فكرة عالمية ليست حكراً على مجتمعات بعينها فهي تشمل الجميع وهي تهتم بكافة المجالات ليس مجال البيئة فقط، والخلل هنا يكمن في استيعاب هذه الفكرة و أبعادها من جهة وفي مجال تطبيقها وآلياتها سواء على المستوى الوطن أو المحلي من جهة أخرى، فالمشكلة ليست في محتوى المخططات نفسها بل في عملية التطبيق على أرض الواقع، والتخطيط الحضري في الميدان قد تواجهه بعض الصعوبات

الناحية عن الظروف البيئية و الاجتماعية وحتى الثقافية ناهيك عن الظروف الطبيعية، و المالية، و السياسة.

فتحقق التنمية المستدامة يتم من خلاله خلق جو من الانسجام و التناسق بين الأفراد و الموارد في الوقت الراهن و المستقبل.

جدول رقم (16): يوضح توزيع مفردات العينة بالنسبة للإنجازات والسلوكيات التي لها صلة بالتنمية المستدامة والتي يجب القيام بها لتطوير المدينة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
11.32%	12	استخدام العزل الحراري
10.38%	11	ترشيد استخدام المكيفات
20.75%	22	استعمال شرائح الطاقة الشمسية
22.64%	24	الاستغلال الأمثل للمياه
23.59%	25	تسيير وفرز النفايات
11.32%	12	أخرى
100%	106	

في سؤالنا حول الإنجازات و السلوكيات التي لها صلة بالتنمية المستدامة و التي يجب القيام بها، جاءت إجابات أفراد العينة متقاربة بالنسبة للإنجازات المقدمة.

بحيث نجد أن في المرتبة الأولى تسيير وفرز النفايات بنسبة 23.59%، تليها الاستغلال الأمثل للمياه بنسبة تقدر بـ 22.64%، ثم استغلال شرائح الطاقة الشمسية بنسبة 20.75%، ويرى 11.32% منهم أن السلوك الذي له صلة بالتنمية المستدامة والذي يجب القيام به، هو استخدام العزل الحراري خاصة بالرجوع إلى طبيعة المنطقة الحارة جدا صيفا و بنسبة تقدر بـ 10.38% يرون أن الحل الأمثل هو استخدام المكيفات ولكن بصورة رشيدة و متوازنة مع النظام البيئي العالمي وعلى ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية في المدى الطويل، وبنسبة 11.32% يركزون على سلوكيات وإنجازات أخرى،

لها صلة بالتنمية المستدامة و التي تتماشى وخصوصية منطقة بسكرة للحفاظ و الترشيح في استغلال الطاقة وذلك من خلال التركيز على المحاور الثلاثة الكبرى في التغيير و المتمثلة في المحور الاقتصادي و المحور الاجتماعي و البيئي، بالأخذ بعين الاعتبار نظافة المحيط و العناية بالمساحات الخضراء خاصة واحات النخيل، و احترام الطابع المناخي للمدينة باستخدام المواد الصديقة للبيئة بالإضافة إلى التصميم المناخي للأحياء و البنايات.

- التوضع المثالي والمدروس للبناءات حسب المعطيات و العوامل المناخية (الرياح/الشمس)، لأن التوقع الجيد يؤدي إلى الحفاظ على الطاقة بالاعتماد على التحكم في تثبيت النسيج الصناعي تقاديا للآثار السلبية مثل انتشار الغازات مما يلوث الجو.

- الاعتماد على الطاقات البديلة و الابتعاد عن الطاقات المسببة للتلوث.

- ترشيح استغلال العقار و التحسيس المستمر لخلق الفضاءات الخضراء، و المحافظة عليها وصيانتها و الحد من انبعاث الغازات و حماية المدن من الإخلال بالتوازن الطبيعي و تناقص المواد الأولية و الاختلال البيولوجي الناتج عن التصنيع و المواد الكيماوية.

و الأهم في كل هذا هو تحسيس المواطن بدوره الفعال و الهام تجاه مدينته و تقويم توجهاته من خلال كل الوسائل: التجمعات، التلفزيون، الإذاعة، المنشورات، وذلك لرفع مستوى الوعي لدى الفاعلين في مجال التنمية و تطوير المؤسسات المختصة لتحقيق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى اعتماد المساحات الخضراء في جميع التجمعات السكنية لتكون مناخ صغير خاص لكل وحدة، وبالتالي ترشيح استخدام الطاقة بصفة عامة باستعمال وسائل البناء العازلة و الحديثة وهي متوفرة في السوق والأفضل الرجوع إلى الأصول في التصميم العمراني المحلي الخاص بمدينة بسكرة، المتماشي مع خصائصها الطبيعية

و الاجتماعية، من احترام المسافات بما يتماشى وثقافة المجتمع وعاداته واستخدام المواد الطبيعية الخاصة بالمنظمة المتمثلة في الطين و القش والتي توفر جوا منعشا صيفا، ودافئا شتاءا، كمادة فعالة في عملية العزل الحراري و بالتالي التقليل من استغلال المكيفات مما يساعد على الترشيد في استهلاك الطاقة.

جدول رقم (17): يوضح المجالات الحضرية التي حققت تطورا وتنمية في المدينة بالنسبة للمخططات الحديثة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
29.27%	12	إنشاء الإدارات الخاصة
41.46%	17	بناء سكنات جماعية ذات طوابق
17.07%	07	إنشاء مؤسسات عمومية
12.20%	05	أخرى
100%	41	

يوضح رأى أفراد العينة حول المجالات الحضرية التي ترى أنها حققت تطورا وتنمية في المدينة بالنسبة للمخططات الحديثة والملاحظ من خلال إجابات أفراد العينة أن هناك إجماعا حول أن هناك تطورا لكن هذا الأخير يسير بوتيرة بطيئة جدا لا تصل إلى المستوى المأمول. وقد مس هذا التطوير خاصة المجال الحضري الذي تمت برمجته لإنشاء الإدارات خاصة وبناء السكنات الجماعية ذات الطوابق للقضاء على السكن الهش و البناءات القصديرية تماشيا وسياسة الدولة الجزائرية.

وقد شملت هذه التطورات المؤسسات العمومية خاصة منها المستشفيات وقاعات العلاج و القطاعات الصحية الجوارية حيث تعمل الدولة على تحقيق تغطية صحية جيدة للمواطن في أي مكان قدر الإمكان، مع المحافظة على المجانية في العلاج تبعا لسياسة الدولة.

بالإضافة إلى مجال الإدارات وخير مثال على هذا هي الإدارات بالعالية و الذي يشهد له بالنظام وحسن المنظر وسهولة التعامل مع المواطن لقضاء حوائجه نظرا لقرب الإدارات من بعضهم البعض. وبالنسبة لمناطق التجمعات السكانية تم استحداث مناطق صناعية بعيدة بالإضافة إلى بعض المجالات الخارجية والداخلية للسكنات، ونشر حملات توعوية توضح الفائدة من المساحات الخضراء خاصة بالنسبة للتجمعات السكنية القديمة . التركيز على إنشاء السكنات الجماعية والنصف جماعية ومد الطرق الثانوية خاصة التي لها علاقة بالمناطق الحضرية الجديدة التي يسهل استحداثها نظرا لأن الأعمال قيد الإنجاز فيها ويمكن تعديل ما يراد تعديله.

أيضا التخطيط لمساحات خضراء خاصة بمناطق التوسع الجديدة وفي مجال التعليم العالي و البحث العلمي يشهد أيضا توسعا ملحوظ من خلال إنشاء قطبين جامعيين قطب شتمة وقطب الحاجب زيادة على عمليات التوسع التي مست الجامعة الأصلية نفسها واستحداث مجموعة من الإدارات فيها والخاصة بالعملية التعليمية التكوينية أو الخدماتية. وهذا ناتج عن توسع المدينة وإنشاء أحياء ومناطق سكنية جديدة.

مد مجموعة من الطرقات رغم أنه يعاب عليها إنجازها دون مراعاة الدراسات الجيوتقنية بالإضافة إلى الأرصفة وهذا بطريقة غير متقنة تعاد كل فترة وفترة لأنها تتجز بطريقة سطحية غير مدروسة لا تأخذ بعين الاعتبار المقاييس العالمية المعمول بها وهذا ما أدى إلى وصف مدينة بسكرة بمدينة الكنز كناية على كون عمليات الحفر والردم دائمة فيها وفي أماكن مختلفة، وحتى التجمعات السكنية و الأحياء الجديدة عبارة عن هياكل بدون روح لا تلبي حاجيات المواطن ولا تعبر عن ثقافته ولم توفر له عاملي السكنية والراحة في أغلب الأحوال.

إنشاء حديقة للحيوانات تعمل، ومشروع حديقة أخرى في طور الإنجاز على الطريق الرابط بين مدينة بسكرة وسيدي عقبة والتي تمتاز حسب مخططها بمواصفات عالمية ومساحة شاسعة وخدمات مختلفة ومتطورة.

انجاز مجمعات تجارية في مناطق مختلفة من المدينة ذات خدمات عالية الجودة تلاقي استقطابا ملفتا من طرف المواطنين.

ومن جهة أخرى نجد فئة أصرت على عدم وجود أي مجال قد وفق المسيرين في المدينة على تحقيق تطور فيه، لأن كل شيء سيء و التخطيط غير متوافق مع الواقع لعدة اعتبارات مختلفة وهي فئة قليلة بالنسبة للفئة الأخرى.

جدول رقم (18): يوضح المجالات الحضرية التي لم تحقق تطورا وتنمية في المدينة بالنسبة للمخططات الحديثة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
34.15%	14	عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة والإمكانيات الطبيعية فيها
36.58%	15	عدم التنسيق بين الفضاءات المنجزة والمخطط لها
29.27%	12	أخرى
100%	41	

يتمثل رأي أفراد العينة حول المجالات الحضرية أنها لم تحقق تطورا وتنمية في المدينة بالنسبة للمخططات الحديثة.

فالمدينة الجزائرية اليوم تعاني من عدة اختلالات وفي مختلف المجالات العمرانية، التخطيطية، الاجتماعية و الاقتصادية حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب وزاد من هجرة السكان نحو بعضها مما أدى إلى انتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار، ورغم وجود قوانين تتعلق بالمدينة وضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلة لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية

وتعتبر مدينة بسكرة كغيرها من المدن الجزائرية التي تعرف تسارعا في وتيرة النمو الحضري بشكل لا يتماشى وطموحات الحياة الحضرية المنشودة لنتيجة الاهتمام بالجانب

الكمي لا النوعي في الإنتاج العمراني و المعماري التخطيطي على حد سواء، ما كان له الأثر السلبي على النواحي الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية للمراكز الحضرية وتراكم نتائج التنمية، الشيء الذي يرتكز على مبادئ وأدوات وقوانين تركز على المركزية في التخطيط و التنفيذ.

فالتوجه نحو التطور العمراني الذي لا يأخذ بعين الاعتبار البعد الثقافي والاجتماعي في المشاريع العمرانية يؤدي إلى خلق حركة من عدم التفاعل بين الفضاءات العمرانية المنجزة ومستغليها من المواطنين، مما يؤدي إلى عدم التمكن من انسجام وتفاعل المواطن مع المجالات الحضرية المصممة في الحقيقة خصيصا له.

مما يؤدي إلى عدم الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية، وما يترتب عنه من تراجع في القيم الاجتماعية واستفحال النزعة الفردية و الإحساس بالاغتراب، كما يتبين ذلك من خلال تجربة الفلاح البولوني التي توضح ما يمكن أن يعانيه الفرد نتيجة عدم اندماجه في المجتمع الذي يعيش فيه.

إن مفهوم " النمط الاجتماعي " قريب من مفهوم " أسلوب الحياة " أو مما درسه علماء الاجتماع الألمان من خلال الصور، " النمطية المثالية " للبرجوازي (فيرنز سومبارت) أو للبنى (ماكس قيبير) أو للفقير (جورج زيمل).

يؤكد "توماس وتراينيكى" على تفاعل العوامل: " في هذا التفاعل المتواصل بين الفرد ومحيطه لا يمكننا القول إن الفرد نتاج بيئته، ولا أنه يقوم بإنتاج بيئة، يمكن بالأحرى أن نقول الأمرين معا".

وهنا يقدم توماس فكرة أثيرة لديه: إن الأفراد، الموجودين في الوضع نفسه، سيرتكزون بشكل متباين تبعا لتمثلاتهم لهذا الوضع. (كابان، 2010 : 98).

وتعتبر هذه الدراسات من أنجع الدراسات التي طبقت في المجال الحضري مركزة على ربطه بالواقع الاجتماعي والعلاقات المطبقة من خلاله، آخذة بعين الاعتبار كل

الأبعاد المؤثرة في تفاعل الأفراد والمحيط الذي ينتمون إليه على كافة المستويات ومختلف العلاقات.

وقد شهدت منطقة بسكرة عدة تحولات وتوسعات مست حدودها و التي أصبحت من الضروري مراجعتها، نظرا لوجود مجموعة من العوائق و المحددات الطبيعية كالوديان والكتل الجبلية هذا من الجانب الطبيعي ومن الجانب الفيزيائي (البشري) منطقة النشاطات والحضائر والمنطقة الصناعية إضافة إلى خط السكة الحديدية المار داخل المدينة وخطوط الكهرباء ذات الضغط العالي ومحطة تحويل الكهرباء في الجهة الشمالية.

والطابع الذي يغلب على المشاريع الحضرية في مدينة بسكرة هو غياب التنسيق والتوازن الحضريين جراء التدخلات المتقطعة و المشتتة هنا وهناك دون استمرارية في العمل بالإضافة إلى إغفال عامل روح القضاء من خلال إنشاء مخططات جامدة دون الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الفعلية للمواطنين فمثلا معظم المنشآت والفضاءات الجوية الخاصة بالشباب تحول في آجال قصيرة إلى تنظيمات عشوائية لأسواق وسط المجمعات السكنية، وهذا تم التطرق له في الجدول رقم (12).

فتحول الأحياء السكنية إلى مجمعات تفتقر للنشاط و أشبه بمراقد، ناهيك عن التداخلات التي قد تؤدي إلى الكارثة عند امتزاج شبكة الصرف الصحي بشبكة المياه الصالحة للشرب خاصة مع عمليات الحفر المتكررة و المستمرة .

والجانب المهم و المؤثر في هذه العملية هو أن معظم المخططات الحديثة لم تأخذ بعين الاعتبار بصورة جدية العادات و التقاليد السائدة في مجتمعنا وخاصة المنطقة الصحراوية.

ابتداءا من مساحة المنزل في حد ذاته، ثم إلى مساحات الغرف التي لم يراعي فيهم خصوصية الأسرة الجزائرية بصورة عامة والبسكورية بصورة خاصة كون أن جزء كبير منها لا يزال ينتمي إلى نمط الأسر الممتدة، وحتى في حالة الأسر النووية فعدد أفرادها لا يقل على 6 أو 7 أفراد، بالإضافة إلى طريقة و أسلوب العينة داخل هذا المجتمع المتناسك،

والذي لا يزال يقدر صلة الرحم و العلاقات الأسرية الحميمة، والذي من شيمه الكرم و الضيافة.

جدول رقم (19): يوضح رأي أفراد العينة حول القرارات التي قد يتخذونها بشأن مستقبل المدينة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
58.54%	24	أنسنة المدينة وإشراك المواطنين في التخطيط العقلاني على حسب الإمكانيات المتاحة
17.07%	07	تفعيل دور الجماعات المحلية
24.39%	10	التركيز على الجانب البيئي وخلق مناطق النشاطات الحيوية
100%	41	

رأي أفراد العينة حول القرارات التي يتخذونها بشأن مستقبل المدينة. وقد تلخصت معظم القرارات حول أنسنة المدينة وإشراك المواطنين في تحقيق مصيرهم.

وخاصة الحرص على وضع مخططات ودراسات دقيقة تتماشى وخصوصيات المدينة مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى المؤسسات المساهمة في تجسيد هذه المخططات بالإضافة إلى متابعة ومراقبة مدى شجاعة هذه المخططات وملاءمتها للواقع، ودرجة دقة تنفيذها على أرض الواقع. ومنه نجد أن العملية تقوم على مبدأ:

تخطيط جيد علمي مقنن، تنفيذ محكم ، مراقبة رشيدة وصارمة، و التخطيط الشامل للمناطق العمرانية، من سكن ومرافق ترفيهية وخدماتية من خلال تنظيم النسيج الموجود فعلا بما يقتضيه الواقع الراهن ومحاولة عصرنته بالإضافة إلى إجراء عمليات إحصاء جادة للاحتياجات الفعلية للمواطنين والعمل على التخطيط على المدى الطويل.

التركيز على التخطيط والدراسة لمشاريع مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المواطنين و مستوى الحياة المنشود.

تفعيل دور الجماعات المحلية من خلال إنشاء مكاتب جمعيات جوارية ناشطة
و العمل على تشجيعها

الاهتمام بالاستثمار والاستفادة من المناطق السياحية التي تزخر بها الولاية لتطوير
اقتصاد المدينة مع التقسيم العادل و المساواة بين كل الدوائر و البلديات في مشاريع
التنمية.

الأخذ بعين الاعتبار تحسين نوعية الحياة بصفة عامة للمواطن من خلال الاهتمام
بالبيئة و التركيز على عامل النظافة للمحيط و المحافظة على المساحات الخضراء
والاعتناء بها وإشراك الفاعلين و المختصين ومساهمة أفراد المجتمع في نشر الوعي
البيئي و التحكم في التسيير العقلاني و الذكي لتدوير النفايات.

اعتماد مبدأ ديناميكي في المجال الاقتصادي في المدينة من خلال خلق فرض عمل
واستحداث مناطق نشاطات حيوية.

جدول رقم (20): يوضح العوامل التي قد تجعل المواطن متفائلا بإمكانيات تطوير
المدينة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
39.02%	16	طبيعة وخصوصية المواطنين في المنطقة (المورد البشري)
26.83%	11	الإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها المدينة والمنطقة عموما
34.15%	14	أخرى
100%	41	

يوضح العوامل التي تجعل أفراد العينة متفائلون بإمكانية تطوير مدينتهم.

- طبيعة وخصوصية المجتمع الجزائري ومحافظة على العامل الديني وما يشملها

من ضمير حي، و التمسك بالعادات و التقاليد والأعراف والعمل بها.

- روح التضامن و الدفاء و التكافل الاجتماعي داخل الأسر.

- غناء مدينة بسكرة بالإمكانات الطبيعة والموارد البشرية (المؤهلات الفلاحية الصناعية، السياسية، التجارية) **الكفئة** وهذا ما يظهر من خلال الجدول رقم (7) الموضح لسنوات الخبرة والمستوى التعليمي للمبحوثين، وما يصاحبه من وعي سياسي واجتماعي عند السلطات المحلية.

- العنصر البشري في حد ذاته مسير أو مستفيد وإرادة وإصرار مواطن المدينة نفسها على تحسين المستوى التعليمي وطريقة التفكير الإيجابية لمواكبة التمدن و التطور و الديمومة من خلال الوعي بوجود بعض المشاكل و النقائص و العمل على التعامل معها.

- التخطيط العقلاني على حسب الإمكانيات الطبيعية و الموارد المالية وخاصة خاصة الاحتياجات و المتطلبات للمواطنين في المدينة و التعامل مع المشكلات العمرانية بحكمه وواقعية وجدية تامة، بالإضافة إلى العمل على التقليل و الحد من الاستخدامات الفوضوية للأراضي.

جدول رقم (21) : يوضح رأي مفردات العينة حول الالتزام بتطبيق القوانين ضرورة

على كل مواطن:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	27	65.85%
لا	14	34.15%
	41	100%

من خلال هذا الجدول الذي يوضح رأي أفراد العينة حول أن الالتزام بتطبيق القوانين ضرورة على كل مواطن.

فجد أن إجابة أفراد العينة بأن الالتزام بتطبيق القوانين ضرورة على كل مواطن جاءت بنسبة قدرت بـ 65.85% وهي نسبة كبيرة ومعتبرة مقارنة بعدد أفراد العينة الذين

يرون أن الالتزام بتطبيق القوانين لا يشكل ضرورة على كل مواطن وهذا بنسبة 34.15%.

ويرجع هذا الاختلاف في الآراء إلى كون أن الفئة الأولى ترى أن على المواطنين احترام القوانين وهذا على الأقل لسببين رئيسيين:

الأول هو: كون أن المواطنين هم مساهمون في وضع القوانين على الأقل حتى ولو بشكل غير مباشر وهذا من خلال الانتخابات الدستورية أو من خلال ممثليهم من النواب البرلمانين المنتخبين فمن خلال هاتين الطريقتين للتعبير انتخاب الممثلين و التصويت المباشر على القانون، يكون المواطنون مشاركون في وضع القوانين التي يتم العمل بها. وفي هذه الظروف فإنهم ملزمون أخلاقيا باحترامها في حياتهم اليومية سواء تعلق الأمر بقوانين ذات صلة بحياتهم اليومية الخاصة أو بنصوص تتعلق بحياتهم العملية **فواضع** القانون حتى ولو بشكل غير مباشر لا يمكنه عدم تطبيقه.

وبالإضافة إلى هذا يلزم المواطنين احترام القوانين من أجل توفير حياة في مجتمع منظم، ومن أجل تفادي انتشار قانون الأقوى وقانون الغاب وإلا سوف يجد المواطن نفسه في وضعية فوضى يتصرف فيها كل شخص حسب ما يحلو له دون الاهتمام بالقواعد العامة.

فوجوب احترام القوانين على جميع المواطنين هو أفضل ضمانة لأن يحافظ كل مواطن على حقوقه وحرية وسلامته بشكل فعلي.

ويمكن تفسير اتجاه الفئة التي لا تقر بواجب الالتزام باحترام القوانين على اعتبار أن هذه الأخيرة قيودا بدلا من أن تكون عامل تنظيم وتأطير وحماية للحقوق. فغياب ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات دولته التي يفترض أن تحمي حقوقه وتكرسها، جعلته يقصر هو الآخر في أداء دوره انتقاما منها هو، و المحير في الأمر والمستدعي للتساؤل هو إذا كان هذا توجه الفئة الواعية و المثقفة في المجتمع، فكيف هي نظرة المواطن البسيط وكيف هي ردة فعله أمام مثل هذه المواقف ؟

وفي الأخير يجب أن نلفت الانتباه إلى أن احترام القوانين ليس مسألة اختيارية فعدم احترامها يشكل خطأ يمكن أن يقود الفرد إلى أن تطبق عليه عقوبات وقوانين صارمة واردة.

جدول رقم (22) : يوضح رأي مفردات العينة حول أن الإصلاح والتجديد جزء من واجبات المواطن المستقبلي:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	15	36.58%
لا	20	48.78%
لم يجب	06	14.63%
	41	100%

من خلال إجابات أفراد العينة حول كون أن الإصلاح والتجديد من واجبات المواطن المستقبلي جاءت نسبة أفراد العينة الذين يؤكدون على كون أن الإصلاح والتجديد جزء من واجبات المواطن في المستقبل تقدر بـ: 36.58%، ونسبة الذين لا يعتقدون أن الإصلاح والتجديد من واجبات المواطن في المستقبل قدرت بـ 48.58 %، ونجد نسبة قدرت بـ 14.63% تعبر عن رأي الأفراد الذين لم يقدموا أي إجابة، ونتيجة لهذا العرض تتأكد النتائج المتحصل عليها من خلال الجداول التالية: رقم (23)، (27)، (28)، (34)، (37)، (40) من حيث النظرة السلبية لدور المواطن تجاه مدينته ، حيث لا يولون أهمية للأهداف التي تسطرها الدولة، ولا يفكرون في المشاركة الفعالة في المجتمع، بحيث أنهم لا يقدرين أهمية المشاركة في النشاطات التضامنية ، ولا يفكرون في دعم الدولة في تطبيق برامج الإصلاح التي تنفذها، خاصة في المجال الاقتصادي ، ولا حتى في تقديم مقترحات لتطوير المدينة في أي مجال، فالمشاركة ليست من أولوياتهم حتى في مجال

الإدلاء برأيهم في اختيار المسؤولين عن تسيير شؤونهم، ويحددون دورهم بأنهم الفئة المستفيدة فقط.

جدول رقم (23): يوضح رأي مفردات العينة حول تساوي جميع المواطنين في استعدادهم لتأدية الضرائب:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	22	53.66%
لا	8	19.51%
لم يجب	11	26.83%
	41	100%

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن أفراد العينة وبنسبة كبيرة تفوق النصف قدرت بـ 53.66% يؤيدون فكرة تساوي جميع المواطنين في استعدادهم لتأدية الضرائب. فوجوب دفع الضرائب نص عليه إعلان حقوق الإنسان و المواطن، من أجل الحفاظ على القوة العمومية وتحمل التكاليف الإدارية، يلزم وجود مساهمة عامة، ويجب أن تكون متساوية بين جميع المواطنين تبعاً لقدراتهم، فالمساهمة في المجهود العام **ضرورية**، وإلا فلن يكون هناك تمويل لأي من الخدمات العمومية (الشرطة، العدالة، المستشفيات، البلديات) فالمجتمع الذي لا توجد فيه ضرائب يعني مجتمع تكون فيه كل الخدمات خصوصية، وبالتالي غالية الثمن وغير عادلة تبعاً لاختلاف الدخل و المواقع المكانية للأفراد.

وتعتبر الضرائب إحدى أدوات السياسة المالية للدولة، إذ تلعب دوراً أساسياً ومهماً في البرامج التي تضعها الدولة بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الاختلالات، ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الإدخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر في عجز الميزانية. (بوزيدة، 2006/2005: 24).

أما بالنسبة للفئة الثانية و التي لا تقر بتساوي جميع المواطنين واستعدادهم لتأدية الضرائب بنسبة تقدر بـ 19.51% التي تؤكد على أن ظاهرة التهرب الضريبي هي ظاهرة منتشرة في الجزائر خاصة بالنسبة للمواطنين الذين يتميزون بالدخل المرتفع وفي بعض الأحيان بالثراء مما يؤثر بصورة كبيرة على اقتصاد الدولة وعلى قدرتها على تحصيل الضرائب، وهذه الأخيرة التي تعد من ركائز المواطنة في الدول غير الربعية، وذات الاقتصاد المنتج أن الضعيف.

إلا أن غياب المساواة بين جمع أفراد المجتمع في دفع هذه الضريبة يعود إلى سببين رئيسيين قد يكون الأول ليس في التشريعات و القوانين المنظمة لكيفية الدفع الضريبي لكافة أفراد المجتمع وإنما في طريقة تطبيق هذه التشريعات على مختلف الأفراد من جهة، ومن جهة ثانية قد يكون السبب أيضا في كيفية تفاعل مختلف أفراد المجتمع مع الدفع الضريبي و الذي يقابل في كثير من الأحيان بالتهرب منه.

ومهما كان سبب غياب المساواة بين الأفراد في الدفع الضريبي إلا أن ذلك يعود بالسلب على كافة أفراد المجتمع و بالأخص في تأثيره على ممارسة قيم المواطنة. وذلك لأن السياسية الضريبية تمثل إحدى أدوات السياسة الاقتصادية، التي تتطور بتطور الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للمجتمع و الدولة، كما أنها تعد إحدى أدوات التطور. (بوزيدة، 2006/2005: 57) .

وبالتالي فلا بد من العمل على رفع الوعي الضريبي للمكلفين بزيادة الإعلام (المنشورات - الدوريات- الأيام الدراسية) وتفعيل تجسيد مبدأ العدالة الضريبية و الرشادة في الإنفاق العام والعمل على توسيع المهام و الاختصاصات المحلية ومتطلبات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، و إشراك الجماعات المحلية في التحكم و الرقابة في نفقاتها. و 26.83% من أفراد العينة امتنعوا عن تقديم أي إجابة نظرا لحساسية الموضوع بالنسبة لهم، ويعتبر رأي مؤيد للذين يرفضون ولا يقرون بأحقية الدفع الضريبي دون تصريح.

جدول رقم (24): يوضح رأي مفردات العينة حول التبليغ عن التجاوزات:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	17	41.46%
لا	16	39.02%
لم يجب	08	19.52%
	41	100%

يبين الجدول أن توجه أفراد العينة نحو التبليغ عن التجاوزات انقسم إلى قسمين متعارضين، حيث نجد أن نسبة أفراد العينة الذين يجدون أن من واجبهم التبليغ عن التجاوزات قدرت بـ41.46%، أما نسبة أفراد العينة الذين لا يجدون أن من واجبهم التبليغ عن التجاوزات قدرت بـ39.02% وفي هذه الحالة فالنسب متقاربة والآراء متضاربة بين أفراد فاعلين ، وآخرين غير فاعلين في مجتمعاتنا، وتعتبر عملية تفعيل أفراد المجتمع لقيم المواطنة عملية مستمرة بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تكوين أفراد المجتمع وتنمية وعيهم بنظام حقوقهم وواجباتهم وترسيخ سلوكهم وتطوير مستوى مشاركتهم في حركية المجتمع الذي ينتمون إليه، والدفاع عنه وحمايته من كل الأخطار التي قد تحدث به بداية بأبسط سلوك، كالتبليغ عن التجاوزات مهما كانت بسيطة.

وتتمثل قيم المواطنة في سلوكات الأفراد وفي دفاعهم عن قيم وطنهم ومكتسباته، وتتضمن تنمية قيم المواطنة في معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله ايجابيا مع أفرادها بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين متمكنين من التحكم فيما قد يعترضهم داخل مجتمعهم أو خارجه، وهي بهذا تفعل حقوق وواجبات الفرد عند دخوله في علاقة مع مواطنين آخرين خارج نطاق الوطن. (أبو دف، 1999: 127).

جدول رقم (25): يوضح رأي مفردات العينة حول احترام قوانين العمران:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	27	65.85%
لا	14	34.15%
	41	100%

نجد عند قراءة هذا الجدول أن 56.85% من أفراد العينة يؤكدون على احترام قوانين العمران وهذا للحفاظ على الطابع الشمولي و التخطيط المحكم و المدروس للمدينة والاستغلال الأنجع للأراضي والفضاءات بإتباع المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في محاولة لإيجاد التوازن في الشبكة الحضرية، عن طريق استغلال الطاقات البشرية و الاقتصادية و الطبيعية بإتباع سياسة تهيئة عمرانية إقليمية واضحة.

وبالمقابل 34.15% وهي نسبة معتبرة ومعبرة عن رأي واضح وهو ما نتجر عن ممارساته العديد من السلبيات فالمدينة الجزائرية اليوم تعاني من الكثير من الاختلالات في المجالات العمرانية مع تزايد عدد المساكن و الأحياء الفوضوية وفقدان السيطرة عليها و التدهور البيئي، الأمر الذي يدفع بالإنسان لعدم الاهتمام بالمجال الحضري وعدم احترامه للقانون.

ويظهر هذا جليا من خلال التجاوزات التي يقوم بها المواطن عند بناء مسكن بدون رخصة بناء ولا شهادة مطابقة، على مجالات فارغة وهذا كنتيجة لغياب المراقبة الفعالة وإن تمت هذه المراقبة وأقرت بعدم شرعية البناء فلا تتم عملية الهدم إلا بعدم مرور وقت طويل يكون صاحب البناء قد أتم فيه مسكنه أو مشروعه، وذلك لعدم التنسيق والمتابعة بين الهيئات، وعدم تنفيذ الأحكام في وقتها القانوني من طرف المصالح المعنية لعدة اعتبارات كالرشوة، المحسوبية، غياب الروح الوطنية... الخ.

جدول رقم (26): يوضح رأي مفردات العينة حول الاحتكام إلى الجهة المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	25	60.97%
لا	16	39.03%
	41	100%

الجدول يوضح توجه أفراد العينة حول الاحتكام إلى الجهة المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق.

فجد أن غالبية أفراد العينة يلجأ إلى الاحتكام إلى الجهة المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق بنسبة 60.97% .

أما بالنسبة للتقييم و الذي تقدر نسبتهم بـ 39.03% لا يساندون الاحتكام إلى الجهة المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق، وهذا يعود لعدم ثقتهم في كل من المنظومتين القانونية و القضائية، وهذا لتصورهم بعدم إنصاف القانون للمواطن البسيط وتفضيلهم اللجوء إلى الحلول العرفية بدل القانون، لإنعدام عامل الثقة بين المواطن و الدولة، أو فيمن يمثلون هذا للقانون.

جدول رقم (27): يوضح توجه مفردات العينة للمشاركة في النشاطات التضامنية:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	29	70.73%
لا	12	29.27%
	41	100%

تشكل نسبة أفراد العينة الذين يتجهون للمشاركة في النشاطات التضامنية نسبة كبيرة تقدر بـ 70.73% و التي تصبوا لخدمة المجتمع بدرجة كبيرة، مقارنة بنسبة 29.27%

التي تعبر عن رأي الفئة التي لا تميل إلى المشاركة في النشاطات التضامنية وهذا يعود إلى نظرته السلبية وعدم مصداقية هذا النوع من النشاطات حسب رأيهم، وأنهم يخدمون مصالح أقليات فقط، عوض تحقيق المصلحة العامة وهذه هي قناعاتهم بالدرجة الأولى، أو عدم توفر وقت فراغ للمشاركة في هذه النشاطات وهذا يعود إلى طبيعة وظائفهم و أعمالهم، وكذا عامل اللامبالاة.

جدول رقم (28): يوضح توجه مفردات العينة حول دعم الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	26	63.41%
لا	10	24.39%
لم يجب	5	12.20%
	41	100%

تذهب أغلبية أفراد العينة إلى أنه من الواجب على المواطن دعم الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها، وهذا بنسبة كبيرة تقدر بـ 63.41% وهذا باعتبار أن المواطن الحقيقي و الصالح من واجباته الوقوف مع بلاده في كل الأوقات.

فالمواطنة وما تقتضيه **ضمنيا من وطنية ليست** شعارا يرفع، بقدر ما هي سلوكيات وإنجازات تتجسد في الواقع اليومي للمواطن، خاصة في مجال العمل فالإخلاص في العمل هو أحد مؤشرات دعم المواطن للدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي **الذي تنفذها.**

أما نسبة 24.39% لا تقر بوجود دعم الدولة برامج الإصلاح الاقتصادية التي تنفذها وهي نسبة تعتبر لا بأس بها باعتبار أنها فئة مثقفة وشابة وهذا ما يخلق تخوفا لدى الدولة في المستقبل، فالاتجاه الغالب اليوم، خاصة لدى الأجيال الشابة هو الاتجاه نحو تحصيل الحقوق في مقابل تجاهل الواجبات و التهرب من أدائها.

وتبقي نسبة 12.20% هي نسبة الأفراد الذين امتنعوا عن التعبير عن رأيهم كونهم لا يرون أي برامج إصلاح اقتصادي تنفذها للدولة فعليا، وهذا يبقى رأيهم.

جدول رقم (29): يوضح توجه مفردات العينة حول المحافظة على جمال ونظافة المحيط:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	26	63.41%
لا	11	26.83%
لم يجب	04	09.76%
	41	100%

تجد الأغلبية الكبرى من أفراد العينة أن من مسؤولياتهم للحفاظ على جمال ونظافة المحيط قدرت بنسبة 63.41% وهي نفس النسبة التي خصصت للأفراد الذين يؤيدون دعم الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها في الجدول رقم (28) وهذا يدل على وعي كبير لدى هذه الفئة من المواطنين

ونجد نفس التقارب بين أفراد العينة الذين يرون أنه ليس من مسؤولياتهم المحافظة على جمال ونظافة المحيط بنسبة 26.83% ونسبة الأفراد كذلك الذين لا يؤكدون على دعم الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها في الجدول رقم (28) دائما.

ويرجعون رأيهم إلى كون أن حماية المحيط والحفاظ على جماله ونظافته هي مسؤولية الدولة و السلطات العمومية أصلا مما يفسر اللامبالاة التي يبديها البعض نحو إهمال المحيط وعدم الحفاظ عليه ولا يراعون اهتماما لمسؤولياتهم البيئية.

أما بالنسبة للفئة الأولى فنجدها تجد أن مسؤولية الحفاظ على الجمال ونظافة البيئة مسؤولية الجميع مواطنين وسلطات، كبار وصغار، وهذا لتفادي تداعيات هذا التهاون من انتشار الأمراض المعدية، و النفايات والحشرات، و بالتالي تفاقم المشكلات الصحية العامة مما يكلف الدولة أعباء إضافية إلى الميزانية العامة الخاصة بها.

جدول رقم (30): يوضح رأي مفردات العينة حول المبادرة لمساعدة المواطنين في أي وقت:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	37	90.24%
لا	00	00%
لم يجب	04	09.76%
	41	100%

من خلال الإجابات المتحصل عليها من هذا الجدول نجد إجماعا ما نسبته 90.24% من أفراد العينة يؤكدون ويجزمون على وجود المبادرة لمساعدة المواطنين في أي وقت، وبالمقابل نجد نسبة **ضعيفة قدرت بـ 9.76%** الذين لم يقدموا أي إجابات حول إذا ما كانوا مع أو ضد فكرة المبادرة لمساعدة المواطنين في أي وقت.

رغم أنه لا يوجد أدنى شك كون الأسرة الجزائرية تبذل كل ما بوسعها لتربية أبنائها وفقا لمواصفات المواطن الصالح الذي يتحلى بفضائل المواطنة وقيم الديمقراطية و الملتزم بمبادئ حقوق الإنسان فهذا ليس بغريب على مجتمعنا وعلى عاداته وتقاليده ومبادئه. فالمواطنة لا تتخذ فقط من وجهة نظر المدينة و السياسة فهي في الأصل المشاركة في الحياة المجتمعية.

ومع هذا فليس للمواطن دورا إجباري وله وضع حرية يمكنه أن يختار المشاركة في الحياة العامة فيعتبر مواطنا نشطا أو عدم المشاركة في الحياة العامة فيكون مواطنا غير نشط.

ويمكن للمواطن أن يلعب دورا هاما في المجتمع وذلك بشكل يومي من خلال الانضمام إلى رابطة أو نقابة أو حتى حزب سياسي ومن خلاله يعمل على تطوير مجتمعه ومساعدة أقرانه من المواطنين الذين يعيشون معه، ويكتسي الموقف الفردي

للمواطن أهمية كبرى من خلال السلوك المتحضر الذي يساهم في الحفاظ على الطابع الهادئ للمجتمع.

فالمواطنون ليسوا مجموعة من الأفراد الذين يجمعهم وطن واحد بل يرتبطون بمشروع موحد يتعلق بالتضامن الذي يجسده الآخرة ويتمثل في مساعدة الأشخاص الأكثر احتياجا مباشرة أو عن طريق الضرائب، **ويتمثلون** لمعيار التضامن الاجتماعي والتكافل والتآزر التي تعتبر من شيم المواطن الجزائري عموما.

جدول رقم (31): يوضح رأي مفردات العينة حول أن الالتزام بالعادات والتقاليد واعتبارها جزءا من الهوية الوطنية للفرد:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	38	92.68%
لا	03	07.32%
	41	100%

عند قراءة الجدول يتبين تأكد تمسك أفراد العينة بهويتهم الوطنية والتزامهم بعادات وتقاليد المجتمع الذي ينتمون إليه وهذا يتضح جليا من خلال إجاباتهم حول مدى التزامهم بالعادات و التقاليد واعتبارها من الهوية الوطنية للفرد وهذا نسبته تتفق في منحها مع نتيجة الجدول السابق رقم (30) حيث قدرت نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بـ (نعم) بـ 92.68% .

فجميع الشعوب في الأرض لهم عادات وتقاليد يتبعونها تمثل الموروث المتناقل من جيل إلى آخر.

وعند الشعوب العربية و المسلمة ومنها الجزائر ثوابت في بعض المفاهيم مثل إكرام الضيف، الكرامة، الحياء، مساندة الآخر، العزة...الخ.

وللعادات و التقاليد أهمية بالغة في حياتنا فكل الشعوب تتمسك بعاداتها وتقاليدها وهذا لأهميتها البالغة ولكونها تعكس هوية وخصوصية المجتمع ذاته.

جدول رقم (32): يوضح رأي مفردات العينة حول تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	36	87.80%
لا	5	12.20%
	41	100%

تبين القراءة الأولية للجدول أن أفراد العينة لهم توجه واحد وأكد حول ترسيخ قيم المواطنة بحيث نجد لهم نفس الموقف ونفس الخيارات بالنسبة للجدول رقم (30) - (31) - (32) ففي هذا الجدول الذي يرصد رأي أفراد العينة حول تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة نجد أن الأغلبية اختاروا الإجابة (نعم) بنسبة 87.80% وهذا يؤكد على النتائج المتحصل عليها في الجداول السابقة الذكر، وتمسك أفراد العينة بعلاقتهم مع أفراد مجتمعهم من خلال تقديم المساعدة لأي مواطن في أي وقت و الالتزام بالعادات و التقاليد وممارستها في الحياة اليومية واعتبارها جزءا من الهوية الوطنية للفرد. أما نسبة 12.20% والتي تعتبر نسبة معبرة إذا ما أسقطناها على طبيعة المجتمع الذي جاءت منه هذه الإجابات كون أن بعض المواطنين يغلب عليهم يغلب عليهم طابع الفردانية والأنانية، وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وهذا ما تمت الإشارة إليه في الفصل النظري الثالث عند الحديث عن مدن المستقبل، فقد يتأثر بعض المواطنين بوتيرة الحياة التي فرضتها ظروف مختلفة، وجد الإنسان ساكن المدينة نفسه حائرا وتائها أمامها، بين تحقيق رغباته ومصالحه، والجري وراء إبراز ذاته وبناء كيانه، وبين الحفاظ على العلاقات والقيم الاجتماعية التي تربطه بأفراد المجتمع الذي هو فرد فيه.

جدول رقم (33): يوضح رأي مفردات العينة حول احترام المشاريع المنجزة:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	41	100%
لا	00	00%
	41	100%

تصل نسبة أفراد العينة الذين صرحوا باحترام المشاريع المنجزة إلى 100% وهذا ما جاء مناقضا للنتائج المحصل عليها من خلال دراسة نتائج الجدول رقم (25) حيث جاءت نسبة 65.85% من أفراد العينة تؤكد على احترام قوانين العمران، وبالمقابل نجد 34.15% وهي نسبة كبيرة جاءت للتعبير عن رأي أفراد العينة الذي لا يولون اهتماما لاحترام قوانين العمران.

فالتخطيط الحضري من خلال أهدافه يعمل على تلبية احتياجات المواطنين الحالية والمستقبلية، وعليه يجب أن يكون تسيير التخطيط للمدينة وفقا للأهداف التي يتم تبنيها عند إنشائها.

لذلك يجب وضع إطار تشريعي منظم يضمن ترقية المدينة من خلال تجسيد مهام المراقبة والمتابعة لكافة النشاطات المتعلقة بسياسة تطوير المدينة مع التركيز على مجال الترقية العمرانية.

ويمكن لأدوات التهيئة العمرانية تحقيق التنمية في المدينة بالتحكم في الأدوات والمخططات بما يتماشى و الديناميكية الحضرية للمدينة وأهدافها، وكذا السياسة الحضرية الوطنية، لتحقيق التوازن و الانسجام للمجال الحضري و لتطوير كل القطاعات على المدى المتوسط و البعيد من خلال التنسيق مع مختلف الفاعلين لتحقيق التنمية الحضرية بالمدينة وتفعيل العمل على المشاريع المنجزة و المخطط لها.

جدول رقم (34): يوضح رأي مفردات العينة حول تقديم مقترحات لتطوير المدينة:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	15	36.59%
لا	26	63.41%
	41	100%

من خلال إجابات أفراد العينة حول إمكانية تقديم مقترحات لتطوير المدينة جاءت نسبة 63.41% وهي تمثل الأغلبية للتأكيد على عدم إمكانية تقديم مقترحات لتطوير المدينة و آخرون وجدوا أنه من الأفضل تقديم مقترحات لتطوير المدينة وهذا بنسبة 36.59%.

وهذا ما يوجب إعادة التطرق للدور الذي يجب أن يلعبه الفرد داخل المدينة، لأنه هو المورد الأول و الحقيقي الواجب الاستعانة به واستغلال قدراته وأفكاره بصورة حسنة وفعالة من أجل الوصول إلى التنمية المرجوة، كون هذه الأخيرة تبدأ من الفرد ويجب أن تخدم في الأخير الفرد.

لذا يجب إعادة رسم هذه السياسات التنموية خاصة المحلية بصورة تناسب حاجات المجتمع المحلي ومراعاة التكامل بين مختلف جوانبها. (مصطفى، حفزي، دت : 250).

وعليه ينبغي أن نؤكد على أن أعضاء كل مجتمع محلي هم أقدر من غيرهم على فهم طبيعة البيئة المحلية ومكوناتها الطبيعية و الثقافية و الاجتماعية ومن ثم فإنهم أقدر من غيرهم على عمليات التأثير و التوجيه و التغيير من خلال تنظيم الفعل و المشاركة دون الخروج من القنوات الرسمية التي ترتبط في المحل الأول بالسلطة المحلية. (مصطفى، حفزي، دت : 248).

وبالتالي يجب التأكيد على الدور الفعال والإيجابي للعنصر البشري لتجسيد هذا الدور بمساهمته الفعالة لكونه مسيرو ومستفيد في آن واحد.

وفي كلتا الحالتين فإن المورد البشري يساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في توجيه ومراقبة كل التغييرات التي تحدث داخل المجال الحضري، لذا فمن الضروري تحويل الفرد بكل الصلاحيات وإعطائه الفرصة لإبداء رأيه.

إذن أن تدخل المواطن بصفة من مواطني المدينة، له الوقع الإيجابي على تطوير هذه الأخيرة كونه المستفيد الأول، مما يجعله مسؤولاً عن المحافظة على ما تم إنجازه وتحقيقه.

وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين وتطلعاتهم والإنطلاق منها في رسم المحاور الكبرى للسياسة الحضرية المحلية.

جدول رقم (35): يوضح رأي مفردات العينة حول الاستجابة لمتطلبات المدينة كواجب:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
87.80%	36	نعم
12.20%	5	لا
100%	41	

من خلال الإجابات التي تحصلنا عليها من طرف أفراد العينة الذين أكدوا على الاستجابة لمتطلبات المدينة كواجب أي بنسبة 87.80%، بينما أفراد العينة الذين لم يؤيدوا فكرة الاستجابة لمتطلبات العينة بنسبة تقدر بـ 12.20%. بالرغم من أن الواقع يؤكد أن مخططات شغل الأراضي POS يتكون من عدة وثائق أهمها الدراسات التحليلية وأبعادها التنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية بصفة خاصة و التهيئة الإقليمية بصفة عامة.

بالإضافة إلى جميع الضوابط المجالية و الأهداف بدقة لتطبيق عملية استخدام المجال الحضري على المدى المتوسط.

ويعتبر المخطط شغل الأراضي (POS) أداة حديثة للتخطيط المجالي الحضري، كما يعد من أدوات التهيئة و التعمير، استحدث للتحكم في تسيير المجال، كما يعد أداة

قانونية تصلح للمعارضة، وله أهمية بالغة بالنسبة للجماعات المحلية، إذا يعد أداة جيدة للمركزية في اتخاذ القرارات بالنسبة لتنظيم المجال ، فالمعطيات التي يستند لها مخطط شغل الأراضي لمدينة بسكرة تتمثل في الوضعية الحالية للمجال الحضري وآفاق تطوره مستقبلا، من خلال المعطيات الديمغرافية، السكنية، العمرانية، المجالية، المتحصل عليها والتي تتماشى مع أهداف وتوجهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) كون أن مخطط شغل الأراضي ينطلق من هذا المخطط التوجيهي ليحدد خصوصية كل مجال مستهدف بدقة، ولذلك يحتم على كل بلدية أن يكون لها مخطط شغل أراضي خاص بها والذي يعتبر مرجعا حقيقيا لآفاق تطورها.

جدول رقم (36): يوضح رأي مفردات العينة حول المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق المشاريع تماشيا مع أحدث التكنولوجيات:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
18.75%	12	حاجات المواطنين ومطالبهم
29.69%	19	السياسات الحضرية العامة للبلاد
25%	16	تتمية المدينة تبعا لقدراتها
26.56%	17	تطبيق لخطة شمولية معينة
100%	64	

من خلال الإجابات التي تم تقديمها من طرف أفراد العينة والتي توضح رأيهم حول المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق المشاريع التنموية الجديدة، جاء الترتيب على النحو التالي: في المرتبة الأولى وبنسبة 29.69 % معيار السياسات الحضرية العامة لبلاد ثم تليها في المرتبة الثانية الخيار الرابع والذي يبين أن المعيار الواجب أخذه بعين الاعتبار هو تطبيق خطة شمولية معينة وهذا بنسبة 26.56 %، ونجد أن نسبة 25% من أفراد العينة ركزوا على تتمية المدينة تبعا لقدراتها (المادية والبشرية، الطبيعية...).

وتأتي في المرحلة الأخيرة وبنسبة 18.75% الأفراد الذين وجدوا أن المعيار الذي يجب أخذه بعين الاعتبار حسب رأيهم هو حاجات المواطنين ومطالبهم، والملاحظ أن كل النسبة متقاربة نوعاً ما، بغض النظر عن أهمية كل واحدة على حدة، فالأصل في التخطيط الحضري، ومن ثم تطبيق المشاريع على أرض الواقع هو مراعاة كل هذه المعايير وأخذها بعين الاعتبار، وتبقى ترتيبات التي قدمها أفراد العينة أقرب إلى الواقعية والمنطق، رغم الترتيب الأخير الذي جاء فيه الخيار الذي يخص حاجات المواطنين ومطالبهم.

يرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف.

ويتم هذا من خلال عمليات مترابطة تتم على عدة مستويات من أهمها:

- مستوى البيئة الحضرية، حيث يكون التركيز على التركيب الداخلي لبيئة الحضرية، بما تحتويه من أنشطة وفعاليات مختلفة ويركز في هذه الحالة على بيئة واحدة.

- مستوى الإقليم الحضري ويتيح التخطيط في مثل هذه الحالة إلى عدة بيئات حضرية تشكل تجمعا حضريا.

- مستوى الدولة ويوجه التخطيط في هذه المرحلة ليرتبط بعملية التحضر ككل وتضع خطط شاملة لكل البيئات الحضرية تتيح الفرصة لتعديل وتبديل الخطة العامة بخطط فرعية تتناسب مع ظروف كل بيئة على حدة والحقيقة أن التخطيط الحضري لا ينفصل عن الخطة التي يرسمها المجتمع لتحضر من حيث مداه ودرجته وشموليته. (الموسوي، يعقوب: 2006، 26).

وبموجب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) يتحدد بالتفصيل كيفية استغلال الأراضي وبنائها وتطور المشاريع الحضرية لإعطاء توجيهات حقيقة للاستغلال الأفضل للأراضي المقترحة لتشييد المشاريع أو إعادة تهيئتها. (الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 29/90).

مع الأخذ بعين الاعتبار:

- البعد الحضاري والرمزي للمدينة باحترام التقاليد وتفهم متطلبات المواطنين.
- مراعاة الأهداف العامة والخاصة للمشروع والمجال المخصص له.
- الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات وقدرات المنطقة.
- الأخذ بعين الاعتبار التقنيات المستعملة والمتطورة.

جدول رقم (37): يوضح رأي مفردات العينة حول حق المواطنين في اختيار المسؤولين عن التسيير الحضري لشؤون مدينتهم:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	33	80.49%
لا	08	19.51%
	41	100%

ترى النسبة الأعلى من أفراد العينة والتي تقدر بـ 80.49 % أن من حق المواطنين اختيار المسؤولين عن التسيير الحضري لشؤون مدنهم، وهذا من خلال عدم رضا أفراد العينة عن الخدمات المقدمة من طرف المسير في المدينة، وهذا ما تؤكدته نتائج الجدول رقم (09) حيث جاءت النسبة الأعلى لتوجيه أفراد العينة لتعبر عن عدم نجاح المسيرين في تحقيق الارتباط بين مختلف مرافق المدينة من خلال المشاريع المنجزة، وهذا راجع إلى خلل في التخطيط الحضري للمشاريع أو راجع لمستوى كفاءة المسير في حد ذاته.

خاصة حسب تعبير أفراد العينة إذا كان غريبا عن المنطقة غير داري بخصوصياتها، ولم يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاجتماعية للمواطنين، ومطالبهم ويركز فقط على تطبيق خطط جامدة لتعليمات حضرية عامة بتعامل مع المجال الحضري وليس مع المواطنين الذين يشغلون هذا المجال مطبقا لاستراتيجيات تنموية مقلدة ولا تتماشى مع واقع المشروع التنموي في المدينة.

أما بالنسبة للفئة الثانية والتي عبرت بأنه ليس من حق المواطنين في اختيار المسؤولين عن التسيير الحضري لشؤون مدنهم، لكون أن المسؤولين عن التسيير هم في الأول والأخير عبارة عن موظفين في إدارات حكومية والوظيف العمومي هي الإدارة المسؤولة عن توظيف أي موظف تابع لها، من خلال مسابقة، أو توظيف مباشر وهذا حسب شهادة كل فرد وكفاءته والمناصب المطلوبة، وتبقى مسألة كفاءته في أدائه لعمله أو عدم كفاءته فهذه مسألة أخرى ليست من صلاحيات المواطن بأي شكل من الأشكال هذا وإلا أصبحت العملية فوضى، وهذا الرأي قد يعود نظرا لطبيعة وخصوصية العينة المدروسة.

حيث نجد نفس التوجه من خلال إجابات الجدول رقم (34) والذي جاءت فيه النسبة الأعلى تؤكد على عدم أهمية أو ضرورة تقديم مقترحات لتطوير المدينة من طرف المواطنين. ويبقى للمواطن الحق في الإدلاء برأيه والمشاركة في التخطيط عبر المشاريع وليس في تعيين المسؤولين عن التخطيط، وله الحق في المشاركة في المشاريع التنموية في مدينته لإعطاء ديناميكية للتقدم والتنمية للعملية الحضرية وإبراز البعد الحضري، الثقافي والاجتماعي الرمزي للمدينة.

جدول رقم (38): يوضح رأي مفردات العينة حول الأخذ برأي المواطنين عند التخطيط لمشروع معين واتخاذ القرارات:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
14.63%	06	نعم
58.54%	24	لا
26.83%	11	لم يجيبوا
100%	41	

يتضح من قراءة الجدول أن من أفراد العينة يرون أنه ليس من الواجب الأخذ برأي المواطنين عند التخطيط لمشروع معين وانجاز القرارات وهذا ما عبرت عنه بوضوح نسبة 58.54% مما يؤكد على نتائج الجدول رقم (34) التي تؤكد حسب إجابات أفراد العينة على أنه ليس من حق المواطنين تقديم مقترحات لتطوير المدينة، وهذا ما يفسر التصادم الدائم بين المواطن والإدارة مما يؤدي إلى حدوث مخالفات واحتجاجات، فعدم الأخذ بعين الاعتبار انشغالات المواطنين فيما يخص مجالهم الحضري سوف يوسع الهوة بين المواطن وإدارته مما يخلق تآزمت في عملية تنفيذ المخططات على أرض الواقع.

وبالمقابل كانت نسبة 11.63% من أفراد العينة يرحبون ويؤكدون وجوب الأخذ برأي المواطنين عند التخطيط لمشروع معين واتخاذ القرارات، وهذا ما يتناقض تماما مع نتائج الجدول رقم (37).

فالأصل في عملية التخطيط الحضري هو بناء العلاقات الاجتماعية، فمن الضروري أن يقوم هذا الأخير بدراسة رغبات المواطنين واحتياجاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والنفسية بعناية وأخذ هذه النتائج بعين الاعتبار في الخطط التي تصمم وتنفذ في البيئة الحضرية وهذا لعدة اعتبارات نذكر منها:

- ضرورة وأهمية مساهمة وإشراك المواطنين في إدارة شؤون مدنهم، مسألة لا تتطلبها الروح الديمقراطية فحسب، بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية والمسؤولية في نفس الوقت.
- تدعيم البناء الاجتماعي والاقتصادي للدولة عن طريق تعزيز القوى الكامنة في البيئات المحلية ومحاربة روح السلبية واللامبالاة التي تظهر في الأسلوب المركزي في إدارة وتخطيط البيئات الحضرية.
- تشجيع التنافس البناء بين المدن وإيجاد الحوافز للنهوض بالمجتمع الحضري وربطه بالمجتمع القومي اعتبار التخطيط الحضري وسيلة تنظيمية وإدارية لتسيير والتقدير والتنبؤ بمستقبل البيئة الحضرية الواحدة في إطار البيئة الاجتماعية العامة.
- مراعاة تخفيف النفقات نتيجة وضع الخطة بمعرفة ومشاركة سكان المدينة الذين هم أدرى بمواردهم وإمكانياتهم واحتياجاتهم، كما يجب أن يوفر التخطيط الحضري رقابة جديدة من جانب سكان المدينة على المسائل الحيوية المتصلة بمعيشتهم وهم أقدر من غيرهم على مباشرة مثل هذه الرقابة لأنها تهمهم وقريبة منهم. (عبود، 2006 : 30).

وتبقى نسبة 26.83 % أفراد العينة لم يقدموا رأيهم حول الخيار المقدم وقد يعود هذا لطبيعة مفردات العينة في حد ذاته التي قد تخلق لديهم السؤال بعض الحساسيات، أو تعبر هذه الفئة عن فئة المسؤول ذو المناصب العليا الذين يتقيدون بالأحكام والقوانين الإدارية الغير مدنية، رغم المستوى العلمي الذي وصلوا إليه أو درجة الوعي لديهم.

جدول رقم (39): يوضح رأي مفردات العينة حول طبيعة اشتراك المواطنين في اختيار المشاريع التي هم بحاجة إليها:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
39.02%	16	مفيدة وضرورية
24.39%	10	محدودة الفعالية
17.07%	07	شكالية فقط ولا فائدة منها
19.52%	08	لا تخدم سوى مصالح البعض
100%	41	

طبيعة إشراك المواطن في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمشاريع التي هم بحاجة لها: ترى النسبة الأعلى من أفراد العينة والمقدرة بـ 39.02 % أن إشراكهم في عملية اتخاذ القرار حول المشاريع التي يرونها مفيدة لهم أمراً ضرورياً ويعود بالفائدة عليهم وعلى المدينة، ذلك أن السياسة الحضرية لا بد أن تأخذ بعين احتياجات المواطن من جهة، ومن جهة أخرى لا بد أن ترسم في ضوء اختياراته وقراراته لأنه غالباً ما يكون أعلم بالحاجة الاجتماعية العامة للمشاريع، وإلا فإن تلك المشاريع ستكون قاصرة على الدراسات النظرية المجردة، كما توضح هذه الفئة بان المواطن ذو فاعلية في عملية إشراكه في مثل هذه القرارات وهذا يترجم أمرين، أمر يتعلق بقدرته على تحديد حاجياته وآخر يتعلق بثقته في السلطات بأخذ رأيه بعين الاعتبار، وعلى الرغم أن نسبة 24.39 % من أدلوا بأن تلك الفعالية محدودة إلا أن ذلك تأكيد على وجود نوع من الفعالية في عملية إشراك المواطن أما فيما يتعلق بمحدوديتها فربما يربط المواطن ذلك بعملية النفوذ، لكونه أحياناً لا يكون نافذاً بما يكفي لتفعيل قراراته، أو لأن السياسات تكون جاهزة وبالتالي يصعب تغييرها استناداً لرأيه.

فيما أدلت نسبة 17.07 % بأن هذه العملية شكالية وغير ذات فائدة وهذا يتفسر من وجهين أحدهما يتعلق بانعدام الثقة بين بعضهم، وثانيها يتعلق بعدم النفوذ وعدم خدمة

تلك المشاريع لحاجيات وغايات تلك الفئة، وهذا ما تؤكد نسبة 19.52% التي أكدت على ضرورة النفوذ في تحقيق فعالية المشاركة في القرار.

جدول رقم (40): يوضح رأي مفردات العينة حول دور المواطن في علاقات التعامل المتبادلة بين المواطنين ومؤسسات التسيير الحضري:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
56.10%	23	مستفيد
36.58%	15	مشارك
07.32%	03	لم يجب
100%	41	

ما أوضحه تحليل هذا الجدول أن أفراد العينة يجدون أن دور المواطن في علاقته المتبادلة مع مؤسسات التسيير الحضري هو دور المستفيد بنسبة عالية قدرت بـ 56.10% وهو المعنى الأول بنجاح نتائجها على أرض الواقع، فالتخطيط كما سبقت الإشارة ينطلق من مفهوم اجتماعي ومادي في آن واحد، وهذا يفرض على المخططين والمسيرين في المجال الحضري بصفة خاصة أن يفهموا المواطن ويخططوا له ليس ككائن عضوي بيولوجي فقط، إنما أساسا ككائن اجتماعي نفسي تتكيف ميولاته وعاداته وتقاليده مع الثقافة التي ينشأ فيها.

فالمدينة تشكل ثقافة محدودة تؤثر في الإنسان ويؤثر فيها هو الآخر بطريقة أو بأخرى ونستنتج أن الاستثمار في التخطيط في مدن اليوم والمستقبل هو الاستثمار بالربط بين السلوك الإنساني الاجتماعي والتخطيط، والاهتمام بالتأثيرات المتبادلة بين السلوك الفردي والسلوك الجماعي في إطار البيئة الحضرية الواحدة ونجد أن نسبة 36.58% من أفراد العينة يعبرون عن الدور الذي يلعبه المواطن، دور المشارك و هذا من خلال نشاط الجمعيات مترجما في المجتمع المدني خاصة، وذلك عن طريق الإدلاء بأرائهم عند التخطيط للمشاريع المراد إنجازها.

جدول رقم (41): يوضح رأي مفردات العينة حول مستوى تمثيل المواطنين عند اشتراكهم في انجاز المشاريع:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
معتبر	09	21.95%
متوسط	15	36.58%
ضعيف	17	41.47%
	41	100%

تذهب نسبة 41.1% وهي النسبة الأكبر لكون مستوى تمثيل الاشتراك ضعيف وهذا ما تؤكدته تحليلات الجدول رقم (39)، بمعنى أن مستوى الاشتراك غالبا ما يتعلق بأصحاب النفوذ وهم فئة قليلة مما يجعل مستوى التمثيل ضعيفا حسب تصورات أفراد العينة، وهذا ما تؤكدته نسبة 36.58% الذين يرون بأن مستوى التمثيل متوسط فهو إذن في أغليته الساحقة يضل لا يرقى إلى مستوى طموح المواطن، أما نسبة 21.95% التي رأت بأن مستوى التمثيل معتبرا فهي الفئة التي تملك السلطة في الهيئات الحكومية المسؤولة عن التخطيط، والتي ترى أنه مجرد إمكانية المواطن من إبداء رأيه والمشاركة في العملية فهذا في حد ذاته إنجاز معتبر.

ومنه فمشاركة وتمثيل المواطنين مثل ما تم توضيحه في الجدول رقم (40) يمكن أن يظهر بصورة جلية من خلال تقبله أو عدم تقبله لسياسات التخطيط عن طريق الهيئات المنتخبة وتواصله مع المسؤولين، ويبقى دوره استراتيجي وفعال في تطوير واستحداث المشاريع بمجال المدينة ولا يمكن تجاهله أو عدم أخذه بعين الاعتبار بأي طريقة.

جدول رقم (42): يوضح رأي مفردات العينة حول ضرورة إشراك المواطن في اتخاذ القرارات وإنجاز المشاريع:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	33	80.49%
لا	08	19.51%
	41	100%

ترى النسبة الغالبة والتي تقدر بـ 80.49% بأن إشراك المواطن في اتخاذ القرارات وإنجاز المشاريع أمراً ضرورياً، ذلك أن السياسة الحضرية بهذا الشكل تتكون وفق مبدأ من المواطن إلى المواطن، وبالتالي تحقيق ما يسمى بالمواطنة الجماهيرية أن يكون المواطن مستفيداً من عوائد المشاريع ومسيراً لها في آن واحد، وهذا يجعله يتحمل تبعات قراراته، و يرفع مستوى أدائه في العملية التسييرية ويدعم فاعلية أدواره المواطنة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن السلطات كذلك تتخفف عنها تكاليف المشاريع ومستويات المسؤولية المنفردة مما يجعلها شريكة للمواطن فيما **يخدمه**.

أما نسبة 19.51% الذين أدلوا بعدم ضرورة إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات وإنجاز المشاريع فهو رأى يؤكد التوجه المسجل في الجدول رقم (37) الذي جاءت النسبة الكبيرة فيه تؤيد فكرة عدم أحقية المواطنين في اختيار المسؤولين عن التسيير الحضري لشؤون مدنهم، لأن أغلب المواطنين يبحثون عن مصالحهم الشخصية أولاً بغض النظر عن مستوياتهم الفكرية والثقافية وكفاءتهم ونظرتهم للأمور خاصة إذا لم يكونوا على دراية بالواقع الفعلي، فقد تكون اقتراحاتهم سطحية وشكلية محدودة الأبعاد والتطورات عموماً، غير مدروسة ولا علاقة لها بالواقع.

وهذا ما يتنافى وطبيعة وخصائص التخطيط الحضري كما سبقت الإشارة كونه يتعامل مع بيئة حضرية معقدة ومتسارعة التطور والتحول وبالتالي فلزاماً على المسؤولين

عن التسيير، وفهم الخصائص الاجتماعية والثقافية والنفسية للمواطنين، من خلال التواصل معهم باعتبارهم عناصر أساسية في الأخذ المسطرة للبيئة الحضرية.

فقد تقام وتنفذ خطة حضرية في مدينة ما دون دراسة غايتها وأهدافها الاجتماعية والثقافية التي رسمت لها، وكذلك دون متابعة آثارها ونتائجها المقصودة والغير مقصودة، وهذا ما يؤدي إلى فجوة بين النظرية والتطبيق للتخطيط الحضري. أو يبين الجوانب المعمارية والسلوكية للتخطيط الحضري.

جدول رقم (43): يوضح رأي مفردات العينة حول تقبل المواطنين لكل المخططات والمشاريع المنجزة:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	06	14.64%
لا	35	85.36%
	41	100%

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الكبيرة من أفراد العينة والتي قدرت بـ 85.36% صرحوا بعدم تقبلهم لكل مخططات المشاريع المنجزة لأن المسؤولين الذين يسهرون على التخطيط والإنجاز في هذه المشاريع لا يأخذون برأي المواطنين عند الشروع في التخطيط لمشروع معين واتخاذ القرارات الخاصة بتنمية المدينة بعيدا عن أخذ المشورة من طرف المواطنين الذين يعتبرون في الأساس الهدف الرئيسي لهذه المشاريع والخطط التتموية المسطرة وهذا ما يؤكد نتائج الجدول رقم (38). بحيث أن المواطنين لا يملكون الصلاحيات التي تسمح لهم بالإدلاء بأرائهم فيما يخص المساهمة في تنظيم مجال مدينتهم وهناك إقصاء وتهميش لأغلب انشغالاتهم وتطلعاتهم وحتى حاجاتهم كمواطنين.

ويمكن القول أن للمواطن الحق في المشاركة في تسيير مجال مدينته، ومشاركته هذه، لها أثر كبير وواضح، كون أن المواطن مورد من موارد المدينة ويجب الأخذ بأفكاره وحاجاته بعين الاعتبار.

أما نسبة 19.64% من أفراد العينة يرون بقبول المواطن لكل المخططات والمشاريع المنجزة فيمكن أن يرجع توجه هؤلاء المواطنين إلى عدم وعيهم بحقوقهم ولا يمارسونها في هذا المجال ويعتبرون عن جهل أن هذا الأمر من مسؤولية السلطات المعنية فقط، ويعتقدون أن ما هو من اختصاص الإدارات المحلية لا يجوز لهم أن يتدخلوا فيه أو في تطبيقه على أرض الواقع بأي شكل من الأشكال، رغم تأثير القيم والمعتقدات الثقافية وآثارها الواضحة على نمط الحياة والمدينة.

بالإضافة إلى انعدام همزة الوصل بين المواطن والإدارات المسؤولة على مجاله الحضري.

جدول رقم (44): يوضح رأي مفردات العينة حول أولويات التوجه الأساسي للتخطيط الحضري للمدينة

الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب المبحوثين					الخيارات
			5	4	3	2	1	
1	1,414	2,59	5	7	8	8	13	السياسات الحضرية العامة للبلاد
3	1,149	2,93	2	14	9	11	5	حاجات المدينة وتطلعاتها
1	1,360	2,59	3	10	8	7	13	الموارد المالية المتاحة
5	1,129	3,22	7	7	18	6	3	نظرة المقررين لمشاريع التطوير
4	1,504	3,20	13	4	9	8	7	مطالب المواطن في المدينة وحاجته

من خلال الإجابات المقدمة من طرف أفراد العينة حول أولويات التوجه الأساسي للتخطيط الحضري للمدينة جاءت الإجابات متوافقة مع نتائج الجدول رقم(32) فنجد أن المرتبة الأولى جاءت مناصفة بين التأكيد على الرجوع والتقييد بالسياسات الحضرية العامة للبلاد بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الموارد المالية المتاحة في المنطقة أو المجال الحضري قيد الدراسة بهدف التخطيط له قصد تنميته.

أما المرتبة الثالثة فخصت حاجات المدينة وتطلعاتها، و المرتبة الرابعة جاءت لتؤكد على الأخذ بعين الاعتبار مطالب وحاجات المواطن في المدينة، وجاءت المرتبة الخامسة لتوضح نظرة المقررين لمشاريع التطوير وهي تعكس نفس التوجه الذي جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU).

فكيفية التخطيط الحضري واستغلال الأراضي وبناءها وتطوير المشاريع الحضرية لإعطاء توجيهات دقيقة للاستغلال الأنجع للأراضي المقترحة لتشييد المشاريع أو إعادة تهيئتها حددت بالتفصيل بموجب قرار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه في عام 1998. (الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون 29/90).

وهذا من خلال جملة من الأبعاد :

- أهمية المحيط العمراني للمدينة.
- البعد الحضاري والرمزي للمدينة.
- الوسائل والمعدات الموجودة في المنطقة.
- التقنيات المستعملة والمتطورة.
- احترام التقاليد وتفهم كيفية استغلال المساحات.
- الخصوصية المعمارية والحضرية للمدينة.

- يراعي الأهداف الخاصة من الناحية العملية والشكلية للبيانات المكونة للنسيج الحضري.

- كيفية الاندماج وتفهم المحيط العمراني والحضري الموجود.

جدول رقم (45): يوضح رأي مفردات العينة حول السبيل الأمثل الذي يمكن أن يشارك من خلاله المواطن بصورة فعالة في تطوير مدينته وتنميتها:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
المال	02	04.88%
الأفكار (الرأي)	22	53.66%
الجهد	13	31.71%
لاشيء	04	09.75%
	41	100%

جاءت إجابات أفراد العينة حول هذا السؤال الذي يبحث في السبيل الأمثل الذي يمكن أن يشارك المواطنين من خلاله بصورة فعالة في تطوير وتنمية مدينتهم وقد كانت النسبة الغالبة تقدر بـ 53.66% وتؤكد على أن المساهمة تكون عن طريق إداء المواطنين بأفكارهم وآرائهم حول احتياجاتهم ومطالبهم في مدينتهم حسب آرائهم الخاصة لأنه كما يقال في المثل "أهل مكة أدرى بشعابها"، فكل منطقة يبقى مواطنوها هم الأدرى بنقائصها واحتياجاتها.

ثم تأتي في المرتبة الثانية المساهمة عن طريق الجهد بنسبة 31,71% وهذا من خلال محافظة المواطن على الإنجازات المقدمة من طرف الدولة **وبحترمها وبصلح** الأشياء التي يمكن إصلاحها، من خلال المحافظة على المرافق العامة وهذا ما تم تأكيده من خلال نتيجة الجدول رقم (33) حيث جاءت نسبة 100% من المواطنين يحترمون المشاريع المنجزة.

ونتائج الجدول رقم (32) أيضا جاءت بنسبة المواطنين الذين أجابوا بأنهم يقدمون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة مرتفعة قدرت بـ 87.80% وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على ارتفاع مؤشر المواطنة لدى أفراد المجتمع الجزائري عموما والمجتمع البسكري خصوصا.

فالمواطنة لا تقتصر على الالتزامات القانونية بل تكملها بالبعد الأخلاقي والاجتماعي والذي يعبر عنه من خلال المشاركة في المشاريع التطوعية مثلا، تنظيف الأحياء، تشجير الساحات العمومية والحفاظ على طابعها وجمالها ونظافتها، وعموما الحفاظ على سلامة البيئة وديمومتها.

وفي المرتبة الثالثة نجد أن نسبة 09.75% من أفراد العينة يتملصون من هذا الواجب باختيار الإجابة بـ (لا شيء) وهذا يعكس اللامبالاة التي نلمسها عند بعض المواطنين السلبيين والغير فاعلين، والذين يغلب عليهم طابع الإتكالية، فهم يسعون لتحقيق حقوقهم دون مراعاة واجباتهم والحمد لله أنهم فئة قليلة. أما المواطنون الذين يرون أن السبيل الأمثل الذي يمكن من خلاله أن يشاركوا في تطوير وتنمية المدينة هو المساهمة بالجانب المادي وهي بنسبة ضعيفة قدرت بـ 04,88% وهذا نظرا للمستوى المعيشي للمواطنين لأن المشاركة المالية ليست متاحة لكافة المواطنين وإنما لفئة معينة وفي مجالات محددة خاصة بذلك المواطن في حد ذاته.

ويبقى السبيل الأمثل الذي يمكن أن يعتمده المواطنون هو الحوار المباشر مع السلطات المحلية لتحسيسها بدور المواطن الفعال في تسيير مجال مدينته.

جدول رقم (46): يوضح رأي مفردات العينة حول السبب في عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
50%	02	عدم ارتباط المشاريع بالحاجات الحقيقية للمواطن
50%	02	سلبية المواطن
00%	00	أسباب أخرى
100%	04	

يوضح رأي أفراد العينة حول السبب في عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة يعتبر هذا الجدول امتدادا للجدول رقم (41). لأنه يهتم بالسبب الذي يدفع المواطنين إلى عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة والذي شكل في الجدول السابق نسبة 09,75% من أفراد العينة الذين لا يرون أن هناك مجال لمشاركة المواطنين في تنمية مدنهم .

والملاحظ أنهم انقسموا إلى قسمين 50% منهم يعبرون عن سبب عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة لعدم ارتباط المشاريع بالحاجات الحقيقية للمواطنين.

أما القسم الثاني 50% أيضا، يعبرون عن سبب عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة إلى سلبية المواطن وتنصله من واجبه تجاه مدينته وبالتالي تجاه وطنه ككل.

وعموما يمكننا القول بأن معادلة الحقوق والواجبات في الجزائر لا تزال مختلفة نوعا ما، وتتراوح بين الإفراط والتفريط من قبل مختلف أطراف علاقة المواطن، وهو ما يعكس واقعا غير صحي للمواطنة فيها، ويحتاج إلى إرساء ثقافة "القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق" التي أوصى بها المفكر الراحل مالك بن نبي وقدمها حلا لمشكلتنا الحضارية في شقها المتعلق بمعادلة الحق والواجب. (مباركية، 2013: 180).

فالالاتجاه الغالب اليوم، خاصة لدى الأجيال الشابة هو الاتجاه نحو تحصيل الحقوق في مقابل تجنب الواجبات والتهرب من آدائها ما أمكن.

وقد لا يفرق المواطن الجزائري أحيانا بين حقه على الأجهزة التنفيذية في الإدارة وحقه على دولته ووطنه.

وغياب ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات دولته التي يفترض أن تحمي حقوقه وتكرسها وهي ظاهرة يعيها أعلى المسؤولين في الدولة ويدركون خطورتها، مما جعله يقصر هو الآخر في أداء دوره انتقاما منها. (مباركية، 2013: 175).

بحجة عدم شعور المواطن بالانتماء، أو أن الهيئات العمومية والرسمية لا تعتبر ولا تراعي أداء المواطنين واعتبار المؤسسات الحكومية مؤسسة فوقية رسمية، فقط لا علاقة لها بالمواطن.

جدول رقم (47): يوضح رأي مفردات العينة حول كون السلطات المحلية تأخذ انشغالات المواطنين في مجال تطوير المدينة مأخذ الجد:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
34.15%	14	نعم
65.85%	27	لا
100%	41	

من خلال هذا الجدول جاءت النسبة الأعلى والمقدرة بنسبة 65,85% لتعبر عن رأي أفراد العينة الذين يرون أن السلطات المحلية لا تأخذ انشغالات المواطنين في مجال تطوير المدينة مأخذ الجد وهذا يتعارض مع نتائج الجدول رقم (42) التي تؤكد فيه نسبة 80.49% من إجابات أفراد العينة على ضرورة إشراك المواطن في اتخاذ القرارات وإنجاز المشاريع.

أما النسبة الثانية والتي تقدر بـ 34,15% من أفراد العينة يؤكدون على أن السلطات المحلية تأخذ انشغالات المواطنين في مجال تطوير المدينة مأخذ الجد لأن دور المواطنين استراتيجي وفعال في التكفل بمجال المدينة ولا يمكن عدم أخذه بعين الاعتبار. ويعود توجه أغلب أفراد العينة إلى كون انشغالات المواطن في حال وصولها للسلطات لا تأخذ بعين الاعتبار، مما يفسر التصادم بين رؤية المواطن وتوجه السلطات المحلية المسيرة خاصة، مما يفسر الاحتجاجات المسجلة من حين إلى آخر ردًا على المخالفات والتجاوزات التي تحدث؛ وبالتالي فإن عدم الأخذ بعين الاعتبار لانشغالات المواطنين فيما يخص مجال تطور مدنهم **سوف** يساهم في توسيع الهوة بين المواطن والإدارة.

جدول رقم (48): يوضح رأي مفردات العينة حول إمكانية إعطاء تعريف لمصطلح المواطنة:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
73.20%	30	نعم
26.80%	11	لا
100%	41	

أوضحت نتائج الجدول أن نسبة 26.80% من أفراد العينة غير قادرين على إعطاء تعريف لمصطلح المواطنة وهذا يؤكد على انخفاض كبير في مستويات وعي أفراد العينة بمواطنتهم بشكل سليم هادف وفعال، رغم مستوى أفراد العينة، فمفهوم المواطنة لديهم غالبا ما يرتبط بالحقوق وبالجانب السياسية دون غيرها، حيث أنه يقتصر على أخذ الحقوق بينما لم تتجلى عندهم الأبعاد الأخرى للمواطنة، فعلى الرغم من ممارستها بأشكال متعددة، إلا أن تلك الممارسة تكون بشكل تلقائي.. عشوائي غير واع، وهذا لممارستهم الحياة بمفهومها الطبيعي لا بمفهومها الاجتماعي.

أما نسبة 73.20% التي رأت بأنها قادرة على إعطاء تعريف للمصطلح؛ فهم غالبا ما ربطوها بالحقوق والواجبات.

وأكثر المعاني التي ربطوها بالمواطنة هي:

- المواطنة سلوك.
- المواطنة هي واجبات يقدمها الفرد للوطن وبالتالي يحصل على حقوق.
- المشاركة الإيجابية في الفعل المدني المؤثر في حاضر ومستقبل البلاد
- المواطنة هي روح المسؤولية ومشاركة المواطن في تسيير مدينته واحترام القوانين.
- المواطنة هي التخلي عن المصلحة الخاصة في سبيل المصلحة العامة.
- يتساوى جميع الأفراد أمام القانون؛ لهم نفس الحقوق والواجبات، ولهم الحق في إبداء الرأي والمشاركة الفعالة من أجل التطوير.
- العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وأن كافة أفراد الشعب يعيشون فوق تراب الوطن سواسية دون أدنى تمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى أو الانتماء السياسي والموقف الفكري.
- تركز المواطنة على أربعة مقومات أساسية هي: (المادة، الحرية، المشاركة، المسؤولية الاجتماعية)؛ فالواضح من كل هذه التعريفات أن أفراد العينة يركزون على جميع نواحي المواطنة بالذات مسألة الحقوق والواجبات، المسؤولية، المشاركة، احترام القوانين، تقديم المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة، تساوى أفراد المجتمع، إبداء الرأي، المشاركة الفعالة العفوية الكاملة، عدم التمييز؛ إذن فالمواطنة هي في الأخير تجسيد لجميع مظاهر الولاء للوطن في جميع المجالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية السياسية والثقافية.

ويبقى مفهوم المواطنة عند أفراد المجتمع غامض؛ اختزلوها في الحقوق رغم أن الواجبات المترتبة على المواطن تمثل نصف المعادلة بشكل متساوي في ظل نظام ديمقراطي حقيقي دون تمييز أو تفضيل لأي جانب.

وفي النظريات الجمهورية للمواطنة فإن حقوق المواطنة وواجباتها مرتبطة ومتلازمة مع بعضها البعض حتى وإن اختلفت الدول والثقافات في تقديم إحداها على الأخرى. (مباركية، 2013: 77).

ويعتبر الحديث عن المواطنة باعتبارها حقوقاً فقط في بعض الدول والمجتمعات وبخاصة في الخطاب الشعبي، أحد أهم معوقات تجسيد مبدأ المواطنة وأبرز تحدياتها.

جدول رقم (49): يوضح رأي مفردات العينة حول ربط مصطلح المواطنة بمصطلحات أخرى:

الرتبة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الترتيب حسب المبحوثين										الخيارات
			10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
3	2,799	4,68	2	0	3	3	3	5	9	3	5	6	الديمقراطية
1	2,178	4,33	3	1	0	8	7	3	4	3	4	8	المسؤولية الاجتماعية
4	1,993	4,93	5	13	11	3	1	3	4	1	0	0	حق التصويت
4	2,926	4,93	0	0	2	7	1	2	5	10	11	3	تكافؤ الفرص
7	2,985	5,82	0	1	2	4	4	2	0	12	8	4	الحرية
6	2,662	5,32	1	2	5	8	11	3	3	4	1	3	المشورة
2	2,207	4,45	0	0	0	3	3	4	12	6	5	7	العدالة
8	2,962	5,98	1	6	6	3	4	11	3	2	1	3	الاندماج
9	2,980	6,59	10	9	7	1	1	1	3	2	0	2	التعدد
10	3,253	7,68	18	7	5	0	3	4	2	0	1	1	الدولة

عند القراءة الأولية للجدول الذي يوضح رأي مفردات العينة حول ربط مصطلح المواطنة بمصطلحات أخرى ، فنجد أن أفراد العينة كانوا على موفقين في ربطهم رغم تذبذب إجاباتهم في السؤال السابق والخاص بإعطاء تعريف لمصطلح المواطنة؛ كون انه من

المفاهيم ذات الطبيعة المركبة والأبعاد والقيم المتعددة مما يجعل ضبطه من الأمور الصعبة.

ف نجد أنهم ارتأوا أن يكون الترتيب كالاتي في الرتبة الأولى تم ربطه بالمسؤولية الاجتماعية والتي تشتمل على العديد من الواجبات مثل حق التصويت، دفع الضرائب، احترام الدولة ، التعددية، تأدية الخدمة الوطنية، احترام القانون ، الشيء الذي يعكس نمط المواطنة الايجابية والفعالة.

و في الرتبة الثانية نجد تكريس مبدأ العدالة والمساواة وما ينجر عنها من عمليات قد تتمثل في الانتماء والمعاملة المتساوية عند تطبيق القانون، العدالة في كسب الجنسية والعمل، الصحة، التعليم...

الرتبة الثالثة خصصت لمبدأ الديمقراطية والتي تعد من بين أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة وتحديد العلاقة بينهما مسألة مهمة؛ والشائع انه لا توجد ديمقراطية بدون مواطنين أو مواطنة؛ فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين.

وبالمقابل لا تضعف المواطنة بتراجع الديمقراطية لان المواطنة تعني حقوق المواطن في الممارسة الديمقراطية (مباركية، 2013 : 99/98).

الرتبة الرابعة جاءت مناصفة بين مبدأ حق التصويت وتكافؤ الفرص؛ واللذان يمكن أن ندمجهما ضمن قيمة المسؤولية الاجتماعية ، تليهما قيمة المشورة أو المشاركة والتي من خلال تتجسد مبدأ من مبادئ الديمقراطية الحقة قد تشمل الحق في التصويت ، الحق في الإضراب، الإدلاء بالرأي عن طريق المظاهرات والاحتجاجات السلمية، ثم كل من الحرية، الاندماج التعدد والدولة؛ وهي كلها قيم ومبادئ لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن مصطلح المواطنة كون أنها عملية تجسيد المواطنة تتطلب التحقيق الفعلي لكل هذه القيم.

جدول رقم (50): يوضح رأي مفردات العينة حول متى يكون الفرد مواطناً:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
46.34%	19	عند الولادة
29.27%	12	عند الرشد
4.88%	02	عند الحصول على الجنسية
12.19%	05	عند إشباع متطلباته السياسية
07.32%	03	أخرى
100%	41	

من خلال نتائج الجدول يتضح أن نسبة توجه أفراد العينة إلى اختيار الحالة التي يكون فيها الفرد مواطناً باختيار الخيار الأول أي يكون الفرد مواطناً عند الولادة كانت طاغية على نسب الخيارات الأخرى وقدرت بـ 46.34 %، وهو توجه يعكس وعي المواطنين بحقوقهم في هذا المجال رغم إخفاقهم في الربط بين صفة المواطنة للفرد وحصوله على الجنسية؛ وهذا ينم عن عدم اطلاع المواطنين على القوانين التي تصدرها الدولة الجزائرية في هذا المجال رغم خصائص العينة المدروسة ناهيك عن المواطنين العاديين فقد صادقت الجزائر على أغلبية المعاهدات والاتفاقيات والإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان المواطن، وإذا كانت قد أرفقت بعض تلك المصادقات ببعض التحفظات، غير أنها تراجعت حديثاً عن أغلب تلك التحفظات، وشرعت في ترجمة روح تلك المعاهدات في قوانينها الوطنية التي تغطي مختلف جوانب ومستويات المواطنة.

وكون أن المواطنة في الجزائر ملازمة لمبدأ الجنسية؛ كان قانون الجنسية الجزائري يعد من أكثر القوانين التي تعقد وضع المواطنة في الجزائر، وتحرم العديدين من المواطنة الكاملة التي تعد الجنسية ركيزتها الأولى، وتكرس التمييز بين الرجل والمرأة.

وقد عدّلت الجزائر سنة 2005 قانون الجنسية ليكون أكثر مواظنيه.

ومن بين أهم التطورات الايجابية على مستوى نصوص هذا القانون :

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم (المادة 6 من قانون الجنسية الجزائرية).
- منح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية (المادة 9 مكرر).

وقد لاقت هذه التطورات استحسانا خاصة أنها كرست مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق باكتساب الجنسية وفقدانها والتي تعتبر أساس المواطنة وفق المقاربة الجزائرية. (مباركة، 2013: 167/168).

أما فيما يخص الخياران الأخيران اللذان يحددان مواطنة الفرد من خلال إشباع متطلباته السياسية وأخرى بنسبتين ضعيفتين قدرتا بـ 12.19% و 07.32% فقد جاءتا للتعبير عن رأي بعض أفراد العينة الذين لا زالوا يربطون مفهوم المواطنة بالجانب السياسي متناسيين الجوانب الأخرى المتعددة وهذا ما يعكس القصور في فهم المواطنة الحققة رغم الشبوع الذي يعرفه استخدام هذا المفهوم وتداوله عند الخاص والعام؛ فقد جاءت بعض الملاحظات لأفراد العينة في هذا المجال من خلال الإشارة إلى عدم تكافؤ الفرص والبحث عن العدالة الاجتماعية وترديد بعض العبارات الرنانة العامية كالموطن له وطن والوطن للجميع والتي تبقى ساذجة ولا تخدم أي مواطن.

جدول رقم (51): يوضح رأي مفردات العينة حول شعورهم بمواظنتهم:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	23	56.10%
لا	18	43.90%
	41	100%

رغم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجداول السابقة والتي ركزت بعضها على عدم رضا المواطنين على الانجازات المقدمة في مدينتهم والإشارة إلى التهميش الذي يلمسهم في علاقتهم بالإدارات المختصة، إلا أن نتائج هذا الجدول تكاد تكون مناصفة بن أفراد العينة الذين يشعرون بمواطنتهم بنسبة قدرت بـ 56.10% وأفراد العينة الذين لا يشعرون بمواطنتهم بنسبة قدرت بـ 43.90%؛ وهذا ما يوضح الصورة جيدا ويؤكد على نتائج الجدولين السابقين. ونجد أنفسنا أمام تساؤل يفرض نفسه فرضا مفاده

- إذا كان الفرد لا يستطيع إعطاء تعريف لمفهوم المواطنة وغير موفق في تحديد الوضعية أو الحالة التي يكون فيها مواطنا؛ فكيف له أن يشعر بهذه المواطنة؟

فالأفراد الذين صرحوا بعدم شعورهم بمواطنتهم نجدهم يميلون لتكريس المواطنة السياسية بالمطالبة بالحقوق والتغاضي عن التطرق للواجبات؛ ويرجعون كل شيء على الدولة بالتركيز على التذمر والشكوى بالتحجج بعدم توفر العدالة الاجتماعية؛ مما يخلق ارتباكا في تكافؤ الفرص وغياب المساواة والاحترام على جميع الأصعدة (الشارع، العمل، المواصلات...).

ويطالبون بالحقوق لدفعهم لأداء واجباتهم كرد فعل للإحساس بالانتماء والتجانس مع محيطهم، ويلقون اللوم على الدولة وممثليها باعتبار أن انشغالات المواطن هي آخر اهتماماتها إلا ما عدا الانتخابات، غير ذلك فليس له الحق في شيء بالرغم من الحقوق التي يكفلها له القانون.

أما فيما يخص الفئة التي تشعر بمواطنتها فيرون الجانب الايجابي للمواطنة من خلال تأدية واجباتهم لخدمة مدينتهم فوطنهم؛ ويقدمون أداء الواجب على التمتع بالحقوق بالمساهمة الفعالة لتحقيق التنمية والاستمرارية في العمل بالتزام النزاهة والوطنية كعناصر فعالة في المجتمع.

فالحقوق والواجبات التي تسمح بممارسة المواطنة تم دراستها وفق عدة مستويات وأبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية، والمواطنة تنقسم بين الوضع القانوني الذي يترتب عنه حقوق وواجبات؛ ووضع معنوي يتمثل في الاعتقادات والمشاعر وما تحويه من مواقف مختلفة وسلوكيات متعددة.

فالحقوق المواطنة تتفرع لعدة فروع حقوق مدنية وسياسية واجتماعية تأثر بهوية المواطن انطلاقا من طبيعته الانتمائية والجينية مع الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات البيئية كالمناقب الحضارية للمجتمع والأخذ بها لتكوين مواطنين صالحين يتميزون بالولاء، ويركزون على الالتزامات المعنوية وتحقيق الواجبات القانونية والاجتماعية لتحقيق كل جوانب مسؤوليات المواطنة.

جدول رقم (52): يوضح رأي مفردات العينة حول الحالة التي يعتبر فيها الفرد نفسه مواطنا حقيقيا:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
أداء الواجبات	12	29.27%
الاستمتاع بالحقوق	08	19.51%
معا	21	51.22%
	41	100%

جاءت نتائج الجدول مؤكدة بوضوح لنتائج الجدول السابق بحيث نجد أن نسبة ضعيفة قدرت بـ 19.51 % فقط؛ وهي التي تجد المواطنة الحققة في الاستمتاع بالحقوق. أما النسبة الكبيرة المقدرة بت 51.22 % والتي تفوق النصف ترى أن المواطنة تتجسد فعليا من خلال أداء الواجبات والاستمتاع بالحقوق؛ وهي تتم عن وعي أفراد العينة بمفهوم المواطنة وأهدافها فالمواطنة ليست وضعية قانونية فقط بالاعتراف له بحقوق مدنية

واجتماعية وسياسية؛ وإنما تكلفته بواجبات تجاه الوطن الذي ينتمي إليه على أساس المشاركة الوطنية فحقوق المواطنة وواجباتها متلازمة دائما.

وتتضمن المواطنة بعدا وظيفيا تترتب عليه حقوق والتزامات يؤديها كل طرف للأخر، فالمواطنة بمفهومها المعاصر، تشير إلى مجموعة محددة من الحقوق والواجبات التي تؤكد لها المواثيق الدولية وتكرسها قوانينها. (مباركية، 2013: 76).

ويمكن تقسيم الواجبات إلى إلزامية تفرضها الدولة؛ الالتزام بالقوانين المفروضة، دفع الضرائب، أداء الخدمة العسكرية، وواجبات طوعية، المشاركة السياسية والمدنية، التطوع الإخلاص في العمل ، المشاركة في الحياة الجمعوية...

وبالمقابل نجد جملة من الحقوق المكفولة للمواطن لضمان فعاليته ومشاركته في الحياة الاجتماعية والسياسية؛ كالحق في التعليم والخدمة الصحية والعمل والحق في الامتلاك والتمتع ببيئة صحية ونظيفة، الحق في الانتخاب واختيار ممثليه ، حرية التعبير...الخ.

فالمهم هنا هو مساواة جميع الأفراد في الحقوق والواجبات بالنسبة للمواطنة أمام القانون والدستور وبعد الحديث عن المواطنة باعتبارها حقوق فقط كما بينت نسبة 19.51 % من أفراد العينة، أحد معوقات تجسيد مبدأ المواطنة وأبرز تحدياتها.

فالخلل يكمن في الممارسات وليس في القوانين واختلال معادلة الحقوق والواجبات في المواطنة الجزائرية ناجم عن عدة عوامل أهمها تقصير بعض المواطنين عن تأدية واجباتهم على عدة صور منها :

- **عدم احترام** القانون والالتفاف عليه بطرق مختلفة؛ وقد يتم اعتبار هذه القوانين قيود

بدل أن تكون عامل تنظيم وتأطير وحماية للحقوق، كالتهرب الضريبي.

- **عدم الإخلاص** في العمل، رغم أن المواطنة فعليا سلوكيات فالإخلاص في العمل

أحد مؤشرات الوطنية وبالتالي المواطنة الفعلية .

- العزوف عن التصويت .

وقد ترجع هذه السلوكيات إلى : تنازل المواطن عن حقوقه حتى لا يلتزم بأداء واجباته.. ويفسرها الدكتور عبد الله شريط بغياب الوعي بالعلاقة بين الحرية والمسؤولية .
(مباركية، 2013: 179).

وهذا ما يعكس واقعا غير صحي لحالة المواطنة؛ فيجب أن نركز على مبدأ القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق، والذي قد تمثله النسبة الثالثة المقدرة بـ 29.27% والتي آثرت أن تكون المواطنة الحقبة من خلال أداء الواجبات قبلا حتى تكون الفائدة عامة وتحقيق المواطنة الحقبة وإرساء روح التعايش بين المواطنين لخدمة الوطن، فالمصلحة في الأخير عامة ويجب التركيز على الجانب الجماعي للمواطنة.

جدول رقم (53): يوضح رأي مفردات العينة حول القرارات المتخذة في مجال تطوير المدينة ومدى خدمتها للمواطنين:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	10	24.39%
لا	31	75.61%
	41	100%

المتصفح لهذا الجدول يلاحظ من الوهلة الأولى الانحراف الواضح والتناقض بين إجابات أفراد العينة فنجد أن نسبة 24.39 % فقط تمثل مفردات العينة الذين يرون أن القرارات المتخذة في مجال تطوير المدينة تخدم المواطنين، وبالمقابل نسبة 75.61 % تمثل الذين يرون أن القرارات المتخذة في مجال تطوير المدينة لا تخدم سوى قلة أو فئة محدودة من المواطنين؛ وهذا يتوافق مع نتائج الجدول رقم (43) الذي جاءت النسبة الكبيرة فيه تعبر عن عدم الأخذ برأي المواطنين وانشغالاتهم عند التخطيط لتنمية وتطوير المدينة.

وقد ترجع هذه التوجهات إلى أن مجموعة من السلوكيات كالجھوية، والمحسوبة، وسوء التسيير التي قد تؤثر سلبا على طبيعة التخطيط وأولويات التوجه الأساسي للتخطيط الحضري للمدينة كما يوضح الجدول رقم (44).

مما قد يخلق عدم التوافق بين السلطة المشرفة على التخطيط والتسيير المحليين والمواطنين بمختلف شرائحهم؛ وبالتالي وجود عدم التوازن الحضري خاصة في ظل غياب دراسة فعلية للمجال الحضري .

فلا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إلى مخطط فعال؛ وبالتالي تبقى المخططات عبارة عن رسومات نظرية لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع

- القرارات المتخذة من طرف المسؤولين تابعة للسياسة العامة للدولة ولا تخدم بالضرورة جميع المواطنين، فتطوير المدينة في بعض الحالات يكون على حساب المناطق الخاصة فيها؛ كعدم احترام البناءات القديمة وعدم الحفاظ على التراث العتيق وترميميه للحفاظ على خصوصية المنطقة؛ لكون بعض الحالات يكون فيها المسؤولين غير مطلعين على الواقع وقراراتهم يطغى عليها جانب من الارتجالية وتخضع لمتطلبات أخرى غير التي يسعى إليها المواطن فحاجة المواطن في اتجاه والمشاريع المخطط لها في اتجاه آخر فالمسؤول لا يستطيع إشباع كل رغبات وأمال وتطلعات المواطنين .

- وتبقى العملية بين أخذ ورد فإرضاء فئة من المواطنين قد يكون على حساب فئة الأخرى.

والحاق الضرر بالمواطن ليست من أهداف الدولة وممثليها بأي شكل من الأشكال؛ فالمشاريع يخطط لها بصورة عامة وهي أولا وأخيرا في خدمة المواطنين دون تمييز مهما كان مكان ووضعية المشروع فالهدف هو خدمة المواطن أولا وأخيرا.

جدول رقم (54): رأي أفراد العينة بالنسبة لمميزات المواطن:

النسبة %	التكرارات	الخيارات
80.49%	23	تأدية الواجب
19.51%	08	المطالبة بالحق
100%	41	

جاءت نتائج الجدول مطابقة لنتائج الجدول رقم (48) فالواضح عند الإجابة على هذا السؤال التركيز على الجانب الايجابي للمواطنة الرشيدة بنسبة قدرت بـ 80.49 % بنسبة طاغية لكن بالمقابل نجد نسبة 19.51 % من أفراد العينة يرون أن مميزات المواطن الصالح هو عدم التفريط في حقه تحت شعار المواطنة والوطنية وان الحق حق؛ ويترجم هذا التوجه غياب حس المواطنة والشعور بالانتماء على المستوى المحلي أو الوطني ويهدد بخلل في العلاقة بين المواطن ودولته في المستقبل.

وقد يعتقد البعض أن تركيز الخطاب السياسي في الجزائر في السنوات الأخيرة على فئة الشباب ينطلق من القدرة الكامنة لهذه الفئة؛ ولكن الأمر واقعا ينطلق من تخوف الدولة من المنحى الإتكالي واللامسؤول لشريحة كبيرة من هذه الفئة.

والتي تأثرت بالسياق الدولي العام وتأثيرات العولمة التكنولوجية والثقافية، وتراجع الدور التربوي للأسرة والمدرسة، فقد أخذت تسيطر ثقافة الربح السريع والأنانية والفردية وتجاهل القانون ، بل وتعتمد مخالفته في أحيان كثيرة ، والإخلال بالآداب العامة والمطالبة بالحق وتجاهل الواجب والتداول على الدولة ورموزها في المجتمع. (مباركية، 2013: 219).

وبالمقابل فالمواطنة الحققة الصالحة تركز على القيام بالواجبات ثم المطالبة بالحقوق.

كأن يكون المواطن مشاركا فعلا حريصا على المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة؛ عارف للقانون ، محق للحق وان يكون نافعا لمجتمعه ووطنه. يتمتع بالحرية اللازمة للقيام بدوره والإدلاء برأيه بأمانة وروح مسؤولية التمتع بالحس المدني ويحافظ

على مكتسبات الدولة ويشترك في تطويرها؛ عن طريق المحافظة على المال العام واحترام حرية الآخرين والمشاركة الفعالة في الحياة الجموعية؛ للمشاركة في القرارات التي تهم مدينته من خلال توطيد العلاقة مع غيره والإحساس بالمسؤولية عند اتخاذ القرارات؛ ودعم الدولة في تجسيد المشاريع التنموي بما يخدم المواطن والوطن من خلال حرية الاختيار خلال إشراكه وعدم تهميشه .

جدول رقم (55): يوضح رأي مفردات العينة حول إمكانية إشباع حاجات المواطنين:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	13	31.71%
لا	28	68.29%
	41	100%

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن أعلى نسبة ممثلة لإفراد العينة والمقدرة بت 68.29% تجد أن المشاريع المخططة والمنجزة لا تلبى ولا تشبع حاجياتهم.

سواء من الناحية الكمية؛ وذلك نتيجة للتغيرات الديمغرافية المعتبرة والمستمرة التي تعرفها المنطقة نظرا لكون وتيرة سير المشاريع التنموية في المجال الحضري، بالأخذ بعين الاعتبار الزمن الافتراضي في انجاز كل مشروع أبطأ بكثير مقارنة بالنمو الديمغرافي والتغيرات المتعلقة بنسب الزواج، العمل، توزيع السكان... الخ، مما يجعلها قاصرة على الإشباع الكمي لهذه الاحتياجات بوجود مثل هذه الفجوة الكمية.

ومن ناحية ثانية فإن هذه المشاريع غير قادرة على الإشباع النوعي لحاجات المواطن، ويرجع ذلك إلى الذهنية الثقافية للمواطن التي لا زالت مرتبطة بثقافته بأبعادها القيمية والمعيارية وكذا عاداته وتقاليد المترسخة اجتماعيا لديه.

بينما نجد أن السياسات الحضارية وما تنتجه من مشاريع هي سياسات حدثية موجهة، تستند لذهنية ثقافية مغايرة مما يخلق فجوة نوعية بينها وبين احتياجات

المواطنين، وهذا ما ظهر بوضوح من خلال نتائج الجدول رقم (36) حول الاعتبارات التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تطبيق المشاريع، ومن هذا المنطلق تبرر نسبة الغالبية المطلقة في هذا الجدول.

أما بالنسبة للفئة الثانية والتي قدرت نسبتها بـ 31.71 % من أفراد العينة الذين أدلوا بأن هذه المشاريع تلبي حاجات المواطنين فغالبا ما تمثل الفئة الاجتماعية المواكبة لمشروع الحداثي الحضري من شريحة المثقفين أو الموظفين في القطاع، والحاجات التي يعتبرها أفراد العينة غير مشبعة يمكننا أن نلخصها فيما يلي:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار تخصيص مساحات خضراء ومساحات للعب خاصة بالنسبة لتجمعات السكنية الحديثة الانجاز.
- عدم الاهتمام بشبكات الصرف الصحي فالأشغال مستمرة على مدار السنة، وهناك قصور في توفير المياه الشروب.
- انجاز محلات تجارية مختلفة وفي مناطق متعددة مع عدم استغلالها لتحقيق الأهداف المسطرة لها، مع غياب العديد من المرافق الضرورية.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ المدينة عند تصميم المباني خاصة صيفا بالنسبة لجانب التهوية مما يضمن تكيفها مع خصوصية المنطقة.
- التركيز والاستثمار في بعض المشاريع الكمالية على حساب مشاريع حساسة وضرورية للمواطن .

جدول رقم (56): يوضح رأي مفردات العينة متى يكون المواطن راض عما يقدم له من خدمات:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
راض	14	34.15%
غير راض	27	65.85%
	41	100%

أوضحت نتائج هذا الجدول أن أفراد العينة محافظون على توجههم ورأيهم فيما يخص نظرة وموقف المواطنين بالنسبة للمشاريع المنجزة والخدمات المقدمة من طرف الدولة بحيث نجد أن النتائج تكاد تكون متطابقة مع نتائج الجدول رقم (55).

فقد جاءت نسبة 31.15% للتعبير عن توجه أفراد العينة عن الخدمات المقدمة وهي على أغلب تقدير نفس الفئة بقيت محافظة على توجهها.

أما النسبة الغالبة والتي قدرت بت 65.85 % فهي غير راضية عن الخدمات لعدة أسباب بعضها غير منطقي إطلاقاً، ولا يستند إلى الواقع، وقد يكون ضرباً من الخيال في بعض الحالات كان يصرح البعض أنهم لن يرضوا حتى يتوفر كل ما يريدونه، وبيالغ البعض الآخر بأن يجزموا باستحالة الرضا مطلقاً، وهذا يدل في حالته الطبيعية عن جهل وعدم وعي من طرف المواطنين المصرحين وتملصهم من مواطنتهم وقد يعتبرون أفراداً سلبيين في المجتمع وغير جديرين بالخدمات المقدمة لهم أصلاً.

أما البعض الآخر فيبدون أكثر تعقلاً من حيث الآراء والأعذار التي قدموها وعبروا عنها، ويمكن حصرها في : يكون المواطن راض عندما يتحقق:

- الشعور بأن الانجازات تلبى حاجياته ورغباته على أقل تقدير.
- عند إحساس المواطن بأن له دور في تجسيد أهداف وطنه وتطوير مجتمعه.
- التحسين والرفع من مستوى الخدمات وخاصة احترام المواعيد المحددة للانجاز.

- عند التمكن من تحقيق المطلب الأول والأساسي للمواطنين وهو المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع لتوفير الخدمات الأولية والأساسية كحد أدنى: عمل ، سكن، رعاية صحية، تعليم... الخ.
- توفير ضروريات الحياة وتقادي وجود العراقيين في التعاملات من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية في شتى المجالات.

جدول رقم (57): يوضح رأي مفردات العينة حول وجود الثقة بين المواطنين والمسيرين:

الخيارات	التكرارات	النسبة %
نعم	11	26.83%
لا	30	73.17%
	41	100%

جاءت نتائج الجدول مؤكدة للنتائج المتحصل عليها في الجدولين (55)، (56) والمعبرة بوضوح عن وجود خلل أو قطيعة بين كل من المواطنين وإداراتهم.

وهذا ما تم التعبير عنه بوضوح من خلال النسبة الكبيرة المقدر بـ 73.17 % التي أكدت على التوجه نحو عدم وجود ثقة بين المواطنين والمسيرين، أو على الأقل زعزعتها من خلال إحساس المواطنين بالتهميش الفعلي أو قصوره، كنتيجة لضيق ومحدودية المستوى الفكري لبعض والانسحاق وراء المعلومات التي قد تصح وقد تخطا بخصوص التجاوزات الواقعة والتي أثرت على صورة المسؤولين والمسيرين لدى المواطن.

كون أن أي فرد يؤمن بالأساس بالشيء الملموس، فالتصريحات قبل تولي المسؤولية شيء وما يطبق بعد توليها شيء آخر، فالوعود تبقى غالباً بدون تنفيذ بحجة مراعاة المصلحة العامة لتحقيق رؤية مستقبلية، والمواطن يبحث عن حلول في إطار ضيق؛ لذا لم يعد المواطن يثق بالمسير.

ونتيجة لهذه الصدمات المستمرة بسبب النزاعات والتصرفات السلبية لكلا الطرفين، وغياب التواصل وحتى الاتصال بينهما في حالات كثيرة لقصور في المراقبة الفعلية لانجاز المشاريع وكيفية تسييرها.

ولكن يبقى هناك مجال للنية الحسنة من خلال استحداث محاولات لكسب الثقة، رغم أن العجز السابق في التسيير وسع الهوة بين الطرفين، ولاستدراك هذا يجب العمل بجد وامانة فعلية لتحقيق نتائج ملموسة، مع مراعاة الواقع الفعلي والمعاش، وأخذ الوقت الكافي مع عدم التماطل، من خلال توخي الصدق والأمانة والنية وتحقيق الأفضل للجميع، من خلال الوفاء بالالتزامات المقدمة وتجديد الكفاءات المختصة وتوحيد وجهات النظر لتبني التطبيق الفعلي للمشاريع خدمة للمدينة ولتحقيق حاجاتها.

ثانيا: تحليل وتفسير النتائج:

بعد عرض الجانب النظري والإجرائي المنهجي للدراسة: ثم الدراسة التحليلية والتفسيرية في الجانب الميداني في ظل تساؤلات الإشكالية. والتي انطلقت من التساؤل العام الذي سنحاول الإجابة عنه من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية.

2-1- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الأول:

• هل عرفت المدن في الجزائر نموا وتطورا كبيرين خلال السنوات الأخيرة؟

من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع المسؤولين عن التخطيط والتسيير في المدينة بالإضافة إلى المعطيات الميدانية المتحصل عليها.

تم التوصل إلى أن ترقية وتطور المدينة الجزائرية يعتبر من الأهداف الكبرى التي تركز عليها سياسة الدولة من خلال تحسين نوعية الحياة والخدمات في المناطق الحضرية

وتطوير المرافق الخاصة بمواطن المدينة ، والتركيز على نقل ونشر الثقافة الحضرية التي تستند إلى قيم المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة ضمن النسيج الحضري الوطني.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU يهدف إلى قيام تخطيط عمراني منسجم ومخطط شغل الأراضي POS ينطلق من هذا الأخير عند التنفيذ.

وقد سنت الجزائر عدة قوانين لتنظيم وتخطيط المدن، من خلال القانون التوجيهي للمدينة، رغم أننا نجد أن هناك بعض الحالات التي تحول دون تحقيق الدولة ومسيرها من تنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع، مما يخلق عدم ارتباط و عدم انسجام بين مختلف مرافق المدينة، وهذا راجع لعدة اعتبارات كالعوائق الطبيعية (الواحات، المناطق الحضرية ذات الملكية الخاصة)، أو عوائق اصطناعية (المناطق العسكرية، الصناعية) مثلما هو الحال عليه في مدينة بسكرة حالة الدراسة.

وقد تتسجم كما قد تختلف غايات وأهداف المواطنين مع غايات وأهداف التخطيط الحضري، فالمواطن يهدف إلى العيش السهل والتمتع بكل سبل الحياة والرفاهية، أما التخطيط الحضري فينطلق من الواقع بهدف تحقيق المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة اقتصاديا وديموغرافيا لآماد مختلفة قريبة أو مستقبلية.

مع التركيز على أن تكون عمليات الإنجاز لهذه المخططات وفق ما يتطلبه التخطيط العلمي الحديث في مجال التنمية بقدر المستطاع. لتحقيق طابعين حضري ومعماري مميزين، بالتركيز على ظاهرة التلوث، خلق التوازن، والتركيز على المساحات الخضراء، والشبكة الصحية.

وقد اهتمت الدولة من خلال تشريعاتها خاصة قانون رقم (03-10) الجريدة الرسمية بالعمل للوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة، من خلال تحسين شروط المعيشة والعمل وترقية الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة.

ورغم أن التنمية المستدامة آلية جديدة تحتاج إلى الكثير من الإرادة والتعاون بين جميع أطراف المجتمع من أجل تحقيقها، لكن الواقع يوضح أنها وفي مجتمعنا تبقى في الوقت الراهن عبارة عن آمال منشودة ومصطلح يتداوله أغلب أفراد المجتمع، تكتسيه هالة من الغموض.

ففي الحقيقة أن التنمية المستدامة فكرة عالمية ليست حكرا على مجتمعات بعينها، تشمل الجميع وتهتم بجميع المجالات ليس مجال البيئة فقط، والخلل هنا يكمن في استيعاب الفكرة وأبعادها من جهة، وفي مجال تطبيقها وآلياتها من جهة أخرى، وتحقيقها يتم من خلال خلق الانسجام والتناسق بين الأفراد والموارد في الوقت الحاضر والمستقبل.

وخاصة الحرص على وضع مخططات ودراسات دقيقة تتماشى وخصوصيات المدينة مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى المؤسسات المساهمة في تحسين هذه المخططات بالإضافة إلى متابعة ومراقبة مدى نجاعة هذه المخططات وملاءمتها للواقع ودرجة دقة تنفيذها.

مع التركيز على التخطيط والدراسة لمشاريع مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المواطنين ومستوى الحياة المنشود.

بالإضافة إلى التخطيط العقلاني على حسب الإمكانيات الطبيعية والموارد المالية في المدينة والتعامل مع المشكلات العمرانية بحكمة وواقعية وجدية تامة، بالإضافة إلى العمل على التقليل أو حتى الحد من الاستخدامات الفوضوية للأراضي بهدف تطوير وتنمية المدينة.

2-2- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الثاني:

- هل أثر تطور المدن على المواطنين وتقاليدهم وأنماط تفكيرهم وسلوكهم؟

نستنتج من خلال المعلومات المتحصل عليها من خلال إجابات أفراد العينة حول تأثير تطور المدنية على المواطنين من خلال التمسك بالتقاليد وأنماط السلوك والتأثير على طريقة التفكير مجموعة من النتائج أهمها:

- ظهرت في المجتمع ظواهر تعتبر غريبة نوعا ما عن طبيعة المجتمع الجزائري، فبعض المواطنين أصبحوا يفكرون تفكيرا سلبيا تجاه الأطراف الأخرى سواء دولة أو أشخاص، وهذا انعكس على سلوكياتهم.

فمثلا نجد بعض المواطنين لا يقرن بوجوب احترام القوانين المنصوصة لعدم قناعتهم بفحواها مثل ما توضحه بعض الجداول مثلا رقم (21) ، (رقم 29).

على اعتبار أن هذه القوانين قيود خانقة ولا تمثل آليات تنظيم وتأطير وحماية للحقوق، فقد غابت ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات دولته وجعله هذا الشعور يقصر هو الآخر في أداء دوره وعدم الأخذ بعين الاعتبار ما ترمي إليه هذه الحقوق.

بالإضافة إلى أنه هناك فئات في المجتمع يرون أن المواطن في المستقبل وظيفته هي التلقي؛ أي يلعب دور المستفيد فقط وينسى دور المشاركة، وهذا ما يظهر بوضوح في الكثير من السلوكيات مثلا: كيفية تفاعل مختلف أفراد المجتمع مع الدفع الضريبي والذي يقابل في كثير من الأحيان بالتهرب منه.

ومهما كان سبب غياب المساواة بين الأفراد في الدفع الضريبي، إلا أن ذلك يعود بالسلب على كافة أفراد المجتمع وبالأخص في تأثيره على ممارسة وتفعيل قيم المواطنة.

والتي تتمثل في سلوكيات الأفراد، و دفاعهم عن قيم وطنهم ومكتسباته ومعرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله ايجابيا مع أفراده بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين.

عدم احترام القوانين الصادرة من طرف الهيئات الرسمية وخاصة في مجال التهيئة والتعمير كتكرار التجاوزات التي يقوم بها المواطنين عند بناء المساكن بدون رخصة بناء، ولا شهادة مطابقة على مجالات فارغة، أو مساحات فلاحية وهذا راجع لغياب المراقبة الفعلية والفعالة، وعدم التنسيق والمتابعة بين الهيئات، وعدم تنفيذ الأحكام في وقتها القانوني من طرف المصالح المعنية لعدة اعتبارات .

عدم الاحتكام إلى الجهات المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق وهذا يرجع لانعدام الثقة في الجهات المعنية، وفي ممثليها للاعتقاد التام بعدم إنصاف المواطن البسيط من طرف القانون.

عدم المشاركة في النشاطات التضامنية لعدم مصداقية هذا النوع من النشاطات، كونها تخدم مصالح الأقلية دون المصلحة العامة ولعدم توفر أوقات الفراغ واللامبالاة.

عدم دعم الدولة في تجسيد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها، وهذا ما يخلق تخوفا لدى الدولة في المستقبل، فالغالب اليوم على بعض الشباب خاصة، تحصيل الحقوق والتهرب من أداء الواجبات.

وبعد أن كانت مسؤولية الحفاظ على نظافة وجمال المحيط مسؤولية الجمع، أصبحت اليوم حماية المحيط والحفاظ على جماله ونظافته، مسؤولية الدولة والسلطات العمومية وطغى على العملية عامل اللامبالاة، متجاهلين تداعيات التهاون في أداء المسؤوليات تجاه البيئة.

رغم هذا تبقى بعض القيم التي يتمسك بها المواطن، مثلا التضامن ومساعدة المواطنين الآخرين في أي وقت، فالمواطنة لا تتحدد فقط من وجهة نظر قانونية أو التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، فهي في الأصل المشاركة في الحياة الاجتماعية.

بالإضافة إلى التمسك والإلتزام بالعادات والتقاليد واعتبارها من رموز الهوية الوطنية نظرا لأهميتها البالغة لدى كل الشعوب بغض النظر عن غياب رغبة بعض المواطنين في المشاركة، وتقديم مقترحات خاصة لتطوير مدينتهم رغم أنهم يعتبرون المستفيد الأول من تطور المدينة، وتبقى تغطي عليهم النظرة السلبية والأناية المتشائمة تجاه نية السلطات المعنية.

2-3- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الثالث:

• هل يعتبر المواطن أهم ما يجب التفكير فيه عند التخطيط لتطوير المشاريع

الحضرية في المدينة؟

يرتبط التخطيط الحضري كغيره من أنماط التخطيط الأخرى، بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط، وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الحضاري والرمزي للمدينة، واحترام التقاليد وتفهم متطلبات المواطنين، هذا ما تنص عليه القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية، والمحددة لكيفية استغلال الأراضي وبنائها وتطوير المشاريع الحضرية ولكن في الواقع، فالعملية تركز على تحقق أهداف مسطرة على عدة مستويات؛ السياسات الحضرية العامة للبلاد، ثم المستوى الإقليمي فالمحلي على مستوى البيئة الحضرية لتنمية المدينة تبعا لقدراتها والتقنيات المستعملة لتطويرها.

عدم منح صلاحيات للمواطنين للمشاركة في اختيار المسؤولين عن التخطيط الحضري لشؤون مدينتهم كون أن هذا الأمر من صلاحيات الوظيف العمومي، وكفاءة المسير أو عدمها ليست من صلاحيات المواطن.

عدم الأخذ بعين الاعتبار مقترحات المواطنين في مجال تطوير المدينة الشيء الذي يفسر التصادم الحاصل بين المواطن والإدارة ويؤدي إلى حدوث مخالفات ويوسع الهوة بين الطرفين، مما قد يعرقل عمليات التنفيذ الفعلية للمشاريع على أرض الواقع.

هذا ما يجعل إشراك المواطنين عند التخطيط لتنمية المدينة ضرورة ملحة، حتى لا تبقى تلك المشاريع قاصرة على الدراسات النظرية المجردة، ولتعزيز الثقة بين المواطن وإدارته كون أن هذا الأخير يميل إلى الربط بين فعالية المشاركة ومستوى النفوذ، وهذا ما لا يرقى إلى مستوى طموح المواطن.

فاشترك المواطن في عملية اتخاذ القرار والمشاركة في العمل على انجازه، يساعد على تحقيق مبدأ المواطنة الجماهيرية، باعتباره موردا من موارد المدينة ويجب أخذ حاجاته بعين الاعتبار، وقد يتقبل المواطن كل المشاريع دونما اعتراض عن عدم وعي بحقوقه، نتيجة لانعدام التواصل بين المواطن والإدارات المعنية .

وتبقى قنوات وسبل مشاركة المواطن بفاعلية في تطوير وتنمية مدينته متاحة، من خلال حرصه على المشاركة الفعالة حتى ولو بتقديم مقترحات بناءة تنطلق من واقعه المعاش، والعمل على الاندماج في الحياة الحضارية الجماعية بإيجابية من خلال إرساء القيم الجماعية، والتضامن والانسجام ومحاربة النزعة الفردية والأنانية واللامبالاة، وتعزيز الشعور بالانتماء، والتصالح مع مؤسسات دولته بهدف تقليص الهوة بين المواطن والإدارة.

2-4- تفسير وتحليل النتائج تبعا للتساؤل الرابع:

- هل يؤدي إهمال بُعد المواطنة في الوقت الراهن إلى اختلالات على المستوى الاجتماعي، الثقافي، والسياسي؟

عند سؤال المواطنين حول إمكانية إعطاء تعريف لمصطلح المواطنة لمسنا عجزا وعدم قدرة على تحديد هذا التعريف، مما يؤكد على انخفاض كبير في مستويات وعي المواطنين بمواطنتهم بشكل سليم هادف وفعال.

فمفهوم المواطنة غالبا ما يرتبط لديهم بالحقوق والواجبات السياسية فقط، على الرغم من ممارساتها بأشكال متعددة، إلا أن تلك الممارسة تكون بشكل تلقائي.

أما بالنسبة للأفراد الذين أعطوا التعريف فقد ركزوا على مبدأ تساوي جميع المواطنين أمام القانون؛ لهم نفس الحقوق والواجبات من خلال إبداء الرأي والمشاركة الفعالة بهدف التطوير.

ويبقى مفهوم المواطنة عند أفراد المجتمع غامض يتم اختزاله في الحقوق، رغم أن الواجبات المترتبة على المواطن تمثل نصف المعادلة بشكل متساوي في ظل نظام ديمقراطي حق، دون تمييز أو تفضيل أي جانب على الآخر، والحديث عن المواطنة باعتبارها حقوق فقط في بعض الدول والمجتمعات، و خاصة في الخطاب الشعبي يعد أحد أهم معوقات تجسيد مبدأ المواطنة وأبرز تحدياتها.

يمكن للمواطنين ربط مصطلح المواطنة بمصطلحات أخرى رغم تذبذبهم في إعطاء تعريف له؛ فقد اختاروا في المرتبة الأولى ربطه بالمسؤولية الاجتماعية والتي تشمل العديد من الواجبات مثل: التصويت، دفع الضرائب، احترام الدولة،... الشيء الذي يعكس نمط المواطنة الايجابية والفعالة، يليها مبدأ العدالة والمساواة وما ينجر عنها من عمليات عند التطبيق.

وفي المرتبة الثالثة مبدأ الديمقراطية والتي تعد من أهم المفاهيم التي تدخل ضمن الحقل الدلالي لمفهوم المواطنة وتحديد العلاقة بين الطرفين، فالممارسة الديمقراطية تحتاج إلى فاعلين، ثم الحرية والاندماج، التعدد، الدولة، وهي كلها قيم ومبادئ لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن المواطنة كون أن عملية تجسيد هذه الأخيرة يتطلب التحقيق الفعلي لكل هذه القيم.

يرى أفراد العينة أن الفرد يصبح مواطناً مباشرة عند الولادة، وهذا يعكس وعيهم بحقوقهم في هذا المجال رغم إخفاقهم في الربط بين صفة المواطنة للفرد وحصوله على الجنسية، وهذا ينم عن عدم اطلاع المواطنين على القوانين التي تصدرها الدولة الجزائرية في هذا المجال، فالمواطنة في الجزائر ملازمة لمبدأ الجنسية.

وتبقى فئة معتبرة من المواطنين لازالوا يربطون مفهوم المواطنة بالجانب السياسي فقط متناسين الجوانب الأخرى المتعددة، وهذا ما يعكس القصور في تطبيق وفهم المواطنة الحقة.

جاءت نسبة كبيرة من المواطنين الذين يصرحون بعدم شعورهم بمواظنتهم بحيث نجد أنهم يميلون لتكريس قيم المواطنة السلبية، من خلال المطالبة بالحقوق والتغاضي عن التطرق للواجبات، ويرجعون كل شيء على الدولة بالتركيز على التذمر والشكوى والتحجج بعدم توفر العدالة الاجتماعية، أما الفئة الأخرى والتي تشعر بمواظنتها، فيرون الجانب الإيجابي للمواطنة من خلال تأدية واجباتهم لخدمة مدينتهم فوطنهم، ويقدمون أداء الواجب على التمتع بالحقوق.

فالمواطنة تنقسم بين الوضع القانوني الذي تترتب عنه حقوق وواجبات، والوضع المعنوي المتمثلاً في الاعتقادات والمشاعر وما تحتويه من مواقف مختلفة، وسلوكات متعددة.

وتتجسد المواطنة الحققة في أداء الواجبات والاستمتاع بالحقوق وهذا ما يعبر عن وعي المواطنين، فالمواطنة ليست وضعية قانونية بقدر ما هي وضعية تكليفية تجاه الوطن.

أما بالنسبة للمواطنين الذين يؤكدون على أن المواطنة تتمثل في الاستمتاع بالحقوق أولاً أو فقط، ففكرهم هذا يعد أحد معوقات تجسيد مبدأ المواطنة وأبرز تحدياتها، فالخلل يكمن في الممارسات وليس في القوانين، واختلال معادلة الحقوق والواجبات في المواطنة الجزائرية، ناتج عن عدة عوامل منها:

تقصير بعض المواطنين في تأدية واجباتهم، عدم احترام القوانين، أو الالتفاف عليها بطرق مختلفة، وقد يتم اعتبارها في بعض الحالات قيوداً بدل أن تكون عامل تنظيم وتأطير وحماية للحقوق كالتهرب الضريبي، عدم الإخلاص في العمل... رغم كون المواطنة أصلاً سلوكيات فعلية.

وهذا ما يعكس واقعا غير صحي لحالة المواطنة، فيجب التركيز على مبدأ القيام بالواجب ثم المطالبة بالحق، وتحقيق الجانب الجماعي للمواطنة.

يؤكد المواطنون على عدم التوافق بين السلطة المشرفة على التخطيط والتسيير وأفاق ومتطلبات المواطنين، مما يجعل المخططات عبارة عن رسومات نظرية لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع، كون أن القرارات المتخذة من طرف المسؤولين تابعة للسياسة العامة للدولة، ولا تخدم بالضرورة جميع المواطنين، وفي بعض الحالات يكون المسؤولون غير مطلعين على الواقع وقراراتهم يطغى عليها الجانب الروتيني الارتجالي وتخضع لمتطلبات أخرى غير التي يسعى إليها المواطن.

والإتجاه الغالب على أفكار المواطنين اليوم أن من مميزات المواطن الصالح الناجح، عدم التفريط في حقه تحت شعار المواطنة والوطنية.

فأصبح لا يمكن إشباع حاجات المواطنين اليوم نتيجة للتغيرات الديموغرافية المعتبرة والمستمرة مقارنة بوتيرة سير وانجاز المشاريع التنموية في المجال الحضري من ناحية الكم، ناهيك عن الإشباع النوعي لحاجات المواطنين الذي لا يزال مرتبطا بثقافتهم وأبعادها القيمية والمعيارية، وعاداتهم وتقاليدهم المترسخة لديهم.

بينما نجد أن السياسات الحضرية وما تنتجه من مشاريع هي سياسات حداثية موجهة تستند لذهنية ثقافية مغايرة مما يخلق فجوة نوعية بينها وبين احتياجات المواطنين. وقد يبالغ بعض المواطنين بتصريحهم بعدم الرضا على ما يقدم لهم من خدمات، وآخرون يجزمون باستحالة الرضا؛ وهذا ما يدل عن تعصب وجهل هذه الفئة بآليات المواطنة، ويعتبرون أفرادا سلبيين في المجتمع، وغير جديرين بالخدمات المقدمة لهم، أما البعض فيبدون أكثر تعقلا وعبروا أن عدم رضاهم قد يزول عند تحقيق بعض السلوكات مثل:

- الشعور بأن الانجازات تلبى حاجات ورغبات المواطن على أقل تقدير.
- التمكن من تحقيق المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع لتوفير الخدمات الأولية والأساسية.

كما ركز المواطنون على وجود خلل أو قطيعة بين كل من المواطن، وإدارته، وعلى أقل تقدير غياب الثقة بين الطرفين؛ من خلال إحساس المواطن بالتهميش الفعلي، وكون أن أي مواطن يؤمن في الأساس بالشيء الملموس.

ورغم هذا يجب استدراك الأمر من خلال العمل على مراعاة أهداف وطموحات المواطن، وتجنيد الكفاءات المختصة لخدمة المدينة ومواطنيها وتلبية احتياجاتهم.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج العامة:

من خلال بحثنا في مكانة المواطنة في مدن المستقبل لتحقيق أفضل طريقة للحياة الحضرية التي يغلب عليها طابع الدينامية، توضح انه لتحقيق مثل هذا الهدف يجب التركيز على أهمية دور العنصر البشري بدوره مسير ومستفيد، لتحقيق التنمية المنشودة، من خلال الأخذ بعين الاعتبار الكثير من الأمور عند التخطيط لأي مدينة كالتركيز على الجانبين الكمي والنوعي معا. دون إهمال أي جانب أو تغليب واحد على آخر.

ولكن من خلال نتائج الدراسة الميدانية يتبين أن الأهداف العليا للتخطيط هي توجيه المجتمع المعاصر إلى الحضرية كأفضل طريقة للعيشو هي الاسلوب المعتمد في الجزائر، و تبنيه وتطبيقه بمدينة بسكرة كنموذج للدراسة لم يحقق الأهداف المرجوة، فسكانها كمواطنين لهم حاجات يسعون لإشباعها، وآمال يسعون لتحقيقها.

تم التركيز على المدينة كموضوع للدراسة لان الحياة الحديثة في المستقبل تركز في مجال المدينة بشكل لافت، مما يستدعي اجراء دراسات للأبنية الاجتماعية الحضرية في ظل هذه التطورات وماهي الآثار التي تترتب على نمو المدن وتطورها في المستقبل

فيجب الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي في الحياة ، من خلال العلاقات المباشرة بين المواطنين وتنظيم من قيم وعادات ومعتقدات مما يسمح بضمان حد من معين من التنظيم الاجتماعي في المدينة ،لا يمكن التراجع عنه. وتحقيق الأولويات في الحياة من خدمات كالصحة ، التعليم، النقل، الترفيه...الخ.

محاولة إثارة جملة من القضايا الحساسة حول مسألة المواطنة وتحديد مكانتها من خصائص الحياة الحضرية في مدن المستقبل، على اعتبار أنها من القضايا المهمة في عصرنا اليوم نظرا لتأثير وسائل الإعلام والعولمة على نمط الحياة مما يخلق جملة من التحديات، يجعل من عامل المواطنة عاملا مؤثرا وفعالا في تحديد مستقبل العديد من

البلدان؛ نظرا لأهميته العملية في المساهمة في حل العديد من المشاكل، خاصة عند الحديث عن استقرار ووحدة الوطن. ويمكن حصر أهم هذه القضايا في تطبيق منظور الغد بإضفاء الإنسانية على المدينة و نبذ المنظور الاقتصادي للمدينة فإذا كان يسيطر على المدن والعمران الحضري تأثيرات الاقتصاد العالمي الذي جعلها تضحى بنوعية حياة سكانها وجعل المدينة خادمة للاقتصاد، فلا بد من مواجهة ذلك بنهج أخلاقي يرى أن المدينة في خدمة البشر ونهج أخلاقي يعترف بالأهمية القصوى للبيئة على أنها ثمرة الوفاق بين الجنس البشري والمدينة الطبيعية. (دبلة، 2011: 220).

تعتبر ترقية وتطور المدينة الجزائرية من الأهداف الكبرى التي تركز عليها سياسة الدولة من خلال تحسين نوعية الحياة والخدمات، وتطوير المرافق الخاصة بالمواطن في المدينة والتركيز على نقل ونشر الثقافة الحضرية التي تستند إلى قيم المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة ضمن النسيج الحضري الوطني، فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) يهدف إلى قيام تخطيط عمراني منسجم ومخطط شغل الأراضي (POS) ينطلق من هذا الأخير عند التنفيذ.

وقد تتسجم أو تختلف غايات وأهداف المواطنين مع غايات وأهداف التخطيط الحضري، الذي ينطلق من الواقع بهدف تحقيق المستقبل بالأخذ بالإمكانيات المتاحة لآماد مختلفة.

التمية المستدامة آلية جديدة تحتاج إلى الكثير من الإرادة والتعاون بين جميع الأطراف في المجتمع لتحقيقها لكن الواقع يوضح أنها تبقى في الوقت الراهن مصطلح متداول يكتسيه الغموض، فالخلل يكمن في استيعاب الفكرة وأبعادها من جهة ومجال تطبيقها وآلياتها من جهة أخرى.

التركيز على التخطيط لمشاريع مستقبلية تأخذ بعين الإعتبار متطلبات المواطن ومستوى الحياة المنشود، على حسب الإمكانيات المتاحة. فيجب أن تكون المدينة في القرن 21 وعاءا ناقلا لنزعة حب الإنسانية ومكانا لاستنباط واستحداث التحولات الاجتماعية وإدارتها، ومن ثم فإنّ التحدي هو أنسنة المدينة وإضفاء الصفة الإنسانية عليها حتى يتسنى لها -صفتها ونوعيتها الحضريّة- أن تخلق المواطنة وتحقيق تزاوج الثقافات وبذلك تصبح أكثر مدنية أو مواطنية. (دبلّة، 2011: 221).

بعض المواطنين أصبحوا يفكرون تفكيراً سلبياً تجاه الأطراف الأخرى سواء الأشخاص أو الدولة وهذا ما انعكس على سلوكياتهم، فقد غابت ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات دولته، مما جعله يقصر في أداء دوره وعدم الأخذ بما ترمي إليه هذه الحقوق.

طغت فكرة أن المواطن في المستقبل متلقي، يلعب دور المستفيد فقط وينسى الواجبات وهذا ما ينعكس سلباً على المجتمع تحصيل الحقوق والتهرب من أداء الواجبات، وعدم احترام القوانين الصادرة من طرف الهيئات الرسمية وتأثيره على ممارسة قيم المواطنة.

التملص من مسؤولية الحفاظ على البيئة وحماية المحيط، وطغى على العملية عامل اللامبالاة لمستقبل الأجيال القادمة.

وتبقى بعض القيم كالتضامن ومساعدة الآخرين فلا يمكن حصر المواطنة في الجانب القانوني فقط، فهي في الأصل المشاركة في الحياة الاجتماعية والالتزام بالعادات والتقاليد باعتبارها رمز من رموز الهوية الوطنية.

غياب رغبة المواطنين في المشاركة وتقديم مقترحات لتطوير مدنهم لعدم أخذ مقترحاتهم مأخذ الجد، وهذا ما يفسر التصادم الحاصل بين المواطن والإدارة، مما يعرقل عمليات التنفيذ الفعلية للمشاريع على أرض الواقع.

أنسنة المدينة تعني رفض ديمقراطية مقصورة على القلة وإعطاء الجميع الحرية في إبداء الرأي في اختيار وإنشاء بيئتهم وبذلك فإن الديمقراطية المباشرة ستشرك المواطنين في إقامة بيئتهم الحضرية الخاصة بهم والمناسبة للحياة اليومية. (دبلّة، 2011: 221).

وجوب إشراك المواطن في عملية إتخاذ القرار والعمل للمشاركة في إنجازهِ يساعد على تحقيق مبدأ المواطنة الجماهيرية.

يبقى مفهوم المواطنة عند بعض أفراد المجتمع غامض، يتم اختزاله في الحقوق، رغم أن الواجبات تمثل نصف المعادلة، والحديث عن المواطنة باعتبارها حقوقاً فقط في بعض الدول والمجتمعات وخاصة في الخطاب السياسي يعد أحد أهم معوقات تجسيدها وأبرز تحدياتها.

عدم شعور نسبة كبيرة من المواطنين بمواطنتهم مما يكرس المواطنة السلبية بالتحجج بعدم توفر العدالة الاجتماعية، فالخلل يكمن في الممارسات وليس في القوانين.

وقد يعتقد البعض أن تركيز الخطاب السياسي في الجزائر في السنوات الأخيرة على فئة الشباب ينطلق من القدرة الكامنة لهذه الفئة ولكن الأمر واقعياً ينطلق من خوف الدولة من المنحى الإتكالي واللامسؤول لشريحة كبيرة من هذه الفئة والتي تأثرت بالسياق الدولي العام وتأثيرات العولمة التكنولوجية والثقافية، وتراجع الدور التربوي للأسرة والمدرسة، فقد أخذت ثقافة الريح السريع والأناية والفردية، وتجاهل القانون، بل وتعتمد مخالفته في أحيان كثيرة، والإخلال بالآداب العامة والمطالبة بالحق، وتجاهل الواجب، والتطاول على الدولة، ورموزها، يطغى على أفكاره وسلوكاته. (مباركية، 2013: 219).

إحساس المواطن بالتهميش كون أن أي إنسان لا يؤمن إلا بالشيء الملموس.

المدينة الجزائرية لا يمكن أن تكون أو تتطور بمعزل عن هذه الأفكار التي ستعيد من دون شك للمدينة والعمران في بلادنا وجهه السليم بحيث يكون المواطن المستفيد الأول من كل المشاريع والقرارات التي ستتخذ مستقبلا بما أن المواطن هو نفسه سيشترك في كل القرارات التي تتخذ.

فمستقبل وجودنا في المدينة متعلق بنا وليس يغيرنا وبهذا تصح تلك المقولة التي أطلقها "أنتوني جدنز" من خلال نظريته الانعكاسية الاجتماعية وقبله التفاعلية الرمزية من «إننا لسنا صناعة المجتمع بل نحن صانعوه أيضا». (دبلة، 2011، 222).

يجب استدراك العجز والهوة بين الطرفين لتحقيق نتائج فعالة في التخطيط، من خلال تجسيد الكفاءات لخدمة المدينة ولتحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها لضمان مكانة لائقة للمواطن بما تتضمنه الحياة الحضرية في مدن المستقبل.

وإلقاء الضوء على قضية المواطنة وإبراز أهميتها بجدية ودراستها من قبل المختصين والباحثين.

الخاتمة

بعد التطور التكنولوجي والعلمي الذي عرفه العالم، وما أنجر عنه من نمو على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت المدن كبيئة اجتماعية متطورة، توفر الرفاهية والراحة مقارنة بحياة الأرياف والقرى، مما جعلها مركز استقطاب للأفراد والجماعات، فظهر النزوح من الأرياف إلى المدن بحثا عن التحضر في المدينة، وزادت بالتالي نسبة السكان في المدن الحضرية.

وفي ظل هذا التطور، نمت المدينة الجزائرية كغيرها من المدن، حيث عملت الحكومة على العمل على تطويرها وجعلها من الأهداف الكبرى التي تركز عليها سياسة الدولة، وذلك من خلال تحسين نوعية الحياة والخدمات في المناطق الحضرية وتطوير المرافق الخاصة بمواطن المدينة، والتركيز على نقل ونشر الثقافة الحضرية التي تستند إلى قيم المجتمع، مع الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة ضمن النسيج الحضري الوطني.

وفي هذا الإطار، سنت الجزائر عدة قوانين لتنظيم وتخطيط المدن من خلال القانون التوجيهي للمدينة، رغم أننا نجد أن هناك بعض الحالات التي تحول دون تحقيق الدولة ومسيروها من تنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع، مما يخلق عدم ارتباط وعدم انسجام بين مختلف مرافق المدينة، وهذا راجع لعدة اعتبارات كالعوائق الطبيعية (الواحات، المناطق الحضرية ذات الملكية الخاصة)، أو العوائق الاصطناعية (المناطق العسكرية، الصناعية) مثلما هو الحال عليه في مدينة بسكرة حالة الدراسة.

إن المواطن يطمح إلى العيش السهل والتمتع بكل سبل الحياة والرفاهية، أما التخطيط الحضري فينطلق من الواقع بهدف تحقيق المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة اقتصاديا وديموغرافيا لآمال مختلفة قريبة أو مستقبلية، هذا التضارب في الغايات والأهداف، يستوجب فهما ووعيا من الدولة بمختلف مؤسساتها والمواطن على حد سواء.

إن التنمية المستدامة فكرة عالمية ليست حكرًا على مجتمعات بعينها تشمل الجميع وتهتم بجميع المجالات ليس مجال البيئة فقط، والخلل هنا يكمن في استيعاب الفكرة وأبعادها من جهة، وفي مجال تطبيقها وآلياتها من جهة أخرى، وتحقيقها يتم من خلال خلق الانسجام والتناسق بين الأفراد والموارد في الوقت الحاضر والمستقبل.

ورغم أن التنمية المستدامة آلية جديدة تحتاج إلى الكثير من الإرادة والتعاون بين جميع أطراف المجتمع من أجل تحقيقها، لكن الواقع يوضح أنها وفي مجتمعنا تبقى في الوقت الراهن عبارة عن آمال منشودة ومصطلح يتداوله أغلب أفراد المجتمع، تكتسيه هالة من الغموض، وخاصة بالحرص على وضع مخططات ودراسات دقيقة تتماشى وخصوصيات المدينة مع التأكيد على ضرورة رفع مستوى المؤسسات المساهمة في تحسين هذه المخططات بالإضافة إلى متابعة ومراقبة مدى شجاعة هذه المخططات وملائمتها للواقع ودرجة دقة تنفيذها، مع التركيز على التخطيط والدراسة لمشاريع مستقبلية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المواطنين والمستوى المنشود في الحياة.

ولقد ظهرت في المجتمع ظواهر تعتبر غريبة نوعًا ما عن طبيعة المجتمع الجزائري، فبعض المواطنين أصبحوا يفكرون تفكيرًا سلبيًا تجاه الأطراف الأخرى سواء دولة أو أشخاص، وهذا انعكس على سلوكياتهم، على اعتبار أن هذه القوانين قيود خانقة ولا تمثل آليات تنظيم وتأيير وحماية للحقوق، فقد غابت ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات دولته وجعله هذا الشعور يقصر هو الآخر في أداء دوره وعدم الأخذ بعين الاعتبار ما ترمي إليه هذه الحقوق، كما أنه هناك فئات في المجتمع يرون أن المواطن في المستقبل وظيفته هي التلقي أي يلعب دور المستفيد فقط وينسى دور المشاركة وهذا ما يظهر بوضوح في الكثير من السلوكيات مثلًا: كيفية تفاعل مختلف أفراد المجتمع مع الدفع الضريبي والذي يقابل في كثير من الأحيان بالتهرب منه، ومهما كان سبب غياب المساواة بين الأفراد في الدفع الضريبي إلا أن ذلك يعود بالسلب على كافة أفراد المجتمع وبالأخص في تأثيره

على ممارسة قيم المواطنة، والتي تتمثل في سلوكيات الأفراد ودفاعهم عن قيم وطنهم ومكتسباته ومعرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله ايجابيا مع أفرادها بشكل يسهم في تكوين مواطنين صالحين.

هذا، بالإضافة إلى عدم احترام القوانين الصادرة من طرف الهيئات الرسمية وخاصته في مجال التهيئة والتعمير كتكرار التجاوزات التي يقوم بها المواطنين عند بناء المساكن بدون رخصة بناء، ولا شهادة مطابقة على مجالات فارغة أو مساحات فلاحية، وهذا راجع لغياب المراقبة الفعلية والفعالة وعدم التنسيق والمتابعة بين الهيئات، وعدم تنفيذ الأحكام في وقتها القانوني من طرف المصالح المعنية لعدة اعتبارات، كما أن عدم الاحتكام إلى الجهات المعنية في حالة عدم الحصول على الحقوق يرجع لانعدام الثقة في الجهات المعنية، وفي ممثليها للاعتقاد التام بعدم إنصاف المواطن البسيط من طرف القانون، مما يجعل المواطن لا يميل إلى المشاركة في النشاطات التضامنية لعدم مصداقية هذا النوع من النشاطات كونها تخدم مصالح الأقلية دون المصلحة العامة ولعدم توفر أوقات الفراغ واللامبالاة، دون أن نغفل غياب دعم الدولة في تجسيد برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها، وهذا ما يخلق تحديا لدى الدولة في المستقبل فالغالب اليوم على بعض الشباب خاصة تحصيل الحقوق والتهرب من أداء الواجبات.

فبعد أن كانت مسؤولية الحفاظ على نظافة وجمال المحيط مسؤولية الجمع أصبحت اليوم حماية المحيط والحفاظ على جماله ونظافته مسؤولية الدولة والسلطات العمومية وطغى على العملية عامل اللامبالاة، متجاهلين تداعيات التهاون في أداء المسؤوليات تجاه البيئة، لتبقى بعض القيم التي يتمسك بها المواطن مثلا التضامن ومساعدة المواطنين الآخرين في أي وقت؛ فالمواطنة لا تتحدد فقط من وجهة نظر قانونية أو التمتع بالحقوق المدنية والسياسية فهي في الأصل المشاركة في الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى التمسك والالتزام بالعادات والتقاليد واعتبارها من رموز الهوية الوطنية، نظرا لأهميتها البالغة لدى

كل الشعوب بغض النظر عن غياب رغبة المواطنين في المشاركة وتقديم مقترحات خاصة لتطوير مدينتهم رغم أنهم يعتبرون المستفيد الأول من تطور المدينة، وتبقى تغطي عليهم النظرة السلبية والأناية المتشائمة تجاه بنية السلطات المعنية.

إن التخطيط الحضري يرتبط كغيره من أنماط التخطيط الأخرى، بوجود قرارات سياسية وإدارية ومالية تعزز أجهزة التخطيط، وتحدد لهم اختصاصاتهم وصلاحياتهم وتعطيهم قوة التنفيذ والتصرف، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الحضاري والرمزي للمدينة، واحترام التقاليد وتفهم متطلبات المواطنين، هذا ما تنص عليه القوانين الصادرة في الجريدة الرسمية، والمحددة لكيفية استغلال الأراضي وبنائها وتطوير المشاريع الحضرية ولكن في الواقع، فالعملية تركز على تحقق أهداف مسطرة على عدة مستويات، السياسات الحضرية العامة للبلاد، ثم المستوى الإقليمي والمحلي، على مستوى البيئة الحضرية لتنمية المدينة تبعاً لقدراتها والتقنيات المستعملة لتطويرها.

ولقد جاءت نتائج دراستنا الحالية لتؤكد -إضافة إلى ما سبق- أن عدم منح صلاحيات للمواطنين للمشاركة في اختيار المسؤولين عن التخطيط الحضري لشؤون مدينتهم كون أن هذا الأمر من صلاحيات الوظيف العمومي وكفاءة المسير أو عدمها ليست من صلاحيات المواطن.

كما أن عدم الأخذ بعين الاعتبار مقترحات المواطنين في مجال تطوير المدينة الشيء الذي يفسر التصادم الحاصل بين المواطن والإدارة، ويؤدي إلى حدوث مخالفات ويوسع الهوة بين الطرفين، مما قد يعرقل عمليات التنفيذ الفعلية للمشاريع على أرض الواقع، مما يجعل إشراك المواطنين عند التخطيط لتنمية المدينة ضرورة ملحة، حتى لا تبقى تلك المشاريع قاصرة على الدراسات النظرية المجردة، ولتعزيز الثقة بين المواطن وإدارته كون أن هذا الأخير يميل إلى الربط بين فعالية المشاركة ومستوى النفوذ، وهذا ما لا يرقى إلى مستوى طموح المواطن، فاشترك المواطن في عملية اتخاذ القرار والمشاركة

في العمل على انجازه، يساعد على تحقيق مبدأ المواطنة الجماهيرية، باعتباره موردا من موارد المدينة ويجب أخذ حاجاته بعين الاعتبار، هذا إذا أردنا تفعيل المواطنة في المدينة الجزائرية.

وبناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج نقترح مجموعة من التوصيات كما

يلي:

- إعداد دراسات مشابهة للدراسة الحالية حول مفهوم المواطنة مع التركيز على أبعاد أخرى، والتطبيق مع فئة غير الفئة المدروسة للاقترب أكثر من واقع المواطنة في الجزائر.
- ضرورة العمل على تبسيط مفهوم المواطنة ونقله من المنظور النظري إلى التطبيقي بالتركيز على القضايا الأكثر تأثيرا على تكريس وتجسيد قيم المواطنة ومبادئها في الجزائر.
- توسيع مجالات وعي المواطنين بالقوانين الخاصة بالمواطنة وما تتضمنه من حقوق والتزامات لبناء وعي مجتمعي بمبادئ وقيم وقوانين المواطنة، واحترامها من قبل الأفراد.
- العمل على توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم وفقا لمواصفات المواطن الصالح المتحلي بفضائل المواطنة وقيم الديمقراطية والملتزم بمبادئ حقوق الإنسان، وجعلها من أولويات المسييرين لشؤون المجتمع .
- تناول دراسات حول استخدام الأرض بالمدينة وتحليلها قبل البدء في التخطيط وجعلها من ضروريات دراسات المدن في المستقبل.
- الربط بين أهمية برامج التخطيط العمراني وعلاقته بخطط التنمية الشاملة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع (المواطنين).

- إجراء الدراسات التي تواكب التطورات الحضارية أولاً بأول، حتى يمكن الوقوف على مدى التأثير الحاصل في مكونات المدينة وأنشطتها المختلفة لتحقيق حياة أفضل لسكانها.
- إلقاء الضوء على نظريات التخطيط في المستقبل، ودراسة التأثيرات المصاحبة للثورة الرقمية وما ينجر عنها من تغيرات مستقبلية على المدينة، خاصة بالنسبة لمفهوم الفراغ واستعمالات الأرض والتحول الحضرية.
- التوجه نحو الدراسات التي تهتم بالبناء الاجتماعي الحضري في المدينة مع الأخذ بعين الاعتبار فكرة المجتمع المحلي، ودراسة إلى أي مدى يمكن أن تكون المدينة عاملاً مؤثراً على الأنماط الاجتماعية، أو في خلقها، كفروض قابلة للدراسة كون أن الحياة الحديثة تتركز في المدن.
- مكافحة سياسات العزل بمجموعة من السياسات العامة الداعمة لمبادرات المحلية والتخلي عن المركزية وتولي الجهود المحلية لحل المشكلات العمرانية الحضرية، وإعادة التفكير في ضرورة دعم وتعزيز المدينة.

قائمة المراجع:

*القرآن الكريم.

أولاً: المصادر والمراجع:

- (1) إبراهيم، عبد الوهاب.(1985). أسس البحث الاجتماعي. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة.
- (2) اتكيس، أليكس. (1996). ما السوسيولوجيا؟ مدخل إلى العلم والمهنة. ترجمة عيسى سمعان .منشورات وزارة الثقافة. سوريا. دمشق.
- (3) ازيل، روبير. (دت). فن تخطيطي المدن. ترجمة: بهيج عثمان.مراجعة هنري زغيب.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.الجزائر.
- (4) أنجس، موريس. (2004). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. ترجمة بوزيد صحراوي: كمال بوشرف. سعيد سبعون. دار القصة للنشر.الجزائر.
- (5) بانيري، فليب. كاستكسن، جان. (2004). الدراسات المدنية الشكلية المدينة من الحي إلى المباني الجماعية. ترجمة: حيان جواد صيداوي. دار قابس. بيروت.
- (6) بدوي، محمد طه. مرسي، ليلي. (1998). مبادئ العلوم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- (7) بشارة، عزيز.(2000).المجتمع المدني.دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي).مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ط.2.
- (8) بنيه، نسرین عبد الحميد.(2008). مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق. الازارطة. الإسكندرية.
- (145) بوزيدة، حميد. (2006/2005). النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاجتماعية في الفترة [1992 - 2004]. أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية. وعلوم التسيير. الجزائر. جامعة الجزائر.

- 9) البيلاوي، حازم.(1998). أصول الاقتصاد السياسي. منشأة المعارف. ط2. القاهرة.
- 10) بيلو، روبير. (1983). المواطن والدولة. ترجمة نادر رضا. منشورات عويدات. بيروت. ط3.
- 11) بيلي، فرانك. (2004). معجم باكويل للعلوم السياسية. مركز الخليج للأبحاث. دبي.
- 12) التجاني، بشير. (2000). التحضير والتهيئة العمرانية في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 13) التومي، محمد. (1986). المجتمع الإنساني في القرآن الكريم. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.
- 14) جاد، منصور أحمد.(2011).المواطنة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز: منظور قانوني.الفكر الشرطي.مركز بحوث شرطة الشارقة.أبو ظبي.العدد 20.
- 15) الجديدي، محمد. (1997). مسائل في الجغرافية الحضرية. تونس.
- 146) الجنحاني، الحبيب. (جانفي 2003). "لماذا ينتكس التنوير العربي". مجلة العربي.العدد 530.
- 16) الجوهري، محمد. شكري، علياء.(1994). علم الاجتماع الريفي والحضري. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- 17) حبيب، وحيد حلمي.(1991). تخطيط المدن الجديد. دار ومكتبة المهندسين. القاهرة.
- 18) الحسن، إحسان محمد. (1992). الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي. دار الطليعة. بيروت.

- (19) الحسن، بن طلال. (20 أكتوبر 2008). مقالات وأوراق أولية حول المواطنة في الوطن العربي. سلسلة كراسات المنتدى. ط1. الكراسة رقم 6. عمان. الأردن.
- (20) حسن، عبد الباسط محمد. (1990). أصول البحث الاجتماعي. مكتبة وهيبة. مصر.
- (21) حسين، حسن موسى. (2012). مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع. ط1. دار الكتاب الحديث. القاهرة.
- (22) الحسيني، السيد. (1982 B). التنمية والتخلف. ط2. دار المعارف. القاهرة.
- (23) الحسيني، السيد. (1985 a). المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- (24) حماد، محمد. (1965). تخطيط المدن وتاريخه. القاهرة.
- (25) حمادة، مصطفى عمر. (1998). السكان و تنمية المجتمعات الجديدة. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- (26) حمودي، عبد الله. (1999). الشيخ والمريد. دار توبقال. المغرب. الدار البيضاء.
- (27) خروف، حميد. وآخرون. (1999). الإشكالية النظرية والواقع. مجتمع المدينة نموذجا. دار البحث. قسنطينة. منشورات جامعة منتوري.
- (28) خضراوي، هادي. (2002). أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبنى. دار الكتاب الحديث. بيروت.
- (147) الخطيب، أديب. (1998). جغرافية المدن. محاضرات غير منشورة.

- (29) ابن خلدون، عبد الرحمن. (1967). المقدمة. المجلد الأول. الطبعة الثالثة. مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر. بيروت.
- (30) خليفة، عبد الرحمن. أبو زيد، منال. (2003). الفكر الماسي العربي الأسس والنظريات. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- (31) الخياط، حسن. (1982). المدينة العربية الخليجية. منشورات الوثائق والدراسات الإنسانية. جامعة قطر.
- (32) دباب، قايد. (2007). المواطنة والعولمة. تساؤل الزمن الصعب. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. ط1. القاهرة.
- (33) دبله عبد العالي. (2011). مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، منشور رقم 2، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- (34) الدجاني، أحمد صدقي. (1999). مسلمون ومسيحيون في الحضارة العربية الإسلامية. مركز يافا للدراسات والأبحاث. القاهرة.
- (35) أبو دف ، محمود. (1999). المواطنة الصالحة- السمات والواجبات- ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي: التربية والمجتمع المدني في فلسطين، جامعة الأقصى.
- (148) دليمي، عبد الحميد. (2001). المدن الجزائرية والعولمة. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة عدد 15 جوان 2001.
- (36) دليو، فضيل. غربي، علي. (1999). أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية. منشورات جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.
- (37) عبد الدهناء ، بيجي لطي. (1997). اليونان. دار المعرفة الجامعية.

- (38) دويدار، عبد الفتاح محمد. (2011). **المواطنة وحقوق الإنسان في ميزان الدين والأوطان (الإسلام نموذجا)**. كلية الآداب. جامعة الإسكندرية .
- (149) الذيب، بلقاسم. (1995). **المجال العمراني و السلوك الإجتماعي**. دراسة ميدانية مقارنة لحالة بسكرة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العمارة والعمران. هندسة معمارية. قسنطينة.
- (39) ربيع، محمد محمود. (1994). **الفكر السياسي الغربي**. الكويت. جامعة الكويت.
- (40) رحمانى، شريف. (دت). **الجزائر غدا. وضعية التراب الوطني استرجاع التراب الوطني**. ملفات التهيئة العمرانية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- (41) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (E2005). **التخطيط الحضري**. دراسة في علم الاجتماع. مركز الإسكندرية للكتاب .
- (42) رشوان، حسين عبد الحميد أحمد. (C 2000). **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان**. المكتب الجامعي الحديث. القاهرة.
- (43) رشوان، حسين عبد الحميد. (A1989). **المدينة**. دراسة في علم الاجتماع الحضري. المكتب الجامعي الحديث. مصر. ط 5.
- (44) رشوان، حسين عبد الحميد. (D2004). **دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية**، مؤسسة الشباب الجامعية. الإسكندرية.
- (45) رشوان، حسين عبد الحميد. (B1997). **مشكلات المدينة**. دراسات في علم الحضري. المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر والتوزيع. الإسكندرية.

- (46) رضوان، عبير بسيوني. (2012). أزمة الهوية والثورة على الدولة في غياب المواطنة وبروز الطائفية. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. ط1. القاهرة.
- (47) ريمشا، أناترلي. (1977). تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة. ترجمة: داوود سليمان المنير. دار مير للطباعة والنشر. موسكو.
- (48) زروخي، إسماعيل. (1999). الدولة في الفكر العربي الحديث. دراسة فلسفية. دار الفجر للنشر والتوزيع. مصر.
- (150) الزعبي، علي زيد. (جوان 2001). العولمة والنمو الحضري مستقبل المدينة. التفاعل والمخرجات. مجلة دراسات في الفكر الاجتماعي. مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.
- (49) الزيات، السيد عبد الحليم، (B2002). التنمية السياسية البنية والأهداف. ج2. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية .
- (50) الزيات، السيد عبد الحليم. (A2000). التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية. ج2. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- (51) الساعاتي، حسن. (1980). علم الاجتماع الصناعي. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. ط3. بيروت.
- (52) سراج، أحمد. (2001). في التاريخ الروماني. نشأة الجمهورية. إفريقيا الشرق. المغرب.
- (53) سرجنت، ر.ب. (د ت). المدينة الإسلامية. ترجمة: أحمد محمد تعلق. اليونسكو.

- (54) أبو سعدة ، هشام. (د ت). الكفاءة والتشكيل العمراني.مدخل لتصميم وتخطيط المواقع. المكتبة الأكاديمية.القاهرة.
- (55) سلاطنية، بلقاسم. والجيلالي، حسان. (2004). منهجية العلوم الاجتماعية. دار الهدى. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- (56) سلاطنية، بلقاسم. والجيلالي، حسان. (2009). أسس البحث العلمي. ط02،(الكتاب الأول). ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- (57) السيد، السيد عبد العاطي. (B2002). علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق. مشكلات وتطبيقات حضرية.ج2. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- (58) السيد، السيد عبد العاطي.(A 2001). علم الاجتماع الحضري. مدخل نظري. دار المعرفة الجامعية. مصر.
- (59) شبكة النبا المعلوماتية.(2010). العالم العربي ودولة المواطنة.4 نو الحجة 1431 هـ الموافق ل تشرين الثاني نوفمبر.2010.
- (60) شلتوت، محمود. (1992). الإسلام عقيدة وشريعة. ط16. دار الشروق. القاهرة.
- (61) شنة، سيد علي.(1977). المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية. مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع. الإسكندرية.
- (62) الشواورة، علي سالم. (2012). جغرافية المدن. دار المسيرة. ط1.عمان. الأردن.
- (63) أبو صبيحة ، كايد عثمان.(2003). جغرافيا المدن. دار وائل للنشر .
- (151) صحراوي، بن حليلة. (أفريل 2009). مفهوم المدينة بين السوسيوولوجية الغربية والعمران الخلدوني. مجلة فكر و المجتمع. العدد الثاني.

- (64) الضبع، عبد الرؤوف. و أبو كريشة، عبد الرحيم تمام. (2000). تصميم البحوث الاجتماعية.
- (65) عامر، طارق عبد الرؤوف. (2012). المواطنة والتربية الوطنية "اتجاهات عالمية وعربية". ط1. طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة .
- (66) عامر، طارق عبد الرؤوف. (2012). المواطنة والتربية الوطنية اتجاهات عالمية وعربية. طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة.
- (67) عباس، فاروق. (1994). تخطيط المدن والقرى. ط1. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- (68) آل عبود ، عبد الله بن سعيد بن محمد. (2011). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- (69) عبيد، منى مكرم. (2006). المواطنة والأسس العلمية للمعرفة. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. عدد 1. القاهرة.
- (70) عبيدات، محمد. وآخرون. (1999). منهجية البحث العلمي . دار وائل للطباعة و النشر. عمان. الأردن.
- (71) عتريسي، نايف. (د ت). قواعد تخطيط المدينة. دار الراتب الجامعية. بيروت. لبنان.
- (72) علا، أحمد خالد، وآخرون. (1995). التخطيط الإقليمي. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.
- (73) علام، أحمد خالد. وآخرون. (1995). التخطيط الإقليمي. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة.

- (74) عليان، رحي مصطفى. وغنيم، عثمان محمد. (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي. دار صفاء للنشر و التوزيع. عمان.
- (75) عماد، عبد الغني. (2007). منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات والتقنيات المقاربات. دار الطليعة. ط1. بيروت.
- (76) عوض، حنفي. (1997). سكان المدينة بين الزمان والمكان. المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. الإسكندرية.
- (77) عوض، لويس. (1992). الثورة الفرنسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- (78) عياش أبو ، عبد الإله. (1985). أزمة المدينة العربية. ط2. وكالة المطبوعات. الكويت.
- (79) أبو عياش، عبد الإله. قطب، إسحاق يعقوب. (1979). الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات الجامعية. جامعة الكويت.
- (80) أبو عيانة، فتحي محمد. (1995). جغرافية العمران. دراسة تحليلية للقرية والمدينة. دار المعارف الجامعية. قناة السويس.
- (81) العيشي، علاء. وآخرون. (ت د). نظريات تخطيط المدن.
- (82) غانم، عبد الغاني. (1999). مدينة بسكرة نموها وتهيئة مجالها الحضري. حوليات وحدة البحث . إفريقيا .العالم العربي. مج3. قسنطينة.
- (83) غريب، سيد أحمد. (1998). الإحصاء والقياس في البحث الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية. ج1. مصر .
- (84) غيث، محمد عاطف. (1993). علم الاجتماع الحضري. دار المعرفة الجامعية. مصر.

- (85) غيث، محمد عاطف. (2006). قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- (86) فرحات، حيدر. (د ت). تخطيط المدينة الإلكترونية -دراسة تحليلية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. السعودية.
- (87) فؤاد. عبد المنعم. (2002). مبدأ المساواة في الإسلام بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطية الحديثة. مطبعة المكتب العربي الحديث. الإسكندرية.
- (88) فواز، مصطفى. (1980). مبادئ تنظيم المدن. معهد الإنماء العربي. بيروت.
- (89) قاريني، جاكين بوجو. (ب ت). الجغرافية الحضرية. ترجمة: حليمي عبد القادر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- (90) قاسم، محمد محمد. (2003). المدخل إلى مناهج البحث العلمي. دار المعرفة. الجامعية. مصر.
- (91) قباري، محمد إسماعيل. (1985). علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتعمير والتنمية. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- (92) قرواتي، خالد. (د ت). الاتجاهات المعاصرة للتربية على المواطنة. جامعة القدس المفتوحة. القدس.
- (152) القطب، إسحاق يعقوب. (9 مارس 1990). خصائص المدينة و التحضر في الدول الإسلامية-المدينة العربية. مجلة محلية متخصصة تصدرها منظومة المدن العربية. الكويت. العدد 42 .
- (93) كارنيه. (1989). نظرية النمو المتميز للمدينة. ترجمة: حليمي عبد القادر.

- 94) كايان، فليب. فرانسوادورنيه، جان. (2010). علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات. ترجمة: إياس حسن. دار الفرقد للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. دمشق. سوريا.
- 95) الكردي، محمود فهمي. (1982). المدينة المصرية. مشكلاتها و ظواهرها. الكتاب السنوي لعلم الاجتماع. دار المعارف. القاهرة.
- 96) الكركي، خالد. (2002). الكرز المنسي، المثقف العربي والسلطة. تحرير: غسان إسماعيل عبد الخالق. المشروع الحضاري العربي بين التراث والحداثة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- 97) كفاني، زيدان عبد الكافي. (2005). أصل الحضارات الأولى. دار وائل للنشر والتوزيع. الرياض.
- 98) الكواري، علي خليفة. وآخرون. (2001). المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- 99) كيران، جازية. (2008). محاضرات في المنهجية لطلاب علم الاجتماع. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 100) لطفي، طلعت إبراهيم. (1995). أساليب وأدوات البحث العلمي. دار غريب للطباعة والنشر. القاهرة.
- 101) عبد الله، محمد أحمد. (1981). تاريخ تخطيط المدن. دار الشروق. القاهرة.
- 102) المالكي، عطية بن حامد بن زياب. (1423هـ). دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية قيم المواطنة. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- 103) مان، ميشيل. (1999). موسوعة العلوم الاجتماعية. ترجمة، عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز مصلوم. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.

- 104) مباركية، منير. (2013). مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان.
- 105) مجذوب، محمد. (1980). الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي. منشورات عويدات. بيروت.
- 106) مجموعة من الطلبة. (1992). مدينة بسكرة: التنظيم المجالي وآفاق التوسع. شهادة مهندس دولة في التهيئة الحضرية والإقليمية. قسم الهندسة. جامعة محمد منتوري. قسنطينة.
- 107) مجيد، كمال. (2000). العولمة والديمقراطية. دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق. دار الحكمة. لندن. ط1.
- 108) محجوب، محمود عيد. وآخرون. (1998). دراسات في المجتمع البدوي. دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. الإسكندرية.
- 109) محفوظ، محمد. (نوفمبر 2010). العالم العربي ودولة المواطنة. شبكة النبأ المعلوماتية. 4 ذو الحجة 1431 هـ الموافق لـ 11 تشرين الثاني.
- 110) المحلي، ساطع. (1991). القرية والمدينة في شمال سوريا، دمشق، سوريا.
- 111) محمد علي، عصام الدين. (2003). رؤية مستقبلية في تخطيط المدن. جامعة أسيوط.
- 112) محمد، محمد علي. (1997). أصول علم الاجتماع السياسي. الجزء الأول. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- 113) المدني، توفيق. (1997). المجمع المدني والدولة السياسية. الدولة السياسية في الوطن العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق.

- (114) مديرية البرمجة الميزانية لولاية بسكرة. (2001). ميونوغرافية الولاية.
- (115) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بسكرة. (2007). الحوصلة السنوية.
- (116) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية. الدليل السنوي للإحصائيات المتوقعة لسنة 2002.
- (153) مرابط، عبد الخليل. (2012). التوسعات العمرانية في المدن العمرانية بين الواقع المعروض و المستقبل المطلوب. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.
- (117) مزهود، الصادق. (1995). أزمة السكن في ضوء المجال الحضري. دراسة تطبيقية لمدينة قسنطينة. دار النور الهادف. الجزائر.
- (118) مصطفى، مريم أحمد. وحفظي، إحسان. (د ت). قضايا التنمية في الدول النامية. الإسكندرية.
- (119) معروف، محمد الهادي. (1984). مدينة قسنطينة. دراسة تطبيقية في جغرافية العمران. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- (120) مكتب الدراسات و الإنجازات في التعمير - URBA - (2013). مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. لمجموع بلديات (بسكرة - شتمة - الحاجب).
- (121) منسي، محمود عبد الحليم. (2000). مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية والتقنية. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.
- (122) منظور ابن ، جمال الدين ابن مكرم. (1997). لسان العرب. دار صادر. بيروت.
- (123) مهدان، محمد. (2013). نظريات سوسيولوجية معاصرة. دار سوس. اكادير. المغرب.

- 124 الموسوعة العربية العالمية.(1996).
- 125 الموسوي، هاشم عبود. ويعقوب، حيدر صالح. (2006). التخطيط والتصميم الحضري. دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية. دار الحامد للنشر و التوزيع .عمان. الأردن.
- 126 الموسوي، هشام عبود. يعقوب، حيدر صلاح. (2006). التخطيط والتصميم الحضري (دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية). دار حامد لنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 127 الميداني، عبد الرحمن حسن حنبكة. (1992). الأخلاق الإسلامية وأسسها. مطبعة دار القلم. دمشق.
- 128 نمر، فريحية .(مارس 2014). التجربة اللبنانية في تدريس مفهوم المواطنة. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل المواطنة في المنهج المدرسي. مسقط. وزارة التربية والتعليم.
- 129 النمو الحضري في الوطن العربي. المؤتمر الرابع للشؤون الاجتماعية. ليبيا. طرابلس. 1971.
- 130 هويدي، فهمي. (1999). مواطنون لا نميون موقع غير المسلمين في مجتمع المسلمين. دار الشروق. ط3. القاهرة .
- 131 الهيني، صبري فارس.(B2002). جغرافيا المدن. ط1. دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 132 الهيني، صبري فارس.(A 2009). التخطيط الحضري. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.
- 133 واكيم، نجاح. (د.ت). العالم الثالث والثورة. معهد الإنماء العربي.

- 154) ولاية بسكرة. (أفريل 1984). مجلة الزيبان. مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية. بسكرة. العدد 07.
- 134) وهيبة، عبد الفتاح محمد. (1990). **جغرافيا العمران**. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- 135) وهيبة، عبد الفتاح محمد. (1972). **في جغرافية العمران**. دار النهضة العربية. بيروت.
- 136) ويلز، ه.ج. (2001). **موجز تاريخ العالم**. ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.
- 137) بن يوسف، إبراهيم. (1992). **إشكالية العمران و المشروع الإسلامي**. مطبعة أبو داوود. الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 156) Abderhmane, Hammiani.(2001). **L’habitat auto construit et son impact sur le développement de la ville**. cas de Biskra.Thèse présentée pour l’obtention du diplôme du magistère en architecture. départements d’architecture. université Med Kheider. Biskra.
- 157) Beiton, Alain. et autre. (2000).**sciences sociales**. Dalloz édition. 2^{eme} édition. France.
- 158) Bureau d’études et d’urbanisme.(1997).**plan directeur d’aménagement et d’urbanisme (P.D.A.U)**. phase (02), Biskra 1997.
- 159) Chaline, Claude.(1996). **les villes du monde arabe**. édition Amande colin. Paris. 2^{eme} édition.
- 160) Dominique chnapper : «**qu’est ce que la citoyenneté ?**».éd Gallimard 2000.

- 161) Mumford, Louis. (1964). **la cité à travers l'histoire**. traduit par : gwy g rard et duband,  dition de seuil, Paris.
- 162) Nourddine Benferhat. «**d mocratic questions et r ponses**».Ed marinoor.Revue n 09.1997.
- 163) Tunner, Alan. Ed. (1980). **the cities of the poon**. croom Helm.

ثالثا: مواقع الانترنت:

164) بشارة: نوعان من المواطنة نقلا عن:

<http://WWW.amin.org/views/a3mi-bishara/2002/dec18.html>

165) الزاهر، عبد السلام. **المدن الجديدة في العالم:**

register w w w . qassimy – com/ab.2008.12:00/04/16.

166) WWW.Amin.org/Views/Azmi-bishara*2003/04/16.html

ملاحق

جامعة محمد خيضر - بسكرة-

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية

إستمارة إستبيان حول موضوع :

مكانة المواطنة في المدن

دراسة إستشرافية – مدينة بسكرة أنموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد العالي دبله

إعداد الطالبة :

حنان مراد

في إطار إعداد دراسة علمية استكمالا للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع

تخصص تنمية نسعى من خلالها إلى الوقوف على واقع مستقبل المواطن داخل المدن في عصر العولمة (أنسنة المدن).

ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال نرجو من سيادتكم التعاون معنا و التكرم بالإجابة على اسئلة الاستبيان بدقة حيث ان صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم

وذلك بوضع العلامة (x) أمام الاختيار المناسب مع التوضيح أكثر إن تطلب الأمر ذلك

ملاحظة : نحيطكم علما بان المعلومات التي تدلون بها تحاط بالسرية التامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط

و لكم منا جزيل الشكر-

السنة الجامعية 2013_2014

1 (الجنس : ذكر أنثى)

2 (المستوى التعليمي : ثانوي جامعي)

3 (الخبرة : سنوات دراسات عليا التكوين التكميلي)

4) ما هي المجالات المستهدفة في مجال ترقية و تطوير المدينة الجزائرية ؟

- تحسين نوعية الحياة و الخدمات في المناطق السكنية
- الأخذ بعين الاعتبار موقع المدينة ضمن النسيج الحضري الوطني
- نقل و نشر الثقافة الحضرية التي تستمد إلى قيم المجتمع
- المشاركة الجماعية فيما يتعلق بالخدمات الصحية و التعليمية
- تطوير المرافق الخاصة بمواطني المدينة
- التقليل من استخدام وسائل النقل الخاصة و الاعتماد على النقل العام

5) في اعتقادك، هل نجح مسيرو المدينة في تحقيق الارتباط بين مختلف مرافق المدينة من خلال المشاريع المنجزة؟

نعم لا

في الحالتين وضح ذلك

6) كيف ترى طبيعة العلاقة بين غاية و هدف كل من المواطن و التخطيط الحضري العام؟

إنسجام إختلاف

7) عند انجاز المخططات ، هل يتم ذلك وفق التخطيط العلمي الحديث في مجال تنمية المدن؟

يتم لا يتم

في جميع الحالات وضح ذلك

8) باعتبارك أحد المسؤولين عن التخطيط، ما مدى رضاك على بعض الخدمات المقدمة في مدينتك؟

راض غير راض

- نظافة الشوارع و الأرصفة
- تخصيص مناطق خاصة بالأسواق
- التركيز على توفير الممتزهاات العامة و خلق مناطق مكشوفة في الأحياء السكنية
- فصل المناطق الصناعية عن المناطق السكنية
- مد الأحياء السكنية بالخدمات اللازمة (ماء، الإنارة، صرف المياه، النظافة)

في حالة عدم الرضا وضح الأسباب

9) باعتبارك أحد المسؤولين عن التخطيط في المدينة، ما هي أهم الأفكار التي تشغل بالك في هذا المجال؟ (رتب حسب الأهمية)

ديناميكيته الاقتصادية

المجتمع المدني

السياحة

الرياضة

النقل العمومي

العادات و التقاليد

التفتح على العالم

الثقافة و الترفيه

الضوضاء

التلوث البيئي

حيوية خلق فرص التشغيل

10) ماذا تمثل فكرة التنمية المستدامة كأسلوب لتنمية المدن و تطويرها بالنسبة لك؟

- طريقة جديدة للتفكير و العمل فقط

- نية حسنة و لكن صعوبة التحقيق

- فكرة مثيرة للاهتمام و لكن غامضة في نفس الوقت

- فكرة جد متطورة (موضحة)

- أخرى تذكر

11) هل يعتمد المسIRON أهداف التنمية المستدامة من خلال خططهم و إنجازاتهم لتطوير المدينة؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يتم ذلك؟

12) ما هي الإنجازات والسلوكيات التي لها صلة بالتنمية المستدامة و التي يجب القيام بها لتطوير المدينة؟

استخدام العزل الحراري استعمال شرائح الطاقة الشمسية تسيير وفرز النفايات
 ترشيد استخدام المكيفات الاستغلال الأمثل للمياه أخرى اذكرها

13) ما هي المجالات الحضرية التي ترى أنها حققت تطورا و تنمية في مدينتك بالنسبة للمخططات الحديثة؟

14) ما هي المجالات الحضرية التي ترى انها لم تحقق تطورا و تنمية في مدينتك بالنسبة للمخططات الحديثة؟

15) ما هي القرارات التي قد تتخذها بشأن مستقبل مدينتك؟

ق1:

ق2:

ق3:

16) ما هي العوامل التي تجعلك متفائلا بإمكانية تطوير مدينتك؟

لا	نعم	يمارس المواطن واجبه / وحقه في تطوير مدينته من خلال:
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(17) الالتزام بتطبيق القوانين ضرورة على كل مواطن
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(18) الإصلاح و التجديد جزء من واجبات المواطن المستقبلي
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(19) تساوي جميع المواطنين في استعدادهم لتأدية الضرائب
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(20) التبليغ عن التجاوزات
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(21) احترام قوانين العمران
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(22) الاحتكام إلى الجهة المعنية في حالة عدم حصوله المواطن على حقوقه
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(23) المشاركة في النشاطات التضامنية
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(24) دعم الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنفذها
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(25) المحافظة على جمال و نظافة المحيط
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(26) المبادرة لمساعدة المواطنين في أي موقف
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(27) الالتزام بالعادات و التقاليد واعتبارها جزءا من الهوية الوطنية للفرد
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(28) تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(29) احترام المشاريع المنجزة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(30) تقديم مقترحات لتطوير المدينة
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	(31) الاستجابة لمتطلبات المدينة

(32) ما هي المعايير التي تأخذها بعين الاعتبار عند تطبيق المشاريع تماشيا مع احدث التكنولوجيات ؟

- | | | | |
|--------------------------|-----------------------------|--------------------------|--------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | تنمية المدينة تبعا لقدراتها | <input type="checkbox"/> | حاجات المواطنين و مطالبهم |
| <input type="checkbox"/> | تطبيق ل خطة تنموية معينة | <input type="checkbox"/> | السياسات الحضرية العامة للبلاد |

(33) هل من حق المواطنين اختيار المسؤولين عن التسيير الضروري لشؤون مدينتهم؟

- | | | | |
|--------------------------|----|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم |
|--------------------------|----|--------------------------|-----|

(34) هل يأخذ برأي المواطنين عند التخطيط لمشروع معين و اتخاذ القرارات؟

- | | | | |
|--------------------------|----|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | لا | <input type="checkbox"/> | نعم |
|--------------------------|----|--------------------------|-----|

35) في حالة إشتراك المواطنين في اختيار المشاريع التي هم بحاجة إليها، فما هي طبيعة هذه المشاركة؟

مفيدة و ضرورية شكلية فقط ولا فائدة منها

محدودة الفعالية لا تخدم سوى مصالح البعض

36) علاقات التعامل المتبادلة بين المواطنين و مؤسسات التسيير الحضري يكون دور المواطن فيها

مستفيد مشارك (مسير)

37) كيف يكون مستوى تمثيل المواطنين عند إشراكهم في انجاز المشاريع ؟

معتبر متوسط ضعيف

38) هل تعتقد أن إشتراك المواطن في اتخاذ القرارات و انجاز المشاريع أمر ضروري ؟

نعم لا

في الحالتين وضح:

.....
.....
.....

39) يتقبل المواطنين كل المخططات و المشاريع المنجزة :

نعم لا

40) رتب حسب رأيك ما هي من أولويات التوجه الأساسي للتخطيط الحضري للمدينة ؟

- | | |
|---|--|
| <input type="checkbox"/> - نظرة المقررين لمشاريع التطوير | <input type="checkbox"/> - السياسة الحضرية العامة للبلاد |
| <input type="checkbox"/> - مطالب المواطن في المدينة وحاجاته | <input type="checkbox"/> - حاجيات المدينة و تطلعاتها |
| <input type="checkbox"/> - أخرى تذكر | <input type="checkbox"/> - الموارد المالية المتاحة |

41) ما هو السبيل الأمثل الذي يمكن أن يشارك من خلاله المواطن بصورة فعالة في تطوير مدينته و تنميتها ؟

بالمال الأفكار (الرأي) الجهد لاشيء

42) إذا كانت الإجابة (لاشيء) فما هو السبب في عدم الاهتمام بالمشاركة في تطوير المدينة؟

- عدم ارتباط المشاريع بالحاجيات الحقيقية للسكان
 سلبية المواطن
 أسباب أخرى أذكرها

43) هل ترى أن السلطات المحلية تأخذ انشغالات المواطنين في مجال تطوير المدينة مأخذ الجد؟

- نعم لا

إذا كانت الإجابة (نعم) كيف يكون ذلك؟

44) هل بإمكانك إعطاء تعريف لمصطلح المواطنة؟

- نعم لا

- إذا كانت الإجابة (نعم)، فما هو تعريفك؟

45) بما يمكنك ربط مصطلح المواطنة من المصطلحات التالية: (رقم الأسئلة من 1-10)

- | | | |
|---|--------------------------------------|---|
| <input type="checkbox"/> الديمقراطية | <input type="checkbox"/> تكافؤ الفرص | <input type="checkbox"/> العدالة (المساواة) |
| <input type="checkbox"/> المسؤولية الاجتماعية | <input type="checkbox"/> الحرية | <input type="checkbox"/> الاندماج (الانتماء) |
| <input type="checkbox"/> حق التصويت | <input type="checkbox"/> المشورة | <input type="checkbox"/> التعدد و التنوع |
| <input type="checkbox"/> الدولة | | |

46) حسب رأيك، متى يكون الفرد مواطناً؟

- | | | | |
|--------------------------|-----------------------------|--------------------------|-------------|
| <input type="checkbox"/> | عند الحصول على الجنسية | <input type="checkbox"/> | عند الولادة |
| <input type="checkbox"/> | عند إشباع متطلباته السياسية | <input type="checkbox"/> | عند الرشد |
| | | <input type="checkbox"/> | أخرى |

اذكرها.....
.....

47) هل تشعر بمواطنتك؟

- نعم لا

في كلتا الحالتين، لماذا؟

.....
.....

48) في أي الحالات التالية، يمكن أن تعتبر نفسك مواطناً حقيقياً؟

المشاركة في الاحتفالات و المناسبات القومية و الوطنية

- عند الاستفادة من حقوقك عند أداء واجباتك معاً

49) هل تعتقد أن القرارات المتخذة في مجال تطوير المدينة تخدم المواطنين؟

- نعم لا

- في كلتا الحالتين، وضح كيف.....
.....
.....

50) ما هي مميزات المواطن لديك؟

.....
.....
.....

51) هل يمكن إشباع حاجات المواطنين؟

- نعم لا

- إذا كانت الإجابة (لا) ، فما هي الحاجات غير المشبعة ؟

.....
.....
.....

52) متى يكون المواطن راض عما يقدم له من خدمات ؟

.....
.....
.....

53) هناك ثقة بين المواطن و المسؤولين عن التسيير :

لا

نعم

في أي حالة وضح لماذا؟

.....
.....
.....

ملخص:

يتميز المجتمع المعاصر بتأثره الواضح بتقنيات المعلومات والاتصال ما يشير أن عالم الألفية الثالثة يتحرك نحو مجتمع حضري، يعتمد على التواصل من خلال شبكة المعلومات الدولية الأنترنت والوسائل المرئية والسمعية. ومن أهم تحديات هذه التكنولوجيا أنها تسير بخطى سريعة جدا قد تفوق الإدراك البشري لها، وبالتالي كيفية دراسة وتوابعها فقد أدت إلي إحداث تغيرات مكانيه اقتصاديه اجتماعيه وثقافية بالغة. وبالتالي فإن لها تأثير واضح علي مستقبل المدن والمواطنين.

الكلمات المفتاحية: المدينة- مدن المستقبل- المواطنة - مكانة المواطنة.

Summary :

The contemporary society is distinguished by obvious influence by the information and community technology which indicate that the world of the third millennium is moving towards an urban community, depending on the communication through international communication network the internet and the audiovisual tools. The main challenges of this technology is that it is going very fast beyond human perception thus the study of consequences made critical spatial economic, social and cultural changes so that it could have a clear influence on the cities and citizens future.

Keywords : cities, cities of the future, citizenship, status citizenship.